الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

العنوان: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة منطقة التجارة الحرة الأسيان-

إعداد الطالب: عبد الحفيظ بوضياف

نوقشت بتاريخ 16/جوان/2025 أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللاوي عقبة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	رئيسًا
موسى جديدي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفًا
زكية محلوس	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
احمد بن احمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مناقشًا
محمد الاسود	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الوادي	مناقشًا
شوقي جباري	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	مناقشًا
حمزة العوادي	أستاذ تعليم عالي	جامعة أم البواقي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

العنوان: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة منطقة التجارة الحرة الأسيان-

إعداد الطالب: عبد الحفيظ بوضياف

نوقشت بتاريخ 16/جوان/2025 أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللاوي عقبة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	رئيسًا
موسى جديدي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفًا
زكية محلوس	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
احمد بن احمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مناقشًا
محمد الاسود	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الوادي	مناقشًا
شوقي جباري	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	مناقشًا
حمزة العوادي	أستاذ تعليم عالي	جامعة أم البواقي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

✦✿✦✿✦ الشكـــر والتقديـــر ✦✿✦✿✦

بكل خشوع، وحمد لله الذي له الحمد أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، ودائمًا وأبدًا...

أتوجه في مستهل هذا المقام بأسمى عبارات الشكر والثناء، لله عز وجل، جزاء نعمه التي لا تُعدّ، وهباته التي لا تُحصى مصداقًا لقوله ﷺ: «مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ»

فالشكر حقٌّ لله، وواجبٌ للناس، وخلقٌ لا يليق بالعاقل أن يغفله

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أرفع أصدق عبارات الشكر والتقدير، مقرونة بجميل الاحترام والعرفان،

إلى الأستاذين الكريمين:

الأستاذ موسى جديدي

والأستاذة زكية محلوس

اللذَين لم يدّخرا جهدًا في الإشراف والتوجيه، فلهما مني جزيل الشكر وخالص الامتنان على ما بذلاه من عطاء، وما أظهراه من صبر وإخلاص طوال مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، ممتنًا لقبولهم كريم الدعوة، ومقدرًا عاليًا تفضّلكم بتقييم هذا الجهد المتواضع، ومتفائلًا بلقائكم القريب للاستنارة بملاحظاتكم العلمية وتوجيهاتكم السديدة، والارتقاء بالعمل نحو الأفضل.

وفي ختام هذه الكلمات، لا يسعني إلا أن أُعرب عن بالغ امتناني لكل من كان له أثر في مسيرتي التعليمية، منذ خطواتي الأولى على مقاعد الدراسة بمدرسة شرفة لخميسي، وحتى نهاية هذا المشوار العلمي بجامعة حمة لخضر بالوادي.

لكم جميعًا محبة راسخة في القلب، وفضل لا يُنسى، وذِكر طيب لا يُمحى ما حييت.

عبد الحفيظ بوضياف

الإهْـــــــــــدَاءُ

بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَـــنِ الرَّحِيمِ

﴿وَآخِـــرُ دَعْـــوَاهُمْ أَنِ الْحَـــمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيـــنَ﴾

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ ٱلصَّالِحَاتُ،
فَمَا مِنْ جُهْدٍ يُبْذَلُ، وَلَا سَعْيٍ يُثْمِرُ، إِلَّا بِفَضْلِهِ وَتَوْفِيقِهِ.
وَمَا مِنْ عَقَبَةٍ تَجَاوَزْنَاهَا، وَلَا صُعُوبَةٍ ٱجْتَزْنَاهَا، إِلَّا بِتَيْسِيرِهِ وَمَعُونَتِهِ.
أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى مَا مَنَحَنِي مِنَ ٱلْعَزْمِ وَٱلْقُوَّةِ لِإِتْمَامِ هَذَا ٱلْعَمَلِ.
أُهْدِي ثَمَرَةَ هَذَا ٱلْجُهْدِ ٱلْعِلْمِيِّ ٱلْمُتَوَاضِعِ إِلَى:

إلى روح والدي الطاهرة: عبد الحميد بن محمد الصالح، تغمده الله بواسع رحمته، وأسكنه فسيح جناته.
وإلى والدتي العزيزة: عربية بنت إبراهيم بوضياف، أطال الله في عمرها، وبارك لي في دعائها وبرّها.
وإلى رفيقة دربي، وأم أولادي، التي كانت لي السند والعون في كل مراحل هذا المشوار.

إلى قرة عيني، وبهجة حياتي: ابنتي الغالية علياء إخلاص، وابني الذي أتمنى له أن يسلك طريق النُّبل والخير: زياد.
وإلى صغيرتي الحبيبة فلك، نبع الأمل، وبداية درب أرجو أن يكون منيرًا كما هو اسمك.

إلى أخي العزيز مصطفى، وأختي العزيزة سماح، وجميع أفراد عائلتهما الكريمة، الذين غمروني بمحبتهم.
وإلى أعمامي وعمّاتي، وأخوالي وخالتي، الذين كان لودّهم ودعمهم أثر طيب في حياتي.

إلى كل من ساندني، ووقف إلى جانبي، وكان له أثر في بلوغ هذا الإنجاز.
وخصوصًا الأستاذ الفاضل برجي بشير، الذي كان نعم الموجّه والملهم.
وإلى الزميل والصديق حديد فيصل، على دعمه الصادق، ومساندته الثابتة في المواقف الصعبة.

وإلى جميع الأصدقاء والأحبة، وزملاء الدراسة والعمل...
لكم جميعًا أصدق مشاعر الامتنان والتقدير، فلكم في هذا العمل نصيب.

عبد الحفيظ بوضياف

الفهارس

فهرس المحتوي	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الاشكال	**VII**
الملخص	**IX**
المقدمة	أ. ز
الفصل الأول **مفاهيم حول التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي	**03**
أولا: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي الإقليمي	**03**
ثانيا: أنماط ومناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي	**11**
ثالثا: أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي	**18**
رابعا: شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي	**23**
خامسا: معوقات وتحديات التكامل الاقتصادي الإقليمي	**28**
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية	**32**
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	**32**
ثانيا: أسس التنمية الاقتصادية	**37**
ثالثا: مستويات التنمية الاقتصادية	**42**
رابعا: اهداف التنمية الاقتصادية	**46**
خلاصة الفصل الأول	**49**
الفصل الثاني **العلاقة النظرية بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية**	
تمهيد الفصل الثاني	**51**
المبحث الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية	**52**
أولا: نظريات التجارة الخارجية	**52**
ثانيا: نظرية التوطين والجغرافيا الاقتصادية	**54**
ثالثا: نظرية الارتقاء الاقتصادي من النمو الداخلي الى التنمية المستدامة	**55**

رابعا: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية: (نظرية Spence ونظرية Lim)	60
المبحث الثاني: التحليل النظري لتأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية	66
أولا: تأثير التكامل على التجارة الخارجية	66
ثانيا: تأثير لتكامل الاقتصادي الإقليمي الأداء الاقتصادي والاجتماعي لدول	70
ثالثا: التأثير المؤسساتي والهيكلي لتكامل الاقتصادي الإقليمي	74
رابعا: انعكاسات التكامل الاقتصادي على البطالة والتنمية الشاملة	76
خامسا: الأبعاد الإيجابية والسلبية للتكامل الاقتصادي الإقليمي	81
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث **مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة**	
تمهيد الفصل الثالث	97
المبحث الأول: مراجعة الادبيات السابقة	98
أولا: مراجعة الادبيات السابقة المتعلقة بالسياسات التكامل وآليات تنفيذه	98
ثانيا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية	104
ثالثا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي	107
رابعا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية	109
خامسا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز بالتنمية البشرية	112
المبحث الثاني: تحليل الادبيات السابقة	117
أولا: تحليل الادبيات السابقة متعلقة بالسياسات التكامل وآليات تنفيذه	117
ثانيا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية	122
ثالثا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي	125
رابعا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية	129
خامسا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز بالتنمية البشرية	133
خلاصة الفصل الثالث	137
الفصل الرابع **مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي وأثره على التنمية في منطقة الآسيان**	
تمهيد الفصل الرابع	139
المبحث الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان: النشأة ومراحل التطور	140
أولا: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وتأسيسها	140

ثانيا: الإطار المؤسساتي والهيكلي لرابطة دول جنوب شرق اسيا	**144**
ثالثا: مراحل تطور التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه في منطقة الآسيان	**147**
رابعا: العوامل المساعدة على التكامل الاقتصادي في منطقة الأسيان	**156**
خامسا: التحديات التي واجهه التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة الأسيان	**157**
المبحث الثاني: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادي في منطقة الآسيان	**162**
أولا: تحليل مؤشرات التركيبة السكانية والبنية التحتية في منطقة الأسيان	**162**
ثانيا: تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان	**168**
ثالثا: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادي في منطقة الأسيان	**178**
رابعا: انعكاسات التركيبة السكانية والبنية التحتية على أداء اقتصاد الأسيان	**191**
خلاصة الفصل الرابع	**195**
الفصل الخامس **الدراسة القياسية**	
تمهيد الفصل الخامس	**197**
المبحث الأول: تصميم الدراسة	**198**
أولا: تحديد متغيرات الدراسة	**198**
ثانيا: مجتمع الدراسة والإطار الزماني	**209**
ثالثا: طريقة جمع البيانات	**210**
رابعا: والأدوات الإحصائية	**212**
المبحث الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج ومناقشتها	**213**
أولا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الناتج المحلي الإجمالي	**213**
ثانيا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية البشرية	**119**
ثالثا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على البطالة	**225**
رابعا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التضخم	**231**
خامسا: تحليل النتائج ومناقشتها	**238**
خلاصة الفصل الخامس	**243**
الخاتمة (نتائج الدراسة، التوصيات، افاق الدراسة)	**245**
قائمة المرجع	**253**
الملاحق	**266**

فهرس الجداول	الصفحة
الجدول (1.1) عناصر الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية	**37**
الجدول (1.3) ملخص الدراسات متعلقة بسياسات التكامل الإقليمي واليات تنفيذه	**120**
الجدول (3. 2) ملخص الدراسات متعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية	**124**
الجدول (3.3) ملخص الدراسات متعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي	**127**
الجدول (4.3) ملخص الدراسات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية	**131**
الجدول (3. 5) ملخص الدراسات مناقشة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز بالتنمية البشرية	**134**
جدول (1.4) وضعية وسائل النقل والموصلات لدول الأسيان سنة 2022	**164**
جدول (2.4) وضعية وسائل الاتصال خلال سنة 2022	**164**
جدول (3.4) ونسبة مساحة الغابات ومساحة الأرض صالحة لزراعة لدول الأسيان لسنة 2022	**168**
جدول (4.4) معدل التضخم لدول الأسيان خلال سنوات 2022.2018.2015.2012	**190**
جدول رقم (1.5) نتائج تقدير النموذج الأول التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).	**214**
جدول رقم (2.5) اختبار Parm	**215**
جدول رقم (3.5) اختبار (Breuch and Pagan-LM)	**215**
جدول رقم (4.5) اختبار Hausman	**215**
جدول رقم (5.5) اختبار Multicollinearity	**216**
جدول رقم (6.5) اختبار wooldridge	**216**
جدول رقم (7.5) اختبار heteroscedisticity	**217**
جدول رقم (8.5) نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster	**218**
جدول رقم (9.5) نتائج تقدير النموذج الثاني التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).	**220**
جدول رقم (10.5) اختبار Parm	**221**
جدول رقم (11.5) اختبار (Breuch and Pagan-LM)	**221**
جدول رقم (12.5) اختبار Hausman	**221**
جدول رقم (13.5) اختبار Multicollinearity	**222**
جدول رقم (14.5) اختبار wooldridge	**222**
جدول رقم (15.5) اختبار heteroscedisticity	**223**
جدول رقم (16.5) نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster	**224**
جدول رقم (17.5) نتائج تقدير النموذج الثالث التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).	**226**

جدول رقم (18.5) اختبار Parm	**226**
جدول رقم (19.5) اختبار (Breuch and Pagan-LM)	**227**
جدول رقم (20.5) اختبار Hausman	**227**
جدول رقم (21.5) اختبار Multicollinearity	**228**
جدول رقم (22.5) اختبار wooldridge	**228**
جدول رقم (23.5) اختبار heteroscedisticity	**229**
جدول رقم (24.5) نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster	**230**
جدول رقم (25.5) نتائج تقدير النموذج الرابع التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)	**232**
جدول رقم (26.5) اختبار Parm	**233**
جدول رقم (27.5) اختبار (Breuch and Pagan-LM)	**233**
جدول رقم (28.5) اختبار Hausman	**234**
جدول رقم (29.5) اختبار Multicollinearity	**234**
جدول رقم (30.5) اختبار wooldridge	**235**
جدول رقم (31.5) اختبار heteroscedisticity	**235**
جدول رقم (32.5) نتائج تقدير النموذج التجميعي المصححCluster	**236**

فهرس الاشكال	الصفحة
الشكل (1.1) الفرق بين الإقليمية الكلاسيكية والحديثة	16
الشكل (2.1) منطقة تجارة حرة	20
الشكل (3.1) الاتحاد الجمركي	21
الشكل (4. 1) السوق المشتركة	21
الشكل (5. 1) الاتحاد الاقتصادي	22
الشكل (6.1) الاندماج الاقتصادي الكامل	23
الشكل (7.1) شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي	28
الشكل (8.1) أسس التنمية الاقتصادية	42
الشكل (1.2) العناصر المشتركة لتحقيق معدلات نمو سريعة ومستدامة	62
الشكل (2.2) منحنى S للتنمية الاقتصادية	63
الشكل (3.2) EGOوالإنسان.	64
الشكل (4.2) النظرية الثلاثية	65
الشكل (1.4) تطور تعداد السكاني لدول الأسيان ومعدل النمو	162
الشكل (2.4) التركيبة السكانية لدول منطقة الأسيان	163
الشكل (3.4) نسبة الوصول الى الطاقة الكهربائية في دول منطقة الأسيان	165
الشكل (4.4) نسبة استخدام السكان على الوقود النظيف في دول منطقة الأسيان	166
الشكل (5.4) الطاقة المتجددة	167
الشكل (6.4) حجم وقيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري السلعية	169
الشكل (7.4) نسب دول الأسيان من التجارة السلعية	170
الشكل (8.4) حجم الصادرات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين	171
الشكل (9.4) حجم الواردات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين	172
الشكل (10.4) حجم التجارة الخدمية في منطقة الأسيان	173
الشكل (11.4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من داخل وخارج الأسيان	174
الشكل (12.4) تدفقات الاستثمار ات الأجنبية المباشرة بين دول الأسيان ودول خارج الأسيان	175
الشكل (13.4) حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب النشاط الاقتصادي	176
الشكل (14.4) أهم خمسة مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الاسيان	177
الشكل (15.4) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	178
الشكل (16.4) حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في آسيان إلى إجمالي آسيان	179
الشكل (17.4) حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي	180

الشكل (18.4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب دول الأعضاء	**181**
الشكل (19.4) مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لدول رابطة الأسيان	**182**
الشكل (20.4) حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إجمالي الناتج المحلي حسب دول الاعضاء	**183**
الشكل (21.4) مقارنة الناتج المحلي الاسيان مقابل الاقتصادات العالمية الكبرى	**183**
الشكل (22.4) معدل البطالة	**184**
الشكل (23.4) حصص العمالة حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الأسيان	**185**
الشكل (24.4) متوسط العمر بين الجنسين في منطقة الأسيان	**186**
الشكل (25.4) معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين	**187**
الشكل (26.4) الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة	**188**
الشكل (27.4) مستوي الفقر	**189**
الشكل (28.4) عدم المساواة في توزيع دخل	**190**
الشكل (29.5) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (GDP t)	**219**
الشكل (30.5) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (HDI t)	**224**
الشكل (31.5) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (UR t)	**231**
الشكل (32.5) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (IR t)	**237**

ملخص

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) خلال الفترة من 2013 إلى 2022. حيث تناولت مراحل وآليات تطور التكامل الاقتصادي في الآسيان، وأجرت تحليلًا شاملًا للأداء الاقتصادي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت الدراسة منهجًا تحليليًا لاختبار فرضيتين: الأولى حول تأثير مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه على التنمية الاقتصادية، والثانية تتعلق بتأثير التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية. ومنهجا تجريبيًا للإجابة على باقي الفرضيات واختبار قياس تأثيرات حجم التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية، باستخدام مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، مستوى التضخم، ومؤشر التنمية البشرية.

أظهرت نتائج الدراسة أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي لدول الآسيان، خاصة من خلال تفعيل التجارة الحرة والاستثمارات المتبادلة. كما أن تنوع التركيبة السكانية وتحسين البنية التحتية عززا الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية وزادا من حركة التجارة البينية حيث أظهرت التجارة السلعية البينية تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي، مع خفض محدود لمعدلات البطالة والتضخم، بينما كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، رغم تفاوت تأثيرها على البطالة والتضخم. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، كان التأثير إيجابيًا لكنه يتطلب سياسات داعمة لتعظيم الفوائد. توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال زيادة التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية، وتحسين البنية التحتية، وحماية الصناعات المحلية، مع التركيز على تحسين التعليم والتدريب والتعاون الإقليمي في الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، التنمية الاقتصادية، منطقة الاسيان، التجارة البينية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة

Abstract:

This study examines the impact of regional economic integration on economic development, with a focus on the ASEAN Free Trade Area from 2013 to 2022. It explores the stages and mechanisms of economic integration in ASEAN and provides a comprehensive analysis of the region's economic performance. The study employs an analytical approach to test two main hypotheses: the first on the impact of integration stages and implementation mechanisms on economic development, and the second on the influence of demographic changes and infrastructure on development. Additionally, an empirical approach was used to address other hypotheses, measuring the effects of intra-regional trade volume and foreign direct investment on economic development through indicators such as GDP, unemployment rate, inflation level, and the Human Development Index (HDI).

The study's findings indicate that regional economic integration significantly enhanced economic growth in ASEAN, particularly through the promotion of free trade and mutual investments. Furthermore, demographic diversity and infrastructure improvements were found to boost productivity, economic efficiency, and intra-regional trade flows. Intra-regional trade had a positive effect on GDP, with a modest reduction in unemployment and inflation rates, while foreign direct investment positively impacted economic growth, though its effects on unemployment and inflation varied. Regarding human development, the impact was positive but requires supportive policies to maximize benefits. The study recommends further strengthening economic integration through increased intra-regional trade and foreign investments, infrastructure enhancement, and protection of domestic industries, with a focus on improving education, training, and regional cooperation in innovation and technology to achieve sustainable development.

Keywords: Regional economic integration, Economic development, ASEAN region, Intra-trade, Foreign direct investment

JEL classification : F15. F21. F62.O10 .O57

مقدمة

مقدمة

لقد تغير مشهد الاقتصاد العالمي تغيرا كبيرا خلال العقود الأخيرة ولا سيما ما تعلق بالتجارة الدولية التي تحتل مكانة بارزة في المناقشات الاكاديمية لدى الباحثين و التدابير السياسية لدى مسؤولي الدول ويتزامن ذلك مع التطور العلمي في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و النقل و الحركة السلسة لرؤوس الأموال ونجاح تحرير التجارة على المستوى الأحادي و المتعدد الأطراف وعلى الصعيدين الإقليمي و الثنائي وتحول قطب النمو الاقتصادي من الشمال الى الجنوب كلها أمور تبين الحاجة الى تحول نموذجي في نمط التفكير في موضوع التجارة والتنمية .

أن التداعيات الواضحة لعملية العولمة المستمرة التي هي من مظاهرها انه لا ينبغي النظر الى التجارة الدولية كغاية بل كمحفز للنمو والتنمية ويمكن للفرص التي تتيحها التجارة الدولية إذا ما استغلت على نحو سليم ان تشكل قوة كبيرة تدفع باتجاه خلق فرص عمل وإتاحة الاستخدام الفعال للموارد وتقديم حوافز لمنظمي المشاريع ومن ثم تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية في البلدان النامية والمتقدمة.

ومن المهم التميز بين الأهداف الإنمائية كالحد من الفقر والامن الغذائي و الحصول على الخدمات الاساسية من جهة و العوامل المحركة لبلوغها كالتجارة و الاستثمار و التكنولوجيا من جهة أخرى كما ان الصلة بين التجارة والتنمية ليست تلقائيا فتحقيق فوائد إنمائية يتطلب دعما مؤسسيا و سياسيا على الصعيدين الوطني و الدولي اذ ينبغي للسياسات الوطنية المتصلة بالتجارة ان تربط المنتجين بالأسواق العالمية على نحو فعال و أيضا ان يدعم التعاون الدولي و الإصلاح التجاري المفيد وان يزيد ادماج منتجي البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية ويقلل التدبير غير التعريفية التي تقيد التجارة ويعزز القواعد التجارية و السياسات المتصلة بالتجارة المستدامة بيئا و الشاملة اجتماعيا .

ويعد التكامل الاقتصادي الإقليمي احد المداخل المهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وصولا لتنمية مستدامة شاملة بما يحققه التكامل من اثار ستاتيكية و ديناميكية تغطي المكونات الاجتماعية و المؤسسية و الابتكارية و التكنولوجية و البيئة للتنمية الوطنية للبلدان المشاركة في مجموعة التكامل فتؤدي التغيرات في الهيكل الجغرافي و السلعي للتجارة الى تشبع السوق الاستهلاكية بالسلع وبالتالي مستوي اشباع احتياجات المستهلكين و يرتبط نقل الإنتاج بالتغيرات في حركة الاستثمارات وتعديل التدفقات النقدية و التحولات في هيكل توظيف السكان ونقل للتكنلوجيا و الابتكار وما يصاحب ذلك من أثار على البيئة .

1.السؤال الرئيسي للدراسة:

من الواضح أن تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية، الذي أثار نقاشًا نظريًا بين المدافعين عن الفوائد الإيجابية والمشككين الذين يركزون على التأثيرات السلبية، لا يمكن أن يظل مجرد موضوع نظري. بل من الضروري تحويل هذا النقاش إلى تحقيق تجريبي يستند إلى البيانات والأدلة. من هذا المنطلق، تم تحديد رابطة جنوب شرق آسيا كمنطقة للدراسة، ولتأتي هذه الأطروحة لتحليل هذه العلاقة نظريًا ومن ثم اختبارها تجريبيًا. وعليه، نصوغ الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي.

"هل يمتلك التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تأثيرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؟ "

2.الأسئلة الفرعية للدراسة

وللإحاطة بموضوع البحث فقد تناولت الدراسة في البداية مراحل واليات تنفيذ التكامل في منطقة الأسيان ثم تتطرق الى تحليل وتقيم الاداء الاقتصادية في المنطقة وفي النصف الاخر تم الاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام مجموعة من المؤشرات المستقلة لقياس التكامل الاقتصادي الإقليمي، ممثلة في حجم التجارة السلعية البينية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية داخل دول الآسيان. ومؤشرات المتغيرات التابعة للتنمية الاقتصادية، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، مستوى التضخم، ومؤشر التنمية البشرية وبناءً على ذلك تصاغ الأسئلة الفرعية على الشكل التالي:

- ما هي المراحل والآليات التي شهدتها عملية تطور التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان؟
- كيف تؤثر التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية لدول الآسيان على أداء مؤشرات التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المنطقة؟
- كيف يؤثر حجم التجارة السلعية البينية في دول منطقة التجارة الحرة الأسيان على الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة ومعدل التضخم للدول الأعضاء؟
- ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول الأسيان على مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومعدل التضخم؟
- هل يسهم التكامل الاقتصادي في تعزيز التنمية البشرية في دول منطقة الأسيان؟

3. فرضيات الدراسة

انطلاقا من المشكلة الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية المستخلصة منها، ومستندين إلى النظريات المعتبرة في مجالي التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبالاسترشاد بما أوردته الأدبيات السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية كإجابات مبدئية للأسئلة المنبثقة عن السؤال الأساسي للبحث.

الفرضية الأولى: حول تأثير مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه:

- مراحل تتطور التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان وأليات قد أسهمت بشكل مباشر في تعزيز التنمية الاقتصادي للدول الأعضاء، وقد تم تحقيق هذا التأثير عبر تطبيق مجموعة من الآليات، والتي تشمل الإطار الخاص بخدمات الآسيان (AFAS)، اتفاقية تجارة السلع لرابطة الآسيان (ATIGA)، واتفاقية الاستثمار الشاملة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ACIA)

الفرضية الثانية: حول تأثير التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية:

- التنوع في التركيبة السكانية، إلى جانب تحسين البنية التحتية في دول الآسيان، قد أسهما بشكل إيجابي في تعزيز مؤشرات التكامل الاقتصادي، مما ينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية. إذ يُعَد النمو الديموغرافي المستدام وتطور البنية التحتية عاملين أساسيين في تعزيز التجارة البينية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية الاقتصادية للدول الأعضاء.

الفرضية الثالثة: حول أثر التجارة السلعية البينية على التنمية الاقتصادية:

- حجم التجارة السلعية البينية في دول منطقة التجارة الحرة الأسيان يمتلك تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.
- حجم التجارة السلعية البينية في دول منطقة التجارة الحرة الأسيان يساهم في خفض معدل البطالة بين الدول الأعضاء.
- حجم التجارة السلعية البينية في دول منطقة التجارة الحرة الأسيان يؤدي إلى استقرار معدل التضخم في الدول الأعضاء.

الفرضية الرابعة: حول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول الأسيان له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول الأسيان يساهم في خفض معدل البطالة.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الأسيان يساهم في استقرار معدل التضخم.

الفرضية الخامسة: حول التكامل الاقتصادي الإقليمي و أثره على التنمية البشرية:

- حجم التجارة السلعية البينية في دول منطقة التجارة الحرة الأسيان له أثر إيجابي على مؤشر التنمية البشرية
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التجارة الحرة الأسيان له أثر إيجابي على مؤشر التنمية البشرية

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي من القضايا الحيوية في الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) تُعتبر نموذجًا متميزًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مما يجعل دراستها ذات أهمية كبيرة لفهم العوامل التي تساهم في نجاح أو تحديات هذا التكامل.
- يُعد التكامل الاقتصادي الإقليمي من العوامل المؤثرة بشكل متزايد في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول. من خلال دراسة التكامل في منطقة الآسيان، يمكن فهم كيفية تعزيز الروابط الاقتصادية للتفاهم السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي.
- سد الفجوة البحثية هناك حاجة ملحة لفهم كيف يؤثر التكامل الاقتصادي في منطقة معينة على التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والدراسة تسعى لسد هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل دقيق ومبني على بيانات حديثة للفترة من 2013 إلى 2022.
- ينبع اختياري لهذا الموضوع من اهتمامي الشخصي بموضوع التكتلات الاقتصادية ورغبتي في فهم دوره المحوري في تعزيز التنمية الاقتصادية. لذا دفعتني رغبتي في استكشاف ديناميكيات هذا التكامل وتأثيره على الاقتصادات الوطنية إلى اختيار منطقة الآسيان كنموذج لدراستي.
- أسعى من خلال هذا البحث إلى التصدي لتحدٍ أكاديمي يتمثل في تحليل موضوع معقد وحيوي مثل التكامل الاقتصادي الإقليمي، يمثل هذا الموضوع فرصة لي للتعمق في دراسة الظواهر الاقتصادية العالمية وتطوير مهاراتي البحثية والتحليلية من خلال معالجة قضية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الإقليمي.

5.أهداف الدراسة

تعنى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، من خلال المزج بين الدراسة النظرية والتحليلية والدراسة القياسية لبلوغ الأهداف التالية:

- تحليل المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية، وإبراز أوجه التداخل بينهما في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.
- تحديد الآليات والمراحل التي مرت بها عملية التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان، وتحليل أثرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي.
- دراسة تأثير المتغيرات الديموغرافية والبنية التحتية في دول الآسيان على فعالية التكامل الاقتصادي وانعكاساتها على النمو الاقتصادي.
- تقدير العلاقة التجريبية بين مؤشرات التكامل الاقتصادي (كحجم التجارة البينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) ومؤشرات التنمية الاقتصادية (كالناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، ومؤشر التنمية البشرية).
- استخلاص استنتاجات وتوصيات تسهم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التكامل الإقليمي كرافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية.

6. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في بعدها التطبيقي التحليلي، إذ تسهم في إبراز مدى قابلية نتائجها للتوظيف في الواقع الاقتصادي، من خلال تحليل تجربة الآسيان كنموذج إقليمي ناجح، بما يتيح استلهام آلياته في دعم مسارات التكامل والتنمية في تكتلات أخرى.

- تسليط الضوء على إحدى أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية النامية، وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، التي أصبحت نموذجًا ناجحًا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول ذات مستويات تنموية متفاوتة.
- تحليل الأثر الفعلي للتكامل الاقتصادي على مؤشرات التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة تجريبية تغطي فترة زمنية حديثة، مما يضفي على النتائج طابعًا عمليًا يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات الاقتصادية.
- سدّ فجوة في الأدبيات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية التي تتناول العلاقة بين التكامل الإقليمي والتنمية في سياقات تكتلات خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الآسيان.
- إبراز الدروس المستفادة من تجربة الآسيان، بما يساعد الدول النامية أو التكتلات الناشئة الأخرى على الاستفادة من السياسات والآليات التي أثبتت فعاليتها في هذا السياق.
- دعم صناع القرار والباحثين بمخرجات علمية دقيقة، يمكن أن تسهم في تقييم أو اقتراح سياسات جديدة لتعزيز التكامل الإقليمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

7. الإطار المكاني لدراسة:

منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.(ASEAN) وتشمل الدول الأعضاء فيها وهي: **بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام.**

8. الإطار الزماني لدراسة:

فترة الدراسة من عام 2013 إلى عام 2022، ووهي المرحلة التي بلغ في تكتل الأسيان مرحلة النضج مما يتيح فهمًا أفضل للموضوع الدراسة خاصة بعد التطورات والتحولات الاقتصادية والتجارية التي حدثت خلال هذه الفترة، مما يمكنه إضفاء مصداقية أكبر وعمق أكثر في تحليل النتائج.

9. منهج البحث في الدراسة:

نظرا لطبيعة الإشكالية الرئيسية ومتغيرات الدراسة، كان من الضروري استخدام عدة مناهج، والتي سنعرضها وفقًا لترتيب توظيفها في البحث. أما من حيث التصميم، فستعتمد الأطروحة على تنسيق IMRAD لكتابة البحوث العلمية، وهو الشكل الذي أصبح شائعًا في معظم المجالات العلمية والبحثية.

- **المنهج التحليلي:** يشمل تحليل النظريات والأفكار المتعلقة بالتكامل الاقتصادي في المنطقة، والتركيز على المفاهيم الاقتصادية والنماذج النظرية. يستخدم هذا المنهج الاسقاط التأثيرات المحتملة للتكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء.
- **المنهج الاستقرائي:** يتمثل في تحليل الأدبيات المتاحة والدراسات السابقة المنشورة حول التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. يتطلب هذا المنهج مراجعة الأبحاث والتقارير والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية والمصادر الموثوقة، واستخلاص النتائج والمعلومات الرئيسية منها.
- **المنهج التاريخي:** يستخدم لدراسة تطور التكامل الاقتصادي في المنطقة على مر العصور وفهم الأحداث التاريخية والقرارات السياسية التي أدت إلى تشكيل منطقة التجارة الحرة. يمكن استخدام المصادر التاريخية والأرشيفية والدراسات المسبقة لتوثيق التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي
- **المنهج الوصفي:** يستخدم لوصف وتحليل البيانات الإحصائية والمتعلقة بالتركيبة السكانية والبنية التحتية ومؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في منطقة الآسيان وتحليلها لفهم وتقيم الوضع الحالي
- **المنهج المقارن:** يشمل مقارنة أحسن التجارب لتكتلات اقتصادية عبر العالم، ودراسة الفروق والتشابهات بينهما. يمكن أن يتضمن هذا المنهج مقارنة من حيث النطاق الجغرافي والهيكل التنظيمي والأداء الاقتصادي لكل تكتل
- **المنهج التجريبي:** يستخدم لفهم العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياس أثر التكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في المنطقة الأسيان ينطوي هذا المنهج على تصميم نماذج تقديرية وتحليل نتائجها وتقييم التأثيرات المحتملة.

10.صعوبات البحث:

- نظراً لندرة المراجع المتاحة باللغة العربية، خاصة في الجزء التطبيقي من الدراسة، اضطُر الباحث إلى الاعتماد بشكل شبه كلي على المراجع والمصادر الأجنبية. وهذا قد يؤثر على الشمولية اللغوية في البحث وكذا الى اشكالات تتعلق بترجمة المفاهيم وتكييفها مع السياق العربي.
- كان الباحث يعتزم توسيع الإطار الزمني للدراسة لتشمل فترة زمنية أطول، إلا أن نقص البيانات المتاحة للفترات الزمنية السابقة في العديد من دول المنطقة حالت دون تحقيق ذلك. مما اضطر الباحث إلى تقليص فترة الدراسة والتركيز على السنوات العشرة الأخيرة

11. محتوي الدراسة:

الدراسة مُنظمة في خمسة فصول تتناول كل جوانب التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية في منطقة الأسيان وهي مُصممة كالتالي

- **الفصل الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية**

يُعرف هذا الفصل بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، مشيرًا إلى الأسس والمبادئ التي يستند إليها. يتبع ذلك تقديم للأطر النظرية حول التنمية الاقتصادية، موضحًا كيف تساهم هذه المفاهيم في فهم الديناميكيات الاقتصادية الإقليمية.

- **الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية**

يستعرض هذا الفصل في المبحث الأول النظريات الخاصة بالتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على التأثيرات العملية لهذه النظريات على الأداء الاقتصادي الإقليمي. يُقدم في المبحث الثاني تحليلًا للتأثيرات الملموسة للتكامل الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية،

- **الفصل الثالث: مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة**

يقدم هذا الفصل مراجعة للأدبيات التجريبية التي تناولت التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية في المبحث الأول ويعمق المبحث الثاني النقاش والتحليل، موضحًا العلاقات والأثر المتبادل بين التكامل والتنمية.

- **الفصل الر ابع: مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي و أثره على التنمية في منطقة الآسيان**

يتناول الفصل الرابع تاريخ وتطور التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان، بدءًا من نشأته وصولاً إلى الواقع الحالي للمنطقة. يقدم المبحث الأول تحليلًا لمسيرة التكامل واليات تنفيذه، بينما يستعرض المبحث الثاني تحليلًا وصفيًا لمؤشرات التكامل والتنمية الاقتصادية،

- **الفصل الخامس: الدراسة التجريبية**

يُركز الفصل الأخير على دراسة قياسية تهدف إلى تحديد وقياس أثر التكامل الإقليمي على التنمية الاقتصادية في منطقة الآسيان. يشمل المبحث الأول منهجية الدراسة، في حين يتناول المبحث الثاني تقدير النماذج وتحليل النتائج ومناقشتها

الفصل الأول

مفاهيم حول التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

الفصل الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

تمهيد

ظهر التكامل الاقتصادي الإقليمي كأحدث مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد نشأ هذا التكامل نتيجة لرغبة دول متعددة، تربطها علاقات ومصالح مشتركة، للانضمام إلى اتحادات أو مجموعات إقليمية بهدف تعزيز مكانتها التنافسية وتأكيد حضورها في الساحة الاقتصادية العالمية، ولمواجهة التحديات المتنوعة التي يطرحها النظام الاقتصادي الحديث.

فقد أصبح من الصعب بمكان أن تعتمد دولة على نفسها في احداث تنمية اقتصادية لشعوبها، دون البحث عن إمكانيات للتكتل الاقتصادي، نظرا لما يتيحه هذا النهج من فرصة لرفع مستوي المعيشي للمجتمع، من خلال الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل قطر من خلال فرص الاستثمار والتجارة المتاحة. لذا فان موضوع التكامل الاقتصادي قد حظي باهتمام واسع على الصعيدين النظري والعملي، بدأت هذه الظاهرة كمجال بحثي يستدعي الدراسة لتقييم تأثيراتها الإيجابية على اقتصادات الدول بشكل فردي، بالإضافة إلى تأثيراتها على المنطقة المتكاملة بشكل عام. يشمل ذلك تحليل كيفية فتح أسواق جديدة وتعزيز الاستثمارات في كل دولة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق كفاءات أعلى. كما يتطلب البحث فحص كيفية تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تقليل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول. على نطاق أوسع، يساهم التكامل في تحسين التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتنموية، ويزيد من كفاءة سلاسل الإمداد الإقليمية، مما يعزز من قدرة المنطقة على مواجهة التحديات الاقتصادية بشكل أكثر فعالية.

نظرًا لتركيز الدراسة على التكامل الاقتصادي وتأثيراته على التنمية، وهما متغيري درستنا الاساسيان واللذان سنعرض في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لهما وذلك في مبحثين اثنين يختص كل مبحث منهما بأحد المتغيرين

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي

سعت الدول المتقدمة إلى تشكيل تجمعات اقتصادية مع مستعمراتها السابقة كوسيلة أكثر سلمية وشرعية لضمان استدامة مواردها الاقتصادية. كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى حماية اقتصاداتها الرئيسية وتعزيز هيمنتها على المستعمرات. مع تقدم الأساليب الكمية والنوعية في تسويق المنتجات وعولمة عناصر الإنتاج، أصبح التكامل الاقتصادي هدفًا تسعى لتحقيقه كل لدول بمختلف مستوياتها المتقدمة والنامية على حد سواء. يمثل التكامل الاقتصادي الجهود المشتركة للدول ضمن منطقة معينة لتحقيق تنسيق اقتصادي متقدم، من خلال إلغاء القيود التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. تسعى هذه التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واسعة، بما في ذلك تحسين كفاءة توزيع الموارد وتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية. في هذا المبحث، سيتم عرض مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال دراسة أطره النظرية وأنواعه المختلفة، مع التركيز على التحديات والعقبات التي قد تعترضه، فضلاً عن المزايا والفوائد المنتظرة منه.

أولا: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي الإقليمي

في محاولة لتبسيط المفاهيم التي تشكل الأساس الفكري للتكامل الاقتصادي، يجب علينا النظر إليه من خلال عدسة لغوية وضمن إطار الدراسات الاجتماعية العلمية، وكذلك من خلال العدسة الاقتصادية. بتقصي الجذور الفكرية لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي تتقاطع وتتداخل مع تاريخها الطويل. هذه الجذور الفكرية تستمد مبادئها من نظريات التجارة الدولية، وتمتد لتشمل نظريات الجغرافيا الاقتصادية، وتضم نظريات التنمية الاقتصادية التي تربط بين الأبعاد التجارية والإنتاجية والتنموية. كما تشمل أيضًا مناهج تقليدية ومعاصرة لتحليل وتفسير هذه الظاهرة

1. تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي:

سنخوض في تقديم تعريف جامع للتكامل الاقتصادي الإقليمي معتمدين على الأبعاد اللغوية والاقتصادية. عقب ذلك، سنسعى لاستكشاف العلاقة بين التكامل الاقتصادي ومجموعة من المفاهيم المتقاربة. مع التركيز على الفروق الدقيقة بين الإقليمية الجديدة ونظم التكامل الاقتصادي التقليدي

1.1. التكامل من منظور اللغوي

التكامل هو الترجمة العربية الشائعة المقابلة للمصطلح الأجنبي **Intégration** بالفرنسية الذي يعني الاندماج وليس التكامل الذي **Complémentarité** ويلاحظ في الأدبيات الاقتصادية العربية، أن بعض الاقتصاديين العرب يستعمل مصطلح التكامل كمرادف للاندماج، رغم أن الكثير من الاقتصاديين يميزون بينهما باعتبار أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل. وفي هذا البحث سيتم استخدام مصطلح التكامل باعتباره الأكثر شيوعا وانتشارا.

واصل هذه الكلمة هو للاتيني **Integritas** بمعنى التكميل أو الكل التام، وقد برز استخدام هذا المصطلح سنة 1620 في قواميس اللغة الإنجليزية ويعني "ربط ودمج أجزاء في وحدة واحدة" وبذلك فهو يعدمن أكثر المصطلحات ارتباطا بمعناه اللغوي[1]. إلا أنه في جانبه الاقتصادي يعتريه الكثير من الغموض، يُشير **فرانسوا بيرو** في هذا السياق إلى أن هذا المفهوم يحتل موقعًا بارزًا ضمن هرم القضايا الاقتصادية المعقدة، نظراً لتشابكه الوثيق مع المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الأخرى المرتبطة به.[2]

2.1. التكامل من منظور اقتصادي

بغية الوصول الى فهم مفهوم التكامل الاقتصادي سنعمل على استعراض بعض التعاريف التي قدمها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي في العالم الغربي، مع ابراز الجوانب والأساس التي يرتكز عليها كل تعريف. في محاولة عدم اهمال الدراسة لتعقيدات واختلاف المفاهيم والتفسيرات المتنوعة التي قدمها هؤلاء الرواد، حيث سنتناول في المرحلة الأولى المفاهيم ذات الصلة بمراحل تشكيل التكامل الاقتصادي والوسائل التي تستخدم من اجل تحقيقه. بعد ذلك سينتقل الاهتمام في المرحلة الثانية إلى المفاهيم التي يعتمد عليها في تحقيق المكاسب وأهدافه الاقتصادية. وفي الختام سيُلقى الضوء على الرؤى الاقتصادية للمفكرين الذين استعرضوا دور التكامل الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية.

في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كان العالم الاقتصادي يشهد تفاوتًا في تعريف ظاهرة التكامل الاقتصادي. بعض الباحثين اكتفوا بتحديدها بالإجراءات التي تهدف إلى تحويل اقتصادات الدول المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد في المقابل، حاول آخرون توسيع مفهومها ليشمل جميع صور التعاون أو التنسيق الاقتصادي الدولي وفقًا لهذا الفهم، يتصل التكامل الاقتصادي بمفهوم التجارة الحرة، حيث اتضح أن أغلب الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا الموضوع في تلك الفترة، بدءًا من **فينر** الذي كان أول من درس هذه الظاهرة، حيث نظروا إلى التكامل الاقتصادي كفرع وربطوه بالتفضيلات الجمركية. كفرع من فروع التجارة الخارجية على الرغم من التباين في تحديد المفهوم، إلا أن جميع التفسيرات المرتبطة به لم تتجاوز حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج في أطار آلية السوق

وكان من بين اهم التعريفات ذلك الذي صاغه **تبرجن** على أساس أن التكامل يحوي جانبين سلبي وايجابي ويشير التكامل السلبي والايجابي إلى الأسلوب المستخدم في التكامل سواء كان قاصرا على آلية التحرير أو الأخذ بآليات تدخلية في إطار العملية التكاملية فيسير التكامل حسب تبرجن في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد كافة الإجراءات التقييدية وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية الدولية، بينما التكامل الايجابي يعني تعديل المؤسسات وإجراءات السياسة القائمة وإدخال مؤسسات وإجراءات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار، من أجل إزالة تشوهات السوق داخل الإقليم

[1] -نزيه عبد المقصود مبروك، (2006) ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص 13.

[2]- Tahar Haroun, (1998) les Opportunités d'intégration économique au Maghreb, approche théorique et perspectives concrètes, thèse de doctorat en, science économique, P 46.

الاقتصادي، أي يتمثل في كافة الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في السياسات بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال [1].

ويعرف **بلاسا**[2] التكامل الاقتصادي من زاويتين التكامل من وجهة النظر الديناميكية - **كعملية**-ويتضمن جميع التدابير والإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، بينما يعني التكامل من وجهة النظر الستاتيكية -**كحالة**- اختفاء كافة صور التفرقة أو التمييز بين الاقتصاديات القومية في إطار التكامل، ويعد هذا شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[3]. كما يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم. ويؤكد بلاسا على ضرورة الإزالة التدريجية للحواجز من خلال المرور بخمس مراحل أساسية تقود كل مرحلة إلى المرحلة التالية تنطلق من اتفاقيات التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فإمامة سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي وصولا إلى التكامل التام السياسي والاقتصادي.

ويرى بعض المفكرين ضرورة النظر إلى التكامل في إطار تطور إقليمي وهم يستخدمون في التعبير عن ذلك مصطلح التكامل الإقليمي، وعليه من هذا المنظور يعرف التكامل الاقتصادي الإقليمي بأنه: "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات[4].

بينما يرى **ما خلوب** أن جوهر التكامل الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع السلع وعوامل الإنتاج بوصفها شروطا ضرورية، وان لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل، والذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وسياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية ففكرة التكامل تنطوي على المكاسب الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل (لعناصر الإنتاج و السلع)، حيث أنه في أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر دون تمييز وتحيز متعلق بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[5].

---

[1]- إسماعيل عبد الرحيم شلبي، دون سنة، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، طبع، ص 41.

[2]-بيلا بلاسا اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 ومحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية، اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام 1991.

[3]-Tahar Haroun, OP CIT, P48.

[4]- لمياء محمد عبد السلام، (2017) التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص 23.

[5]- محسن الندوي (2011) تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ص 66.

اقترح **ميردال** تعريفًا للتكامل الاقتصادي باعتباره "مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إزالة الحواجز بين الوحدات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص لجميع عناصر الإنتاج على الصعيدين الدولي والمحلي". وبناءً على هذا التعريف، ركز ميردال على ضرورة توحيد السياسات الاقتصادية في مجالات توزيع الثروة وإدارة الموارد النقدية والإنتاج ينظر إلى التكامل كعملية جمع الأطراف في مجموعة واحدة، حيث يتم صهر الوحدات في إطار مشترك[1].

وقد نظر **روبسون** إلى التكامل الاقتصادي الدولي بمنظور يركز بشكل رئيسي على المكاسب الاقتصادية المتوقعة، والتي تتجلى في زيادة مستوى نمو الناتج الاقتصادي أو إحدى مكوناته. اعتبر أن هذه المكاسب هي الدافع الرئيسي لمشاركة الدول في عمليات التكامل الاقتصادي[2]

استنادًا إلى هذا الفهم، بدأ التركيز في الستينيات من القرن الماضي يتوجه نحو معالجة قضايا الدول النامية وكيفية التفاعل معها عبر التكامل الاقتصادي فقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي يمثل حلاً فعّالاً للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، ويعد وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في تلك البلدان.

يرى **ميـد**[3] أن مفهوم التكامل الاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "التنمية الاقتصادية"، حيث يشير إلى أن التكامل يتضمن اندماج الدول الأعضاء في الاتحاد إلى درجة تحولها إلى اقتصاد واحد في هذا السياق، يتيح الاتحاد الاقتصادي حرية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية، كما يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص يتم التحكم في هذه العمليات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء يضيف ميد أن الهدف النهائي من التكامل الاقتصادي هو تحقيق معدل نمو مرتفع، ويربط بين عملية التكامل والتنسيق لتحقيق أهداف التنمية.

ويؤكد **فؤاد مرسي** على ذلك إذ يرى أن الهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ليس تحرير التجارة في حد ذاته وإنما التنمية الاقتصادية من خلال إقامة سوق بحجم كاف يسمح بإقامة قاعدة صناعية متنوعة، وبالتالي ارتبط التكامل الاقتصادي في الدول النامية بالتصنيع لتحقيق التنمية[4]. فهو ينظر إلى أن التكامل أصبح ضرورة لا بد من مراعاتها بالنسبة لهذه الدول.

[1]-عمر مصطفى محمد، (2014) التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 12.

[2]-أسامة المجذوب، (2001) العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص 65.

[3]- إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 70-68.

كما يوضح **فأجدا**، على الانتقال إلى مرحلة التكامل الإنتاجي التنموي. إلى جانب إزالة الحواجز التجارية، يتضمن هذا التوجه أيضًا تنظيم الصناعة بشكل يعزز تطوير الفروع الصناعية التي لا يمكنها تحقيق الحجم الأمثل ضمن الحدود الوطنية إلى مستوى دولي[1].

كما يظهر بوضوح أن التكامل الاقتصادي ليس عملية بسيطة، بل هي عملية ذات درجة عالية من التعقيد والشمول وتمتد على مدى واسع في العلاقات الاقتصادية والسياسية إذ تتطلب هذه العملية تحقيق تغييرات جوهرية وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف التكامل هذا يبرز أهمية تحقيق التكامل بشكل إرادي وطوعي، بعيدًا عن أساليب القوة والضغط ، وعلى الرغم من تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي، إلا أن الوصول إلى صيغة موحدة تحظى بالقبول العام بين مختلف الباحثين في ميدان الاقتصاد يبقى تحديًا ، ومع ذلك يشدد المتخصصون على ضرورة أن يتضمن التعريف العديد من العناصر التي تمنحه قوة الاعتراف في السياقات العملية وتحظى بالقبول لدى عدد واسع من الباحثين لذا يتعين مراعاة المكونات التالية في التعريف

- دمج الاقتصاديات في كيان جديد، كهدف نهائي تتجه إليه الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- التكامل الاقتصادي يُعتبر إحدى صور العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتمثل جوهرية هذه العملية في التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية للدول، وذلك بهدف تحقيق معدلات نمو متقدمة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والرفاهية العامة للشعوب.
- هي عملية تنسيق مستمرة ومتواصلة تتضمن سلسلة من الإجراءات التي تستهدف إزالة القيود عن حركة التجارة وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

استناداً إلى التعاريف المقدمة، يتضح أن التكامل الاقتصادي، على الرغم من تباينه في التفاصيل، يتفق على أنه يشمل دمج أجزاء اقتصادية إقليمية متعددة لتشكيل وحدة اقتصادية متكاملة. يتم تحقيق هذا من خلال مراحل مختلفة حيث يستبدل الكيان الاقتصادي الجديد الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية يتم ذلك من خلال اتخاذ إجراءات ضرورية لإزالة جميع الحواجز التي تعترض المعاملات التجارية وتسهيل انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، وكذلك من خلال تنسيق سياسات الدول الأعضاء وتحديد تقسيم العمل بهدف تحسين الإنتاجية العامة يتم تحقيق هذا التكامل بشكل تدريجي، مع توفير فرص متكافئة لكل دولة عضو، مما يتوقع أن تحقق مكاسب اقتصادية تظهر من خلال زيادة معدلات النمو وتحسين مستوى المعيشة وفي النهاية، يصبح اقتصادها جزءًا أساسيًا ضمن إطار اقتصادي موحد ومتكامل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد (2003) السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، ص31.

2. علاقة التكامل الاقتصادي مع بعض المفاهيم المشابهة :

1.2. التعاون الاقتصادي:

يشير التعاون الاقتصادي إلى الجهود المبذولة لتقليل التمييز بين الوحدات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف محددة مع الحفاظ على خصوصياتها واستقلاليتها وتتضمن اتفاقيات التعاون الاقتصادي تحديد مجالات التعاون، وفترة الاتفاق، والتسهيلات و الاعفاءات التي تُقدمها كل دولة ،[1] ويأخذ عدة أشكالا بدءًا من أدنى مستويات التفاعل القائمة على المنفعة المشتركة بين الدول، وصولاً إلى إقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، مرورا بالعلاقات الإقليمية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً وإقليمياً،[2] كما لا يشترط توفير قيم مشتركة أو نمو اقتصادي معين بين الدول المتعاونة ، فقد يكون الاتفاق بين دولة متقدمة وأخرى نامية، مثلا تمتلك الأولى رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والثانية تمتلك المواد الأولية الخام، وأبرز مثال على هذا النوع من اتفاقيات التعاون الشراكة الأورو-متوسطية [3] قد يتخذ التعاون شكلاً غير رسمي عندما يظهر في صورة علاقات بين المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات، حيث يكون تحت إشراف وحدات وهيئات ومؤسسات دولية مستقلة، بهدف تحقيق الاستقرار في مجال دولي محد ومن بين أبرز مظاهر التعاون المؤسساتي يمكن ذكر المنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي [4].

وعلى ضوء ما سبق يمكن حصر الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي في النقاط التالية [5]

- التعاون هو عملية بين الدول في مجالات اقتصادية محددة، تستهدف تحقيق منافع مشتركة والحفاظ على خصائص واستقلالية كل دولة، التكامل هو عملية تطورية تهدف إلى إزالة التمييز والفروق بين الوحدات الاقتصادية وإنشاء كيان اقتصادي جديد ومتميز.
- التعاون يتميز بالمرونة والمؤقتة والتنوع، بينما التكامل يتميز بالثبات والدوام والتعقيد.
- -التعاون يقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الدول، بينما التكامل يقوم على أساس التنسيق الكامل للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول [6]
- التعاون يمكن أن يكون بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت، بينما التكامل يتطلب وجود شروط مسبقة للدول المشاركة مثل التشابه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- التعاون لا يشترط توفير قيم مشتركة أو نمو اقتصادي معين في اتفاقيات التعاون، بينما التكامل يرتبط بتحقيق تغييرات وآثار هيكلية في الاقتصاديات الوطنية للدول المتكاملة.

---

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- المقصود بالمنفعة المشتركة أن الأطراف المتعاونة تقوم بعقد اتفاقيات تعاون لتحقيق مزايا اقتصادية، كما قد تكون في إطار تضامني بين دول تربطها علاقات قوية: كاللغة، الدين، التاريخ المشترك ...أو قد تكون باتجاه واحد وبشروط ميسرة مثل الإعانات العربية لفلسطين، أو قد يكون مشروط سياسيا أي مقترن باتفاقيات وشروط سياسية من أحد الأطراف كالشراكة الأورو- متوسطية.

[3]-عبد الناصر جندلي،2015 التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، ص 13.

[4]- أحمد يوسف، محمد زبارة، 1985، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص109.

[5]-بلا بلاسا،1964 نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط 1، ص.

[6]- سيد البواب، التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 1983، ص 1.

2.2. الاعتماد المتبادل:

هو موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض[1] ، في العلاقات الدولية يعني ذلك أن التأثير يكون متبادلاً بين الأطراف، حيث يكون كل طرف تابعًا ومتبوعًا في الوقت نفسه وهذا يختلف عن مفهوم التبعية الاقتصادية، الذي يشير إلى حالة تعتمد فيها بعض الدول والمجتمعات على دول ومجتمعات أخرى دون أن تكون الأخيرة معتمدة على الأولى، في التبعية يكون التأثير غير متبادل، حيث يؤثر أحد الطرفين على الآخر مما يجعله تابعًا بينما يكون الآخر متبوعًا.[2]

يُستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل للدلالة على تأثير الأحداث الاقتصادية في إحدى البلدان على اقتصادات الدول الأخرى، مظهرًا لحساسية الدول تجاه التغيرات الاقتصادية العالمية. يُظهر درجة التعرض للصدمات الاقتصادية نتيجة التفاعل مع العالم الخارجي. مؤكدا على أن أداء اقتصاد بلد ما يعتمد ليس فقط على الأحداث الداخلية، ولكن أيضًا على ما يحدث في البلدان المتصلة من خلال العلاقات التجارية أو المالية. هذه التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد المتبادل قد تكون إيجابية وسلبية [3] هناك نوعان من التأثيرات المحتملة: الأول تأثير مستقل، حيث يؤدي الطلب الخارجي على الصادرات إلى تنشيط الإنتاج المحلي، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي أما التأثير الثاني، فيتجسد في تحول الطلب على الصادرات إلى طلب على الواردات، مما يقلل من تأثيره على الجهاز الإنتاجي المحلي ويؤدي إلى علاقة تبعية [4].

نقاط التقاطع والاختلاف بين التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل يمكن تلخيصها كما يلي: كلاهما يعبر عن درجة من التأثير المتبادل بين الدول في مجالات اقتصادية مختلفة، ويهدفان إلى تحقيق منافع ومصالح مشتركة ويتفاعلان مع التحديات الاقتصادية الخارجية. ومع ذلك، هناك اختلافات واضحة؛ حيث يعني التكامل الاقتصادي توحيد السياسات والقوانين والمؤسسات بين الدول، بينما يعني الاعتماد المتبادل تبادل الموارد والمنتجات دون فقدان هوية واستقلالية الدول[5]. وفي حين يتطلب التكامل الاقتصادي ثباتًا وتعقيدًا وشروطًا مسبقة، يتميز الاعتماد المتبادل بالمرونة والتنوع

[1]- Charles-Philippe David et Afef Benessaieh, 1997La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ,revue Etudes internationales, vol 28, n°2, p 227.

[2] -محمد عبد الله شاهين محمد. 2016 أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص145.

[3] -محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، جامعة محمد بوضياف مسيلة على الموقع الالكتروني:

http://revues.univ-ouagla.dz/index.php/acceill/revue-calliers-de-politique-et-droit/198-dafatir-droit-et-politique/numero-15-2016-dafatir/3155-2016-09-21-10-28-27

[4] -Charles-Philippe David et autres, opt cité, p 228.

[5]-Amina Lahrech-Révil,2002 Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découvertes, collection Repères, Paris, p 54.

والمنفعة المتبادلة[1]. يعكس التكامل الاقتصادي مسألة التساوي بين الأطراف ويتم ضمن إطار مؤسسي، بينما يمكن للاعتماد المتبادل أن يكون غير متوازنًا ومرونًا ويتم بشكل غير رسمي أو مؤسساتي[2].

3.2. الشراكة:

تعتبر الشراكة استراتيجية تتبعها الدول للأجل التعاون مع بعضها البعض من أجل إقامة علاقة ترابط، عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية وتهدف الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك، وذلك بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية والموارد المتاحة[3] .

نقاط التقاطع بين التكامل الاقتصادي والشراكة تظهر في عملية تعاون بين الدول في مجالات اقتصادية محددة، تستهدف تحقيق منافع ومصالح مشتركة، وترتبط بظاهرة العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتستجيب للتحديات والصدمات الاقتصادية الخارجية ويتمثل توجيههما في استخدام أشكال من الاتفاقيات التفضيلية لمنح منافع للدول المشاركة، أما نقاط الاختلاف، فتظهر في الشراكة الاقتصادية التي تكون اتفاقًا بين دولتين أو أكثر لتحقيق أهداف قد لا تكون بالضرورة مشتركة ، تشمل ذلك تنسيقًا وتفاهمًا بين الأطراف دون تنازلات كبيرة في السيادة، مع التميز بالمرونة والتنوع على الجانب الآخر، يتطلب التكامل الاقتصادي الإقليمي التزامًا سياسيًا وقانونيًا، ويشمل تنازلات وتضحيات في بعض الجوانب السيادية، ويتميز بالثبات والدوام والتعقيد.

في حين تسعى الشركة الاقتصادية إلى تعزيز العلاقات والتعاون بين الدول المشاركة دون التأثير على خصائصها واستقلاليتها، يهدف التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى إنشاء كيان اقتصادي جديد ومتميز يتمتع بالقوة والتنافسية على المستوى الدولي[4].

4.2. التبعية:

يرى بعض الاقتصاديين أن التبعية تعد نوع من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، ينشأ نتيجة وجود علاقة تشابك وترابط في اتجاهين بين دولة وأخرى أو بين مجموعة من الدول و مجموعة أخرى من الدول في مفهوم يدل على العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، القائمة على الاستغلال وبصفة عامة تعتبر التبعية خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد

[1] سعيد النجار1990، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، ضمن كتاب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 16.

[2] عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص.21.

[3]Jamee, Palestinian European trade relations: Partnership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repac Archive, 2016, P4Sur le site: mpra.ub.univmuenchen.de/74537/

[4] محمد عباس محرزي،2004/2005، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 30.

التابع[1]، الفرق بين التبعية والتكامل الاقتصادي يظهر في طبيعة العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية التبعية تعبّر عن علاقة غير متكافئة تقوم على الاستغلال والسيطرة، مع وجود قوة خارجية تفرض شروطها ومصالحها على الدول الأضعف، مما يستلزم تنازلات وتضحيات في السيادة و تعمل على تحقيق مصالح الدول المتقدمة فقط دون الدول النامية ، وتفتقر إلى الاستمرارية والثبات. على العكس، يُظهر التكامل الاقتصادي جهود توحيد السوق والقوانين والمؤسسات بين مجموعة من الدول المجاورة جغرافيًا، بهدف تحقيق فوائد تجارية واقتصادية مشتركة، مما يؤدي إلى تعزيز النمو والتنافسية والاستقلالية

5.2. التحالف:

التحالف ينشأ نتيجة وجود خطر داخلي أو خارجي يشكل تهديدًا لوحداته، وله طابع زائل حيث ينتهي بزوال الأسباب التي دعت إلى تكوينه وهو مختلف عن التكامل فيما يتعلق بأنه لا يسعى إلى تحقيق بنية مؤسسية دائمة ومستمرة. كما يهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية.

6.2. التدويل الاقتصادي:

يحدث بشكل عفوي من خلال إطلاق قوى السوق دون مراعاة لطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. يمكن اعتبار أن التدويل يشكل إحدى الخطوات الأولى في عملية التكامل، حيث يُفتح الباب أمام التفاعل الاقتصادي عبر الحدود، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بشكل أكبر وتوسيع نطاقه لاحقًا.

ثانيا: أنماط ومناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي:

1.انماط التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تتميز عملية التكامل الاقتصادي بنمطين متباينين التكامل الأولي، الذي يستند إلى الأطر والمفاهيم الكلاسيكية، والتكامل الحديث، الذي يتسم بالتركيز على التغيرات الجارية في الاقتصاد الدولي

1.1. التكامل الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي):

يعتمد مفهوم التكامل التقليدي على التجربة الأوروبية، ويفترض النهج الاقتصادي التقليدي للتكامل التجاري الإقليمي والمنافسة الكاملة في الأسواق ويهتم بآثار تشكيل منطقة للتخصيص الموارد كما يفترض تعميقا ثابتا المستوى التكامل والتوسع في عدد المجالات التي يتم فيها التفاعل بطريقة تفضيلية مع تشكيل اتفاقيات تنظيمية فوق وطنية في سياق الإقليمية التقليدية، يتم تفسير إنشاء منطقة تجارة حرة على أنه مرحلة وسيطة على الطريق إلى أشكال أعمق من التكامل كخطوة أولى في تسلسل "منطقة التجارة الحرة – الاتحاد الجمركي السوق المشتركة الاتحاد الاقتصادي التكامل الاقتصادي الكلي"، أي الحاجة إلى الجمع بين التكامل "السلبي" و"الإيجابي"، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع وعوامل الإنتاج ، والمواءمة البناءة للسياسات الاقتصادية التي تتجاوز مجرد التحرير؛ وبالتالي تهدف الإقليمية التقليدية إلى

[1] - عبد اللطيف بوروبي،2001 العلاقات الاوروبية المغاربية بعد عام: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428 أكتوبر 2014، ص 96.

إنشاء سوق مشتركة متكاملة للغاية تعمل ككيان واحد في الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع وعوامل الإنتاج، والتنسيق البناء للسياسات الاقتصادية التي تتجاوز مجرد التحرير .[1]

ظهرت النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي، بشقيها الوظيفي والاقتصادي، كاستجابة ضرورية لدمج مفهوم التكامل الاقتصادي بين علمي الاقتصاد والسياسة. فقد ركز الجانب الاقتصادي على صيغة الاتحاد الجمركي التي تُصاغ بما يتوافق مع متطلبات حرية التجارة العالمية، مع الحفاظ على الحدود السياسية والهياكل الاجتماعية للدول. يتماشى هذا النهج مع افتراضات نظريات التجارة الدولية التي تركز على انتقال السلع والخدمات دون الانتقال البشري.

أما المنظور الثاني فيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يعتبر التكامل مدخلاً إلى "اندماج" الأطراف المعنية في كيان واحد. وبينما تركز النظرية الاقتصادية للتكامل على تحقيق أهداف الدول عند مستوى يحافظ على الحدود الوطنية، حتى وإن كانت تلك الأهداف متشابهة بما يكفي لاعتبارها مشتركة، فإن المنظور الوظيفي يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف على المستوى الإقليمي بشكل أكثر تكاملاً. ويؤكد أن التكامل الاندماجي يُمكّن الدول من تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية. فبينما يقف المفهوم الاقتصادي للتكامل عند إزالة الحدود أمام حركة التجارة، يبدأ المفهوم الوظيفي من تلك النقطة ليشمل إلغاء الحدود أمام حركة المجتمعات في جميع أبعادها.[2]

ويعتبر الكثير أنّ الأساس النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي يرجع إلى **جاكوب فينر** في دراسته عن الاتحاد الجمركي والتي نشرت سنة 1950، وتُعتبر نظرية فينر التقليدية للاتحادات الجمركية أول دراسة لتحديد معايير ملموسة للتمييز بين المزايا والعيوب الممكنة للتكامل الاقتصادي ولقد عُرف تحليل «فينر» باسم «قانون فينر» الذي يستمد جذوره من التحليل النيو كلاسيكي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج **هكشروأولين ساموبلسون** لتنسب عناصر الإنتاج.

ومن البديهي في ظل هذا التحليل أن يقبل قانون فينر الفروض الأساسية التي فرضتها النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الدولية وتتعلّق نظرية الاتحاد الجمركي بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن إزالة التعريفة الجمركية على التجارة داخل الاتحاد وخارجه مثل التغيير في شروط التجارة، ميزان المدفوعات ومعدّل النمو الناتج القومي الإجمالي[3]. وعلاوة على ذلك يضع فينر لقانونه مجموعة الفروض الإضافية التحليلية الآتية:[4]

- افترض فينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر أي عديمة المرونة.
- افترض فينر في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع المرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

[1]- USHKALOVA,2015 TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences,. P 129.

[2]- سليمان المنذري،1998 الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، ص 2.

[3]- سامي عفيفي حاتم2004، اقتصاديات البنوك والنقود، ط 2 دار النسر الذهبي، القاهرة، ص132.

[4]- محمد أحمد السريتي،2009، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 185.

وفي هذا الإطار فرّق فينر بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي القوة الأولى: خلق التجارة،[1] والقوة الثانية: تحويل التجارة. من خلال ما سبق نتوصل إلى هذين الاستنتاجين هما:

- بالنظر إلى حجم التجارة الدولية للبلاد، فإنّ الاتحاد الجمركي سوف يحقق على الأرجح المزيد من خلق للتجارة كلما ارتفعت نسبة التجارة مع الدول الأعضاء في الاتحاد وانخفضت مع بقية العالم.
- البلدان التي يرجح أن تستفيد من التكامل الاقتصادي بخلق التجارة هي التي تحقق نسبة عالية من إنفاقها الإجمالي على التجارة المحلية، وبانخفاض حجم التجارة الخارجيّة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[2]

لخص **ميد** هذه الفكرة بقوله: يجب أن يكون استنتاجنا الرئيسي هو أنه من غير الممكن إصدار حكم عام حول فعالية الاتحاد الجمركي. فقد يكون أداة لتحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، وقد لا يكون كذلك، وذلك يعتمد بشكل أساسي على الظروف الخاصة بكل دولة على حدة.[3]

2.1. التكامل الاقتصادي الحديث (الإقليمية):

تُعتبر مصطلحات "الإقليمية المفتوحة"، "الإقليمية الجديدة"، و"الإقليمية الثانية" مترادفة، وتُستخدم للإشارة إلى الموجة الثانية من مبادرات التكامل الاقتصادي التي بدأت في أواخر الثمانينيات واستمرت خلال التسعينيات وحتى الوقت الحاضر. في البداية، استُخدم مصطلح "الإقليمية المفتوحة" لوصف التفاعل الاقتصادي ونهج تحرير التجارة ضمن إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ويعود ظهور "الإقليمية المفتوحة" إلى الخصائص المميزة للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي لم يتشكل نتيجة الاتفاقات الحكومية الدولية التقليدية أو "التكامل الرسمي"، بل انبثق من خلال مبادرات قادتها الهياكل التجارية.[4]

وقد ظهرت الإقليمية الجديدة بشكل أكثر وضوحاً في نصف الكرة الغربي، واكتسبت سمعة واسعة بفضل مشاركة الولايات المتحدة وكندا. في الواقع، لم تؤد هذه الموجة الجديدة من الإقليمية إلى تغيير العلاقات الاقتصادية الإقليمية في تلك القارة فحسب، بل أثرت أيضاً على الأهمية النسبية للإقليم في السياق العالمي الأوسع. كما أن البيئة التنافسية الإقليمية الجديدة وعملية التكامل الإقليمي المعاصرة على مستوى العالم أسهمتا في إحداث تغييرات نوعية في مفاهيم التكامل الإقليمي.

---

[1]- عبد الحكيم الرفاعي،1975سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، ص 139.

[2]-Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A generalsurvey, The Economic Journal, Vol 70, No 279, Royal Economic Society London, Sep 1960, p.508, 509, (On Line: 27/03/2019)، http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_survey.pdf

[3]-. Rosseaux, Paul, 1957. Review of the theory of customs unions, by J. E. Mcade. Economica 24 (93): p75. (On Line: 29/03/2020), http://www.development.wne.uw.cdu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_1957.pdf

[4]- C. Fred Bergsten1997, Global Economy, Working Paper, The World Economy,، vol 20, n5, PP 545-565.

كانت اتفاقيات التكامل الإقليمي في السابق تقتصر بشكل كبير على إنشاء اتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وهي مشاريع اقتصادية بالأساس. غير أن مفاهيم التكامل الحديثة، خاصة بعد التسعينيات، تتجه نحو تحقيق مستويات أعمق من التكامل. وقد هدفت هذه الموجة الإقليمية الجديدة إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات ضمن السلسلة الدولية من خلال تحسين الأسواق المتكاملة، متضمنة بذلك أبعاداً سياسية أكثر وضوحاً مقارنة بالاتفاقيات السابقة. وعليه، يمكن القول إن الإقليمية الجديدة تحمل طابعاً سياسياً واقتصادياً على حد سواء ينطبق هذا المفهوم على الإقليمية في الأمريكيتين، سواء من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) في الشمال، أو من خلال السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR) في الجنوب، وكذلك في تجمعات مثل جماعة دول الأنديز، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM)، والجماعة الكاريبية (CARICOM).[1]

ظهر هذا النوع الجديد من الترتيبات الإقليمية ليعكس عدم التكافؤ والتباين في درجات النمو، نتيجة لهيمنة القوى الكبرى. تُشير هذه الترتيبات، التي تبشر بتكامل مفتوح على الخارج، إلى ارتباطها بإحدى هذه القوى أو مجموعة منها، مع الاعتراف بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو، مما قد يُعتبر أحد شروط هذه الترتيبات. تعمل الدول الأعضاء المتقدمة كـ "قاطرة" تسحب الدول الأقل نمواً نحو الإطار العالمي، حيث تُعتبر هذه الدول جزءًا أساسيًا من هذا النظام. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد هذه الترتيبات على أهمية تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، مما يتطلب تعديل السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يُشار إليه أحياناً بتعميق التكامل.

على الرغم من حقيقة أن الإقليمية "المفتوحة" في البداية قد وضعت كوسيلة لإدراج الدول بشكل أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي العالمي وعارضت إنشاء أشكال "عميقة" من التكامل الاقتصادي "التمييزي"، إلا آنها تطورت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، حيث تظهر الاتفاقيات المبرمة مؤخراً بشأن التكامل الاقتصادي ميلاً إلى تعميق مستوى التكامل هذا التعميق لا يشمل فقط تحرير الجمارك والتعريفات، بل يشمل أيضا قضايا توحيد المعايير القانونية والتنظيم الفني والجوانب المختلفة لتحقيق تكافؤ الظروف الاقتصادية..[2]

من الناحية العملية، فإن اتفاقيات التكامل الاقتصادي المبرمة في إطار نموذج الإقليمية "المفتوحة" لها نفس الهدف مثل مشاريع التكامل "القديمة" إنشاء سوق مشتركة، كما أنّ لها عواقب مماثلة فيما يتعلق بالتحرير العالمي، حيث تكتسب بشكل متزايد وظيفة التمييز ضد البلدان غير الأعضاء، هذه الوظيفة لا تتحقق من خلال الأساليب التقليدية لتنظيم التعريفة الجمركية وغير الجمركية. كما كان الحال خلال ذروة الإقليمية «التقليدية"، ولكن من خلال التدابير "الحقية" لتنظيم القطاع الخارجي، من بينها الإجراءات الفنية والأدوات المالية لتحفيز تبادل السلع والخدمات والأفضليات في مجال التعاون الاستثماري وهكذا تنشأ إقليمية جديدة» تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول «المركز»،

[1]-Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD2010, Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine,، p06, (On Line: 30/03/2020)،
http://www.ctsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf

[2]- USHKALOVA, TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Op.cit,p132.

تُعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي» لا «سري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.[1]

وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف أو تلف فيه مجموعة من «الدول النامية» حول «دولة متقدمة» أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي، أي أنّ المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية.

لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدّمة ليست على استعداد لتحمّل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا وبالتالي فإنها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، خاصة مع تصاعد معدلات البطالة فيها. وبينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام والأمن، وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة أو تأمين أعضاء التجمّع من تبعات الاستعمار، وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت عن استقلالها، تأخذ الدوافع السياسية في «التجمعات الجديدة» التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي، بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدما، والقضاء على ما قد تتعرض له هذه الأخيرة من عوامل تذمّر قد تتحوّل إلى حركات أصولية تغذي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها .

3.1. المقارنة بين التكامل الإقليمي الحديث والتكامل الاقتصادي التقليدي:

دلت الدراسات الحديثة على تأثيرات وتطورات ثابتة لنظرية التكامل الاقتصادي "الإقليمية القديمة"، في حين تمثّل "الإقليمية الجديدة" في آثار ديناميكية مثل زيادة المنافسة، والاستثمار، وتدفقات رأس المال، ووفورات الحجم، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية. وفيما يتعلق باتفاقات التكامل، يرى "**جولد شتاين**" أنها أكثر من مجرد تخفيض للتعريفات الجمركية والحصص، بل أصبحت تشمل قضايا مثل مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات.[2]

وأشار "**لورانس**" إلى أنّ قوى جديدة تقود هذا التيار، وهي قضايا مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات، وتختلف جذريا عن تلك التي دفعت الموجات السابقة من التكامل الإقليمي التقليدي، مما يعكس تغيرات البيئات الاقتصادية والسياسية الراهنة

وتلخص الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة في الشكل الآتي

[1]-محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص14.

[2]-. Goldstein Andrea, The new regionalism in Sub-SaharanAfrica: More thanmeets the eye? OECD Development Center policy Brief2002, Organization for EconomicCo-operation and Development, no 20, France, p11, (On Line: 01/04/2020), http://dx.doi.org/10.1787/744208327104

الشكل (1-1): الفرق بين الإقليمية الكلاسيكية والحديثة

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره اعلاه

- Sahakian, Regional Integration 2012in the Modern World Economy, Research Paper, Journal of Transport Business in Russia, p248

-Lawrence, Robert Z, 1997 Preferential trading arrangements: The traditional and the new, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES). p19.

2.مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تتعدد مناهج التكامل الاقتصادي وتتنوع بحسب الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيق التكامل بين الدول. تتراوح هذه المناهج من التركيز على بناء وحدات اقتصادية مركزية قوية إلى تعزيز التعاون دون فرض قيود مؤسسية صارمة قد تم تصنيف هذه المناهج على النحو الاتي:

1.2. المنهج الاتحادي:

نشأت فكرة التوحيد كرد فعل على محاولات بعض الدول الأوروبية للتوسع والضم القسري لدول أخرى، والتي أثرت سلبًا على استقرار المنطقة، حيث نشأت حروب مدمرة أثرت سلبًا على موارد ومستويات حياة الشعوب. الهدف من فكرة التوحيد هو نقل السلطة من الدول الأعضاء إلى مركز موحد، وتبني نظام اقتصادي يجعل هذا المركز مسؤولاً عن شؤون المجتمع. ببساطة،

2.2. المنهج التعاملي:

يرى أنصار المنهج التعاملي أن إقامة "سلطة مركزية"، سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، غير مقبولة. يعتبرون أن هذه الخطوة قد تزيل التعقيدات التي تزيد من حساسية الدول وتثير مخاوفها من فقدان السيادة. يقول **كارل دويتش**، وهو من بين أبرز المدافعين عن هذا المنهج، إن التوجه نحو سلطة مركزية يمكن أن يكون عائقًا أمام التكامل. وبناءً على ذلك، يروّج اتباع المنهج التعاملي لاعتماد نهج يشجع ويكثف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول، دون الالتزام بأطر مؤسسية محددة أو مراحل معينة، حيث يخشون أن تصبح هذه الأطر عائقًا أمام عملية التكامل. يقتصر دورهم على إنشاء الهياكل الضرورية لإدارة المعاملات المكثفة دون قيود إضافية.[1]

3.2. المنهج الوظيفي:

أصحاب المنهج الوظيفي يتفقون مع فكرة "المنهج التعاملي" بشأن استخدام التدرّج كبديل للانتقال المباشر إلى حالة الوحدة السياسية. تكون البداية من النواحي التي تقل إثارةً للخلاف والتي يمكن فيها رؤية ثمار التكامل بسهولة. ثم يتم نقل التنازل تدريجيًا إلى "مؤسسات إقليمية"، حيث تأخذ على عاتقها وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية. يؤدي هذا التحول إلى تعزيز فكرة التكامل بشكل أكبر. وفي رأي **ديفيد متراني**، يعتبر البُعد المؤسسي ضروريًا، حيث يرى أن النزعة القومية غالبًا ما تكون عائقًا لتحقيق السلام. لذلك، يقترح إنشاء مؤسسات دولية تقييد الحكومات الوطنية من إشعال الصراعات والحروب. ويعتقد أن الجماهير ترى أن هذه المؤسسات الدولية قادرة على تحقيق رفاهيتها بشكل أفضل من الحكومات الوطنية.[2]

4.2. المنهج الوظيفي المحدث:

جمع هذا المنهج إسهامات عدة من بينها من **ارناست هاس و ايميتايتزيوني وكارل دويتش**، في محاولة لتغطية النقائص التي عانى منها المنهج الوظيفي. تتجلى هذه الإضافات في وضع مراحل يتم فيها نقل السلطة إلى المؤسسة الإقليمية، التي تُعتبر النواة لحكومة إقليمية. تبدأ هذه المراحل بوسائل وأليات تتعلق بالامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدة قضايا، مثل تحرير حركة التدفقات الاقتصادية، بدءًا من التجارة وصولاً إلى حركة الأفراد. ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي

[1]- آسيا الوافي، 2007التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة الحاج الخضر، باتنة، ص 09.

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص30

الذي ينقل قدرا كبيرا من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1] والخصائص الرئيسية للنهج الوظيفي هي:

- إدراك الأسباب المعقدة وراء النتائج المخيبة للآمال لعمليات التكامل ليس فقط العمليات الاقتصادية؛
- تعريفات أكثر واقعية للفوائد التي يمكن أن تحصل عليها البلدان النامية عند اندماج بعضها البعض؛
- التطوير الدقيق لاستراتيجيات وأدوات بديلة للتكامل.

5.1. المنهج البنيوي:

وفقًا لهذا النهج، يُعتبر أن العوامل التي تحدد نجاح أو فشل عمليات التكامل والتعاون الإقليمي بين البلدان النامية تكون إما اقتصادية ويعبر عنها بمستوى التنمية العالمية في المنطقة والتباين في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مستوى الإرادة السياسية والاستقرار المؤسسي، ودرجة التجانس السياسي داخل الجماعة وخارجها.[2]

6.1. منهج التكامل المرن:

في عام 1994، قدّم رئيس وزراء بريطانيا رؤية جديدة تختلف عن الأفكار التقليدية كانت الفكرة الرئيسية هي أن التكامل الأوروبي يجب أن يتسع أكثر بدلاً من التعمق، وينبغي منح الاتحاد مزيد من المرونة. كما اقترح أن يكون لأعضاء الاتحاد الأوروبي حق اختيار وتحديد المشاريع التي يشاركون فيها.

7.1. منهج "المستويات الثلاث":

تم تطوير منهج التكامل المرن من خلال إنشاء ثلاث مستويات داخل أوروبا المستوى الأول تضم جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين يلتزمون بالقانون المجتمعي ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة، مع التركيز على إقامة اقتصاد ونظام نقدي متكامل أما المستوى الثاني، فتتضمن البلدان التي تسعى إلى تنفيذ سياسة "تكامل عميق". اما المستوى الثالث، المعروفة بـ "المستوى الخارجي"، فيظم الدول جميع دول اروبا وروسيا.[3]

ثالثا: أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي:

يجدر بنا الإشارة في البداية إلى أن هناك جدلاً حول تسلسل مراحل التكامل الاقتصادي. فبعض الاقتصاديين والمفكرين في مجال التكامل يرون أن منطقة التجارة الحرة تمثل المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي، بينما يصنفها آخرون في المرحلة الثانية بعد اتفاقيات التجارة التفضيلية. كما يوجد باحثون آخرون لا يعتبرونها جزءًا من أشكال أو مراحل التكامل، مستندين في ذلك إلى بساطة الإجراءات والترتيبات التجارية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في

[1]- عقبة عبد اللاوي (2015)، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 02**، ص 57،58.

[2]- Andrea BonillaBolaños, A stepfurther in the theory of regional integration: A look at the Unasur'sintegrationstrategy, Halshs- 01315692,2016, p5,6, (On Line: 04-03-2020)، https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01315692/document

[3]- Lomonosov, Modem Theories of Integration: French SchoolPracticalTheories of EuropeanIntegration, No 14 (2019). p26, (On Line: 08-03-2020), http://www.historystudies.msu.ru/ojs2/index.php/ISIS/article/view/256/595

نظام التجارة التفضيلية. فالاتفاقيات التجارية التفضيلية تنطوي على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية بين دولتين أو أكثر، بهدف تعزيز التبادل التجاري بينها دون إلغائها بالكامل.[1]

1.اتفاقية التجارة التفاضلية:

تشكل هذه الاتفاقيات نهجًا في التكامل الاقتصادي، حيث تعمل الدول المشاركة في هذا النوع من التكامل على تقليل أو تخفيف القيود التي تعترض حركة السلع والخدمات، مثل الحواجز الجمركية[2]. تُفضل الدول المشتركة في هذه الاتفاقيات تعزيز التبادل التجاري فيما بينها على التبادل مع الدول الخارجية. ومع ذلك، يعتبر بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التكامل لا يمثل شكلاً متقدماً من التكامل، وذلك بسبب بساطة الترتيبات التكاملية التي تختارها دول المجموعة. [3]

على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى منطقة التجارة التفضيلية في الكومنولث التي أُنشئت عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة. تُعتبر مجموعة من الدول اتفاق تجارة تفضيلية عندما تطبق قيودًا على المبادلات بينها أقل من تلك المطبقة مع العالم الخارجي. ومن أبرز خصائص اتفاقيات التجارة التفضيلية ما يلي:[4].

- يقوم التكامل الاقتصادي على تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كليا
- يشمل التنسيق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، مع عدم تمتعه بالتنسيق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول

2.منطقة التجارة الحرة:

وفي هذه المرحلة يتم تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في التكامل، وذلك بغية تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.[5] كما أن انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة يكون بلا قيود، وهو ما سيؤدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ويدفع عجلة التنمية، ويدعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء.

كما عرفتها المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT بأنها "عبارة عن مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم"وفي سياق إطار الاتفاقية، وضعت شروطا وهي كالتالي:

---

[1]-كامل بكري الاقتصاد الدولي: مرجع سابق ذكره، ص151

[2]-محمد عباس محرزي، مرجع سابق ذكره، ص 15

[3]-بوقاعة زينب أطروحة دكتورة 2019 بعنوان معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد جامعة سطيف

[4]-محمد المكليف، 26-27نوفمبر2012, العلاقات التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، الملتقي الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات جامعة الوادي الجزائر، ص3-4

[5]-حسين عمر،1998 التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق) ، الطبعة 1، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 29.

- أن يشمل الاتفاق كل التجارة تقريبا بين الدول الأعضاء في المنطقة.
- إلغاء الرسوم واللوائح المقيدة لكل التجارة بين الدول الأعضاء ولا يكتفى بتخفيض الرسوم.
- يوضع جدول زمني لا يتجاوز فترة معينة يتضمنه الاتفاق لتكوين منطقة التجارة الحرة.
- يجوز أيضا طبقا لنص المادة 24 من الاتفاقية أن تعوض الدول التي ستنضر من إنشاء منطقة التجارة الحرة.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديداهم خصائص منطقة التجارة الحرة:

- ✓ تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغى كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية، ويستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال. كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، والتي تتأثر كثيرا بتحرير التجارة في الأجل القصير.
- ✓ للدول الأعضاء الحرية الكاملة في صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي

الشكل (1 -2): منطقة تجارة حرة

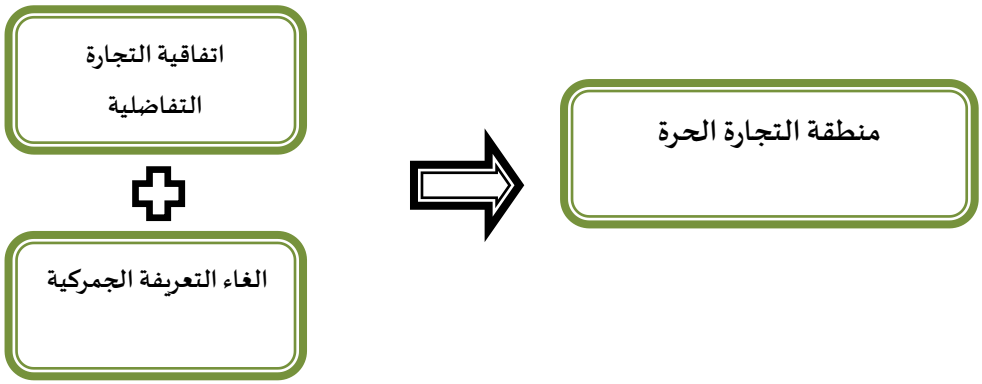

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره اعلاه

3. الاتحاد الجمركي:

يعبر الاتحاد الجمركي عن تكامل أعلى من الذي يتم في منطقة التجارة الحرة، حيث تتفق الدول الأعضاء على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بينها، مع تطبيق سياسة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.[1] وبناءً على ذلك، يتطلب إنشاء اتحاد جمركي بين الدول توفر شرطين أساسيين. أولًا، إلغاء جميع القيود التعريفية والكمية المفروضة على التجارة البينية لدول المنطقة، مما يعادل منطقة التجارة الحرة. وثانيًا، إقامة سياج جمركي في شكل تعريفة جمركية موحدة ازاء الواردات من خارج الاتحاد، وتُصاغ على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.[2]لذا، يُعَد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدًا نظرًا لاحتوائه على ترتيبات تتطلب التنسيق

[1]-شليحي الطاهر، مختاري مصطفي،2018 تقيم لتجارب التكامل الاقتصادي في افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة لمسيلة، الجزائر، المجلد03العدد06، ص67-68

[2]-حسين عبد المطلب الاسرج، الاتحاد الجمركي العربي واثاره على الاقتصاديات العربية ،2010، ص10

الكبير في اتخاذ القرارات وإدارة معقدة لتأسيس الاتحاد والإشراف عليه وغالبا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على ان الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون[1]

الشكل (1- 3): الاتحاد الجمركي

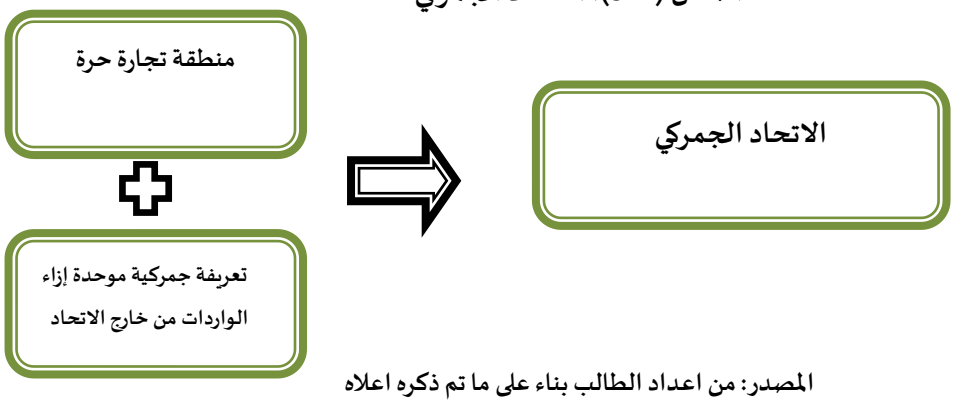

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره اعلاه

4. السوق المشتركة:

تعتبر مرحلة السوق المشتركة هي الأكثر تقدمًا بسبب وصفها حديثًا بالتكامل العميق، حيث تؤدي إلى دمج أسواق عناصر الإنتاج، مما يخلق سوقًا واحدة. في هذا نوع من أنماط التكامل، يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة بسياسة موحدة تجاه كل الدول الخارجية، مما يشبه الاتحاد الجمركي. إلا أنه يتمتع بحرية حركة العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء[2]، مما يدخله. تُقام في هذه المرحلة ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية للدول الأعضاء مما يقلل من التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد.[3]ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP): هي اتفاقية تجارة حرة تضم 15 دولة في منطقة آسيا والباسفي. التي تم توقيع عليها في 15 نوفمبر 2020

الشكل (1 -4): السوق المشتركة

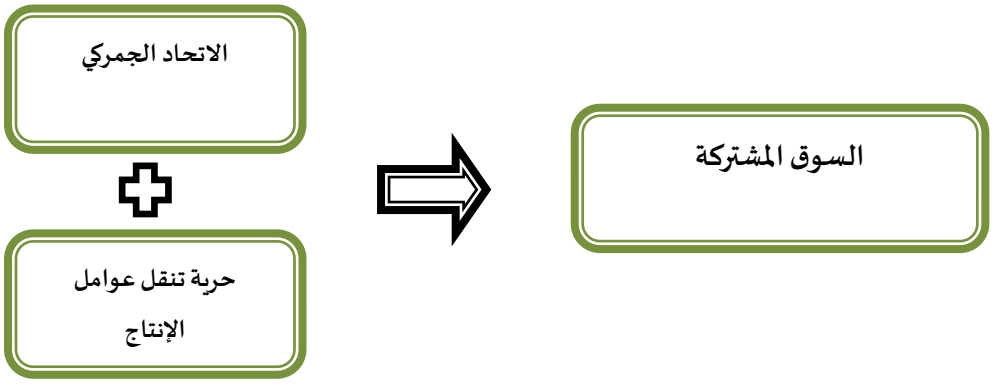

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره اعلاه

[1]Andrew Harrison et autres, op, cite, p 206

[2] -محمد السيد عابد، مرجع سابق، ص 259.

[3] -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 28.

5.الاتحاد الاقتصادي:

يتحقق قيام الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية حيث يتوفر الى جانب الاشكال السابقة المشار اليها قدرا من التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية القومية لدول الأعضاء، حيث يشمل حرية تداول السلع والخدمات وحركة عناصر الإنتاج دون قيود داخل المنطقة المتكاملة، بالإضافة إلى توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في مجالات الإنتاج والنقد والمالية وغيرها. ينتج عن ذلك تحول الاقتصاد الوطني لكل دولة إلى جزء من اقتصاد إقليمي أكبر، مع الحفاظ على سيادتها السياسية واستقلاليتها عن باقي الدول الأعضاء. وأحد أبرز أمثلة على الاتحاد الاقتصادي في العالم الحالي هو الاتحاد الأوروبي [1]

الشكل (1 -5): الاتحاد الاقتصادي

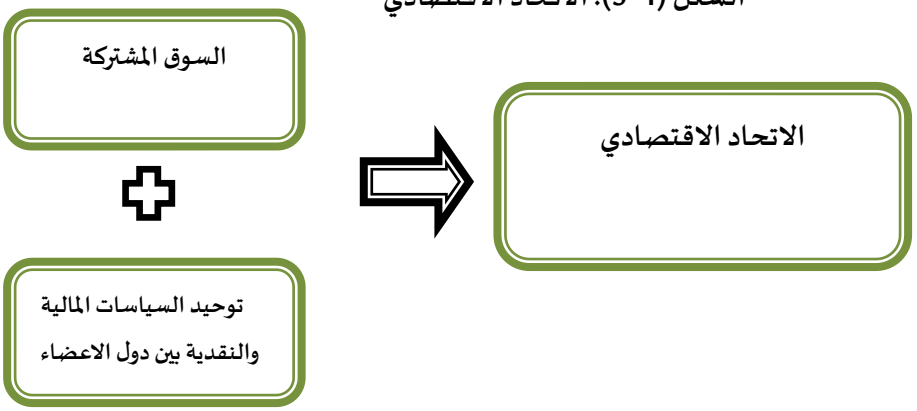

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره أعلاه

6.الاندماج الاقتصادي الكامل:

وتتحقق في هذه الصورة التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء حتى أنما تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير.[2]. وبالتالي تلتزم كل دولة عضو بتقليص سلطاها وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وتمارس السلطة الاتحادية العليا مظاهر سيادتها، فتضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية للاتحاد ككل، ويكون لها عملة واحدة تتداول في أنحاء الإقليم والأعضاء وتحل محل العملات الوطنية لهذه البلاد، وهكذا تصبح التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء من قبيل التجارة

[1]-سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 293.

[2]- عبد المنعم عفر، 1999أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 143.

الداخلية والتي كانت تعتبر من ضمن التجارة الخارجية لها، وتختفي كل آثار التمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء،[1]

الشكل (6.1): الاندماج الاقتصادي الكامل

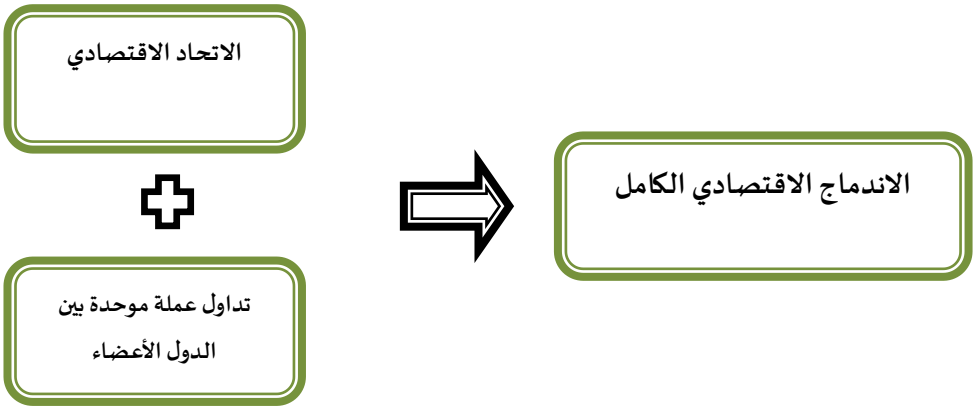

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره اعلاه

رابعا: شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي:

بناءً على التجارب التي استهدفت تحقيق التكامل الاقتصادي، أظهرت النتائج أن نجاح هذا الاخيرة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي

1.الشروط الاقتصادية:

لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ينبغي توفير شروط اقتصادية داعمة نذكر منها ما يلي

1.1.التقارب الجغرافي :

يعد التقارب الجغرافي واحدًا من العوامل الرئيسية، حيث يقتصر التبادل التجاري داخل مناطق جغرافية محددة، مما يسهل نقل السلع والخدمات والاتصالات، ويقلل من تكاليف النقل.[2]، كما تم التطرق الى ذلك في سياق مفهوم التكامل الاقتصادي، يُعَدّ التجميع الجغرافي ركيزة أساسًية وميزة مهمة لتحقيق التجانس والتقارب في الجوانب الاجتماعية والثقافية هذا يمهد الطريق نحو تحقيق هذا التشابه والتقارب أيضًا في الجانب الاقتصادي.

[1]- محمد لبيب شقير، 1989، التكامل النقدي العربي، ندوة متطلبات التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص 39

[2] عبد الوهاب الرميدى، 2001 واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 6.

2.1. التباين والتنوع في حجم الثروات المتاحة:

ان الاختلافات الموجودة في الإمكانيات الاقتصادية لدى الدول سواء تعلق الامر بالتباين في هيكلها الإنتاجية او في مواردها الإنمائية او منتجاتها او مكانتها التسويقية يعتبر من المقومات الضرورية للتكامل الاقتصادي لان التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد فقد تشمل مناطق التكامل أراضي متعددة ومناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية والطاقية تتباين من قطر لأخر مما يساعد على توجه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته الى التكامل مع البلد الاخر

3.1. تو افر البنية التحتية الأساسية:

توفير البنية التحتية الأساسية يعد أمرًا جوهريًا لضمان التكامل الاقتصادي والاجتماعي في أي منطقة. تضم هذه البنية العناصر الأساسية التي تسهم في تمكين المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي وتشمل البنية التحتية للطاقة بمختلف اصنافها بما فيها محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع وأنظمة الطاقة المتجددة. ضروري لتشغيل الصناعة والخدمات وتحسين وسائل الإنتاج والبنية التحتية للمياه وشبكات توزيع المياه ومصادر المياه الآمنة وأنظمة الصرف الصحي. هذه البنية تلعب دورًا حاسمًا في توفير مياه نظيفة وصحية للاستخدام اليومي والزراعة والصناعة والبنية التحتية التعليمية المدارس والجامعات ومرافق التعليم. يلعب التعليم دورًا حيويًا في تطوير القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، بينما توفير خدمات الرعاية الصحية يساهم في الحفاظ على الصحة العامة وجودة حياة الأفراد[1].

4.1. تولى هيئات فوق قومية للتكامل الاقتصادي:

يتطلب قيام التكامل وإنجاحه وجود أجهزة متخصصة، ومؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق المشتركة وتنفيذها، دون إلزامها بالرجوع في كل مرة إلى الدول الأعضاء، ومع ذلك، هذا لا يعني تنازل عن السيادة القومية أو تخضعها تحت سلطة عليا، وبدلاً من ذلك، تُعَدّ هذه الهيئات والمؤسسات مكانًا للحوار وحل النزاعات والتقريب بين وجهات النظر، وتمثل هذا التجمع فيما يتعلق بأطراف وهيئات مماثلة.

5.1. التدرج في تنسيق السياسات الاقتصادية

لضمان نجاح عملية التكامل وقيامه، يتعين على الأطراف المعنية التوصل إلى اتفاق شامل يتضمن تدابير تدريجية وآليات لتحقيق التكامل. يجب تنسيق التشريعات بشكل تدريجي في مختلف المجالات، مثل الرسوم والتعريفات الجمركية، السياسات التجارية، السياسة النقدية، وسياسة الاستثمار، وما إلى ذلك، مع مراعاة الاختلافات في الأوضاع الوطنية ومستويات التنمية بين الدول المشاركة. هذه العملية تتطلب مفاوضات طويلة ومعقدة، بالإضافة إلى إنشاء هياكل خاصة مجهزة بالصلاحيات الضرورية لمتابعة وتنفيذ الأعمال المتعلقة بالتكامل الاقتصادي.[2]

[1] محمد لبيب شقير،1986 الوحدة الاقتصادية العربية (تجاربها وتوقعاتها)، طبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 63.

[2] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.

6.1. توفروسائل النقل والاتصال

هو أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. هذه الوسائل تشمل وسائل النقل مثل السكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات بالإضافة الي وسائل الاتصال مثل الإنترنت والهواتف والشبكات البريدية أن تحقيق توافر وسائل النقل والاتصال الفعالة يساهم في خفض تكاليف النقل، مما يجعل السلع تكون أكثر تنافسية على الساحة الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، عندما تكون هناك شبكة مواصلات جيدة ورخيصة، يصبح من السهل نقل البضائع من مكان لآخر بكفاءة وبتكلفة منخفضة. هذا يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي جعل السلع تنافسية أكثر في السوق المحلية والعالمية.[1]

بشكل عام، تكون وسائل النقل والاتصال جزءًا حيويًا في بنية التكامل الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهي تلعب دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

7.1. التخصص وتقسيم العمل:

حتى يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن ان يتحقق لها قبل التكامل ينبغي ان يستند الي التخصيص وتقسيم العمل الذي يقصي الي وفرات الحجم والاستفادة من مزيا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل الامر الذي يجعل من التخصص وتقسيم العمل وسيلة جد فعالة لتجنب الاضرار والحصول على منافع الأعضاء التكامل من اقتصاداتها المتكاملة لا المتنافسة

8.1. التقارب في مستويات النمو

إن التباعد في مستويات النمو بين أطراف التكامل سيؤدى إلى نتائج عكسية، و ذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى في التجمع التكاملي، على نحو ما يحدث ف الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية في إعادة التوازن و تطوير المناطق الأقل نموا.[2] و يعنى التكامل بين دول ذات اقتصاديات متجانسة نسبيا و متماثلة خلق فضاء حقيقي للتضامن، من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و رغم ذلك لا يمكن أن نعتبر أن عدم التقارب في مستوى اقتصاديات الدول المتكتلة عائقا كبيرا للتكامل، بل إن التكامل يؤثر في إحداث التقارب عن طريق التأثير على أداء الناتج و التنمية الاقتصادية و في سلوك المتغيرات الاقتصادية بشكل عام .

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 36.

[2] محمد محمود الإمام أوت 1990، التكامل الاقتصادي العربي بين العقدين، المستقبل العربي، العدد 138، ص 31.

9.1. تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

من بين المقومات اللازمة لإنجاح التكامل الإقليمي وتأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليميّ، حتى تتسم اقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس والتنافر، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية ويزيد من درجة الاعتمادية بين الأعضاء.[1]

10.1. وجود العجزوالفائض:

لا بد ان تتوفر في دولة ما ارادت الانضمام الي كتلة اقتصادية العجز في الفائض في اقتصاداتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة لكن هذا ليس بالأمر الهين لان الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض او العجز الا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول ووجود عنصري النواقص والفوائض معا امر ضروري لأقبال الدولة كطرف على التكامل مع غيرها الا ان هذا الامر لا يؤدي الى التكامل ما لم تتوفر عناصر مقابلة لدي الطرف الاخر أيضا

11.1. توزيع مكاسب التكتل:

ان من اهم المقومات التي تسمح بنجاح التكامل هو اتخاذ سياسات مشتركة مبنية على أسس من العدالة في توزيع المكاسب حيث ان الخسارة التي يتحملها أعضاء النطاق التكاملي قد تختلف من دولة الى اخرة وعليه ومن اجل تفادي الاختلافات التي تطرأ لابد من ضمان توزيع عادل وذلك بإيجاد وسائل التعويض كتحويل الموارد للبلدان الأضعف والأكثر تضررا [2]

2. الشروط الاجتماعية والثقافية والعلمية:

1.2. تناسب القيم الدينية والاجتماعية والثقافية:

ان التكامل في نهاية الامر هو عبارة عن علاقات بين سكان الدولة المتكاملة وهذه العلاقات تتحقق بتوفر التجانس الاجتماعي وتشابه القيم والمصلحة المشتركة والعلاقات التاريخية الودية لذلك تظهر ضرورة وجود تجانس ثقافي والاجتماعي بين الدول المتكاملة فالمقومات الاجتماعية تعتبر عاملا أساسيا ومهما للتكامل فتشابهها او تقاربها قد يكون سببا في توفير فرصة وإمكانات أكبر لنجاح التكامل وفاعليته

2.2. إعطاء الوقت المناسب والكافي للدراسات والبحوث على كافة المستويات

ان التكتلات التي تنشأ بناء على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل والتفكك بعد وقت قصير ومن هنا تظهر أهمية الدراسات و البحوث في هذا المجال حيث ان الدراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص57.

[2]- Baldwin, R. E., & Venables, A. J. (1995). Regional Economic Integration*. In G. Grossman & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 3, pp. 1597-1644). Elsevier.

الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة وعرض البدائل الممكنة ثم تقيم تلك البدائل و التواصل الى القرار الأمثل في ظل الظروف و العوامل المحيطة مما يمكن من وضع خطة مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية ما يؤدي الى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات والاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفقا للأسس الاقتصادية العلمية :[1]

تلخيصًا للشروط الاجتماعية والثقافية المؤثرة في نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن تقديمه كالتالي:

3.الشروط السياسية:

من اهم المقومات وجود إرادة سياسية فغياب هذه الأخيرة من بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من اهم أسباب فشل التكامل الإقليمي فهي علي قدر كبير من الأهمية للحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الامر الي خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي وان تدرك منذ البداية ان هذه الالتزامات تنطوي علي وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما الا اذا ايقن انه من الضروري او على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام الى تكتل إقليمي من اجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية [2]

كما يجب ان يقتنع الراي العام في كل بلد بان كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة ويقوم ببذل الجهد المطلوب الانجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك

إن ارتباط المصالح القومية وتوافر الثقة بينها واطمئنان بعضها لبعض، واقتناع الرأي العام و الهيئات القومية السياسية مثل الحكومات بأهمية التكتل، سيزيد من فرصة نجاح التكامل[3]. ومن أهم الترتيبات الإقليمية الواجبة في سياق توفير المناخ السياسي الملائم نجد:

الإرادة السياسية والالتزام: ضرورة توفر إرادة سياسية قوية والتزام بتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية.

- التنسيق السياسي والاقتصادي: الحاجة لتنسيق فعّال بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- التشريعات والأنظمة المتوافقة: ضرورة توحيد الأنظمة والتشريعات الاقتصادية لتسهيل حركة عوامل الانتاج
- حل النزاعات: وجود آليات فعّالة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء بطريقة عادلة ومنصفة.
- الشفافية والمساءلة: تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الاقتصادية والسياسية الإقليمية

[1] - Venables, A. J. (2003). Winners and Losers from Regional Integration Agreements. The Economic Journal, 113(490), 747-761.

[2]- بالفاطمي عباس،2004 التكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الواقع والتحديات) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 16.

[3]-طرفاى عتيقة،1996 التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 96.

الشكل (7.1): شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما تم ذكره أعلاه

خامسا: تحديات ومعاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي:

كما لتكامل مجموعة من المكاسب والمزيات والتي تعد الدافع الأساسي لتسارع الدول للدخول في عملية التكامل الا انه ترافقه عدة تحديات ومجموعة من المعوقات

1.التحديات:

تظهر تحديات متعددة عند بدء عمليات التكامل، مما يجعل تحقيقها في الواقع أمرًا صعبًا للغاية. حيث ينبغي مراعاة هذه التحديات عند تنفيذ الفعلي للاتفاقيات التكامل لضمان نجاحها، لذلك يتعين معالجة هذه المشكلات بعناية لضمان تحقيق أقصى قدر من النجاح، ومن بين هذه المشاكل نذكر الآتي:

1.1. تحدي التعريفة الموحدة:

من المعروف أن توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي هو من أهم الاعتبارات عند القيام بالتكامل الإقليمي بين الدول، لأنه يساعد على تجنب مشكلة إعادة تصدير السلع الأجنبية التي قد تعرقل المراحل اللاحقة من التكامل. ولكن هذا التوحيد يواجه تحدياً كبيراً في التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، التي قد تكون لها درجات مختلفة من الحماية الجمركية قبل التكامل، وقد ترفض التعريفة الموحدة إذا كانت تضر بمصالحها التجارية أو تؤثر على إنتاجها المحلي أو علاقاتها مع دول أخرى. لذلك، يجب الوصول إلى أرضية اتفاق بين الأطراف المعنية قبل الاتفاق على تفاصيل التعريفة الموحدة، وإعطاء فترة زمنية لإجراء التعديلات اللازمة لتهيئة الظروف الاقتصادية للوضع الجديد، وهذا ما يتماشى مع فكرة التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي.[1]

2.1. تحدي الحماية الجمركية:

ينشأ تحدي الحماية الجمركية عند القيام بالتكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة من اختلاف درجة نمو اقتصاداتها، وهذا يستلزم تقديم درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة سواء بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات المشابهة أو بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أو بمنح اعانات ومساعدات للمنتجين المحليين. ولكن هذا يصعب من عملية اقناع الدول الأعضاء بالتخلي عن حماية منتجاتها والغائها دفعة واحدة، لأنها تواجه مشكلة المنافسة من منتجات الدول الأخرى الأعضاء التي تتفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار. ولأنه من النادر أن تتساوى تكاليف الإنتاج في كافة الدول الأعضاء في التكامل، فإذا ما تم الغاء الرسوم والحواجز دفعة واحدة بين هذه الدول، قد يؤدي ذلك إلى انهيار صناعات الدولة التي تنتج بتكاليف أعلى من مثيلتها في الدول الأخرى الأعضاء، حيث ستواجه في هذه الحالة منافسة شديدة من جانب الصناعات التي تنتج بتكاليف أقل نتيجة دخولها في التكامل. ولذلك، يجب تحديد فترة انتقالية يتم من خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد واعانات المنتجين تخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الغاء الكامل لها، وذلك لتمكين المشروعات القائمة من التكيف مع الأوضاع الجديدة. كما يتم الاتفاق على تقديم تعويضات واعانات للمشاريع المتضررة والتي لا تستطيع المنافسة في السوق الموحدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

3.1. تحدي توزيع الإيرادات الجمركية

أحد القضايا المهمة التي تواجه أي تجمع إقليمي يسعى لتحقيق التكامل بين أعضائه هو الوصول إلى صيغة تضمن توزيع عائدات التكامل بأنصاف بين الدول الأعضاء، لأن أي بلد لن يوافق على الاستمرار في التجمع الإقليمي إلا إذا كان مقتنعا بأنه سيحصل على نصيب عادل من الفوائد التي تنتج عن التكامل. ولأنه من الصعب ضمان تحقيق فوائد متوازنة للجميع في وقت واحد نظرا لاختلاف مساهمة كل دولة عضو في إيرادات الاتحاد الجمركي، فإنه يجب أن تكون لدى الدول

[1] 4. Hosli, M. O. (2013). The European Union and the United Nations: Inter-organizational Relations at the Regional and Global Levels. Springer. PP 23

الأعضاء القناعة بأنها ستحصل على نصيب عادل من عملية التكامل في كل مرحلة من مراحلها. وهذا يتطلب شعور أطراف العملية التكاملية بأن الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة من عوائد التكامل، وألا يكون هناك أطراف تستفيد على حساب أطراف أخرى تخسر، لأن هذا سيعرقل العملية التكاملية. ولذلك، يجب أن تجرى في كل مرحلة عملية قياس وتقدير لتكاليف ونتائج ما حققته الدول الأعضاء، بما يسمح بتقويم المنافع والأعباء الناجمة عن علاقات التكامل الاقتصادي، وذلك حتى تتمكن الدول المتكاملة من وضع آليات لتعويض الأطراف التي تضررت في كل مرحلة، سواء بمنحها معاملة تفاضلية أو بتحويل بعض الموارد إليها، وذلك بهدف ضمان استمرارها في التكتل حتى تصل إلى غايتها. ويجدر الإشارة إلى أن الدول النامية تعاني من نقص الدراسات وقصور الإحصاءات التي توضح مكاسب التكامل وكيفية توزيعها، وذلك بسبب ضعف أنظمة الإحصاء فيها، وهذا النقص يؤدي إلى عدم وضوح أهمية التكامل ودوره في تحقيق التنمية والإسراع بها،[1]

4.1. تحدي تنسيق السياسات الاقتصادية:

تحدي تنظيم السياسات الاقتصادية: تشكل القضايا السياسية عائقا رئيسيا أمام عملية التكامل، وترتبط هذه القضايا بمسألة السيادة والالتزام بالموقف والقرارات الوطنية وتطبيقها. ونظرا للصلة المتبادلة بين الالتزام بالسيادة ومهمة اتخاذ القرارات الجماعية، فإن أهمية هذه المشكلة تنبع من عدم وجود إرادة سياسية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، حيث تكون بعض الدول متحفظة على التخلي عن جزء من سيادتها أو مصالحها القومية من أجل التكامل الإقليمي. وقد يكون لهم أيضا خيارات أو أولويات مختلفة فيما يتعلق المجالات ووتيرة التكامل. هذا الشرط ضروري لقيام عملية التكامل، والتي تحدد على أساسه ليس فقط أهداف وآليات ونتائج العملية التكاملية، بل أيضا مهمة إنشاء واستمرار هذا التكامل[2].

2. المعوقات:

بالإضافة إلى التحديات المذكورة سابقًا، توجد عدة عوامل أخرى ضروريًا لضمان سير عملية التكامل بشكل فعال ومستدام وعدم توفرها يمكن أن يعيق عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي[3].

1.2. التصميم والتسلسل الاستراتيجي للتكامل الإقليمي:

يجب أن تكون خطط التكامل الإقليمي متوافقة مع القدرات الاقتصادية والواقع المعيشي للدول المعنية. الانحراف عن هذه المبادئ يمكن أن يؤدي إلى تبني استراتيجيات لا تعكس الظروف الفعلية أو تلبي الاحتياجات الخاصة بالمنطقة.

[1] -Hoekman, B., & Kostecki, M. M. (2009). The Political Economy of the World Trading System: The WTO and BeyondOxford University Press.

[2] -Baldwin, R. E., & Venables, A. J. (1995). Regional Economic Integration*. In G. Grossman & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 3). Elsevier.

[3] -Kimura, F., & Ando, M. (2005). Two-dimensional Fragmentation in East Asia: Conceptual Framework and Empirics. International Review of Economics & Finance, 14(3), 317-348.

2.2. تعددية خطط التكامل:

الانتماء المتزامن للدول إلى عدة مخططات للتكامل الإقليمي قد ينتج عنه تضارب في السياسات والأولويات، مما يؤثر سلبًا على فعالية التكامل ويزيد من التكاليف الإجمالية للدول المشاركة وشركائها.

3.2. تأثير الشركات متعددة الجنسيات:

تسعى هذه الشركات للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تعطيل الجهود الإقليمية للتكامل الاقتصادي.

4.2. الحواجز غير الجمركية:

تؤدي هذه الحواجز إلى زيادة تكاليف التجارة وتقليص حجمها وتنوعها، مما يقلل من الفوائد المحتملة للتكامل الاقتصادي.

5.2. البنية التحتية غير الكافية:

نقص البنية التحتية، مثل شبكات النقل والاتصالات، يعيق التجارة العابرة للحدود ويحد من فعالية التكامل الاقتصادي.

6.2. تباين وتيرة التنفيذ:

اختلاف سرعة تطبيق الاتفاقيات والالتزامات بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤدي إلى تأخير وتعارض في عملية التكامل.

7.2. الوعي والقبول المجتمعي:

تعد المقاومة التي يبديها بعض الأفراد، الجمعيات، والأحزاب السياسية، التي تنظر إلى الاندماج كتنازل عن القيم المجتمعية، عاملاً مؤثرًا يمكن أن يجهض ويعرقل عملية التكامل الاقتصادي قبل انطلاقها

8.2. تفاوت مستويات التصنيع:

الاختلافات في الهياكل الاقتصادية ومستويات التصنيع بين الدول الأعضاء تجعل من الصعب توحيد السياسات واللوائح لتعزيز التكامل الاقتصادي.

9.2. التحديات البيئية والاجتماعية:

الاختلافات البيئية والاجتماعية، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، يمكن أن تشكل عوائق أمام التنمية الاقتصادية والتكامل

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية هدف تسعى إليه كل دول العالم، وبشكل خاص تلك الدول التي تعاني منا لتخلف والفقر. تتطلع هذه الدول إلى تحقيق التعاون والتنسيق مع نظيراتها التي تتقاسم معها خصائص مشتركة أو تقارب جغرافي، وذلك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، السياسية، والثقافية، والتي بدورها تسهم في إحداث التحولات الهيكلية والمؤسسية الضرورية للمجتمعات المواجهة لتحديات التنمية. يبرز التكامل الاقتصادي الإقليمي كإحدى الآليات الفعّالة التي تستعين بها الدول لإنجاز هذه التحولات، حيث تشير العديد من التفسيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية إلى أنها عملية ترتكز على التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية، سواء تلك المتاحة أو النادرة، وتعنى كذلك بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة على مر الزمان. كما يجب أن تشمل هذه العملية التفاعل مع الأدوات والآليات المؤسسية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، في منطقة المتكاملة وفي سياق يتضمن القطاعين العام والخاص، لضمان تحقيق تقدم ملحوظ ومستدام وبطريقة سريعة ومستمرة. يستعرض هذا المبحث اهم التعاريف التنمية الاقتصادية، وعناصر الاختلاف بين التنمية والنمو الاقتصاديون مستويات التنمية واسسها اهداف ومقاصد ها ومعوقاتها

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية يمثل حجر الزاوية في السعي لتحقيق رفاهية الشعوب وتحسين جودة الحياة. فهي ليست مجرد تحسين مستوي الدخل، بل تشمل مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية تتضمن التنمية الاقتصادية توزيع الموارد بشكل فعّال لتحقيق النمو المستدام، وتدعيم التقدم التكنولوجي والابتكار، وتعزيز التماسك الاجتماعي. يتم تحقيق هذا من خلال استراتيجيات ومبادرات تتفاعل مع الأبعاد المؤسسية، السياسية، والاجتماعية، مع مراعاة التحديات والمشاكل المحلية والدولية.

حيث يرى البروفسور **كيم** الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية فيما يخص التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية بأنه " لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح -مجتمع نام - مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية"[1].

1.تعريف التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الاقتصادية بغنى تعريفاتها وتنوعها، مما يجعل الوصول إلى توافق عام حول مفهوم محدد أمرًا صعبا. تتشكل هذه التعريفات تحت تأثير الإطارات النظرية المتنوعة والتطبيقات العملية، ما يعكس التعقيد والديناميكية المستمرة التي تعتري مجال التنمية الاقتصادية. هذا التنوع يُبرز الحاجة إلى تحليل معمق للمفاهيم والنظريات المتعلقة بالتنمية، ويُشير إلى أهمية النظر في مختلف الانماط التي تُطبق فيها هذه التعريفات[2].

[1] -مجلة المنار لإسلامي، العدد 5، الطبعة 1988، ص23.

[2] -حسين درويش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

حيث يعرفها ماير" بأنها عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"[1].

كما تعرف بأنها " الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته "[2].

يمكن تعريف التنمية كذلك على أنها «عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة خلال فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب[3].

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة لطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعرّف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية".[4]

كما "تساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وبصفة عامة يمكن القول بأنها " العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة"[5].

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بشكل عملي بأنها "مجموعة من العمليات المخططة والمنظمة التي تُنفذ عبر مجالات متنوعة بهدف إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع. تتضمن هذه العمليات تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال معالجة المشكلات المجتمعية وإزالة العقبات. كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، مما يسهم في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، ويعزز رفاهية الأفراد وسعادتهم. تشمل التنمية الاقتصادية كافة الجوانب التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك تحسين مستويات التعليم والصحة والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[6]"

[1] -ماير1964، التنمية الاقتصادية -الجزء الأول -ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان، ص 18.

[2] -محمد نبيل 2000جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، ص 49.

[3] -ميشيل توأدور2006، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، ص52.

[4]-هوشيار معروف (2005) ، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفا، للنشر، ط1، ص11.

[5]- نعمة الله نجيب إبراهيم،2000 أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 499.

[6]- فارس رشيد2008 البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، ص63

بالاعتماد على التعريفات المقدمة، يمكن تلخيص مفهوم التنمية بالنقاط التالية:

- **التنمية هي عملية شاملة ومستمرة:** تشير التنمية إلى عملية متكاملة وديناميكية تتم بشكل مستمر، تهدف إلى تحسين مختلف جوانب الحياة في المجتمع على المدى الطويل.
- **التنمية تعني تغييرًا إيجابيًا وتحولًا للمجتمع نحو الأفضل:** تتضمن التنمية إحداث تغييرات إيجابية في بنية المجتمع والظروف المحيطة به، مما يؤدي إلى تحقيق تحسينات ملحوظة في جودة الحياة والرفاهية الاجتماعية.
- **التنمية تتمثل في تعزيز الموارد وتطوير الإمكانيات الذاتية للمجتمع:** تركز التنمية على تعزيز الاستفادة من الموارد المتاحة وتطوير القدرات والإمكانات الذاتية للمجتمع، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتمكين الذاتي.

وعليه فإنه يمكن تعريف التنمية على أنها: عملية شاملة، مستمرة، موجبة، وواعية تمس جميع جوانب المجتمع، وتحدث تغييرات كمية ونوعية. وتحولات هيكلية للارتقاء بمستوى المعيشة لأفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

2.عناصر الاختلاف بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:[1]

يعد التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية في الدراسات الاقتصادية، خصوصًا عند دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي. فالنمو الاقتصادي يُعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، بينما يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى الحياة العامة، وتوسيع القدرات البشرية، والاستفادة من الموارد المحلية. بعبارة أخرى، يعكس النمو توسعًا كميًا في النشاط الاقتصادي، في حين تركز التنمية على تحقيق تقدم نوعي يشمل تعزيز البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية. لذا، فإن الفهم الواضح لهذا التمييز يُسهم في تقييم تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل شامل، ويُساعد في تحديد السبل الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة ومؤثرة على مستوى المجتمعات المحلية.

يظهر هذا التمييز بوضوح في عدة جوانب أساسية:

- **تحديد الأهداف والسياسات:**

فهم الفرق بين التنمية والنمو يساعد في وضع أهداف واضحة للسياسات الاقتصادية. بينما يركز النمو الاقتصادي على الزيادة الكمية في الإنتاج، تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز القدرات البشرية. هذا التحديد يمكن أن يقود إلى سياسات أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية.

- **تقييم التأثيرات الشاملة:**

التمييز بين التنمية والنمو يعزز القدرة على تقييم تأثيرات السياسات الاقتصادية بشكل شامل. النمو قد لا يعكس بالضرورة تحسنًا في معايير الحياة أو تقليص الفجوات الاجتماعية. بالتالي، يعتبر تحليل التنمية أداة لفهم كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يسهم في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي شامل.

[1]- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). Economic Development. Pearson Education PP 45

- **إدارة الموارد بشكل فعال:**

التنمية الاقتصادية تشمل تحسين جودة الموارد البشرية والبنية التحتية، مما يتطلب استراتيجيات مختلفة لإدارة الموارد مقارنة بالنمو الاقتصادي. هذا التمييز يساعد في تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **مر اقبة التقدم والنتائج:**

إبراز الفرق بين التنمية والنمو يسمح للمسؤولين والباحثين بمراقبة التقدم المحرز في مجالات متعددة مثل التعليم، الصحة، والمساواة الاجتماعية. هذه الرؤية متعددة الأبعاد تساعد في ضمان تحقيق نتائج إيجابية على كافة الأصعدة وليس فقط في المجال الاقتصادي.

إن أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، الاقتصادي "**شومبيتر**"، إذ يرى أن النمو الاقتصادي وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير يسبق التنمية الاقتصادية والتي لا تحدث إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

يعتمد مفهوم التنمية الاقتصادية على الجهد المنظم، الإدارة والتخطيط السليمين لإحداث التغيير للأفضل اقتصاديا واجتماعيا، في حين يعتبر النمو الاقتصادي عملية طبيعية تلقائية لا تستدعي وجود دراسة أو تخطيط سابق، كالنمو السكاني مثلا.

عند التكلم عن النمو، فهناك عنصران جديران بالذكر وهما السكان والموارد، فهذا النمو يفترض زيادة متناسبة في هذين العنصرين تكون فهما دوما الزيادة النسبية في الموارد المتاحة أكبر من الزيادة في السكان.

أما عند التكلم عن التنمية، فإن الدراسة تكون لمدى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان أو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات[1].

وعليه يمكن القول أن النمو (Growth) هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة، وتطور بطيء تدريجيا يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية (Development) فهي عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث في فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية، من خلال بذل جهود منظمة تهدف إلى الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن حاجتا في النمو فحسب، بل في حاجتا للتنمية في جميع المجالات الاجتماعية الاقتصادية كما و نوعا، و عليه فإن الفارق بين النمو و التنمية يكمن في كون التنمية تقوم على بناء الإمكانيات ومن ثم استغلالها، بينما يكمن النمو في أنه نتيجة لاستغلال الإمكانيات سواء المكتسبة أو الكامنة، وبذلك يمكن للتنمية أن تشمل النمو وليس العكس، أو بمعنى آخر يمكن للنمو أن يكون إحدى نتائج وتجليات التنمية وليس جل نتائجها، كما أن التنمية عملية تقوم على أساس من الاستمرارية في حين أن النمو عملية مؤقتة.

[1]-زروني مصطفى،2000 النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 09.

كما يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية إذ يعني الأول، الارتفاع في النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (National Income)، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط، الغاز، الفحم، القهوة، والحديد أن يحقق نموا اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعارها في الأسواق العالمية.[1]

إن النمو السريع وقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

كما "لا ينبغي فهم التنمية الاقتصادية على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، أو عابر يقتصر على عناصرها، بل هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف التغيير الجوهري في البنيان الاقتصادي. وتدفع إلى رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

تبدو هذه العملية شاقة، وإنها كذلك فمن الصعب إحداث هكذا تغيير، فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة)، مقاسا بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم"[2]

إن الحديث عن مصطلح التنمية الاقتصادية مرتبط أساسا بالمدى الطويل، فمن الواجب أن يكون ارتفاع الناتج الوطني مستمراً وغير منقطع لمدة طويلة قد تدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل، إلا أن هذا الاستمرار يبقى مشكلة تعاني منها كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، غير أن الإسراع فيها يبقى من أولويات الدول، خاصة الفقيرة منها.

أما بالحديث عن النمو الاقتصادي فإنه يعرف على أنه[3]:

- حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

- مصطلح كمي قابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الزمن في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، كما يمكن تحقيق النمو الفعلي بدون تحولات أساسية في هيكل وموقع القوى الاجتماعية السياسية أو في القيم، التوجهات، التنظيم والثقافة، أي بدون إحداث أي تغيير في القوى غير الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي

- عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة

الإنتاجية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ارتفعت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح.

[1] -فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] -فارس رشيد البياتي، مرجع سابق ذكره، ص 75

[3] -نعمة الله نجيب إبراهيم، أثر تنمية الصادرات، مرجع سابق ذكره، ص 101

من خلال هذه التعاريف للنمو الاقتصادي، يمكن الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ما هو إلى عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي. وعلى أنه مقياس كمي قابل للقياس وبحدث بتلقائية. بصفته نتيجة حتمية للتوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية.

الجدول (1.1) يوضح عناصر الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية

عناصر المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	اضيق من التنمية الاقتصادية	أوسع من النمو الاقتصادي
النطاق	يركز على دخل الفرد	يركز على معيشة السكان وتحسين ضرفهم
المدة	قصير المدى ومحدودة	عملية طويلة المدي ومستمرة
القياس	يخضع للقياس الكمي	يخضع للقياس الكمي والنوعي
الهدف	تحسين مؤشرات دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي	تحسين مجموعة من المؤشرات متوسط العمر معدلات الفقر مستوي الصحة مؤشر التعليم

Source: htpps://www.educba.com/economic- growth - vs- economic- development/

ثانيا: أسس التنمية الاقتصادية:

من خلال استقراء تجارب الدول التنموية على مدار العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على وجه خاص ومن خلال مراجعتنا للأدب الاقتصادي لخبراء التنمية الذي انكب على دراسته هذه التجارب تبين لنا ان التنمية الاقتصادية هي بمثابة مضلع ثلاثي الاضلاع أي أنها لا تتجسد على أرض الواقع ولا تؤتي ثمارها الا بالارتكاز على ثلاثة اسس رئيسية تتمثل في نمو اقتصادي مستدام وسياسات حكومية مناسبة ومؤسسات جيدة [1]

1.نمو اقتصادي مستدام:

يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة التي يحققها اقتصاد ما في اجمالي انتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة مقارنة بفترة زمنية أخرى وغالبا ما يتم قياسه بواسطة الناتج القومي الإجمالي او الناتج المحلي الإجمالي وعادة ما يتم نمذجته كدالة في راس المال البشري والموارد الطبيعية والتكنولوجية[2]

- **راس المال البشري** : تسهم العمالة في التنمية الاقتصادية بكيفيتين الأولى هي ان المزيد من العمال ينتج المزيد من السلع و الخدمات بشرط الأصيل الاقتصاد الى مستوى تنعدم فيه الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال واذا بلغ الاقتصاد هذا المستوى فأن النمو سيتأثر سلبا ام ثانيا نجد المعارف و المهارات التي يمتلكها العمال المدربون التي أضحت اليوم من اهم عوامل النمو الاقتصادي لدورها في زيادة إنتاجية العامل فالدول المتقدمة التي وصلت اقتصاداتها الي مرحلة قريبة من التوظيف الكامل لجأت الى زيادة إنتاجية عمالها بواسطة التدريب و التطوير لتحفيز النمو حيث يظهر هذا جلياً في اقتصاديات الدول التي تعتمد على العمالة الأجنبية الماهرة، في قطاعات الصناعة والخدمات، فضلاً عن ميداني التعليم العالي والرعاية الصحية.

[1]M.MoierR.E. Baldwin, oKONOOMIIPolitycznegPwn Wazawa1969, p112.

[2]-مالكو لمجيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس1995، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ص 63.51

- **رأس المال المادي: ويعني** وسائل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية. والتي تشمل البنية التحتية المختلفة مثل المباني والآلات والمعدات والطرق والجسور وخطوط المياه الصالحة للاستعمال وخطوط الصرف الصحي
- **الموارد الطبيعية:**[1]على الرغم من تفهم وتوقع الدور الإيجابي للموارد الطبيعية في تحقيق النمو الا انه في السنوات الأخيرة شكك مجموعة من الاقتصاديين في اعتبار الموارد الطبيعية خاصة المعادن و الطاقة الاحفورية احد محددات التطور الاقتصادي حيث أسهمت خبرات بعض الدول المتقدمة التي تشكو فقرا من هذه الموارد في تعزيز هذا التشكك اكثر من ذلك لقد تحولت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان من نعمة الى نقمة فقد توصلت بعض الدارسات التجريبية لوجود علاقة سببية بين وفرة الموارد الطبيعية في بعض البلدان وانخفاض مستوي التنمية الاقتصادية لديها هذه الظاهرة اصطلح على تسميتها بلعنة الموارد وان التاريخ يزخر بعديد من الأمثلة التي تظهر ان سبب الإخفاق الاقتصادي لبعض الدول يعود لوفرة الموارد الطبيعية لديها قد يعود ذلك لحالة التراخي و الكسل و الاتكالية التي تصيب الافراد في هذه الدول من جهة او حالة الفساد الذي يجد بيئة خصبة في هذه الاقتصاديات او الأسباب أخرى غير ان التاريخ يخبرنا أيضا ان هذا الامر لا يبدو كحتمية صارمة او حقيقة مطلقة .
- **التكنولوجيا**: في العصر الحديث أصبحت التكنولوجيا من اهم محركات النمو فلقد كانت لها اليد الطولي في تغير أساليب الإنتاج التي سمحت للعمال بإنتاج المزيد من المنتجات وزيادة جودتها في نفس الوقت والى زيادة إنتاجية اليد العاملة فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها لا يكاد يخلو خط انتاجي من استعمالها لقد صار من الصعوبة بمكان تصور عملية إنتاجية بدون تكنولوجيا خاصة في تحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات

كما توجد عوامل أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي كالاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي لدولة ونوعية وحجم المؤسسات والإدارة والتنظيم

2. سياسات حكومية ملائمة:

تلعب السياسات الحكومية دورًا مهما في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية، حيث تتباين الاستراتيجيات بين تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتحرير الأسواق لمنحها حرية العمل. يستعرض هذا القسم المقاربات المتناقضة التي قدمها خبراء الاقتصاد بشأن دور الدولة في الاقتصاد، مع تحليل التجارب الدولية التي تُبرز التحديات المرتبطة بكل نهج، وأهمية البحث عن توازن مناسب بين تدخل الدولة وحرية الأسواق لتحقيق تنمية اقتصادية.

1.2. دور الدولة في الاقتصاد: المقاربة التدخلية:

لتجاوز عقبات التأخر الاقتصادي، قدم خبراء الاقتصاد مقاربتين متناقضتين فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد. المقاربة الأولى تدعو إلى دور فعّال للحكومة في تنظيم الاقتصاد، حيث تتحمل الدولة مسؤولية رئيسية في تنظيم وتوجيه الاستثمارات والتمويل، بالإضافة إلى إدارة التجارة الدولية. وفقًا لهذه الرؤية، يُفترض أن تكون الحكومة

[1]- مصطفى بن ساحة،2011 غير النقطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص27.

قادرة على توجيه الموارد بطريقة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال تدخلات مدروسة تستهدف تعزيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1].

2.2. تحرير الأسواق: المقاربة الليبرالية

على النقيض من ذلك، يرى مؤيدو المقاربة الليبرالية أن تدخل الدولة يشكل جزءًا من المشكلة بدلًا من أن يكون حلاً لها. ويؤمنون بأن تحرير الأسواق ومنح الحرية للمبادرات الخاصة يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والازدهار. يعتمد أنصار هذه المقاربة على فرضية أن الأسواق التي تعمل في ظل منافسة كاملة تؤدي إلى تحقيق كفاءة باريتو في توزيع الموارد، مما يُعزز الرفاه العام. ومع ذلك، فقد أظهرت أبحاث **جرينوالد وستيجليتز** أن هذه الفرضية قد لا تصمد في الواقع، حيث تعمل جميع الاقتصادات في ظل أسواق غير مكتملة المنافسة، مما يستلزم وجود درجة معينة من التدخل الحكومي.

3.2. فشل السوق والحاجة إلى التدخل الحكومي:

تُشير النظريات الأساسية في اقتصاديات الرفاهية إلى ظاهرة تُعرف بفشل السوق، وهي الحالة التي لا تحقق فيها الأسواق الحرة الكفاءة المطلوبة نتيجة لعدم تحقق الفرضيات الأساسية لهذه الأسواق. في مثل هذه الحالات، يصبح التدخل الحكومي ضروريًا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وضمان تحقيق كفاءة باريتو. ومع ذلك، تُظهر التجارب العملية أن التدخل الحكومي الواسع النطاق قد يواجه تحديات كبيرة، مثل عدم القدرة على جمع بيانات دقيقة ومحدثة، مما يؤدي إلى سيطرة البيروقراطية واعتماد قرارات على معلومات قديمة، وهو ما يضعف الحوافز للابتكار ويُعيق الدافع نحو العمل.[2]

4.2. التجربة الاقتصادية للدول النامية: حدود النموذجين:

تشير التجارب الاقتصادية للدول النامية إلى أن كلا النموذجين - التدخل الحكومي الشامل والتعديل الهيكلي المبني على مبادئ السوق الحر - لم يحققا النجاح المنشود. فقد واجهت الحكومات التي اعتمدت على التخطيط المركزي عقبات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، بينما لم تحقق الدول التي تبنت سياسات التعديل الهيكلي تحت إشراف المؤسسات الدولية النمو المأمول. من هنا، يبرز السؤال حول البديل المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية[3]

[1] -توفيق عباس عبد عون المسعودي، 2016 دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، ص31،32

[2]- Stiglitz, J. E. (2000). Economics of the Public Sector. W.W. Norton & Company.

[3]- Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton University Press.

5.2. النهج الوسطي: توازن بين دور الدولة والسوق:

يُعتقد أن الحل قد يكمن في اتباع نهج وسطي يتجنب التطرف في كل من التدخل الحكومي المطلق والليبرالية الاقتصادية المفرطة. يسعى هذا النهج إلى تحقيق توازن بين دور الدولة ودور السوق، حيث توفر الحكومة الإطار التنظيمي والبنية التحتية اللازمة للنمو، بينما تُترك الفرصة للأسواق لتعمل بكفاءة ضمن هذا الإطار. في الوقت نفسه، يتم التدخل الحكومي بشكل انتقائي لتصحيح أي اختلالات قد تنشأ[1]،

6.2. دراسة حالة: دول شرق آسيا الناشئة:

يُعتبر الازدهار الاقتصادي الذي شهدته دول شرق آسيا الناشئة في التسعينيات مثالًا على نجاح السياسات الحكومية المدروسة. في هذه الدول، قامت الحكومات بوظائف رئيسية تشمل تحسين جودة التعليم، تطوير التكنولوجيا، دعم القطاع المالي، الاستثمار في البنية التحتية، الحفاظ على البيئة، وتأسيس نظام ضمان اجتماعي قوي يضمن الوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة. هذه السياسات تعكس أهمية بناء بنية تحتية شاملة لضمان كفاءة عمل الأسواق، إذ لا تستطيع الأسواق تحقيق هذه الشروط بنفسها دون تدخل حكومي[2] .

7.2. التحديات في الاقتصادات النامية: الحاجة إلى تدخل حكومي فعّال:

عند النظر إلى الاقتصادات النامية والأقل نموًا، يصبح الوضع أكثر تعقيدًا. تفتقر هذه الدول إلى العديد من الأسواق، والأسواق المتاحة قد لا تكون فعالة بما يكفي. نتيجة لذلك، غالبًا ما تكون قدرة الحكومة على معالجة فشل السوق محدودة. من هنا، تبرز الحاجة إلى تقييم دور التدخل الحكومي وتحديد حدوده بعناية. تُظهر التجارب الدولية أن الحكومات الفعّالة ساهمت في فتح أسواق جديدة وتوجيهها نحو بلدان متنوعة بهدف تحقيق التنمية، مما يشير إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه السياسات الحكومية المدروسة في تعزيز النمو الاقتصادي[3].

3. المنظمات الفاعلة:

1.3. تعريف المنظمات وأهميتها:

تعرف المنظمات بأنها القيود التي يبتكرها الإنسان لتنظيم التفاعلات البشرية في المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. وتشمل هذه القيود مؤسسات رسمية مثل الدساتير، القوانين، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى مؤسسات غير رسمية مثل العادات، التقاليد، والأعراف. يهدف إنشاء هذه المنظمات إلى تقليل مستوى المخاطر في التبادل، وتخفيض تكاليف المعاملات، مما يمكّن من إقامة هياكل وحوافز فعّالة لتعزيز الاقتصاد. خلال أوائل التسعينات، بدأت هذه المنظمات تحظى باهتمام كبير كأحد العوامل المفسرة للاختلافات في مستويات التنمية

[1]- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

[2] - World Bank. (1993). The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. Oxford University Press.

[3]- Collier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford University Press.

الاقتصادية بين الدول. نوقش دورها بشكل واسع في مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.[1]

2.3. الأدلة التجريبية على تأثير المنظمات:

تشير الدراسات التجريبية التي أُجريت عبر دول متعددة إلى وجود دلائل قوية على الدور الحاسم للمنظمات في توقع مستويات التنمية الاقتصادية عالميًا. على سبيل المثال، بيّنت إحدى الدراسات أن وجود نظام قانوني فعّال يحمي حقوق الملكية، ووجود بيروقراطية كفؤة، بالإضافة إلى مجموعة شاملة من المعايير والأعراف المجتمعية، يرتبط بشكل مباشر بتحسين الأداء الاقتصادي على مر الزمن. في تحليل تاريخي للاقتصاد المؤسسي الحديث، قام الباحثان **سوبرامانيان ورودريك تريبي** بتقييم الأهمية النسبية للمنظمات، الجغرافيا، والتكامل الاقتصادي في تفسير الفروق في الدخل بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموًا. وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المؤسسية كانت أكثر أهمية من العوامل الأخرى[2].

3.3 التفاوت الاقتصادي بين الدول: دور المنظمات:

يسلط التفاوت الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمكسيك الضوء على الدور الحاسم للمنظمات، حيث يُعزى هذا التفاوت إلى الكفاءة العالية للمنظمات الأمريكية مقارنةً بنظيراتها المكسيكية، على الرغم من تقاربهما الجغرافي وتشابه العديد من العوامل. ينطبق هذا التحليل أيضًا على الفروق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، مما يبرز أهمية المنظمات الفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

4.3. دور المنظمات في ريادة الأعمال والاستقرار الاقتصادي:

تُشدد **ماري م. شيرلي**، رئيسة معهد رونالد كوس، في مقالها "أهمية المؤسسات في ريادة الأعمال"، على أن نمو الأعمال يتحقق في البيئات التي تضم منظمات تقلل تكاليف المعاملات، تحمي الملكية الخاصة، تدعم الابتكار، وتحفز المشاركة. هذه المنظمات تُعتبر العمود الفقري للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، بينما تواجه الاقتصادات التي تفتقر إليها مخاطر الانهيار المحتمل، كما تنبأ بذلك **شومبيتر**.

5.3. نقد الإخفاقات في الإصلاحات الاقتصادية: منظور دوغلاس نورث:

يرى دوغلاس سي. نورث أن الإخفاقات التي شهدتها برامج الإصلاح الاقتصادي، مثل برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تعود جذورها إلى جودة المؤسسات السائدة في الدول المعنية. ويعلق قائلاً: "لماذا فشلت واشنطن في خلق أسواق مستدامة على مدى العقود الأخيرة؟ الجواب بسيط: النظرية المستخدمة كانت معيبة، والافتراضات حول العالم كانت غير واقعية، حيث تم تجاهل الحاجة إلى مؤسسات قوية وفعّالة." يدعم

[1] - Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development. Journal of Economic Growth, 9(2), 131-165.

[2] - Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

[3]- كبداني سيد أحمد،2013- أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد-تلمسان، السنة الجامعية: ص: 69.70.

وليام إيسترلي هذا الرأي، مشيرًا إلى أن العديد من الاستراتيجيات مثل المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي لم تُحدث تأثيرًا ملموسًا في التنمية الاقتصادية دون تحقيق المتطلبات المؤسسية الأساسية مثل حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، الشفافية، مكافحة الفساد، والحد من القيود السياسية على السلطة التنفيذية.

بالتالي، فإن العلاقة بين هذه الأسس الثلاثة هي علاقة تكميلية، حيث يعزز كل عنصر الآخر. النمو الاقتصادي المستدام يوفر الأساس الذي تحتاجه السياسات الحكومية لتحقيق أهدافها، في حين تساهم السياسات الفعالة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز أداء المؤسسات. المؤسسات الجيدة تلعب دوراً محورياً في تطبيق السياسات بنجاح وتحقيق نتائج ملموسة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهو ما يوضحه الشكل التالي

الشكل (8.1): يمثل أسس التنمية الاقتصادية

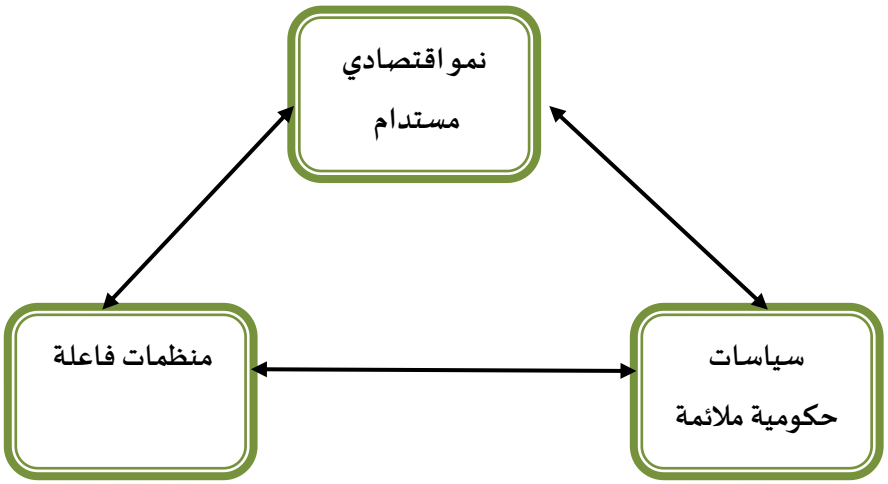

المصدر: من اعدا الطالب بناء على ما سبق ذكره

ثالثا: مستويات التنمية الاقتصادية ومجالاتها:

تتأثر طبيعة التنمية تتباين مجالاتها ومستوياتها، باختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها على المناطق الإقليمية، ويتجلى ذلك في[1]:

[1]-مصطفى بن ساحة، مرجع سابق ذكره، ص5.

1.2. بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية:

عند النظر إلى مستويات التنمية الاقتصادية، يمكن التمييز بين التنمية الوطنية والتنمية الإقليمية. تُعَدُّ التنمية الوطنية عملية تستلزم وجود شبكة إنتاجية واسعة وشاملة تغطي جميع المناطق والقطاعات في الدولة، مع تنسيق فعال بين الوحدات الإنتاجية المختلفة. تشتمل التنمية الوطنية على استغلال جميع الموارد والإمكانات المتاحة لضمان إشراك كل القطاعات الاقتصادية في العملية التنموية. في المقابل، تركز التنمية الإقليمية على جهود الدول ضمن منطقة متكاملة، حيث تتحد هذه الدول بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية لمجتمعاتها، وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الإقليم ككل [1].

- **مستوى التنمية الاقتصادية المنخفض:**

الدول أو المناطق التي تقع في مستوى التنمية الاقتصادية المنخفض تعتمد بشكل كبير على الزراعة أو الصناعات الاستخراجية، مما يعكس ضعف تنوع الاقتصاد والبنية التحتية. الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية غالبًا ما تكون محدودة أو ضعيفة الجودة. وتشهد هذه الدول معدلات عالية من الفقر والبطالة، مع انخفاض في مستوى الدخل الفردي وضعف في رأس المال البشري والمؤسسي. التحديات الرئيسية تشمل ضعف البنية التحتية، محدودية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية.

- **مستوى التنمية الاقتصادية المتوسط:**

في هذا المستوى، تبدأ الدول في التحول من الاقتصادات الزراعية إلى اقتصادات صناعية وخدمية. يتميز هذا التحول بنمو القطاع الصناعي وزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير المؤشرات الاقتصادية إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن في مؤشرات التعليم والصحة، إلى جانب زيادة ملحوظة في معدلات التحضر وظهور طبقة متوسطة متنامية. رغم ذلك، تواجه هذه الدول تحديات تتعلق بتحسين الكفاءة الاقتصادية، تطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية.

- **مستوى التنمية الاقتصادية العالي:**

تشمل الدول التي وصلت إلى هذا المستوى اقتصادات متقدمة ومتنوعة تعتمد على التكنولوجيا، الابتكار، والخدمات المتقدمة. تكون البنية التحتية في هذه الدول متطورة، ومستويات التعليم والرعاية الصحية مرتفعة. من حيث المؤشرات، يتميز هذا المستوى بارتفاع نصيب الفرد من الدخل، معدلات منخفضة من الفقر والبطالة، ووجود نظام قانوني

[1]-**Rodrik, D.** (2007). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton University Press.

ومؤسسي قوي وبيئة أعمال مشجعة على الابتكار والاستثمار. التحديات هنا تتعلق بالحفاظ على النمو المستدام، معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والاستجابة للتغيرات العالمية مثل التحول الرقمي والتغير المناخي.

- **مستوى التنمية الاقتصادية المتقدمة (التنمية المستدامة):**

في هذا المستوى، تركز الدول على تحقيق تنمية مستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. تُعطى الأولوية للاقتصاد الأخضر، العدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة. تُظهر المؤشرات في هذه الدول توازنًا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بالإضافة إلى وجود نظم متكاملة للحماية الاجتماعية وانخفاض في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية[1]. التحديات التي تواجهها الدول في هذا المستوى تشمل تحقيق النمو مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، تعزيز الابتكار التكنولوجي مع تقليل التأثير البيئي، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع.

- **مستوى التنمية المتفاوت بين المناطق المتكاملة:**

في المناطق الاقتصادية المتكاملة، مثل الاتحاد الأوروبي، قد تظهر تباينات كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء. بعض الدول قد تكون في مراحل متقدمة من التنمية، بينما لا تزال دول أخرى في مراحل أقل تقدمًا، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات الدخل، فرص العمل، والخدمات الاجتماعية. التحديات الرئيسية في هذا السياق تشمل تحقيق التوازن في التنمية الإقليمية، توزيع عادل للمكاسب الاقتصادية، وتقليل الفجوات بين الدول أو المناطق الأكثر تقدمًا وتلك الأقل نموًا [2].

2.2. مجالات التنمية الاقتصادية:

هي مجموع القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في رفع مستوى المعيشة ودعم الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات وتشمل:[3]

- **التنمية الصناعية:**

تشمل التنمية الصناعية تطوير الصناعات المحلية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يركز هذا المجال على تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين الجودة والكفاءة في التصنيع. على سبيل المثال، قامت دول مثل كوريا الجنوبية بتطوير قطاعها الصناعي من خلال استراتيجية التصنيع للتصدير، مما أدى إلى تحولها من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم، وبهذا أصبحت من أكبر المصدرين للمنتجات الإلكترونية والسيارات"[4].

[1]-European Commission. (2017). Cohesion Policy and the Economic Performance of European Regions.
[2]-European Commission. (2017). Cohesion Policy and the Economic Performance of European Regions.
[3]-**Dasgupta, P.** (2001). Human Well-Being and the Natural Environment. Oxford UniversityParess
[4] -محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص53.

- **التنمية الزراعية:**

تسعى التنمية الزراعية إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي من خلال تطوير البنية التحتية الريفية وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة. يتضمن هذا المجال تطبيق تقنيات الزراعة الذكية، مثل الري بالتنقيط والممارسات الزراعية المستدامة، التي ساعدت دولًا مثل الهند والبرازيل في تعزيز إنتاجها الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، مما ساهم في تحسين الأمن الغذائي الوطني.

- **تطوير البنية التحتية:**

يعد تطوير البنية التحتية عنصرًا أساسيًا لتعزيز التنمية الاقتصادية. يشمل هذا المجال بناء وتحديث البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، وشبكات الاتصالات. تعتبر الصين مثالًا بارزًا، حيث استثمرت بشكل كبير في تطوير بنيتها التحتية، مما أدى إلى تسهيل نقل السلع والخدمات، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

- **تنمية الموارد البشرية:**

تركز تنمية الموارد البشرية على تحسين مستوى التعليم، التدريب، والرعاية الصحية بهدف تطوير رأس المال البشري. يعتبر الاستثمار في الموارد البشرية أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن القوى العاملة المتعلمة والصحية تسهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية الاقتصادية. على سبيل المثال، ركزت دول مثل فنلندا وسنغافورة على تطوير نظم تعليمية متقدمة وتوفير رعاية صحية شاملة، مما أدى إلى بناء مجتمعات معرفية ومبتكرة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

- **تطوير القطاع المالي:**

يشمل تطوير القطاع المالي تعزيز كفاءة النظام المصرفي، تطوير أسواق رأس المال، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل. يلعب القطاع المالي دورًا محوريًا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. مثال على ذلك هو تجربة ماليزيا، حيث عملت الحكومة على تطوير أسواق المال وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، مما ساهم في تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم التنمية الاقتصادية[1] .

- **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تركز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دعم وتطوير هذه المشروعات باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة وتساهم في تنويع الاقتصاد. على سبيل المثال، في ألمانيا، يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Mittelstand) العمود الفقري للاقتصاد الألماني حيث يساهم بشكل كبير في الابتكار وتوفير فرص العمل.

[1] -السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص.6.

- **تنمية التجارة الخارجية:**

تهدف تنمية التجارة الخارجية إلى زيادة الصادرات، تنويع الأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعد التجارة الخارجية محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في توسيع الأسواق وتحسين ميزان المدفوعات. مثال على ذلك هو تجربة سنغافورة، التي تبنت استراتيجية تجارية منفتحة على الأسواق العالمية، مما ساعدها في التحول إلى مركز تجاري دولي بارز وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- **تنمية السياحة:**

تشمل تنمية السياحة تطوير البنية التحتية السياحية وتسويق المقاصد السياحية لجذب الزوار الدوليين. تعتبر السياحة مصدرًا مهمًا للدخل والعمالة في العديد من الدول. على سبيل المثال، ساهمت السياحة بشكل كبير في اقتصاد دول مثل تايلاند وإسبانيا، حيث قامت هذه الدول بتطوير صناعة سياحية مزدهرة تعتمد على جذب ملايين الزوار سنويًا، مما يعزز من العائدات الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة.

رابعا: أهداف التنمية الاقتصادية:

لا توجد أهداف تنمية موحدة لجميع المناطق والدول في العالم، بل تتباين حسب الظروف العامة لكل منها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولعل من اهم الأهداف نجد ما يلي[1]

1.أهداف التنمية الاقتصادية قصيرة الاجل:

- **ضبط مستويات التضخم:**

ضبط مستويات التضخم هو هدف قريب المدى يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد. يتطلب ذلك اتخاذ تدابير فعّالة للحد من الزيادة السريعة في أسعار السلع والخدمات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية للأفراد وتفاقم المشكلات الاقتصادية[2]. تشمل الإجراءات عادةً استخدام السياسات النقدية، مثل تعديل أسعار الفائدة أو التحكم في كمية النقود المتداولة، إضافة إلى مراقبة العرض والطلب في الأسواق. هدف ضبط التضخم هو ضمان استقرار الأسعار لتجنب الضغوط الاقتصادية على الأسر والشركات، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

- **توفير فرص العمل:**

توفير فرص العمل هو هدف قريب المدى يركز على خفض معدل البطالة وزيادة فرص العمل المتاحة للأفراد. يتطلب هذا الهدف تنفيذ سياسات تشجع على النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات التي تخلق وظائف جديدة. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمارات في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والخدمات. كما يشمل تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني لمساعدة الأفراد على اكتساب المهارات اللازمة للوظائف المتاحة. هدف توفير

[1] -فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص69

[2]-**Stiglitz, J. E., & Rosengard, J. K.** (2015). *Economics of the Public Sector* (4th Edition). W.W. Norton & Company.

فرص العمل هو تعزيز استقرار الاقتصاد وزيادة مستوى المعيشة من خلال ضمان حصول الأفراد على وظائف مناسبة ومستقرة.

- **تعزيز المالية العامة:**

تعزيز المالية العامة هو هدف قريب المدى يهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية للدولة وضمان استدامة الموازنة العامة. يتضمن ذلك تحسين إيرادات الدولة من خلال زيادة الكفاءة الضريبية، ومراقبة النفقات العامة لتجنب العجز المالي. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ سياسات مالية قوية مثل تحسين التحصيل الضريبي، وإصلاح أنظمة الدعم، وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة. هدف تعزيز المالية العامة هو ضمان قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة الأساسية وتحقيق استقرار اقتصادي، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والنمو المستدام.

- **استقرار العملة:**

استقرار العملة هو هدف قريب المدى يركز على الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتجنب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف. يشمل هذا الهدف إدارة السياسات النقدية بعناية لضمان أن تكون قيمة العملة مستقرة وقادرة على دعم التجارة والاستثمار. يمكن تحقيق ذلك من خلال التحكم في التضخم، دعم احتياطات النقد الأجنبي، واستخدام أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة. استقرار العملة يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني، ويشجع على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويقلل من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة الاجل:

- **تعزيز التنمية البشرية:**

تعزيز التنمية البشرية يمثل هدفاً بعيد المدى للتنمية الاقتصادية يركز على تحسين جودة حياة الأفراد من خلال تطوير مهاراتهم وقدراتهم. يتضمن هذا الهدف تحسين نظم التعليم لضمان حصول جميع الأفراد على تعليم شامل ومتاح، بما في ذلك التعليم الأساسي والتدريب المهني. كما يشمل توفير خدمات صحية عالية الجودة وتعزيز وصولها لجميع فئات المجتمع، مما يسهم في تحسين الصحة العامة وزيادة متوسط العمر المتوقع. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تعزيز التنمية البشرية دعم البرامج التي تنمي المهارات الشخصية والمهنية، مما يساعد الأفراد على الاندماج بشكل أفضل في سوق العمل والمساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي[1].

- **تحسين الناتج المحلي الإجمالي (GDP):**

تحسين الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، حيث تسعى إلى رفع إجمالي القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المنتجة في البلاد. لتحقيق هذا الهدف، يجب تشجيع الاستثمار في

[1]-**Acemoglu, D., & Robinson, J. A.** (2019). The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty. Penguin Press.

القطاعات المختلفة، سواء من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية أو دعم الاستثمارات المحلية. يتطلب ذلك أيضاً تعزيز الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير، مما يزيد من الإنتاجية ويشجع على النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تحسين أداء الصناعات والخدمات لتعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

- **الاستدامة البيئية:**

الاستدامة البيئية تعد من الأهداف البعيدة المدى التي تركز على إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة لضمان استمراريتها للأجيال القادمة. يشمل هذا الهدف تقليل التلوث من خلال تنفيذ سياسات وتقنيات فعالة تقلل من انبعاثات الملوثات في الهواء والماء والتربة. كما يتطلب حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمعادن من الاستنزاف من خلال إدارة استخداماتها بشكل مستدام. تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، يشكل جزءاً أساسياً من هذا الهدف لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل التأثيرات البيئية، مما يساهم في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

- **تحقيق التوازن الإقليمي:**

تحقيق التوازن الإقليمي هو هدف بعيد المدى يهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة داخل البلاد. يشمل هذا الهدف توزيع الاستثمارات بشكل متساوٍ على المناطق الأقل نمواً، مما يحفز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص العمل في هذه المناطق. تحسين البنية التحتية الإقليمية مثل النقل والاتصالات يُعد ضرورياً لربط المناطق النائية بالمراكز الاقتصادية، مما يعزز من تكافؤ الفرص. بالإضافة إلى ذلك، تنفيذ برامج دعم خاصة للمناطق الأقل تطوراً، تتضمن تحسين التعليم والخدمات الصحية، يسهم في تقليل الفجوات الإقليمية وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، قمنا باستعراض شامل للأدبيات النظرية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، الأنماط المختلفة، المناهج المتبعة، والشروط والمزايا بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي تواجه هذه العملية.

في المبحث الأول، تناولنا مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من منظورين لغوي واقتصادي، مع توضيح علاقته بالمفاهيم المشابهة في الاقتصاد العالمي مثل التعاون الاقتصادي، الاعتماد المتبادل، الشراكة، التبعية، التحالف والتدويل الاقتصادي. كما استعرضنا الأنماط المختلفة للتكامل الاقتصادي، مثل التكامل التقليدي (الكلاسيكي) والتكامل الحديث (الإقليمي)، وتمت المقارنة بين هذين النوعين. كما تناولنا مناهج التكامل الاقتصادي، بما في ذلك المنهج الاتحادي، التعاملي، الوظيفي، الوظيفي المحدث، البنيوي، التكامل المرن، ومنهج "الدوائر الثلاث". وتم عرض أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي، ناقشنا شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والسياسية، بالإضافة إلى المزايا والمكاسب التي يحققها هذا التكامل والتحديات والمعوقات التي تواجهه.

في المبحث الثاني، قمنا بتعريف مفهوم التنمية الاقتصادية، مبرزين الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. استعرضنا أسس التنمية الاقتصادية ومستوياتها، وتناولنا أهداف التنمية الاقتصادية التي تشمل رفع مستوى الدخل القومي، إزالة الفقر، تقليص التفاوت في المداخيل والثروات، تنويع الهيكل الاقتصادي، زيادة الاستثمار، الحد من التبعية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي. واستعرضنا شروط التنمية الاقتصادية والعوامل المساعدة عليها، سواء الذاتية منها أو الموضوعية. وأخيرًا، تطرقنا إلى

بناءً على ذلك سنتناول في الفصل الثاني، نظريات التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والتحليل تأثير العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية، مستعرضين التأثيرات المتبادلة والكيفية التي يمكن من خلالها أن يساهم التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني

العلاقة النظرية بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

تمهيد

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي من أبرز الأدوات التي تم تبنيها لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي. إذ تتجه العديد من الدول إلى تكوين اتحادات اقتصادية إقليمية بهدف تعزيز النمو وتحقيق التكامل فيما بينها. تتعدد نظريات التكامل الاقتصادي التي تحاول تفسير هذه العلاقات وتحديد أثرها على التنمية الاقتصادية، مما يفتح المجال لتحليل واسع حول طبيعة التفاعل بين هذه النظريات ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف التنموية للدول المتكاملة حيث تتبنى الدول المتقدمة على وجه الخصوص نظريات تنموية مثل نظرية النمو المتوازن، التي تهدف إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقًا لخطط وطنية وبرامج صناعية محددة

ورغم التباين الظاهري بين مفهومي التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أن العديد من الأبحاث والدراسات تشير إلى وجود علاقة وثيقة بينهما، تتمثل بشكل أساسي في عملية توسيع السوق. يتيح التكامل الاقتصادي فتح أسواق متعددة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك والإنتاج، وهو ما يُعزز التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية. فهذه الدول تستفيد من المزايا النسبية المتعلقة بتكاليف الإنتاج الأقل، بينما تسعى الدول المصنعة إلى تحسين وضعها الاقتصادي من خلال الوصول إلى أسواق جديدة.

بناءً على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل لمكونات نظرية التكامل الاقتصادي والتنمية، مستندًا إلى آراء الاقتصاديين والخبراء في هذا المجال. كما سيتم في المبحث الثاني تحليل تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية،

المبحث الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون بين الأقاليم الجغرافية. وقد ظهرت عدة نظريات اقتصادية لتفسير هذا التكامل وعلاقته بالتنمية. تستند هذه النظريات إلى مفاهيم التجارة الدولية، حيث تسعى إلى فهم كيفية توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول المشاركة وكيف يسهم التكامل في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي. من بين هذه النظريات، تبرز نظرية التجارة الخارجية، ونظرية "**هكشر-أوهلين**" التي تركز على نسب عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى نظرية "لندر" التي تُحلل التجارة بين الدول النامية والمتقدمة، ونظرية التوطين التي تسلط الضوء على تأثير العوامل الجغرافية في توزيع الأنشطة الاقتصادية. بناءً على ذلك، يُلقي هذا المبحث الضوء على أهم النظريات التي تفسر التكامل الإقليمي، ويستعرض مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

أولا: نظريات التجارة الخارجية:

تقوم أسس التجارة الدولية على الاختلافات في عوائد العوامل، التكنولوجيا، أو التفضيلات بين الدول، مما يؤدي إلى تفاوت في القيمة النسبية للسلع وينتج عنه تجارة تستند إلى الميزة المتبادلة. هذا التفاوت يحول الفروق في القيمة النسبية للسلع إلى اختلافات في الأسعار بين الدول، وهو الدافع الرئيسي للتجارة،[1]تُسهم التجارة الحرة في تحقيق استغلال أكثر كفاءة للموارد العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي وبالتالي تعزيز الرفاهية العالمية. هذا المفهوم مدعوم من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث، الذين يرون أن التجارة الحرة لا تساعد فقط في تحسين الكفاءة الإنتاجية، بل تُعزز أيضًا الرفاه العام،[2]حتى مع التقدم نحو تجارة أكثر حرية، لا تضمن كل خطوة زيادة في الرفاهية العالمية، خاصةً عندما لا يتم تحقيق الحرية التجارية بشكل كامل. يمكن أن يؤثر هذا على توزيع الدخل بين الدول. لذلك، تُعتبر نظرية التكامل الاقتصادي جزءًا من نظرية التجارة الدولية وتستند إلى فروضها وتستخدم أدواتها التحليلية. تعتمد هذه النظرية على النماذج التحليلية المطورة ضمن نظرية التكاليف النسبية أو المقارنة، سواء كانت بصيغة ريكاردو، أو نظرية تكلفة الفرصة البديلة، أو الصيغة المتطورة للنموذج الأساسي لـ "هكشر-أوهلين- ساموبلسون" الذي يعتمد على نسب عناصر الإنتاج، أو "نظرية لندر" التي تركز على تشابه هياكل الدخل أو التفضيلات.[3]

1. نظرية هكشر- أوهلين حول نسب الإنتاج وعوامله:

ترتكز نظرية التجارة الخارجية على الفروق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار هذه العوامل بين الدول. تتوقع النظرية أن كل دولة ستصدر السلع التي تستخدم في إنتاجها عوامل وفيرة وأقل تكلفة نسبيًا، وتستورد السلع التي تتطلب عوامل أكثر ندرة وتكلفة. كما تنبأت النظرية بأن التجارة ستؤدي إلى تقليل أو حتى إلغاء الفروق في

[1]- دومينيك سلفادور،1985 . الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي، دار ماكاو هيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 46

[2]- نفس المرجع السابق، ص 101.

[3]- سامي عفيفي حاتم التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ج2، ص303.

أسعار العوامل بين الدول، ما لم تكن هناك عوائق أمام حركة عوامل الإنتاج. وتشير النظرية أيضًا إلى أن التجارة قد تقوم على أساس تكاليف متناقصة.[1]

2. نظرية لندروتحديات التجارة الخارجية (حالة التمييزبين الدول المتقدمة والنامية):

تُعد نظرية "لندر" تطويرًا مهمًا لنموذج "هكشر-أولين" الذي يركز على نسب عوامل الإنتاج. قدم الاقتصادي السويدي "لندر" نموذجًا يختلف عن النظريات التقليدية ونظرية "هكشر-أولين" من حيث المنهج والمحتوى، حيث يتجاوز مجرد مقارنة حالات التوازن قبل وبعد التجارة الخارجية، ليشمل دراسة العوامل المؤثرة في انتقال الاقتصاد الوطني من حالة التوازن الأولى إلى الثانية. وتُظهر الأدلة أن نوعية السلع المنتجة والمستهلكة في البلدان تتغير بانتظام مع مستويات دخلها.

من جانب الإنتاج، ترتبط أسعار الصادرات ارتباطًا وثيقًا بدخل الفرد، مما يشير إلى علاقة إيجابية بين دخل الفرد وأسعار الصادرات. تتمتع الدول الصناعية بمرونة في الجهاز الإنتاجي، مما يمنحها القدرة على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية استجابةً للتغيرات في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية. البلدان ذات الدخل المماثل تميل إلى أن تكون لها أنماط إنتاج واستهلاك مشابهة، وتنتج وتستهلك سلعًا ذات جودة أعلى. وفقًا لنظرية "لندر"، من المتوقع أن تزيد التجارة بين البلدان ذات مستويات الدخل المتشابهة، خاصةً على مستوى القطاعات، حيث تُحدد معايير التجارة بين القطاعات.[2]

تواجه الدول النامية تحديات في مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يحد من قدرتها على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بفعالية استجابةً للتغيرات في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية. هذا القيد يؤدي إلى نتائج مختلفة في التجارة مقارنةً بالدول المتقدمة، حيث يكون التشابه في الدخل والتفضيلات عاملاً إيجابيًا في التجارة، خاصةً عندما تُؤخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاعتبار. هذا يعيق قدرة الدول الفقيرة والناشئة على اكتساب قوة سوقية في الأسواق الغنية وتحسين محفظة صادراتها في البلدان ذات هياكل الطلب المتشابهة التي تنتج وتستهلك بضائع ذات درجة مماثلة من الحداثة والابتكار.

تُظهر الابتكارات في بلد معين استهلاكًا أكبر في بلدان أخرى ذات مراحل تطور مماثلة. وفقًا لنظرية "لندر"، تُعد الجودة عاملاً مهمًا في التجارة، لكنها ليست العامل الوحيد، حيث تُحدد أيضًا معايير التجارة في المنتجات المختلفة للدول المتقدمة، بخلاف دورها في الدول النامية الذي يتمثل في الحصول على قوة سوقية في الأسواق المبتكرة. تفرق نظرية "لندر" بين التجارة الخارجية في المنتجات الأولية والصناعية، وتقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول:

---

[1]- دومينيك سلفادور، مرجع سابق، ص 29.

[2]- لمزيد من التفاصيل:

سامي عفيفي،1991، حاتم التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج 1، الدار اللبنانية المصرية، ص192.

- **التفسير الأول**: يعتمد على التشابه في هيكل الطلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويفسر التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة.
- -**التفسير الثاني**: يعتمد على التباين في هيكل الطلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويقدم تفسيرًا للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

تُعتبر هذه الخطوة في نظرية "لندر" تقدمًا نحو تفسير أكثر دقة لواقع الاقتصاد العالمي، من خلال التمييز بين مشكلات التجارة الخارجية للدول المتقدمة والدول النامية.[1]

ثانيا: نظرية التوطين والجغرافيا الاقتصادية (دراسة تأثير المكان على التنمية الاقتصادية):

يُعتبر التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية نتاج توازن معقد بين قوى الجذب والدفع التي تؤثر على المستهلكين والمنتجين في سعيهم للوصول إلى الأسواق. هذه الديناميكية، المعترف بها منذ فترة طويلة في الاقتصاد المكاني والعلوم الإقليمية، تتأثر بكثافة تدفقات الأشخاص والسلع والأفكار بين المواقع، حيث يُعزز حجم كل موقع هذه التدفقات بينما تُقلل المسافة بينها من فعاليتها حيث تتضمن نظرية التكامل الاقتصادي مفاهيم من نظرية التوطن، حيث تُركز على تحليل وإزالة العقبات التي تحول دون حرية تدفق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وتُقيّم الآثار الاقتصادية المترتبة على تخصيص الموارد داخل المناطق التكاملية.[2]

الجغرافيا الاقتصادية تُعنى بدراسة التفاوت في التطور الاقتصادي على المستوى العالمي، وتشمل هذه الدراسة التبادل التجاري، وسائل النقل، والمواصلات العامة، بالإضافة إلى تأثير التطور الاقتصادي الإقليمي والعوامل الطبيعية على هذه الأنشطة. يُعتبر "**لون هارد**" أن تكلفة النقل تمثل عاملاً حاسماً في تحديد مواقع النشاط الصناعي، مؤكداً على أهمية اختيار المواقع التي تُسهم في خفض هذه التكلفة. وقد طور نموذجاً يُمثل النشاط الصناعي في نقطة توازن بين المادة الخام، مصدر الطاقة، والسوق، مستخدماً في ذلك الشكل الهندسي للمثلث.[3]

"**الفريد فيبر**" يُضيف بأن تكلفة العمالة تختلف من مكان لآخر، مشيراً إلى أن هناك مناطق تتميز بتوافر اليد العاملة الوفيرة والمؤهلة. وفي سياق اقتصاد التكامل، يُشير إلى أن تجمع عدة مؤسسات صناعية بجوار بعضها يُمكنها من التعاون

[1]-Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis: AggregationBias or FixedCosts?, LIS Working Paper Series, No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016, (On Line: 09-03-2020)، http://EconPapers.repec.org/RePEc:lis:liswps:658

[2]-Juan Carlos Halack, the productqualityispresented by Linder'stheory, National Bureau of EconomicResearch, NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006, (On Line: 10-03-2020), http://www.nber.org/papers/w12712.pdf

[3]- Miren Lafourcade and Jacques-François Thisse, New EconomicGeography: The Role of Transport Cost, A Handbook of Transport Economic, edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011, P7. (On Line: 09/05/2020), https://www.elgaronline.com/view/9781847202031.00010.xml

لإنشاء بنية تحتية مشتركة، مثل وسائل النقل. ويُصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً عندما يُوسع مفهوم تكاليف التجارة ليشمل جميع التكاليف المرتبطة بالمسافات بين مواقع الصناعة والأسواق.[1]

يُظهر التوافق بين الاقتصاديين والجغرافيين أهمية النظر في الاقتصاد المكاني، الذي يتأثر بقوى التركيز والتشتت "**غروكمان**" يُشير إلى أن هذه القوى تُولد "أثر كرة الثلج"، حيث تُصبح المناطق التي تتوطن فيها الشركات والمصانع الكبيرة مراكز جذب للسكان، مما يُسهم في زيادة حجم السوق، تنوع الإنتاج، والمنافسة، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الأجور الحقيقية، وبالتالي تُصبح هذه المناطق جاذبة لتدفقات جديدة من العمال، مما يُساهم في التكتل النهائي للشركات والعمال.[2]

ثالثا: نظرية الارتقاء الاقتصادي من النمو الداخلي الى التنمية المستدامة:

تُعد مسألة التنمية في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي نقطة تحول رئيسية تجمع بين حماية وتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول، وتُسلط الضوء على الآثار المترتبة على هذه العمليات. لقد تطور تخصص التنمية الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد، وقد أسهم فيه عدد كبير من الاقتصاديين الذين درسوا طبيعة المجتمع والرخاء الاقتصادي، بما في ذلك آدم سميث الذي دعا إلى الرأسمالية في عام 1776، وكارل ماركس الذي رأى في الاشتراكية النظام الأمثل لتحقيق التنمية في عام 1933.[3]

يعتبر النمو والتنمية مفهومين مترابطين ولكنهما مختلفين؛ حيث يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الاقتصاد الوطني المُعبر عنه بالسلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة،[4] بينما تُعد التنمية عملية شاملة ومتشابكة تتعلق بتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الإمكانات والطاقات الكامنة بشكل كامل ومتوازن[5].

في السابق، كان التركيز في التنمية الاقتصادية ينصب على قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي، لكن هذا المفهوم لم يعكس بدقة مستوى المعيشة أو التحسن في رفاهية المجتمع، ولا الفروق في مستويات المعيشة بين السكان وعدم العدالة في توزيع الدخل. لذا، تم في السبعينيات إعادة تعريف أهداف التنمية لتشمل تخفيض الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ،[6]

---

[1]-Paul Krugman, THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED, Association of mericanGeographers, 16 April 2010, (On Line: 03/06/2019), https://www.princeton.edu/~pkrugman/aag.pdf

[2] -سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص303.

[3]- Todaro, Smith, Economicdevelopment (11th ed.)، Boston: Addison Wesley, 2010, pp14-25.

[4]-Liliana Scutaru, Economicdevelopment versus sustainabledevelopment, Ecoforum,"Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania, Volume 2, Issue 1(2) , 2013, p 36.

[5]- رشيد ساطور، دراسة نظرية حول الاقتصادي والتنمية المستدامة وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 4، العدد 3،2013، ص92، (على الخط: 17-01-2020)،

[6]-Liliana Scutaru, Economicdevelopment versus sustainabledevelopment, Ecoforum,"Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania, Volume 2, Issue 1(2) , 2013, p 36.

مع بداية التسعينيات، تغير موقف البنك الدولي ليُعلن أن التحدي الحقيقي للتنمية يكمن في تحسين نوعية الحياة، والتي تتطلب أكثر من مجرد دخول عالية، بل تعليمًا جيدًا، صحة وتغذية متميزة، فقرًا أقل، بيئة نظيفة، توزيعًا عادلًا للفرص، حرية أكبر للأفراد، وحياة ثقافية غنية. وقد ظهرت مؤشرات جديدة مثل مؤشر التنمية البشرية لتقديم مقياس متكامل يشمل العمر المتوقع، التعليم، والدخل.[1]

أصبح الاقتصاديون يُلاحظون تأثير التنمية على البيئة، وأن الاستغلال المفرط للموارد الاقتصادية قد يؤدي إلى استنزافها، مما أدى إلى الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالتنمية. ومن هنا، ظهر هدف تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيق أقصى منافع التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية.[2]

التنمية المستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة بشكل متكامل وشامل يشمل الرخاء الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحماية البيئية، وتسعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على الأجيال المقبلة. .[3]

يجب أن تتوافق عمليات التبادل التجاري مع النمو والتنمية المستدامة، وليس فقط زيادة حجم التبادل التجاري، بل زيادة الإنتاجية المعتمدة على اقتصاديات الحجم والتكنولوجيا، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز الاقتصاد والقدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية. ويتم ذلك من خلال تعميق النقاش الدولي حول كيفية ضمان أن تحقق التجارة الدولية تأثيرًا إيجابيًا ومحفزًا على التنمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتوافقة مع مفهوم الاقتصاد الأخضر.[4]

وفيما سنتطرق يأتي ببعض من التفصيل للنظريات والاستراتيجيات التنموية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي.

1. نظرية النمو الداخلي لتسريع التنمية الاقتصادية:

ظهرت نظريات النمو الداخلي في منتصف الثمانينات، مستندة إلى أبحاث رواد مثل **رومرولوكاس**، وقدمت إطارًا نظريًا لتحليل النمو الاقتصادي الذاتي المستمر الذي يُحدد بالنظام الإنتاجي الخاص بكل دولة. هذه النظريات تُنتقد لاعتمادها على فروض نيو كلاسيكية قد لا تكون مناسبة لاقتصادات الدول النامية، ولعدم توقعها لتقارب الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة حتى مع حرية حركة رؤوس الأموال والسلع. كما أنها تركز بشكل كبير على محددات معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، متجاهلةً الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، وتُضيف عوامل أخرى مثل

[1]-Todaro, Smith, Op. Cit, pp 14-25.

[2]- Pearce, D. W., & Turner, R. K., Economics of natural resources and the environment, New York: Harvester Wheatsheaf, 1990, p24, (On Line: 19/02/2019)، https://books.google.dz/books?id=ex8vaG6m4RMC&pg=PA3&hl-ar&source=gbs_toc_r&cad-4#v=onepage&q&f=false

[3]- World Bank, Sustainable development in a dynamic world-Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press. 2003.p1, (On Line: 21/12/2019), https://bit.ly/3mVsQlt

[4]-UNCTAD, The role of international trade in the post-2015 development agenda, Note by the UNCTAD secretariat, Trade and Development Board Trade and Development Commission, Sixth session Geneva, 5-9 May 2014, Item 4 of the provisional agenda. p5, (On Line: 23/02/2019), https://unctad.org/system/files/official-document/cid33_en.pdf

السياسة التجارية، الانفتاح العالمي، الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.[1]

تستند نظرية النمو الداخلي إلى الفرضية الأساسية بأن المعرفة، لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة. لتحقيق النمو الاقتصادي، على عكس الأرض ورأس المال لذا يجب على الدول تقليل اعتمادها على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها. وتُلخص النظرية في أربعة نماذج رئيسية:

- نموذج **رو مر**: يركز على تراكم المعرفة وأثر الخبرة في تحقيق النمو الاقتصادي، معتمدًا على التعلم عبر الممارسة.
- نموذج دور الدولة: يُبرز أهمية البنى التحتية في تسهيل نشاط القطاع الخاص ودورها في النمو الاقتصادي.
- نموذج البحث والتطوير: يُركز على الابتكار وآثار التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- نموذج رأس المال البشري: يُركز على التعليم ويُعتبر المعرفة مخزونًا ذا قيمة اقتصادية.[2]

يتقاطع التقارب بين نظرية النمو الداخلي والتكامل الاقتصادي في تسريع وتيرة النمو وزيادة حجمه، خاصةً إذا كانت الاقتصاديات متماثلة وتشترك في نفس التفضيلات والتقنيات التكنولوجية، مما يُحقق نموًا أسرع وأكبر للاقتصاديات النامية مقارنةً بنظيرتها المتقدمة.

2. نظرية أقطاب النمو والتفاوت الإقليمي بين الدول الشمالية والجنوبية:

نظرية أقطاب النمو، التي طورها كل من **بيرو وهيرشمان**، تُقدم تحليلًا للعلاقات بين الدول النامية والمتقدمة، مُبرزةً نوعين من الروابط: الأول، رابط سلبي يُعزز الميزة التنافسية للدول المتقدمة ويجذب إليها عوامل الإنتاج؛ والثاني، رابط إيجابي يُحفز انتقال النشاطات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى النامية نتيجة آثار الاكتظاظ الذي يظهر في الأول

تشير هذه النظرية إلى أن تقليص الفوارق في النمو بين الدول يظل أمرًا مستبعدًا، معتمدًا على التوازن بين الآثار المتضادة للعلاقة بين المركز والمحيط. وفقًا لتحليل ميرا دال، تميل الاختلافات بين الدول إلى الزيادة بسبب استغلال الدول المتقدمة لميزاتها الأولية وتعزيزها، مما يُقوي اقتصاديات الحجم وآثار التكتل لديها.[3]

يوضح بيرو أن مراكز النمو تتشكل عادةً حول صناعات رئيسية محفزة ذات أسواق تصريف مهمة، مما يُسفر عن توزيع دخول مرتفعة ويُحدث آثارًا إيجابية. هذه المراكز لا تُحدد بالصناعة المحفزة وحدها، بل يجب أن تُسيطر على المجال المحيط بها، وغالبًا ما تكون مدينة مُجهزة بالخدمات والمراكز التجارية والإدارية.

كما ان بيرو طور مفهوم حيز القوى عندما لاحظ أن النمو لا يحدث في مكان واحد أو في وقت واحد، بل ينبثق من أقطاب متعددة بكثافات مختلفة تُسهم في نشر التنمية. وقد اعتبر القطب مشروعًا اقتصاديًا، وبالأخص صناعيًا، دون الأخذ

[1]- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص 23، على الخط: 11-03-2020) https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/772/772_ex-73.pdf

[2]- جمال الدين العاقر شمام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 328.

[3]- إيمان شليحي وأمير السعد، مرجع سابق، ص 11.

بعين الاعتبار العامل الجغرافي، مُستندًا إلى مفاهيم شومبيتر الذي يرى أن زيادة حجم المشروع الاقتصادي يُولد طلبًا على مخرجات مشاريع اقتصادية متعددة، مما يُحفز القوى الإنتاجية لزيادة وتجديد إنتاجها.[1]

حيث أقطاب النمو تُعتبر استراتيجية لتحقيق المعرفة المعمقة وتوضيح القيمة المضافة للهيكل الصناعي، معتمدةً على صناعة التكنولوجيا والثقافة والتقاليد وطبيعة المجتمع، بالتكامل مع المؤسسات البحثية والمختبرية والخدمات المجتمعية.[2]

في البلدان المتطورة، تحدث عملية النمو في المحاور الرئيسية، بينما في البلدان النامية، تُعتبر المدينة مركزًا للتغيير الهيكلي وتُمثل نقطة لعدم التوازن، مع ملاحظة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب استهلاك السلع المستوردة أو الاستثمارات الخارجية.[3]

3. نظرية التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر:

خلال العقد المنصرم، شهد العالم تحولًا في نماذج التنمية الاقتصادية، حيث تجاوزت الدول النهج التقليدي القائم على تعزيز الإنتاج الصناعي والتصدير لزيادة الدخل القومي[4] ، والذي كان يُشجع على تراكم رأس المال المادي والبشري على حساب استنزاف الموارد الطبيعية وإلحاق الضرر بالنظم البيئية. هذا النهج لم يكن مستدامًا وأدى إلى تهديد رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، مما دفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل تنموية جديدة، أبرزها مفهوم الاقتصاد الأخضر.[5]

حيث تمت صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام 1989 من قبل الاقتصاديين البيئيين **بيرس، مار كانديا وبأربييه**، وحظي بالاعتراف في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل عام 2012. يُعتبر الاقتصاد الأخضر عنصرًا مهمًا في تطوير مفهوم التنمية المستدامة الذي يسعى لتحقيق التوازن بين الاقتصاد، البيئة، والمجتمع.[6]

تطورت نظريات التنمية الاقتصادية وفقًا للمراحل التالية:

- مرحلة الاقتصاد البني: اقتصاد يعتمد على الكربون بشكل كبير ويؤثر سلبًا على البيئة دون التركيز على المساواة الاجتماعية.

---

[1]-Dirk Ehnts et Hans-Michael Trautwein, From New Trade Theory to New Economicgeography: A SpaceOdyssey, Economia, 2015, PP35-66, (On Line: 11/06/2020), http://oeconomia.revues.org/1616

[2]- سناء الحيدري ولبنى العزاوي دور أقطاب النمو التقنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا)، ص6، (على الخط: 13-03-2020) http://www.cpas-egypt.com/pdf/Lobna_Raheem/Research/002.pdf

[3]- جمال الدين العاقر وشمام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص .331 330

[4]- هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، المجلد 19، العدد 2018، ص 52 على الخط: 13-03-2020) https://jpsa.journals.ckb.cg/article_128799_cafa14c8ccdecc6d9b4a1cc186f3180a.pdf

[5]- green economy of Kyrgyzstan, The concept and essence of the green economy, 2017, (On Line: 22/12/2019)، http://greeneconomy.kg/theory/ponyatie-i-sushhnost-zelenoy-ekonomiki/

[6]- green economy of Kyrgyzstan, The concept and essence of the green economy, 2017, (On Line: 22/12/2019)، http://greeneconomy.kg/theory/ponyatie-i-sushhnost-zelenoy-ekonomiki/

- مرحلة الاقتصاد منخفض الكربون: يقلل من التأثير السلبي على البيئة ويدعم النمو الاقتصادي لكنه لا يعالج قضايا المساواة الاجتماعية بشكل مباشر.
- مرحلة الاقتصاد الأخضر: يوفر الاقتصاد الأخضر نمواً اقتصاديا مستداماً بدون انبعاثات كربونية مع معالجة العدالة الاجتماعية بطريقة شاملة، ويجب ألا يكون فعالاً فحسب بل يجب أن يكون عادلاً أيضًا. وإذا أردنا تعريف الاقتصاد الأخضر فلن نجد تعريفًا متفقا عليه دوليا، بل هناك عدة تعريفات منفصلة في المنشورات الحديثة؛ فقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر باله: "اقتصاد ينبغي أن يُساهم في القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الإنسان وخلق فرص العمل والعمل اللائق للجميع مع ضمان الأداء الطبيعي للنظم الإيكولوجية للكوكب".

وعرفته غرفة التجارة الدولية بأنه "اقتصاد يُعَزّز فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية بعضهما البعض ويدعمان تقدم التنمية الاجتماعية، وأما البنك الأوروبي للتنمية والتعمير فعرّف الاقتصاد الأخضر أنه "اقتصاد يتم فيه إجراء استثمارات عامة وخاصة لتقليل تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، حيث يتم معالجة مشاكل السوق من خلال إجراءات سياسية مؤكدة وإطار قانوني تهدف إلى المحاسبة المنهجية لحالة النظم الإيكولوجية، وإدارة المخاطر المرتبطة بها وتحفيز الابتكار".

يشير **بافان سوخ ديف** إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب تغييرات هيكلية وتكنولوجية كبيرة، وقد يؤدي إلى تحديات مثل تدهور معدلات التبادل التجاري لبعض الدول وفقدان الشركات لأسواقها.

هذا يعني أن نظرية الاقتصاد الأخضر لها إيجابيات عديدة أهمها أنها تسعى إلى التخفيف من حدة الفقر وتوفير إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية كما تعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة وتحقق نافع بيئية،[1] وتنطوي على بعض المخاطر والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، فيمكن أن تؤدى إلى تعزيز الاتجاهات الحمائية وتعزيز الشروط المرتبطة بالتعاون المالي الدولي، وظهور قوى جديدة من شأنها أن تعزز مزيدا من عدم المساواة الدولية؛ فبعض الدول المتقدمة تقدم لشركاتها إعانات كبيرة لأعمال البحث والتطوير لخلق تقنيات صديقة للبيئة، مما يجعل الدول النامية وشركاتها في وضع تنافسي أسوأ إذا كان عليها خفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات العضوية، كما ينتج عن هذا مسألة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

فعادة ما يعتمد الاستثمار في الابتكار إلى حد ما على كيفية حماية منتجات هذا الابتكار من التقليد الرخيص، وهذا ينطبق بشكل خاص على التقنيات التي تكون فيها تكاليف البحث والتطوير مرتفعة وتكاليف المحاكاة منخفضة، والهدف الرئيسي هو إيجاد نقطة توفّر فيها الحماية حوافز للابتكار ولكنها لا تحد من انتشاره بشكل مفرط.

وفقًا لما تم التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يُعد التكامل الاقتصادي آلية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة ويُسهم بشكل فعال في الانتقال نحو اقتصاد أخضر. يُشدد المؤتمر على ضرورة التغلب على العقبات الدولية ويُعزز دور الاتفاقيات الدولية في إيجاد توازن بين الحوافز الاقتصادية، التدابير التنظيمية

[1]- تقرير الأمم المتحدة، الدورة السادسة والعشرون المجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 21-24 فيفري، 2011، على الخط: https://undocs.org/pdf?symbol-ar/A/67/252020-03-24

والفرص المتاحة، مع التأكيد على أهمية التزام جميع الدول بمسؤولياتها. يُحذر من أن عدم الوفاء بالالتزامات قد يُعرض مستقبل الكوكب للخطر.[1]

رابعا: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية: (نظريةSpence ونظرية Lim):

التباين الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية يشكل محورًا رئيسيًا في النقاشات الاقتصادية العالمية. تستمر الأسئلة حول استمرارية الفقر في الدول النامية والعوامل التي تمكن بعضها من تحقيق قفزات نمو كبيرة بينما تتخلف أخرى. هذا الواقع يثير تساؤلات حول السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز مراحل التخلف، خاصةً في ظل تباطؤ النمو بالدول المتقدمة عند نقطة النضج الاقتصادي في مسعى لفهم التحولات الاقتصادية العالمية، تبرز نظريتان بحثيتان رئيسيتان: نظرية (Spence2008) ونظرية (Lim 2009). كلا النظريتين تقدمان تحليلًا لعملية التنمية وتقيمان إمكانات الدول النامية في اللحاق بالدول المتقدمة. تشتركان في تحليل الفوارق الكبيرة في مستويات الدخل ومعدلات النمو الدولية، لكن نظرية Spence تركز على الدول ذات الأداء الجيد، في حين توفر نظرية Lim نظرة أوسع تشمل الاقتصادات في جميع مراحل التنمية[2] .

1.نظرية Spence:

في عام 2008، قام مجموعة من أبرز الخبراء الاقتصاديين، من بينهم الحائز على جائزة نوبل روبرت سولو والخبير الاقتصادي **بول رومر**، بالإضافة إلى صناع القرار الدوليين مثل **أليخاندرو فوكسلي وهان دوك-سو**، تحت إشراف مايكل سبينس، بإعداد تقرير يتناول العوامل الأساسية التي ساهمت في النمو الاقتصادي السريع لثلاثة عشر دولة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. يُبرز التقرير خمس خصائص رئيسية للنمو الاقتصادي المتسارع، والتي تُعتبر من الركائز الأساسية للتكامل الاقتصادي. تشمل هذه الخصائص: القيادة الفعّالة والملتزمة، الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي، استقرار الاقتصاد الكلي، تحقيق معدلات عالية من الادخار والاستثمار، وتخصيص الموارد عبر أسواق فعّالة. تُعد هذه العوامل حاسمة لتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي وهي ممثلة في العناصر التالية.[3]

[1]-The green economy: trade and sustainable development implication,(Electronicresource).
https://unctad.org/system/files/official- document/ditcted20102_en.pdf

[2]-Commission on Growth and Development (Spence Commission). The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. (2008).

[3] - Solow. R. (1957). Technical change and the aggregateproductionfunction. Review of Economics and Statistics, Vol.39 (3), pp.312-320.

- **الحكومة الملتزمة والقادرة وذات المصداقية:**

تُعد القيادة الفعالة، التي لا تقتصر على الزعامة الفردية بل تشمل فريق عمل متمرس برؤية استراتيجية واضحة والتزام راسخ بتنفيذ السياسات السليمة، عنصرًا حاسمًا في تحقيق التقدم الاقتصادي السريع.

- **الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي:**

يُؤكد Spence على أهمية الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي كشرط أساسي للنمو الاقتصادي السريع، مُشيرًا إلى الفوائد الجمة للتقسيم الدولي للعمل والتخصص الاقتصادي، ويُشدد على ضرورة تعزيز الانفتاح التجاري، زيادة تدفقات رأس المال، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة[1].

- **الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي:**

يُعتبر الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي شرطًا ثالثًا للنمو الاقتصادي السريع، ويتضمن ذلك تطبيق سياسات مالية ونقدية وسياسات سعر الصرف السليمة لتجنب الأزمات وعدم اليقين، مما يُسهم في استقرار معدل التضخم، سعر الصرف، والتوازن الداخلي والخارجي.

- **تعبئة معدلات عالية للادخار والاستثمار:**

تُعد الاستثمارات العامة في البنية التحتية وتبني سياسات تشجع على الادخار والاستثمار بمستويات عالية، خاصةً تلك التي تُفضي إلى تأجيل الاستهلاك الحالي لصالح تحقيق مستويات دخل أعلى في المستقبل، عناصر مهمة للنمو الاقتصادي.

- **تمكين الأسواق من تخصيص الموارد:**

تُظهر الأدلة أن البدائل لآلية السوق في القرن العشرين لم تُثمر عن نتائج إيجابية، وبالتالي تُعتبر الأسواق جزءًا لا غنى عنه في الهيكل الاقتصادي لتحقيق وإدامة النمو. تعتمد الاقتصادات ذات النمو العالي على نظام السوق، مع الاعتماد على مؤشرات الأسعار والقرارات اللامركزية والحوافز لتوفير السلع والخدمات، وتختلف البلدان في قوة ووضوح حقوق الملكية، لكن يُمكن للمستثمرين الاعتماد على الأمان في استثماراتهم

[1]-Spence, M. The Next Convergence: The Future of Economic Growth in a Multispeed World. (2011).

الشكل (1.2): العناصر المشتركة لتحقيق معدلات نمو سريعة ومستدامة.

Source: World Bank (2008). The growth report: Strategies for sustained growth and inclusive development. Washington, DC : World Bank.

2.نظرية Lim:

نظرية Lim، المعروفة أيضًا بنظرية ثالوث النمو، تتألف من ثلاث مكونات أساسية: نظرية منحنى S، نظرية EGOIN، ونظرية الثلاثية. هذه النظرية تقدم تفسيرات للتباين في مستويات الدخل ومعدلات النمو بين الدول، وكذلك داخل الأقاليم والمدن في دولة واحدة، بدلالات التغيرات الاقتصادية عبر الزمن[1].

1.2. نظرية منحنى S:

تُسهم هذه النظرية في تصنيف الاقتصادات العالمية إلى ثلاث فئات أساسية: الاقتصادات السلحفائية (ذات الدخل المنخفض والنمو البطيء)، الاقتصادات الحصانية (ذات الدخل المتوسط والنمو السريع)، والاقتصادات الفيلية (ذات الدخل المرتفع والنمو البطيء). يُبنى منحنى S استنادًا إلى البيانات اللوغاريتمية لنصيب الفرد من الدخل على محور السينات مقابل الزمن على محور الصادات، مما يتيح تحديد معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بناءً على ميل المنحنى كما يظهر في الشكل المرفق. يُشير انحدار المنحنى إلى معدل النمو؛ فكلما زاد الانحدار، ارتفع معدل النمو. وفقًا لليم (2012)، تنمو الاقتصادات الفيلية بمعدل يتراوح بين 3 إلى 4% سنويًا، في حين تتجاوز الاقتصادات الحصانية هذا المعدل بأكثر من 4% سنويًا، بينما تنمو الاقتصادات السلحفائية بمعدلات تصل إلى 3-4% في أفضل الأحوال.

[1]-Lim, C. (2008). SoutheastAsia: The Long Road Ahead, 3rd Ed. Singapore: World Scientific

تُعد الاقتصادات السلحفائية مشابهة للسلحفاة الصغيرة والبطيئة التي تختبئ تحت قوقعتها، حيث تتميز بضعف معدلات الادخار والاستثمار، الهشاشة في البنية التحتية، التخلف في الموارد البشرية، وسوء جودة الحكم. تقع هذه البلدان في فخ توازني منخفض المستوى، ويعيق النمو السكاني المرتفع نمو نصيب الفرد من الدخل، مما يؤدي إلى تطورها بوتيرة بطيئة، تزداد معها الفجوة الداخلية مقارنةً ببقية العالم.

من الممكن لبعض الاقتصادات السلحفائية أن تتحول إلى اقتصادات حصانية من خلال كسر حلقة الفقر المفرغة. تتميز الاقتصادات الحصانية بمعدلات ادخار واستثمار عالية في القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات كبيرة في رأس المال المادي والبشري، وسياسات تصنيعية موجهة نحو التصدير، وبيئة استثمارية مواتية واستقرار حكومي ملتزم بالتنمية. تُحقق هذه الاقتصادات معدلات عالية من تراكم رأس المال وتشهد قفزة نوعية في نقل المعرفة، المهارات التنظيمية، وتقنيات الإنتاج من البلدان المتقدمة، مستفيدةً من مزايا التخلف والانفتاح على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، مما يمكنها من التقارب نحو مستويات دخل الاقتصادات المتقدمة.

أما الاقتصادات الفيلية، فتُشبه الفيل الضخم الذي يتميز بشراهته وبطء حركته. يؤدي التقدم الاقتصادي لهذه الاقتصادات الغنية إلى انخفاض في المنفعة الحدية للنقود وزيادة في تفضيلات أوقات الراحة. تواجه هذه البلدان مشكلة الشيخوخة السكانية التي تؤثر سلبًا على معدل النمو، وتمر بموجة من التصنيع مع تحول الأنشطة الصناعية نحو بلدان ذات تكاليف إنتاج منخفضة. هذه العوامل، بالإضافة إلى أسباب أخرى، تؤدي إلى انخفاض في معدلات الاستثمار ونمو بطيء، ولذلك تُعرف بالاقتصادات الفيلية.

الشكل (2.2): منحنى S للتنمية الاقتصادية

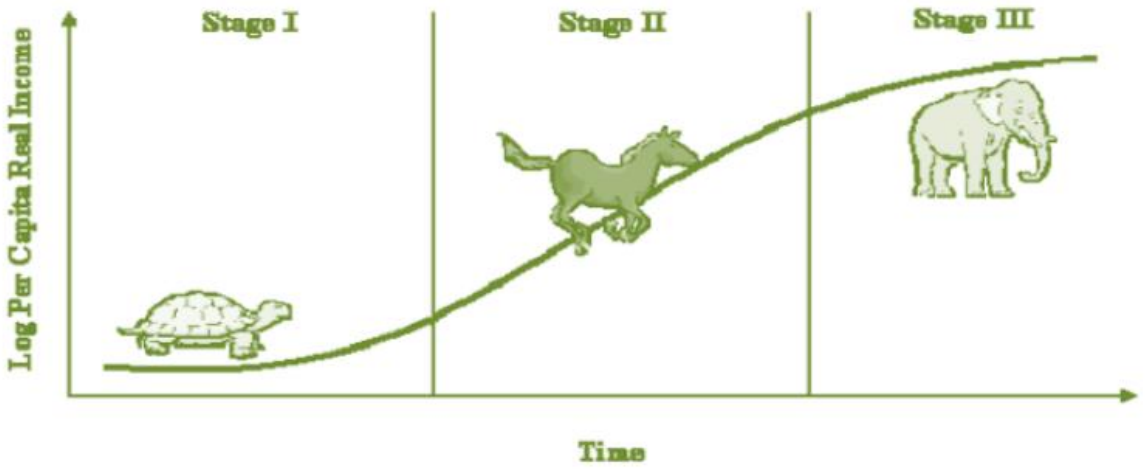

Source: Lim, C. (2012). The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No : 2012/03.

2.2. نظريةEGOIN:

تتصل الفرضية الأساسية لمنحنى 5 ارتباطًا وثيقًا بنظرية EGOIN، التي اقترحها Lim (1984، 1991، 2009). تفترض هذه النظرية أن مستوى التنمية الاقتصادية لدولة ما هو دالة مباشرة لعامل EGOIN الخاص بها. يتضمن

EGOIN خمس محددات أساسية للتنمية الاقتصادية: روح المبادرة أو المقاولتية (Entrepreneurs hip, E)، الحكومة (Gouvernement, G)، العمالة العادية (Ordina Ry Labor, O)، الاستثمار (Investment, I)، والموارد الطبيعية (Natural Ressources, N). بناءً على ذلك، يُمثل EGOIN مصادر (عوامل الإنتاج) ومؤشرًا لنمو الاقتصاد؛ فكلما ارتفع مستوى EGOIN، زادت تقدم الاقتصاد على طول منحنى S. وبالتالي، ستستفيد الاقتصاديات التي تسعى لتحسين محددات EGOIN الخاصة بها بسرعة من معدلات نمو سريعة، وبالتالي ستنتمي إلى فئة اقتصاديات "الحصان". في المقابل، تُظهر اقتصاديات "السلحفاة" مستويات منخفضة وراكدة من EGOIN، بينما تتميز اقتصاديات "الفيل" بمستويات مرتفعة من EGOIN لكنها تنمو ببطء مع مرور الوقت.

تشير نظرية EGOIN إلى أن تحقيق معدلات نمو سريعة يتطلب من الاقتصاديات الساعية إلى اللحاق بالركب تحسين محدداتها الEGOIN بشكل مستمر. على سبيل المثال، يمكن القول بأن الاقتصاديات التي شهدت قفزة نوعية قد حسّنت من EGOIN الخاصة بها، مما أتاح لها الانتقال من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد موجه نحو السوق (E) أو من خلال تبني استثمارات وسياسات تجارية داعمة للتنمية، مما أدى إلى قفزة نوعية في معدلات نموها الاقتصادي.

تعامل نظرية EGOIN الإنسان كهدف وغاية جوهرية، حيث تُعتبر EGO عوامل نشطة للنمو. كما يمكن اعتبارها القدرة الاجتماعية للاقتصاد على تراكم واستخدام الموارد الطبيعية والمادية المتاحة. تعتمد هذه النظرية على العوامل البشرية، مواقف وكفاءة الحكومة والبيروقراطية كمحددات أساسية ذات أهمية حاسمة في التنمية. مصطلح EGOالذي يعني "الإنسان" باللغة الصينية، يُمثل في الشكل التالي: حيث يمثل G الرأس الثابت، بينما تمثل E وC الأجزاء الرئيسية القابلة للحركة، والتي تلعب دورًا حيويًا في خلق الثروة. حجم المهارة المتاحة وكيفية توجيه هذه العوامل الثلاثة يحددان مستوى وسرعة نمو أي اقتصاد.

الشكل (3.2): يوضحEGOوالإنسان.

Source: Lim, C. (2012). The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No : 2012/03

3.2. نظرية C الثلاثية:

تُعتبر نظرية الترابط الثلاثي (C)، كما وردت في الجزء الثالث من نظرية ثالوث النمو، أساسية في فهم ديناميكيات النمو الاقتصادي. تُقدم هذه النظرية فرضية مفادها أن النمو يُدفع بواسطة ثلاث محركات رئيسية تعمل على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية. يستمد المحرك الأول قوته من محددات EGOIN الخاصة بالاقتصاد، في حين يعتمد المحركان الآخران على الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي. يُظهر الشكل المرفق هذه العلاقات بوضوح.

تُؤكد نظرية الترابط الثلاثي (C) على الطبيعة المترابطة للاقتصاد، مُبرزةً أهمية التواصل والتكامل الاقتصادي. يُشير عامل C إلى درجة الترابط بين الدول، وكذلك داخل المدن والأقاليم ضمن الدولة الواحدة. تُشير زيادة قيمة هذا العامل إلى مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي. لذا، يُعد التواصل والاستفادة من محركات النمو الإقليمية والعالمية عبر التجارة، الاستثمار، ونقل المعرفة، أمرًا ضروريًا لتسريع النمو الاقتصادي وفقًا لهذه النظرية يُعتبر الانفتاح والترابط مصطلحين مترادفين يُشيران إلى التجارة الحقيقية والافتراضية، وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات. يُعد الانفتاح عاملًا ضروريًا للحصول على الابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة من الاقتصادات المتطورة، مما يُساهم في تعزيز التنافسية الناشئة عن توسيع السوق. نتيجة لذلك، تُظهر "اقتصاديات الحصان" ذات السياسات الاستثمارية والتجارية المفتوحة معدلات نمو مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنةً بـ "اقتصاديات السلحفاة" ذات السياسات المغلقة وتُشدد النظرية على أهمية العمل الفعّال للمحرك المحلي لتحفيز المحركين الإقليمي والدولي، حيث يُعتبر فشل الأخيرين مرتبطًا بتعطل المحرك المحلي خاصةً الحكومة. يُعطي كيركباتريك (1994) وكوك وكيركباتريك (1997) أهمية كبيرة لدور الحكومة والبيروقراطية في تعظيم منافع العولمة، مُشيرين إلى أن "قيادة المنافع المحتملة للعولمة يتطلب إدارة اقتصادية فعّالة وصياغة سياسات مناسبة من قبل صناع القرار في البلد؛ ففي ظل هياكل إدارية، مؤسساتية، وتنظيمية ضعيفة فإن القدرة على 'إدارة' عملية العولمة ستفشل لا محالة".

يُساهم تعزيز عامل الترابط (C) ومحددات EGOIN في رفع مستوى الدخل وتسريع وإدامة معدلات النمو. بذلك، يُمكن لأي دولة الانتقال بين الحالات الثلاث (سلحفاة، فيل، أو حصان) على طول منحنى التنمية، والعكس صحيح.

الشكل (4.2): يوضح النظرية الثلاثية

Source: Lim, C. (2012). The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No : 2012/03.

المبحث الثاني: التحليل النظري لتأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية

يُعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء وتحسين كفاءة الإنتاج عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ويُتيح هذا التكامل للدول الاستفادة من المزايا النسبية، مما ينعكس إيجابًا على مؤشرات التنمية الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، الفقر وغيرها من المؤشرات.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل تأثير التكامل الإقليمي على التجارة الخارجية، من خلال دراسة مفهومي "خلق التجارة" و"تحويل التجارة"، كما سيتم استعراض انعكاسات التكامل على مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك معدلات البطالة، التضخم، ومستويات التنمية البشرية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تناول الأبعاد الاجتماعية والبيئية المصاحبة لعمليات التكامل الإقليمي، مع التركيز على دورها في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية ضمن الدول الأعضاء.

أولا: تأثير التكامل على التجارة الخارجية:

1.خلق التجارة:

خلق التجارة هو عملية يتم من خلالها استبدال السلع المحلية بواردات من منتجين أكثر كفاءة وأقل تكلفة ضمن اتحاد جمركي، مما يسهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية. هذه العملية تحدث نتيجة التحرير التفضيلي الذي يتيح للدول الأعضاء زيادة صادراتها إلى بعضها البعض، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية عبر السماح بتدفق السلع من الدول ذات التكلفة المنخفضة إلى تلك ذات التكلفة العالية داخل الاتحاد.[1]

على سبيل المثال، إذا دخلت الدولة "أ" في اتحاد جمركي مع الدولتين "ب «و"ج"، وكان سعر السلعة "س" في الدولة "أ" هو 45، بينما السعر في الدولة "ب «هو 30 وفي الدولة "ج" هو 20، فإن الدولة "أ" ستستفيد من خلق التجارة عبر استيراد السلعة "س" من "ب «أو "ج" بدلاً من إنتاجها محلياً بتكلفة أعلى. هذا يقود إلى انخفاض في الأسعار محلياً وزيادة في الكفاءة الإنتاجية داخل الاتحاد الجمركي. النتيجة هي تعزيز الرفاهية الاقتصادية للدولة "أ"، وبافتراض استغلال جميع الموارد الاقتصادية بكفاءة، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الكلي وتحسين الرفاهية العامة لأعضاء الاتحاد.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم خلق التجارة في رفع الدخل الحقيقي للاتحاد الجمركي، مما يعزز الطلب على الواردات من بقية العالم ويسهم في تحسين رفاهية العالم ككل. هذا يظهر كيف يمكن أن تساهم التجارة الحرة والتحرير التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تحفيز الكفاءة والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.

[1]–دومينيك سلفادور ، مرجع سابق، ص99.

2.تحويل التجارة:

تحويل التجارة يمثل جانبًا سلبيًا محتملاً للاتحادات الجمركية حيث تُستبدل الواردات من دول ذات تكلفة إنتاجية منخفضة بمنتجات من دول الاتحاد التي تكون أعلى تكلفة. هذه العملية تنشأ بسبب فرض التعريفات الجمركية المشتركة التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية داخل الاتحاد، مما يؤدي إلى انتقال التجارة من المنتجين الأكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى الأقل كفاءة داخله.[1]

هذه الآلية يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على الرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم، لأنها تقلل من الكفاءة العامة في إنتاج السلع وتوزيع الموارد. على سبيل المثال، إذا فرضت الدولة "أ" تعريفة بنسبة 100% على واردات سلعة "س" من الدولة "ج" الأقل تكلفة، ودخلت بعد ذلك في اتحاد جمركي مع الدولة "ب «التي تتمتع بتكلفة أعلى، فإنها ستبدأ بشراء السلعة "س" من الدولة "ب «بدلاً من "ج" بسبب الامتيازات الجمركية داخل الاتحاد. التأثير المباشر لتحويل التجارة هو ارتفاع تكلفة السلع للمستهلكين في الدولة "أ" وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، حيث يتم شراء المنتجات من مصدر أقل كفاءة بسبب الحماية التعريفية داخل الاتحاد بدلاً من الشراء من مصادر عالمية أكثر كفاءة. إذا كانت الموارد في بقية العالم تُستخدم بكفاءة قبل تشكيل الاتحاد، فإن رفاهية العالم ستنخفض نتيجة لتحويل التجارة.

هذا يعكس التحديات المرتبطة بالاتحادات الجمركية، حيث قد لا تكون مفيدة إلا في ظروف محددة وقد تحتاج إلى توازن دقيق بين حماية الصناعات المحلية والحفاظ على الكفاءة الاقتصادية. تعزيز الشفافية والتعاون بين الدول الأعضاء ومراجعة السياسات التعريفية بشكل دوري يمكن أن يساعد في التخفيف من الآثار السلبية لتحويل التجارة.

3. تقييم إثر خلق التجارة وتحويل التجارة:

تقييم الأثر الاقتصادي لخلق التجارة وتحويل التجارة ضمن الاتحادات الجمركية يعتمد على عدة عوامل متداخلة وقد قدمت دراسات مختلفة وجهات نظر متعددة حول هذه القضية:

1.3. إثر تحويل التجارة وخلق التجارة على الرفاهية الاقتصادية:[2]

تحليل تأثير تحويل التجارة وخلق التجارة على الرفاهية الاقتصادية يمثل جزءًا مهمًا من دراسة الاتحادات الجمركية وأثرها على الاقتصاديات المشاركة. مثل هذه التحليلات تساعد في فهم ما إذا كانت التجارة داخل الاتحاد تسهم في الرفاه العام أو تؤدي إلى خسائر اقتصادية.

- **تأثير تحويل التجارة:**

يعيد "جونسون" تقييم هذا التأثير من خلال النظر في الآثار المترتبة على الإنتاج والاستهلاك. يقترح أن الخسائر المحتملة من الانتقال إلى موردين بتكلفة أعلى قد تُعوض جزئيًا أو كليًا بفوائد خفض الأسعار للمستهلكين نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية.

[1] - Panagariya, A. (2000). Preferential Trade Liberalization: The Traditional Theory and New Developments. Journal of Economic Literature, 38(2), 287-331 .

[2]- Baldwin, R. E. (1993). A Domino Theory of Regionalism. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 4465 .

- **زيادة فائض المستهلك:**

يؤكد "**بومفريت**" على أن فائض المستهلك يمكن أن يزداد بغض النظر عن اتجاه تحويل الواردات - سواء كانت تأتي من مورد أقل تكلفة أو العكس. هذا يشير إلى أن المستهلكين يستفيدون من توسيع السوق والمنافسة الناتجة عن الاتحاد الجمركي، مما يزيد من توفر الخيارات ويخفض الأسعار.

- **الحاجة لتقييم شامل:**

يُبرز التحليل الأبعاد المتعددة للتأثيرات الاقتصادية للاتحادات الجمركية، مشددًا على أهمية تقييم شامل يأخذ في الحسبان الآثار الإنتاجية والاستهلاكية. هذا التقييم الشامل ضروري لفهم الأثر الصافي للاتحادات الجمركية على الرفاهية الاقتصادية للدول المشاركة وللعالم ككل.

2.3. إثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الإنتاج والاستهلاك:[1]

تحليل أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الإنتاج والاستهلاك داخل الاتحادات الجمركية يبرز الجوانب المختلفة لتأثير هذه العمليات على الاقتصادات المشاركة. دعنا نلقي نظرة أعمق على هذا التحليل:

- **خلق التجارة وتحويل التجارة وتأثيرها على الإنتاج:**

يركز تحليل "فينر" على تأثير خلق التجارة، الذي يعني استخدام الموارد الداخلية بكفاءة أكبر مع اتجاه التصنيع نحو الموارد ذات التكلفة الأقل داخل الاتحاد الجمركي. هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل عام، مما يعزز الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء. من ناحية أخرى، يركز "فينر" أيضًا على تحويل التجارة، الذي يمثل تغييرًا في الاستهلاك نحو المنتجات المحلية بفضل تخفيض الرسوم الجمركية. ومع ذلك، يعتبر هذا التحويل عاملًا سلبيًا للرفاهية بسبب زيادة تكاليف المستهلكين.

- **تأثير التغيرات في الأسعار النسبية على الاستهلاك:**[2]

يشير "شير" إلى أن تحليل "فينر" يغفل تمامًا تأثيرات الاستهلاك عندما يتعلق الأمر بتغيرات الأسعار النسبية. فعند خفض الحواجز التعريفية، تتغير الأسعار النسبية للمنتجات في السوق المحلية، مما يؤثر على نمط الاستهلاك للمستهلكين. "**جهرلز**" يرى أن تغييرات الأسعار تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستهلاك للمستهلكين، وهو عامل يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقييم أثر الاتحادات الجمركية على الرفاهية.

تحليل هذه العمليات يظهر أن التأثير الكامل على الرفاهية الاقتصادية يجب أن يأخذ في الاعتبار كل من الآثار الإنتاجية والاستهلاكية، مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أقصى فائدة من الاتحادات الجمركية

[1]-Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Pearson Addison-Wesley .

[2]-World Trade Organization (WTO). (2011). World Trade Report 2011: The WTO and Preferential Trade Agreements: From Co-Existence to Coherence .

3.3. إثر خلق التجارة وتحويل التجارة على توسع التجاري:

تأثير التوسع التجاري يعد نقطة هامة في النقاش حول الاتحادات الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. يقدم "ميد" منظورًا يعيد تقييم النظريات القائمة حول تحويل التجارة بما يتبعه من تأثيرات، مقترحًا أن الأمر لا ينتج عنه بالضرورة سوء تخصيص الموارد إذا ما تم النظر إلى الطلب والعرض بمرونة أكبر هذه الفكرة تشير إلى أن الاتحادات الجمركية يمكن أن تسهم في توسيع النطاق التجاري عبر ما يلي:

- **زيادة التجارة داخل الاتحاد:**

إنشاء اتحاد جمركي يؤدي إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يزيد من حجم التجارة بينها بسبب انخفاض تكلفة الواردات بين الدول الأعضاء.

- **تحفيز الاستهلاك والإنتاج:**

التخفيضات في التعريفات تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع، مما يزيد الطلب المحلي ويحفز الاستهلاك. كما يمكن أن يزيد من الإنتاج بسبب زيادة الطلب على المنتجات.

- **التأثير على الرفاهية العامة:**

بينما يُعتقد أن تحويل التجارة قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، فإن الزيادة في التجارة قد تعوض عن هذه الخسائر من خلال تحسين الرفاهية العامة بسبب انخفاض أسعار المستهلكين وزيادة الاستهلاك.

- **التأثيرات الاقتصادية المتوقعة على الصعيد العالمي:**

يمكن أن يسهم توسع التجارة في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز التبادل التجاري العالمي، مما يعزز من التكامل الاقتصادي العالمي.

يؤكد "ميد" على الحاجة إلى تقييم دقيق لكل من الآثار الإنتاجية والاستهلاكية للاتحادات الجمركية، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات الطلب والعرض والظروف الاقتصادية المتغيرة. هذه النقطة مهمة لفهم كيف يمكن للاتحادات الجمركية أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية على مستوى الاقتصادات الأعضاء والاقتصاد العالمي عمومًا

4.أثار اخرى لخلق وتحويل التجارة:

- **أثر التخفيض التدريجي للتعريفات:**

ليبسي ولانكستر يبحثان في تأثير التخفيضات التعريفية التدريجية ويجدان أن المراحل الأولية من التخفيضات تُسهم في زيادة الرفاهية، حيث يكون تأثير خلق التجارة أكبر من تأثير تحويلها. ومع ذلك، في المراحل النهائية، قد ينعكس الوضع ويصبح تأثير تحويل التجارة الأكثر غلبة، مما يؤدي إلى تراجع في الرفاهية الإجمالية.

- **أثر تفاوت حجم التخفيضات التعريفية:**

فينر يحاول تسليط الضوء على تأثير تخفيض التعريفة الجمركية على سلع محددة، بينما يُشير ميد، بناءً على تحليل **هوتري**، إلى إمكانية تحقيق رفاهية إضافية من خلال النظر في التأثيرات الجانبية على السلع التكميلية والبديلة ينصح بتتبع هذه التأثيرات على جميع السلع المتداولة دوليًا لتقييم الأثر الشامل على الرفاهية الاقتصادية. التخفيضات الطفيفة في التعريفات تُعزز الرفاهية، بينما يظل التأثير النهائي للتخفيضات الكبيرة متغيرًا، وفقًا لـ ميد، ليبسي، دي ميلو، باناجاريا، ورودريك، حيث يُرجح أن ترتفع الرفاهية بتخفيض التعريفات بدلاً من إزالتها بالكامل[1] .

- **تأثير التعريفات الجمركية على الأسعار العالمية:[2]**

يناقش **كراوس** الافتراض السائد في الدراسات حول آثار خلق وتحويل التجارة في إطار التكامل الاقتصادي التقليدي، حيث يعتمد البلد الصغير الذي لا يؤثر على الأسعار العالمية. وفي حالة إذا كان البلد كبيرًا بما فيه الكفاية وفرض تعريفة جمركية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تغيير الأسعار العالمية، مما ينخفض الطلب على الواردات ويحسن شروط المعاملة التجارية لهذا البلد.

ثانيا: تأثير لتكامل الاقتصادي الإقليمي الأداء الاقتصادي والاجتماعي لدول

يعد التكامل الاقتصادي محركًا رئيسيًا لتعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث يسهم في تحسين التفاعل بين الأسواق وزيادة الاستفادة من الموارد. على المستوى الاقتصادي، يعزز التكامل التجارة البينية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو من خلال توسيع فرص الاستثمار ورفع مستوى التنافسية. هذا التكامل لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل يمتد أثره إلى الجانب الاجتماعي. فهو يسهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتطوير الخدمات العامة كالتعليم والصحة. علاوة على ذلك، يُعزز التكامل من العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية بين الدول، وتسهيل تبادل المعرفة والتكنولوجيا، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي.[3]

1.تاثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الأداء الاقتصادي:

1.1. تأثيرات التكامل الاقتصادي على معدلات الاستهلاك والتوزيع الدخل:

ينجم عن التكامل الاقتصادي انخفاض في أسعار بعض السلع وزيادة في مستوى الاستهلاك، نتيجة لتوسع الإنتاج وخصائص السلع المعنية ومقدار التغير في الأسعار والدخول. هذه التغيرات في الأسعار والدخول تؤثر على الأفراد ضمن منطقة التكامل وفي كل دولة على حدة، وذلك بطرق متباينة، مما يؤدي إلى تفاوت في توزيع الدخل بين الدول المتكاملة.

[1]-Lipsey, R. G., & Lancaster, K. (1956). The General Theory of Second Best. The Review of Economic Studies, 24(1), 11-32 .

[2]-Krauss, M. B. (1972). Recent Developments in Customs Union Theory: An Interpretive Survey. Journal of Economic Literature, 10(2), 413-436 .

[3]–عبد القادر خليل، وحبيبة، عامر، دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة، المحلة الجزائرية للاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، 2014، ص.60-61

2.1. تأثير التكامل الاقتصادي على مستويات معيشة الأسر ومعدلات الفقر

وجد عدد من المحللين أن التغيرات في دخل العوامل الإنتاجية، لا أنماط الإنفاق، هي التي تحدد بشكل رئيسي الأثر الذي تخلفه التغيرات في السياسات التجارية على الفقراء. يُعد أجر العمالة غير الماهرة العامل الأكثر تأثيراً في هذا الإطار لذلك، فإن زيادة الأجر النسبي لهذه الفئة من العمال يجب أن تؤدي إلى تحسين دخل الأسر الأكثر فقراً في البلدان النامية. بيد أن القطاعات كثيفة العمالة، والتي تكون مهمة بالنسبة للفقراء، قد تجد نفسها محرومة من الحماية التي كانت تتمتع بها سابقًا، مما يعني أن الآثار المتوسطة والطويلة الأمد لهذه الإصلاحات التجارية ستكون إيجابية بالنسبة للأسر الأشد فقرًا. عمليًا، قد توجد حالات لا تحقق فيها الأسر الفقيرة زيادة في الدخل تتجاوز الربح العام للاقتصاد، لكن من المتوقع أن يؤدي النمو المستمد من أنظمة التجارة المفتوحة إلى تحسين مستوى معيشة الغالبية العظمى من الأسر ومع ذلك، على مستوى مجزأ للغاية، يمكن أن تتعرض بعض الأسر الفقيرة للخسارة، خصوصًا على المدى القصير، مما يبرز الحاجة الملحة إلى وجود سياسات فعالة لشبكات الأمان الاجتماعي.[1]

3.1. تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تحرير أسواق السلع والخدمات

الرفاهية الاقتصادية تُشير إلى مستوى المعيشة والازدهار الذي يتمتع به الأفراد في المجتمع، وتشمل الجوانب المادية والمعنوية لحياة الأفراد، مثل الدخل، التعليم، الصحة، البيئة المعيشية، والعدالة الاجتماعية. لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، يجب توفير فرص متكافئة للنمو والتنمية وتحسين نوعية الحياة.

تحرير سوق يعني إزالة القيود والتشريعات التي تحد من حرية دخول الشركات وتقديم الخدمات في السوق، بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية، تسهيل حركة الأفراد والبضائع، وتوحيد المعايير والقوانين بين الدول الأعضاء، بهدف زيادة المنافسة، تحسين جودة الخدمات، وتقليل التكاليف على المستهلكين. التكامل الاقتصادي الإقليمي يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تحرير سوق عبر عدة محاور، منها تحسين كفاءة الخدمات بزيادة المنافسة وتخصص الشركات، وتعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال تبادل المعرفة وتحفيز الابتكار، وجذب الاستثمارات الأجنبية بخلق بيئة جاذبة للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، يساعد تحرير سوق في توسيع نطاق الخدمات وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن القطاعات التقليدية، مما يزيد من فرص العمل والدخل، ويحسن البنية التحتية عبر الاستثمارات المشتركة، ويعزز جودة الحياة من خلال تحسين الخدمات المقدمة وزيادة الدخل. قطاع الخدمات العالمي يشهد نموًا ملحوظًا في مساهمته في التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي، ويُعتبر أساسيًا لتعزيز النمو الشامل من خلال الروابط الخلفية والأمامية. تحرير

[1]–Glenn, Thoma and David, Rules of thumb for evaluating preferential trading arrangements: evidence from computable general equilibrium assessments, No 3149, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, 2003, p5, (On Line: 17/02/2021)، https://documents1.worldbank.org/curated/en/482631468779354365/pdf/wps3149.pdf

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُخفض تكاليف المعاملات ويُسهل الوصول إلى التمويل، مما يحسن رفاهية الإنسان عبر خدمات الصحة والتعليم.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات ينمو بشكل أسرع مقارنةً بالسلع، ومع انتقال شركات التصنيع إلى بلدان أخرى، تتبعها شركات خدمات تقدم مدخلات وخدمات تكميلية. الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات تُعزز العلاقة بين التجارة والتنمية في البلدان النامية، حيث يعمل تطوير قطاع الخدمات وتجارة الخدمات على تحسين القدرة التنافسية للبلدان في التجارة الدولية وتوسيع خدمات المستهلك. علاوة على ذلك، تُعد الخدمات الصحية والتعليمية أساسية في تحسين حياة الفقراء من خلال إيجاد فرص عمل منتجة لهم، مما يجعل تطوير هذا القطاع أمرًا حاسمًا لتعزيز النمو التجاري والاقتصادي والتنمية الشاملة.

4.1. التأثير على التنافسية:

في العديد من الدول الصغيرة، قد لا يدعم السوق المحلي عددًا كبيرًا من الشركات، مما يدفع الشركات إلى التواطؤ وزيادة الأسعار أو خفض الجودة على المدى الطويل على حساب المستهلكين. قد يؤدي تقليص الحواجز التجارية إلى تشجيع الشركات على التخلص مما يُعرف بـ«عدم الكفاءة»، وإجبارها على زيادة أسعارها بما يتماشى مع التكلفة الحدية. يؤدي زيادة عدد المنافسين إلى زيادة مرونة الطلب على منتجات الشركة، مما يجعل من الصعب تحقيق هوامش ربح تفوق التكاليف الحدية. هذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة وتعريض الصناعات والمؤسسات القائمة للخطر، حيث يُخرج المنافسون الشركات غير الفعالة من السوق، مما يؤدي إلى الإفلاس والبطالة[1] .

2.تاثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الأداء الاجتماعي

1.2. آثار الهجرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي

تلعب الهجرة دورًا محوريًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنشأ والوجهة، مما يسهم في زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود. مع أكثر من 200 مليون شخص يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية[2]، تظهر فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة لكل من البلدان الموفدة والمستقبلة للمهاجرين. بالنسبة للبلدان الموفدة، تتمثل الفوائد في زيادة التحويلات المالية التي تسهم في تمويل التنمية، إلى جانب تحسين الرأسمال البشري والمهارات، ونقل المعارف وتمكين المرأة. أما البلدان المستقبلة، فتستفيد من التوافق بين العرض والطلب، خاصة في قطاعات الخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يعد من المزايا الرئيسية، مع ذلك، تظل التحديات قائمة فيما يتعلق بزيادة الفوائد وتقليص التكاليف لكلا النوعين من البلدان، ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال إقامة شراكات تنموية متبادلة على المستويات الثنائية، والإقليمية، والعالمية. أحد الحلول المطروحة يشمل تأمين الهجرة الدائرية، والتي تسمح بتبادل المنافع بين البلدان الموفدة والمستقبلة على نحو فعّال.[3]

[1]-Krugman, P. (1991). Increasing Returns and Economic Geography. Journal of Political Economy, 99(3), 483-499.

[2] - World Bank. (2017). Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times .

[3]-مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمالي، مرجع سابق، ص 8.

2.2. حرية الحركة البشرية و انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية

تُعد حركة العمالة عنصراً حاسماً في استغلال فوائد التجارة الإقليمية لتحقيق النمو الشامل. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن التنقل البشري والتجارة عبر الحدود مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وهناك تأكيد على الحاجة إلى زيادة التكامل بين التنقل البشري وإدارة الحدود ضمن برامج تيسير التجارة. هذا يتطلب تسهيل المعاملات والاتصالات بين المشترين والبائعين عبر الحدود، وتقليل تكاليف الحصول على التأشيرات والعقبات الأخرى المتعلقة بتصاريح الإقامة والعمل. كما تتجلى الفرص الناجمة عن تنفيذ بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، خاصة في قطاعات الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، بأهميتها الخاصة للنساء والفتيات من بين الممارسين الطبيين، والمعلمين، والطلاب. هذا بالإضافة إلى قطاعات محددة مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوظائف الموسمية، على سبيل المثال، المتعلقة بالمحاصيل النقدية التي تتطلب عمالة أجنبية. هذا النهج يعزز من إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي.

3.2. اهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق المساواة بين الجنسين

فيما يتعلق بتأثير التجارة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، توجد علاقة محورية بين النوع الاجتماعي والتجارة. يمكن للسياسات التجارية أن تلعب دوراً في تعزيز أو تقويض المساواة بين الجنسين،[1] مما يؤثر بدوره على نتائج السياسات التجارية والأداء التجاري نفسه. تأثر المساواة بين الجنسين بالسياسات التجارية يمكن أن يتم من خلال عدة قنوات، بما في ذلك التأثيرات على الاستهلاك (من خلال تأثير السياسات التجارية على الأسعار المحلية للسلع والخدمات) والآثار على الدخل (عبر التغيرات في الأجور والأرباح المتأتية من التجارة بالسلع والخدمات). من جهة أخرى، يمكن أن يكون لعدم المساواة بين الجنسين تأثير ملموس على الأداء التجاري. على سبيل المثال، قد يؤدي التفاوت في الأجور بين الجنسين إلى تشجيع الصادرات في الصناعات الكثيفة العمالة بفضل انخفاض تكاليف أجور النساء"[2]

ينبغي أن ينعكس تحسن الأداء الاقتصادي في نتائج أفضل للتنمية البشرية، تشمل انخفاض مستويات البطالة زيادة المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة. بالإضافة إلى الدخل والثروة، تتأثر رفاهية الأفراد بمجموعة من العوامل غير المرتبطة بالدخل مثل الصحة، والحالة التعليمية والتوظيفية.[3]

4.2. تعزيز القدرات التنموية من خلال دعم تطوير المهارات

من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة والتكامل الإقليمي إلى إحداث تغييرات هيكلية وتحولات جذرية في طلب السوق على المهن، مما يفتح الفرص أمام بعض البلدان لتحقيق مكاسب من خلال الوظائف ذات المهارات المتدنية، بما في ذلك الوظائف في الاقتصاد غير النظامي. لتسهيل هذه التحولات الهيكلية من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية ولدعم عملية تحسين المهارات، يجب الاستثمار في تطوير المهارات والتدريب. حيث معظم الدول النامية معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب، ومن خلال تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب المهني وتعزيز

[1]-Asian Economic Integration Report, OP. Cit, p 122.

[2]-Asian Economic Integration Report, Op. Cit, p 128.

[3]-منظمة العمل الدولية التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية 2016، ص5.

جودتهما لتلبية الطلب في القطاع الصناعي، وتعزيز سياسات ومؤسسات سوق العمل لتهيئة الشباب لسوق العمل يمكن تحقيق هدفين: التصدي لتحدي بطالة الشباب والاستثمار في الانتقال نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة العالية.

ثالثا: التأثير المؤسساتي والهيكلي لتكامل الاقتصادي الإقليمي:

1.انتقال السيادة إلى هيئات فوق وطنية

يعرف الانتقال إلى الآليات فوق الوطنية بأنه اعتماد مجموعة من القواعد والإجراءات وطرق عمل الأنظمة الاقتصادية والسياسية ضمن إطار هيكلي أو تنظيم دولي. تُمثل القوانين المبررة على المستوى الإقليمي والتي تُمنح فيها المنطقة الاختصاص الغلبة على التشريعات الوطنية وتكون ملزمة بشكل مباشر للدول الأعضاء ومواطنيها، مع احتفاظ الدول بحق التدخل في حال تهديد خطير لسيادتها.[1]

غالبًا ما تظهر تردد الدول في التخلي عن وظائفها الرقابية للسلطات الفوق وطنية، على الرغم من أن المفوضين المنتخبين من الدول الأعضاء ملزمون بالعمل حصريًا لصالح المنظمة ككل. إدانة أي مفوض بالدفاع عن مصالح بلده فقط قد تؤدي إلى استقالته. تشير التجربة مع الاتحاد الأوروبي إلى أن القضايا الرئيسية في النظم فوق الوطنية تتمثل في ضمان المشاركة الديمقراطية لأصحاب المصلحة وشفافية ومساءلة صنع القرار على المستوى الإقليمي.[2]

قد يؤدي الانتقال إلى الهيئات الفوق وطنية إلى إضعاف الرقابة الديمقراطية وتعزيز تأثير الجماعات التي تمتلك قدرة تنظيمية فعالة على المستوى الإقليمي، مع إمكانية ظهور آثار سلبية على الفقر والأمن الغذائي. أما "مبدأ التبعية" الذي يُعد جانبًا مهمًا في استخدام الآلية فوق الوطنية في العلاقات الاقتصادية الدولية،[3] فيفترض أنه إذا لم تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق أهدافها بكفاءة، يُنفذ الاتحاد هذه الأهداف بشكل أكثر فعالية. في حالات مثل تهديدات أمن الطاقة، قد يتولى الاتحاد الأوروبي وظائف إمدادات الطاقة، وهو ما يوفر أساسًا لتشكيل سياسة طاقة مجتمعية متقدمة ويدعم التكامل من خلال اتفاقيات تجارية تضمن إجراءات لتسوية المنازعات لمعالجة القضايا التي قد تنشأ.[4]

2. تأثيرات التصميم المؤسسي في عملية التكامل الإقليمي:

تتضمن تصميم الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول النامية عددًا من القضايا المؤسسية التي قد تؤثر على فعالية هذه الاتفاقيات. تعتبر هذه الاتفاقيات، في جوهرها، معاهدات دولية حكومية تفتقر إلى الأدلة التي تشير إلى استعداد الدول لنقل السلطات إلى هيئات فوق وطنية، مما يؤدي إلى ضعف المؤسسات المعنية بضمان الالتزام واستدامة هذه الترتيبات. إن المرونة في تحديد طموحات التكامل تُعتبر ذات قيمة؛ إذ تسمح بتنوع السرعات والأشكال في التجمعات الاقتصادية بين البلدان النامية التي تتميز بعضوية متداخلة وأهداف تكامل مختلفة.

[1]-Zuev Vladimir, The European Union: A supranational mechanism - the main instrument of European integration?, Scientific article, Modern Europe Journal, 2011, p100.

[2]-Alan Matthews, Op. Cit, p35.

[3]-Zuev Vladimir, Op. Cit, p99.

[4]-Alan Matthews, Op. Cit, p36.

يجب التفريق بين نوعين من التكامل الإقليمي: الأول يركز على تبادل الأفضليات التجارية وتنسيق السياسات بهدف تحقيق تخصيص الموارد بكفاءة أكبر، تعزيز المنافسة، ودعم السياسات المواجهة للاستثمار الخاص. الثاني يهدف إلى ضمان توفير السلع العامة الإقليمية، وهو أمر بالغ الأهمية للتعاون الإقليمي. يُظهر البحث أن الدول ذات الأنظمة والمؤسسات السياسية المختلفة تواجه صعوبات أكبر في تحقيق تكامل فعال، وفقًا لما أشار إليه كل من **مانسفيلد وميلتر** اللذين يؤكدان على الحاجة لقدر كبير من التجانس المؤسسي لنجاح التكامل.

الاتفاقيات التجارية الدولية الناجحة يمكن أن تحقق فوائد جانبية إيجابية في تحسين توزيع السلع العامة الإقليمية. يمكن استخدام مبدأ التبعية لتنظيم مناقشات حول التوازن المناسب بين السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية، وهو ما يُعتبر نقطة انطلاق مثالية للنظر في دور المناطق في تعزيز الأمن الغذائي. الأنشطة الخاصة بالأمن الغذائي، التي تُضيف قيمة للجهود الوطنية من خلال التثبيت أو إعادة التوزيع، يجب أن تُشجع على المستوى الإقليمي. على الرغم من الاستقلالية الرسمية بين التكامل التجاري والتعاون الإقليمي في توريد السلع العامة، تلعب الاتفاقيات التجارية الإقليمية دورًا في تعزيز التعاون في القضايا غير التجارية بناءً على ثلاث حجج ذات صلة: تيسير الوساطة في اتفاقيات التعاون، تعزيز عادات التعاون، واستخدام مؤسسات متخصصة موجودة بالفعل لتسوية المنازعات.

- يمكن للاتفاقيات التجارية الإقليمية أن تلعب دورًا فاعلًا في تسهيل اتفاقيات التعاون الإقليمي، حيث تُتاح الفرصة لطرح ودمج مجموعة أوسع من القضايا ضمن اتفاقية شاملة. هذا بدوره قد يقلل من الحاجة إلى مفاوضات مكثفة، مما يعزز الإحساس بالمنفعة المتبادلة بين الأطراف ويساهم في استدامة الاتفاقية.
- إن التعاون المتكرر والتفاعلات السياسية التي تنشأ عن بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية قد تُسهم في تعزيز مستويات الثقة بين الأطراف، وهو عامل حاسم لتحقيق اتفاقيات تعاونية إقليمية ناجحة.
- غالبًا ما تستلزم اتفاقيات التعاون الإقليمي وجود مؤسسات متخصصة، مثل آليات تسوية النزاعات. بدلاً من إنشاء بُنى مؤسسية مستقلة لكل اتفاقية، قد يُعد استغلال الهياكل المؤسسية الموجودة ضمن الاتفاقيات التجارية خيارًا أكثر كفاءة وفعالية.

يختتم Schiff وWinters هذه النقاشات بالإشارة إلى أنه، رغم أن دعم التعاون يمكن أن يُساهم في تعزيز فوائد إقامة اتفاقيات تجارية، فإنه نادرًا ما يُعتبر الدافع الأساسي وراء تشكيلها

3. **الامن والاستقرار السياسي والتعاون من أجل منطقة تجارة حرة شاملة:**

تعد القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار السياسي عوامل جوهرية لتحقيق التعاون الاقتصادي الفعّال بين الدول خصوصاً في سياق تطوير مناطق التجارة الحرة ان عدم الاستقرار السياسي عاملاً مقيدًا للنشاط التجاري، حيث يؤدي ليس فقط إلى تعطيل التدفقات التجارية بين الدول، بل يُعيق أيضًا تطوير البنية التحتية الداعمة للتجارة، مما ينتج عنه هشاشة اقتصادية. من جهة أخرى، تُسهم التجارة الحرة في تعزيز الروابط الاقتصادية المتبادلة وتحقيق السلام عبر تحسين توزيع الموارد وتقليص الفوارق الاقتصادية، وتُعد بذلك أداة فعّالة لتعزيز المرونة ودعم السلام في الدول ذات الاقتصادات الهشة. إن النزاعات المتكررة، المدفوعة بسوء الإدارة، التوترات السياسية، الصراعات على الموارد الطبيعية والإرهاب، تُعرقل آفاق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

4. الثقة والمصداقية بين الدول الأعضاء:

تعتبر المصداقية والثقة عناصر حاسمة في تعزيز الضمان بين المستثمرين وتأمين استمرارية الاستثمارات في إطار جهود التكامل الإقليمي. تُظهر النظريات الاقتصادية الحديثة أن الاستثمارات المستدامة تعتمد على الثقة في ثبات واستمرار السياسات التكاملية. في حالة عدم اليقين ونقص المصداقية، يُصبح السلوك الاستثماري مترددًا وأقل تأثيرًا لذلك، يُعد توفير آليات فعّالة لضمان الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية وتنفيذ السياسات المتعهد بها أمرًا ضروريًا لتحقيق التكامل الاقتصادي الناجح والمستدام[1] .

رابعا: انعكاسات التكامل الاقتصادي على البطالة والتنمية الشاملة:

1. تأثير التكامل على البطالة:

يعد التكامل الاقتصادي عاملاً مؤثرًا في تشكيل معدلات التوظيف والبطالة، حيث يسهم في توسيع الأسواق وزيادة الفرص الوظيفية من خلال تعزيز النشاط التجاري والاستثماري بين الدول المتحالفة. هذا التوسع يحفز الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة. ومع ذلك، قد يؤدي التكامل أيضًا إلى نقل الوظائف عبر الحدود، حيث تنتقل الصناعات إلى الدول ذات تكاليف الإنتاج الأقل، مما قد يزيد من البطالة في القطاعات المتأثرة.[2]

بالإضافة إلى ذلك، يشجع التكامل الاقتصادي على تحسين مهارات العمالة وتطوير التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل الأكثر تنافسية، مما يساعد في تقليل البطالة من خلال توفير عمالة مؤهلة للوظائف المتاحة. تلعب السياسات الاقتصادية دورًا حاسمًا في تحديد تأثير التكامل على الوظائف، حيث تؤثر الإجراءات التحفيزية أو التقشفية التي تتبناها الدول بشكل مباشر على معدلات التوظيف والبطالة.

1.1. أثر خلق العمالة:

التكامل الاقتصادي يعمل على استغلال عناصر الإنتاج غير المستغلة، ويشجع على تنسيق السياسات الإنتاجية لتحقيق التخصص وتقسيم العمل بناءً على المزايا النسبية. هذا يؤدي إلى تحسين الإنتاج وزيادته، مما يزيد من فرص التوظيف والعوائد الاقتصادية.[3]

2.1. أثر خلق تدفّق هجرة اليد العاملة:

يمكن أن تساهم هجرة العمال ذوي المهارات المنخفضة في توسيع قطاعات الإنتاج وتوفير المزيد من المنتجات والخدمات التي تعتمد على هذه العمالة. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الطلب وزيادة الأجور، وبالتالي تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

---

[1]-Baldwin, R., & Wyplosz, C. (2019). The Economics of European Integration. McGraw-Hill Education .

[2]-Baldwin, R. E. (2017). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Harvard University Press .

[3]-Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration, Op. Cit, 136.

[4]-Martin Ruhs,Carlos Vargas-Silva, The Labour Market Effects of Immigration, THE MIGRATIONOBSERVATORY, 2020,p 3, (On Line: (16/05/2022)،https://migrationobservatory-ox-acuk. translate. goog/resources/briefings/the-labour-market-effects-of-immigration/? _x_tr_sl-cn&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto-sc

3.1. أثر تحويل العمالة المهاجرة:

تحويل العمالة المهاجرة قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انكماش في مستويات التوظيف والإنتاج، خاصة عندما يؤدي إلى اختفاء بعض الوحدات الإنتاجية نتيجة المنافسة. تعتمد استجابة الاستثمار والطلب على العمالة للهجرة على خصائص الاقتصاد، وفي فترات الانكماش الاقتصادي قد يكون هناك استجابة بطيئة للطلب على العمالة مما يؤدي إلى زيادة البطالة أو عدم النشاط.[1]

2. تأثير التكامل على معدل التضخم:

التكامل الاقتصادي الإقليمي يُعد عاملاً مؤثراً في معدلات التضخم، حيث يُشير التضخم إلى الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات، مُنجراً عنه تراجع القدرة الشرائية للعملة. يُقاس هذا الارتفاع بمؤشرات كمؤشر أسعار المستهلك (CPI) الذي يرصد تغيرات تكلفة مجموعة محددة من السلع والخدمات. يُمكن للتضخم أن يُحفز الاستهلاك والاستثمار عند مستويات معتدلة، بينما يُمكن أن يُسبب عدم استقرار اقتصادي عند ارتفاعه بشكل كبير. التكامل الاقتصادي يُعزز المنافسة ويُخفض الأسعار عبر إزالة الحواجز التجارية، ويُحسن الكفاءة الإنتاجية بتبادل التكنولوجيا والممارسات الفضلى، ويُسهم في تنسيق السياسات النقدية والمالية، خاصة في كتل اقتصادية مثل منطقة اليورو. ومع ذلك، يُمكن أن يُؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف بسبب التدفقات الكبيرة لرأس المال ويُعرض الاقتصادات للتضخم المستورد، خاصة إذا كانت الدول الأعضاء تعاني من تضخم مرتفع. لذا، يجب إدارة التكامل بحذر لضمان استقرار الأسعار وتجنب التأثيرات السلبية كالتضخم المستورد أو التقلبات الشديدة في أسعار الصرف.

3.تأثير التكامل على التنمية البشرية:

يُعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي من الأدوات الفعّالة لتعزيز التنمية البشرية في الدول الأعضاء. من خلال إنشاء تحالفات اقتصادية إقليمية، تتاح للدول فرص التعاون والتنسيق في مجالات التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية، مما يفضي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة ومستدامة. يُسهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومزدهرة، تنعكس بشكل مباشر على مؤشرات التنمية البشرية مثل مستوى المعيشة، والتعليم والصحة.

1.3. متوسط العمر المتوقع والنتائج الصحية[2]

يمكن للمناطق المتكاملة تحقيق نتائج صحية أفضل من خلال تحسين الوصول إلى المنتجات والخدمات الطبية عالية الجودة. يمكن للمناطق التي تعمل على مواءمة لوائح الرعاية الصحية الخاصة بها أن تستفيد من التقديم السريع للأدوية والتقنيات الطبية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الازدهار الاقتصادي المرتبط بالتكامل إلى زيادة الإنفاق على الصحة العامة. وقد عملت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) على مبادرات لمكافحة الأمراض وتحسين البنية التحتية الصحية في جميع أنحاء البلدان الأعضاء، وهو أمر ضروري لتحسين متوسط العمر المتوقع.

---

[1]-Simonetta and Peter, Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward In Regionalization, Growth and Economic Integration, 2007, p4.

[2]-World Health Organization (WHO). (2017). Global Health Observatory Data Repository .

2.3. لتحصيل التعليمي

وكثيراً ما يشتمل التكامل الاقتصادي الإقليمي على اتفاقيات بشأن المعايير التعليمية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة الطلاب والمدرسين على التنقل عبر الحدود. ويعزز هذا التنقل تبادل المعرفة وقد يؤدي إلى تحسين النظم التعليمية. علاوة على ذلك، يمكن للنمو الاقتصادي الناتج عن التكامل أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحكومي في التعليم، مما يزيد من تعزيز التحصيل التعليمي. ومن الأمثلة على ذلك عملية بولونيا في أوروبا والتي تهدف إلى ضمان أنظمة أكثر قابلية للمقارنة والتوافق والتماسك للتعليم العالي في أوروبا[1] .

3.3. التفاوت في الدخل والحد من الفقر

و بالرغم من أن التكامل الاقتصادي يميل إلى تحفيز النمو الاقتصادي الشامل، فإن آثاره على عدم المساواة في الدخل مختلطة وتعتمد بشكل كبير على السياسات المحددة المعتمدة في إطار التكامل. وينبغي للتكامل الفعال أن يشمل آليات لإعادة توزيع الفوائد بشكل عادل، مثل الصناديق الهيكلية الإقليمية أو السياسات الاجتماعية التي تستهدف المناطق الأقل نموا أو الفئات المحرومة. على سبيل المثال، يهدف الصندوق الاجتماعي الأوروبي إلى تحسين فرص العمل وتعزيز التعليم الأفضل، ومكافحة الفقر والإقصاء في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي.

علاوة على الفوائد الاقتصادية، يُساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تعزيز آليات التعاون وحل النزاعات. هذا الاستقرار يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة حيث يُوفر بيئة آمنة ومُحفّزة للنمو والتنمية. بناءً على ذلك، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية البشرية، من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين في الدول الأعضاء.

4.تأثير التكامل على الابتكار والتكنولوجيا.

يُمثل التطور التكنولوجي عاملًا ثنائي الأثر؛ فهو يُسهم من جانب في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية هامة ويدعم تحسين البيئة، بينما يمثل من جانب آخر مصدرًا للتحديات الاقتصادية التي قد تهدد الرفاهية الإنسانية والبيئية. في العصر الراهن، أصبحت المعرفة والابتكار التكنولوجي محاور أساسية تدعم النمو الاقتصادي، وقد استطاعت الدول المتقدمة تكنولوجيًا تعزيز مواقعها في الاقتصاد العالمي بفضل امتلاكها لرأسمال فكري فعال. ينتج عن هذه التطورات، سواء كانت اختراعات أو تجديدات، آثار متعددة ناجمة عن التكامل الاقتصادي داخل الدول، مما يؤدي إلى اكتساب مزايا نسبية في الإنتاج وتعزيز القدرات التنافسية الدولية من خلال التصدير، وهو ما يخلق "الفجوة التكنولوجية" التي توفر ميزة احتكارية مؤقتة للدولة المبتكرة.

- التطور التكنولوجي يقود إلى اكتساب الدول المبتكرة ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع، مما يمكنها من تصديرها إلى الأسواق الخارجية بميزة احتكارية مؤقتة، وهو ما يُعرف بـ"الفجوة التكنولوجية". هذا التفوق يسهم في خلق مزايا نسبية في رأس المال البشري، إذ تزداد الحاجة للخبراء والمهندسين والباحثين، الأمر الذي يعزز من اقتصاديات الحجم ويتيح تصريف السلع في الأسواق المتطورة.

[1] - Asian Development Bank (ADB). (2017). ASEAN Economic Integration and Its Impact on Health Outcomes .

- التطورات التكنولوجية قد تنتقل بسرعة إلى دول ذات مستويات أجور منخفضة، حيث تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، مما يخفض التكاليف ويعزز القدرة التنافسية. كذلك، يشجع التفوق التنافسي للمنتجات الصناعية في الدول المتقدمة الاستثمار في البحث والتطوير، مما يفتح الباب أمام خلق أسواق جديدة.[1]
- -الابتكارات التكنولوجية الحديثة في الصناعة التحويلية يمكن أن تجلب مزايا اقتصادية مثل زيادة الإنتاجية وتحسين الميزان التجاري. بالإضافة إلى المزايا الاجتماعية كخلق فرص عمل جديدة، تمكين المرأة، وتقليل الفقر من الناحية البيئية، تشمل الفوائد خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء. ومع ذلك قد تنطوي هذه الابتكارات على آثار سلبية مثل الضغط التصاعدي على الأسعار، وزيادة البطالة، والتأثيرات الضارة على الصحة والتنوع البيولوجي.[2]
- التعاون الدولي يلعب دورًا حيويًا في تطوير نهج سياسة تكاملية لتحقيق مكاسب متعددة الأوجه من التطور التكنولوجي. وتعتبر سياسة الابتكار ضرورية لضمان أن التغيير التكنولوجي يسهم في النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية. لتكون هذه السياسات فعالة، يجب أن تكون متماسكة وتهدف إلى تعزيز التفاعل بين جميع الأطراف الفاعلة والقطاعات الاقتصادية، مما يشجع على الابتكار ويدعم أهداف التنمية المستمدة[3]

5. تأثير التكامل على الاستدامة البيئية.

يُجمع العديد من الاقتصاديين على ضرورة دمج الاعتبارات البيئية في سياق التنمية الاقتصادية والنمو لتعزيز الرفاهية الاجتماعية من خلال الأسواق، وهو ما تم التطرق إليه في النقاشات حول نظريات النمو والتنمية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي. يركز البعد الاقتصادي البيئي على التأثيرات الحالية والمستقبلية للأنشطة الاقتصادية على البيئة مؤكدا على أهمية اختيار، تمويل، وتحسين التقنيات الصناعية لاستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة. التنمية المستدامة تهدف للجمع بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على البيئة لضمان استدامة الحياة البشرية والنباتية، معتبرةً النمو الاقتصادي المستدام، الكفاءة في استخدام رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الاقتصادية عناصر أساسية في تحقيق هذا التوازن وهي كالاتي:

- البيئة كعنصر إنتاجي لا غنى عنه يؤثر بشكل كبير على عملية الإنتاج والتجارة الدولية، حيث تلعب دوراً أساسياً في تحديد التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول، وتسهم في إنشاء ميزة تنافسية لبعض الدول على الأخرى[4]
- تضمن أسعار السلع والخدمات تكاليف استخدام الموارد البيئية، ويُعتبر ذلك تصحيحاً لهيكل الأسعار المحلية والعالمية، ويساعد على تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية في استهلاك الموارد والحفاظ على البيئة.

---

[1]–سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، ط 5، 2000، ص 83-88

[2]–نفس المرجع، ص 95

[3]-Isabella Massa, UNU-MERIT, Technological change in developingcountries: Tradeoffsbetweeneconomic, social, and environmentalsustainability, WORKING PAPER, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna, 2015, pp 39-41.

[4]-سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الدولية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005، ص 313.

- التزام كافة الدول بمعايير بيئية متماثلة يمكن أن يؤدي إلى تقليل الضغط على الدول ذات القدرات البيئية الأقل، كما يؤثر على نمط التجارة الدولية والهياكل الاقتصادية.
- سياسات البيئة قد تزيد من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية وفشل المنتجين المحليين في التنافس في الأسواق العالمية.
- تضغط جماعات المصالح والسياسيين على الحكومات لتخفيض المعايير البيئية للحفاظ على الصناعات المحلية.
- -عادة توطين الصناعات إلى دول بسياسات بيئية مرنة يمكن أن يؤدي إلى نقل الميزة التنافسية.
- إن إعادة التوطين للصناعات تعتمد على عوامل متعددة بالإضافة إلى البيئة، مثل توفر العمالة والمرافق والأسواق والحوافز الاستثمارية.
- انخفاض التكاليف البيئية في الدول النامية قد لا يستمر إلى الأبد، مما يؤثر على قدرتها التنافسية في التجارة الدولية.
- تختلف القدرة البيئية في الدول النامية بين المناطق، حيث تكون أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.[1]
- العوائق التكنولوجية تجعل من الصعب على الدول النامية الوفاء بمتطلبات البيئة والتجارة الدولية.
- استخدام المعايير البيئية كوسيلة للتأثير على الصادرات من الدول النامية يمثل انتهاكاً لحقوقها ويسهل على الدول المتقدمة فرض مصالحها.
- قلة المعلومات حول آثار المنتجات المعدلة جينيا يجعل الدول النامية تتردد في استيرادها وتفضل حماية سلامة مواطنها وبيئتها.
- الأدوات المتاحة في الاتفاقيات الدولية تُستخدم للحماية التجارية وقد تكون ضارة بالدول النامية.

1.5. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يتجسد البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، مع التنبؤ بما قد يحدث للنظم الإيكولوجية نتيجة التنمية، بهدف الاحتياط والوقاية. يركز هذا البعد على مجموعة من العناصر، تشمل النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف.

تشمل أهم الاهتمامات البيئية ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والمشاكل المتعلقة بتلوث الهواء. من الجدير بالذكر أن التنمية المستدامة تسعى إلى التوفيق بين الأبعاد البيئية والتنموية، من خلال مراعاة ضرورة المحافظة على الطبيعة وتقدير نتائج الأفعال البشرية على البيئة.

[1]-سامي عفيف حاتم الاتجاهات الدولية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص317.316،

2.5. انعكاسات التجارة على البيئة:

يُعد تقييم العلاقة بين التجارة والبيئة مجالًا للنقاش، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان متزايدين، وارتفاع مستويات استهلاك الفرد في الاقتصادات الناشئة. تنتج عن هذه الديناميكيات انعكاسات سلبية على البيئة، من بينها:

- من المرجح أن تؤدي متطلبات النمو إلى تفاقم التحديات البيئية العالمية مثل ارتفاع درجات الحرارة، تقلب المناخ، تهديد إمدادات المياه، تدهور الأراضي، استنزاف الغابات، وندرة الموارد الطبيعية اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع الحديث.
- قد تضر زيادة التجارة الدولية بالاستدامة البيئية ما لم يترافق انتشار الإنتاج الصناعي عالمياً مع الوصول الفعلي إلى التكنولوجيا الموفرة للطاقة والتكنولوجيا النظيفة.
- يمكن للتجارة الدولية تعزيز انتشار السلع والخدمات والتكنولوجيات الصديقة للبيئة، فضلاً عن أساليب الإنتاج المستدامة والمنصفة اجتماعياً بين البلدان، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المستدامة.

تواجه الصادرات الزراعية من البلدان منخفضة الدخل قيوداً وتشوهات كبيرة في التجارة الدولية، حيث تبلغ التعريفات الجمركية في المتوسط 5% في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، عندما تُدرج القيود التجارية غير التعريفية في شكل معدل تعريفي، يصل متوسط حاجز الاستيراد إلى حوالي 30%. يؤدي تأثير التدابير غير التعريفية المقيد للتجارة في كثير من الأحيان إلى التمييز ضد صادرات أقل البلدان نمواً لسببين:

- انتشار التدابير غير التعريفية في مجموعات المنتجات الرئيسية لصادرات أقل البلدان نمواً، مثل المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والأحذية، والمنتجات الخشبية.
- افتقار منتجي أقل البلدان نمواً للتكنولوجيا والأطر الإدارية اللازمة للامتثال لمعايير جودة المنتجات واحتياجات عملية الإنتاج في أسواق البلدان المتقدمة.

قد يؤدي الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً إلى زيادة أعباء وصول البلدان النامية إلى الأسواق. ويتمثل الحل السليم لهذه الشواغل في تمكين المصدرين من الامتثال للمعايير البيئية بدلاً من إضعافها.[1]

خامسا: الأبعاد الإيجابية والسلبية للتكامل الاقتصادي الإقليمي:

التكامل الاقتصادي الإقليمي يُسهم، من خلال آلياته الثابتة والمتغيرة، في تحسين أداء الدول المتحالفة. يُعتبر تأثير هذا التكامل متفاوتًا بحسب مستوى دخل الدول المعنية وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة بينها. ويُلاحظ أن الدول ذات الاقتصادات المتكاملة تجني منافع متزايدة مقارنةً بتلك التي تحتفظ بعلاقات تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاظم الفوائد المستفادة من التكامل مع تطور مستويات الاندماج، خاصة عندما تصل الدول النامية إلى مراحل متقدمة من

[1]-عبد القادر خليل، وحبيبة، عامر، مرجع سابق، ص 17،18.

النمو الإنتاجي. يهدف هذا القسم إلى استكشاف كيفية تأثير هذه العوامل المتنوعة على الاقتصادات الإقليمية وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن عملية التكامل الاقتصادي..[1]

1. الاثار المتباينة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في حالة الأنظمة الاقتصادية التكميلية والمتماثلة:

هناك فكرة واسعة الانتشار مفادها أن البلدان ذات الاقتصادات التكميلية هي "أكثر ملاءمة" للتكامل من الدول ذات الهيكل الاقتصادي المماثل، حيث يرى كل من «فينر Viner» و«ماير Meyer» و«ليسي Lipsey» أنّ المكاسب ستنشأ بين بلدان الاتحاد إذا كانت تنتج نفس السلعة،[2] وبالتالي، المنافسة في الأسواق المحلية أو الخارجية، في الوقت نفسه؛ تم دحض هذه الأطروحة من قبل عدد من الباحثين البارزين، في الواقع، تم تحديد تشابه الهياكل الاقتصادية من قبل معظم المنظرين باعتباره العامل الأكثر أهمية في تحديد احتمال التأثير الإيجابي على مستوى الرفاهية ، لكن تأثير هذا العامل في بعض الحالات يتم تفسيره على أنه سلبي. وفيما يلي سوف نقوم بتحليل الآثار من خلال العوامل الآتية:

1.1. تأثير السلع التنافسية والتكميلية على الرفاهية

وفقًا لتعريف "ماير" (Mayer)، فإن السلع التكميلية هي تلك التي يُعزّز استهلاكها الرضا الناتج عن استهلاك سلع أخرى، في حين تُعتبر السلع التنافسية تلك التي يكون فيها استهلاك سلعة واحدة بديلًا عن السلع الأخرى، مما يقلل من الرضا المتوقع.[3] بناءً على كلام "فينر" (Viner)، يتبين أن الدول التي تنتج منتجات تنافسية (متشابهة) تستفيد أكثر من التكامل مقارنةً بتلك التي تنتج سلعًا تكميلية (مختلفة)، وذلك لأن زيادة الفروقات في أسعار السلع في الدول الأعضاء يعزز الفائدة. يُعتقد أن هذا يفيد البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير منتجات القطاع الأولي وتتنافس فيها، وحيث تتجه معظم صادراتها نحو البلدان المتقدمة، مما يُقلل من فوائد التكامل الاقتصادي لها بشكل عام.

ونظرًا لهذا المنطق، يرى "بالاسا" (Balassa) أن فهم "فينر" لمعايير القدرة التنافسية والتكامل لا ينطبق على البلدان النامية، وينبغي أن يكون هدفها التحرك نحو درجة كبيرة من التكامل، مما يزيد من حجم التجارة البينية.[4] من جهة أخرى، يشير "ميد" (Meade) إلى أن تشكيل الاتحاد الجمركي قد يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإجمالية إذا كانت اقتصادات البلدان المشاركة تنافسية بشكل كبير أو تتشابه في طبيعتها.[5]

---

[1]-Ushkalova, The Economic Implications of RegionalIntegration: Myths and Reality Bulletin of the Institute of Economics of the RussianAcademy of Sciences, N4, 2017, pp123-124, (On Line: 27/12/2020), ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i- realnost. pdfhttps://cyberleninka.ru/article/n/ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i-

[2]-Amr SadekHosny, Op. Cit, P137.

[3]-Marinov, Eduard, Op. Cit, p 376.

[4]-Bela Balassa, Economicdevelopment and integration, Centro De EstudiosMonetario Latino americanos, Mexico, 1965, p 25.

[5]-JE Meade, Op. Cit, p 715.

وفي الواقع، إذا كانت البلدان تتنافس حتى قبل تكاملها، فإن إزالة الحواجز التجارية والانخفاض في أسعار سلعها في أسواق بعضها البعض سيزيد من المنافسة ويؤدي إلى زيادة التجارة. يمكن أن يؤدي هذا في المستقبل إلى انسحاب المنتجين غير الفعالين من السوق الموحدة وتعزيز التعاون القطاعي وزيادة كفاءة الاقتصاد المتكامل.

وقد أظهر "**ماكوار**" و "**مورتون**" أن زيادة الفروق بين تكاليف إنتاج نفس المنتج في بلدان مختلفة من الاتحاد يزيد من الربح والمكاسب. من جانب آخر، وفقًا لنظرية "**هيكشير - أولين**"، فإن التجارة بين البلدان التي تمتلك عوامل إنتاج متنوعة ستتطور بشكل متنوع، ولذلك، يُفترض أن أكبر مكاسب الرفاهية ستنشأ في حالة الاتحاد الجمركي بين البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة، ولكن مع توفير عوامل الإنتاج بنسب متنوعة.[1]

في إطار اتفاقيات التكامل بين الدول ذات الاقتصادات المتشابهة، ينشأ التوسع التجاري كنتيجة للتخصص القطاعي. يُلاحظ هذا التوسع بشكل خاص في الدول الصناعية المتقدمة حيث يُعزز حجم السوق ومستوى الدخل العالي القدرة على التخصص. بيد أن، في الأسواق الأصغر حجمًا والأدنى دخلًا، كما هو الحال في الدول النامية، يُعتبر هذا النوع من التوسع أقل احتمالًا. لذا، يُعد التكامل بين الدول ذات الاقتصادات غير المتجانسة، أو ما يُعرف بالاقتصادات التكميلية، أكثر فائدة لهذه الدول.[2]

2.1. التجارة بين بلدان متماثلة في الدخل مقابل مستويات مختلفة في التنمية:

وفقًا لنموذج "**هيكشر-أوهلين**" لنسب العوامل، عندما يتمتع بلد بميزة نسبية، فإنه يميل إلى تصدير المنتجات التي تتطلب عوامل إنتاج وفيرة نسبيًا وبالتالي تكون أقل تكلفة داخل حدوده. من المتوقع أن تتفاعل البلدان التي تمتلك عوامل إنتاج متباينة وعلى مستويات مختلفة من التنمية، حيث ستميل أسعار عوامل الإنتاج إلى التقارب بين البلدين بعد حدوث التجارة أو الاندماج.

بحسب فرضية "ليندر"، سيُلاحظ وجود تبادل تجاري مكثف بين البلدان التي يكون لديها هيكل مشابه للطلب والذي يتم تحديده بشكل رئيسي بواسطة مستوى دخل الفرد. ونتيجة لذلك، ستطور البلدان التي تتمتع بمستوى مماثل من الدخل الفردي (وهي تشكل هيكلًا مشابهًا للطلب) صناعات متشابهة وستتبادل منتجات تنتمي لنفس المجموعة السلعية على الرغم من التباينات القائمة بينها والتي تعود إلى خصائص معينة. وستكون الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة متباينة حسب الحالات الفردية التي تنطوي عليها،

3.1. التخصص الداخلي

استراتيجية تستخدمها الدول لتطوير مجالات معينة في صناعاتها بناءً على مزايا نسبية أو تفضيلات الطلب المحلي. هذا التخصص يمكّن الدول ذات مستويات الدخل وأنماط الاستهلاك المشابهة من تطوير صناعات متشابهة وتبادل منتجات تنافسية متمايزة. في الاقتصاد الدولي، يعني التوطن تقسيم الإنتاج داخل صناعة ما بين دول مختلفة،

[1]-Makower and Morton, 1953،A contribution towards a theory of customs union, The Economic Journal 63 (249), , p35.

[2]-Marinov, Eduard, Op.cit, p 376.

حيث تتخصص بعض الدول في إنتاج مكونات بينما تتخصص أخرى في التجميع. هذه الاستراتيجية تعزز الكفاءة الإنتاجية ووفورات الحجم، مما يزيد من التجارة ويدعم التكامل الاقتصادي والنمو بين الدول ذات الهياكل الطلب المماثلة.

وفقاً لنظرية "ليندر"، يُعتبر التشابه في هياكل الطلب بين البلدان، المدفوع بالمستويات المتقاربة للدخل الفردي عاملا حاسماً في تحفيز التجارة. تقترح النظرية أن البلدان التي تتشارك في أفضليات استهلاك مماثلة، والتي يُعتبر نصيب الفرد من الدخل مؤشراً رئيسياً لها، من المرجح أن تطور صناعات متماثلة وتتمتع بقدر أكبر من التجارة في منتجات مماثلة ولكن متباينة بسبب هذا التشابه في هياكل الطلب.[1].

ويُستنتج من ذلك أن البلدان ذات مستويات الدخل الفردي المتقاربة ستحقق أقصى مكاسب من التكامل الاقتصادي، حيث يُمكن لتشابه هيكل الطلب تحقيق وفورات الحجم عندما يتوسع السوق. وبالمقابل، إذا كان هناك اختلاف كبير في هياكل الطلب، فإن فتح السوق قد لا يؤدي إلى زيادة ملحوظة في المبيعات بين البلدان الشريكة. [2]

بالتالي، يتضح أن التجارة داخل الصناعة بين البلدان التي تتشابه في هياكل الطلب ومستويات الدخل يمكن أن تتسع بشكل ملحوظ، مما يدعم الفرضية بأن التشابه في هياكل الطلب والدخل يعزز التكامل الاقتصادي والتجارة بين هذه البلدان

4.1. التجارة داخل الصناعة والتجارة بين الصناعة:

هما نوعان من التجارة الدولية توضحان كيف تتبادل الدول المنتجات والخدمات مع بعضها البعض[3]:

1.4.1. التجارة داخل الصناعة:

تعني تبادل منتجات متشابهة ولكن متمايزة بين الدول ضمن نفس القطاع الصناعي. فعلى سبيل المثال، قد تقوم دولة بتصدير سيارات من طراز محدد بينما تستورد في الوقت نفسه سيارات من طرازات أخرى تنتمي إلى نفس الفئة لكن بخصائص مغايرة. هذا النمط من التجارة يظهر عادةً بين الدول ذات مستويات الدخل المتقاربة والتكنولوجيا المتطورة مما يسهم في تعزيز التخصص الفرعي والدقيق في مجالات معينة من الإنتاج

[1]-Bhagwati, Jagdish, Review of an essay on trade and transformation, by S. B. Linder, The Journal of Political Economy, V70, N5, Chicago 1962, p517, (On Line: 30/12/2020), http://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/258712

[2]-STAFFAN BURENSTAM LINDER, An essay on trade and transformation, Almqvist&Wiksells, SWEDEN, 1961, P: 100, (On Line: 30/12/2020), https://ex.hhs.se/dissertations/221624-FULLTEXT01.pdf

[3]-Don P. Clark and Denise L. Stanley, Determinants of intra-industrytradebetweendeveloping countries and the United States, Journal of EconomicDevelopment, V24, N2, Chung-Ang University, Republic of Korea, December 1999, http://www.jed.or.kr/full-text/24-2/clark.PDF

2.4.1. التجارة بين الصناعات:

تتميز التجارة بين الصناعات بتبادل الدول لمنتجات متنوعة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة، كتصدير دولة للماكينات الثقيلة واستيرادها للمنسوجات، مما يعكس تباين العوامل الإنتاجية كالأرض والعمالة ورأس المال. هذا النوع من التجارة ينشأ غالبًا بسبب الاختلافات في الموارد الطبيعية أو المستويات التكنولوجية، ما يؤدي إلى تخصص الدول في إنتاج السلع بأقل تكلفة نسبية وتحقيق ميزة نسبية. التجارة بين الصناعات،

5.1 العلاقة بين دخل الفرد و أنماط التجارة:

التجارة داخل الصناعة تتأثر بشكل كبير بالتفاوت في موارد العوامل بين البلدان، والتي تبرز من خلال الاختلافات في نصيب الفرد من الدخل. العلاقة بين دخل الفرد ونمط التجارة تكتسب أهمية خاصة؛ حيث إن زيادة التداخل في الأفضليات الاستهلاكية المتماثلة بين الشركاء التجاريين، نتيجة لتشابه مستويات الدخل، تؤدي إلى توسع التجارة داخل الصناعة. هذا التشابه في مستويات الدخل يعكس أيضًا قرب تكاليف الإنتاج بين البلدان الشريكة.[1]

من الجدير بالذكر أن التأثير المفيد للتكامل الاقتصادي على الرفاهية العامة قد يكون محدودًا، إلا في الحالات التي لا تُعزى فيها اختلافات تكاليف الإنتاج فقط إلى توافر عوامل الإنتاج المختلفة أو ظروف ممارسة الأعمال التجارية، بل أيضًا إلى وجود معرفة تقنية متميزة. هذا يمكن أن يحدث، في العصر الحديث، خاصةً في إنتاج السلع عالية التقنية التي تُتداول ضمن التجارة داخل الصناعة.

بالنظر إلى الهيكل الجغرافي للتجارة في اتحادات التكامل، قد تشكل هذه السلع حصة كبيرة من السلع المتداولة فقط في ظروف استثنائية. وبالتالي، يمكن القول إن التوليفة المثالية للعوامل النظرية التي تعزز احتمالية تأثير الرفاهية الإيجابي للتكامل التجاري تُعد خاصية مميزة انفرد بها مشروع التكامل الأوروبي.[2]

2. تزايد الآثار الإيجابية لتكامل الاقتصادي الإقليمي مع تعمق مستوى التكامل:

في دراسة أجراها **لورانس**، تم التأكيد على أن "التكامل الأعمق" قد أصبح أكثر أهمية من "التكامل السطحي "التكامل السطحي يعني أن الأمور التي تتغير بعد توقيع اتفاق تجاري تقتصر فقط على التعريفات أو الحواجز الحدودية[3]، هذه النوعية من الترتيبات تركز بشكل أساسي على الطبيعة التجارية للسلع، بهدف إلغاء هذه الحواجز عبر آليات بسيطة وشفافة. وبالتالي، يمكن تصنيف الترتيبات التجارية التفضيلية واتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ضمن هذا النوع من التكامل.[4]

أما التكامل العميق فينطوي على الحاجة لتجاوز الحواجز التقليدية مثل التعريفات، ليشمل التوافق بين الممارسات الوطنية المختلفة، القواعد المشتركة، آليات التنفيذ فوق الوطنية، سياسات المنافسة، الضرائب، الإجراءات

---

[1]- Don P. Clark and Denise L. Stanley, Op. Cit, P 91.

[2]-سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التطور والتنظيم، ج1، مرجع سابق، ص 192-196.

[3]- Amr Sadek Hosny, Op. Cit, P 147.

[4]-أحمد يوسف ومصطفى يوسف، التكتلات الاقتصادية الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018، ص 41.

الإدارية، سياسات الاستثمار، معايير العمل والبيئة، وذلك من خلال تنسيق الإطار القانوني والمؤسسي بأكمله بين الدول الأعضاء. وقد ساد الاعتقاد لسنوات عديدة بأن الآثار الإيجابية الهامة لاقتصادات البلدان المندمجة ارتبطت بتشكيل سوق مشتركة كاملة، وأن هذا الشكل "العميق" من التكامل يحقق أفضل النتائج.

على الجانب الآخر، وُجد أن التخفيضات الطفيفة في التعريفات قد تزيد من الرفاهية، بينما التخفيضات الكبيرة قد تزيد الرفاهية أو تقلل منها، كما أشار **دارجيه وليسي ولانكستر**. وقد تبين أن التخفيض التفضيلي الجزئي للتعريفات قد يكون أكثر فاعلية في زيادة الرفاهية مقارنة بالإلغاء التفضيلي الكامل لها.

ميد ودو ميلو وبانا جاريا أكدا أن تخفيض الرسوم الجمركية يعزز الرفاهية بشكل أكبر مما لو تم الإلغاء الكامل. وقد أظهرت الدراسات أن المراحل الأولى من تخفيض الرسوم الجمركية تزيد الرفاهية، بينما المراحل الأخيرة قد تقلل منها.).[1]

في هذا الإطار، فإن الاتجاه العالمي نحو توقيع اتفاقيات التكامل الاقتصادي يشير إلى اتجاه نحو التحرير الجزئي في قطاعات مختارة مع الحفاظ على قيود في المناطق الحساسة، بدلاً من تشكيل سوق مشتركة كاملة. التكامل العميق يتضمن تحرير التجارة في السلع والخدمات، تدفقات رأس المال، والاستثمار، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد القواعد التنظيمية، مما يعزز التكامل الشامل بين البلدان المشاركة.[2]

التكامل الاقتصادي العميق يتجاوز بكثير مجرد التعامل مع القيود التقليدية المفروضة على السلع والخدمات حيث يشمل تغيير وتوحيد القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية عبر الدول المشاركة نتيجة للاتفاقيات الثنائية أو الدولية، مما يعزز التجانس بينها. هذا النوع من التكامل يشمل كذلك تحرير التجارة في السلع والخدمات، بالإضافة إلى تدفقات رأس المال والاستثمار والعمل، ويتطلب التنسيق والتوحيد في السياسات الاقتصادية، سياسات المنافسة حقوق الملكية الفكرية، والقواعد التنظيمية داخل المنطقة التكاملية. كل هذه الجوانب تدخل ضمن إطار مفهوم التكامل الاقتصادي العميق، وتعتبر السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي مظاهر رئيسية لهذا النوع من التكامل.[3]

3. تأثيرات التكامل الاقتصادية الإقليمي في البلدان النامية مع تقدم مستويات التنمية:

أصبح تصنيف الدول أكثر تعقيدًا حيث تُعرف الدول النامية عمومًا بأنها تلك ذات مستويات تنمية منخفضة بينما تُعرف الأسواق الناشئة بأنها تقع بين الدول النامية والمتقدمة من حيث التطور الاقتصادي وقد شهدت مؤخرًا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما جعلها تُصنف كفئة مستقلة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. يُعتبر التكامل الاقتصادي الناجح علامة على المستوى المتقدم لتطوير القوى الإنتاجية، الأمر الذي يستلزم توسيع التبادل التجاري عبر الحدود للمنتجات وعوامل الإنتاج.

---

[1]-De Mello, Panagari and Dani Rodrik, The New Regionalism: A Country Perspective. Chapter VI in New Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, No 1094,1993, p171.

[2]-Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality, Op. Cit, p 130.

[3]-أحمد يوسف ومصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 42، 43.

في هذا الإطار، ترتبط قدرة الدول على الاندماج ارتباطًا وثيقًا بمستويات تنميتها السياسية والاقتصادية. وفقًا **لشيشكوف**، فإن النقص في نضج عمليات التكامل والمستوى غير الكافي للتنمية الاقتصادية غالبًا ما يُفسر مشكلات التكامل التي تواجهها الدول النامية.

التكامل الاقتصادي في مختلف مراحله يُحدث تأثيرات إيجابية على اقتصادات الدول المشاركة. بالنسبة للدول النامية والأسواق الناشئة، قد تكون هذه التأثيرات، على عكس الاعتقاد السائد، أكثر وضوحًا منها في الدول المتقدمة. على الرغم من الأهمية البالغة لتأثيرات التجارة الخارجية التي تميز المراحل الأولى من التكامل مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، فإن التأثيرات الديناميكية المرتبطة بتعميق التكامل وعولمة الاقتصاد العالمي تتزايد بشكل ملحوظ لقد ظهرت نظريات تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحددة للبلدان النامية، مما يثبت قابليتها للتطبيق في الأسواق الناشئة أيضًا، وتُعد من أهم النظريات في هذا المجال:[1]

1.3. كفاءة التحويل التجاري

يرلينندر الأهمية الكبيرة لتحويل التجارة، خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يمكن أن يوسع حجم السوق ويساعد على خفض التكاليف بفضل وفورات الحجم. ويمكن أن يؤدي استبدال الواردات إلى تحرير المزيد من النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية، مما يعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي.[2]

ليندروساكاموتو قدما مصطلح "كفاءة تحويل التجارة"، موضحين أن التكامل الاقتصادي بين دول نامية يمكن أن ينقل الإنتاج من دول متقدمة إلى دول الاتحاد الجديد ذات الكفاءة النسبية، دون أن يقلل بالضرورة من الرفاهية وذلك بغض النظر عن التأثيرات المتوقعة على العمالة والدخل.[3]

الدراسات تظهر أن تحويل التجارة قد يكون له تأثير إيجابي على الدول النامية من خلال توسيع السوق وتمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات في الحجم وخفض التكاليف. كما أن تراجع التجارة مع العالم الخارجي قد يحرر الموارد المالية لتعزيز الاستثمار بدلاً من الاستهلاك، مما يساهم في زيادة النمو. ومن وجهة نظر المستهلكين، يمكن أن يؤدي تشويه التجارة إلى تخفيض أسعار السلع المستوردة وزيادة الاستهلاك.[4].

[1]-Ushkalova, Building a model of integration in the post-Soviet space, taking into account global experience, scientific article, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy, No.2, 2016, pp 188-190, (On02/01/2021).
Line: https://cyberleninka.ru/article/n/postroenic-modeli-integratsii-na-postsovetskom-prostranstve-s-uchetom-mirovogo-opyta/pdf

[2]-Linder, S. B, Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S, Wionczek, New York: Praeger, 1966, P39.

[3]- Amr Sadek Hosny, Opacity, P148.

[4]-Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, Op. Cit, p 125.

وفقًا لـ Elkan، يجب موازنة فوائد إلغاء الرسوم الجمركية وتقليل أسعار الواردات مقابل فقدان الإيرادات الجمركية، وهو أمر قد يكون ذا أهمية خاصة للدول النامية التي تعتمد إيراداتها الحكومية بشكل كبير على التعريفات الجمركية.[1]

2.3. تغيير هيكل التجارة

وفقًا لمفهوم "التحويل الفعال للتجارة" الذي طرحه **ساكاموتو وليندر**، يمكن أن يساهم تحويل التجارة في تعزيز الرفاهية للدول النامية عبر تحول في هيكل العرض من موردين أجانب أكثر كفاءة إلى موردين داخليين ذوي كفاءة نسبية **ميكسل وساكاموتو** يشيرون إلى أن الواردات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية تتألف بشكل رئيسي من السلع الرأسمالية، مما يتطلب استثمارات كبيرة لتحقيق التكامل بين الدول النامية.[2]

يتوقع أن يؤدي التكامل بين الدول النامية إلى زيادة حجم الواردات على المدى الطويل، ولكن الهدف من التكامل ليس خفض التجارة مع العالم الخارجي، بل تغيير في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية. يمكن أن يؤدي التكامل في البلدان النامية والأسواق الناشئة إلى تغيير في هيكل تجارتها مع البلدان المتقدمة، حيث يشكل جزء كبير من وارداتها السلع الاستثمارية. إذا تسارعت التنمية الاقتصادية لهذه الدول تحت تأثير التكامل الإقليمي، فمن المحتمل أن تزداد معدلات استيراد السلع الاستثمارية. وبالتالي، يعمل التكامل الإقليمي على تغيير هيكل التجارة بدلاً من تقليل حجمها مع العالم الخارجي.[3]

3.3 التنوع الاقتصادي:

تتخصص الدول النامية بشكل عام في إنتاج المواد الأولية، وهذا التوجه يعتبر مقبولًا إذا تمكنت هذه الدول من إعادة توزيع أو استثمار الفوائض الاقتصادية المتأتية من هذا القطاع بشكل فعال في قطاعات أخرى. ومع ذلك، نظرًا لأن هذه الافتراضات غالبًا ما تكون غير واقعية، فقد تبنت البلدان النامية استراتيجيات تنويع اقتصادي واستبدال الواردات في مراحل مختلفة بهدف تسريع النمو الاقتصادي.[4]

النمو المتوازن للدول النامية الصغيرة يمكن تحقيقه من خلال توسيع السوق استغلالًا للتعداد السكاني الكبير والاستفادة من وفورات الحجم، وتعزيز التفاعلات بين الصناعات المختلفة. الدراسة التي أجراها **إنغرام وبيرسون** أكدت أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يُسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للدول النامية، كما يتجلى من خلال الفوائد

[1]-Elkan, Peter, Measuring the impact of economic integration among developing countries, Journal of Common Market Studies 14 (1) , 1975, p 59.

[2]-Marinov, Eduard, Op. Cit, P 173.

[3]–Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality, Op. Cit, p 130

[4]-Abdel Jaber, T, A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries, Journal of Common Market Studies, JCMS. Vol 9, N 3, 1971, pp. 256-257

التي نتجت عن التكامل الصناعي بين غانا وساحل العاج. هذه النتائج تشير إلى أهمية التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لتحفيز النمو والتطور في الدول ذات الأسواق الناشئة.[1]

4.3 التكامل الاقتصادي والتجارة الحمائية:

وفقًا **لفينر (Viner)**، يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي خطوة نحو التجارة الحرة، ولكن في بلدان أخرى يمكن أن يمثل زيادة في الحماية[2]، خاصة للصناعات الناشئة. يمكن أن تكون أنظمة التجارة الحمائية مفيدة للبلدان النامية حيث إن الهدف الرئيسي لاتفاقات التكامل بين هذه البلدان هو دعم تنميتها الصناعية. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الحماية التي تعد أداة لدعم التنمية الصناعية. عند تقييم آثار الاتحاد الجمركي على كل دولة عضو في التكامل يجب أن يُؤخذ في الاعتبار ليس فقط التغير في الدخل القومي، بل أيضًا تطور قطاع الصناعة وحجمه في كل بلد. ومع ذلك، إذا كان هذا التحويل التجاري يقترن بتعريفة خارجية مشتركة، فإنه سوف يؤدي إلى تطوير وتوسيع القطاع الصناعي في كل من الدول الأعضاء.[3]

من جهة أخرى، يرى **إلكان (Elkan)** أن الفوائد من التكامل فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي في البلدان النامية توزع بشكل غير متساو بين الدول الأعضاء. يصف هذا التأثير بأنه "الغسل العكسي"، حيث يتركز جزء كبير من الفوائد الاقتصادية للتكامل في عدد صغير من الدول الأعضاء، بينما تحقق البلدان الأضعف اقتصادياً والبلدان النائية جغرافياً فوائد أقل مقارنة بشركائها في المجتمع.[4]

5.3. التحولات في القدرة التنافسية الدولية:

سعت البلدان النامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي لتحقيق الفوائد الناجمة عن تحويل التجارة وتصنيع البدائل للواردات. ومع مرور الوقت، ومع الأخذ في الاعتبار الآثار الديناميكية للتكامل، استُندت الحجج المؤيدة للتكامل إلى اقتصاديات الحجم، وخلق الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وغيرها من العوامل. ومع ذلك، فإن مبادرات الاندماج في البلدان النامية اليوم تتجاوز تلك الحجج التقليدية، حيث تتبع معظمها سياسات تحرير التجارة وإلغاء الضوابط التنظيمية كجزء من برامجها الشاملة لتحقيق الاستقرار المتفق عليه مع المنظمات الدولية. يهدف هذا النهج إلى جعل سياسات التكامل الاقتصادي متوافقة ومتكاملة مع السياسات الأخرى لتعزيز القدرة التنافسية الدولية. لذلك، تعتبر معظم البلدان النامية التكامل الاقتصادي أداة لزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.[5]

---

[1]-Pearson, Scott R, and William D. Ingram, Economics of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in

[2]-Viner, 1, Op. Cit, PP 41-49.

[3]-Cooper and Massel, Toward a General Theory of Customs Unions for Developing Countries, Journal of Political Economy, The University of Chicago, Vol 73, No 5 Oct 1965, p 456.

[4]-Ikan, Peter. Op. Cit, p58.

[5]-Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, P 143, (On Line: 02/01/2021)، https://mpra.ub.unimuenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf

ذكر كل من فينر وليبسي أن البلدان المنافسة، أي البلدان المنتجة لمنتجات مماثلة، تجني المزيد من فوائد التكامل الاقتصادي مقارنةً بالبلدان التكميلية، التي تنتج منتجات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أشار **ماكوار ومورتون** إلى أن هذه المكاسب من التكامل تزداد كلما اتسعت فروق التكلفة في إنتاج نفس السلعة بين البلدان الأعضاء المحتملة في الاتحاد.[1]

من جهتهم، يرون **ميلنر وغرينواي** أن واحدة من المشكلات الكبرى التي تواجه التجارة والتكامل بين بلدان الجنوب تنبع من كونها في مراحل متماثلة من التنمية، مما يؤدي إلى وجود هياكل إنتاج متماثلة. يفترض التكامل بين هذه البلدان المنافسة أن التجارة ستنبثق من التخصص داخل الصناعة، وهو ما يُلاحظ بوضوح في البلدان الصناعية المتقدمة التي يدعم التخصص فيها حجم ودخل السوق. ولكن، هذا الأمر أقل احتمالا في الأسواق الأصغر والأكثر فقرًا التي تميز بلدان الجنوب.[2]

وفقاً لبلاسا، فإن النموذج السابق للتنافسية والتكامل لا ينطبق بشكل كامل على قضية البلدان النامية. في هذا السياق، يضيف ميكي سيل أن الدول النامية يجب أن تستهدف تحقيق درجة عالية من التكامل بينها، بما يعزز حجم التجارة داخل المنطقة ويدعم تكامل وتنوع الهياكل الاقتصادية.[3]

7.3 نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء:

وفقاً للنظريات المقدمة من **ليبسي** (Lipsey)، يُعتقد أن الاتحادات الجمركية قد تحقق مكاسب رفاهية، خاصة عندما تكون نسب التجارة مرتفعة بين الدول الأعضاء ومع العالم الخارجي. التجارة بين الدول النامية، التي ظلت تاريخياً محدودة بالمقارنة مع التجارة بين الدول المتقدمة، قد تشير إلى أن المكاسب الرفاهية المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين هذه الدول قد تكون محدودة نسبياً. ومع ذلك، يشير البحث الذي أجراه **بالاسا** (Balassa) **وعبد الجابر** (Abdel Jaber) إلى أن هذه الآثار يجب ألا تُقيم بشكل جزافي. يعرض هذان الباحثان عدة عوامل تحد من التجارة بين الدول النامية وتوضح كيف يمكن أن تزيد التجارة بين الدول النامية في حال تم التغلب على هذه العقبات. العوامل المحددة التي تؤثر على التجارة تشمل:

- انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية: يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية والتجارة.
- عدم كفاية مرافق النقل: تحدي يعيق الحركة السلسة للبضائع ويزيد التكاليف.

[1]-Marinov, Eduard,Op. Cit.P169, 170.

[2]-Greenway, David, and Chris Milner, South-South trade: Theory, evidence, and policy, The World Bank Research Observer 5 (1) , 1990, p59, (On Line: 02/01/2021)، documents.worldbank.org/curated/en/.../pdf/multi-page.pdf

[3]-Inotai, A, Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper, no. 643. Washington, D.C: World Bank 1991, (On Line: 02/01/2021), documents.worldbank.org/curated/pt/.../pdf/multipage.pdf

- ضوابط الصرف الأجنبي وقيود الاستيراد: تشكل حواجز تنظيمية تعوق التجارة الحرة.
- عدم كفاية التسويق: يمنع الوصول الفعال إلى الأسواق المحتملة.
- عدم وجود مواصفات موحدة: يعيق التجارة بين الدول التي قد تعاني من تباين في المعايير والجودة.[1]

8.3. التصنيع من خلال استراتيجية استبدال الواردات:

اغلب الدراسات المعنية بآثار التكامل الاقتصادي في البلدان النامية تشير بوضوح إلى تركيز هذا التكامل على دفع عملية التنمية الصناعية من خلال استراتيجيات حمائية تعتمد على فرض رسوم جمركية عالية وتطبيق قيود جمركية[2]، وغير جمركية للحد من المنافسة مع الواردات الأجنبية. هذه الاستراتيجية، التي تستهدف تعزيز التصنيع الموجه داخليًا، تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات.[3]

في المرحلة الأولى من تطبيق هذه الاستراتيجية، تُعطى الأولوية للصناعات الاستهلاكية الأساسية، بدعم من الدولة التي توفر الحماية الكافية لتلك الصناعات لضمان تحقيق أرباح تحفز المستثمرين على الاستثمار. يتأثر هذا القرار بتوفر الطلب المحلي ومحدودية الاستثمارات المطلوبة.[4]

في المرحلة الثانية، يتحول التركيز نحو الصناعات الاستهلاكية المعمرة التي تظهر فيها زيادة في الطلب نتيجة للتنمية الاقتصادية والدخول المتزايدة للعاملين في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية.[5]

تتبع هذه المراحل المرحلة الثالثة، التي تشمل الصناعات الوسيطة والرأسمالية. النجاح في هذه المرحلة يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، مع التركيز على الإنتاج المحدود للأصناف لتحقيق أمثلية الإنتاج. الإفراط في التنوع قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتشوه هيكل النفقات، مما يؤدي إلى عدم كفاءة القطاع الصناعي وتبديد الموارد الاقتصادية، وهو ما قد يسفر عن وجود طاقات إنتاجية معطلة بسبب عدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج.[6]

9.3. نظرية مجال التدريب: استراتيجيات التكامل الاقتصادي وتحولات الصناعة في البلدان النامية:

في إطار الدراسات حول التكامل الاقتصادي للبلدان النامية، تبرز "نظرية مجال التدريب" التي طورها **إينوتاي** كنظرية مؤثرة. تقوم هذه النظرية على الفرضية بأن الاعتماد على السوق المحلية في المراحل الأولية لتكوين الصناعة، من خلال الانخراط في اتفاقيات تكاملية، يسهم في تعزيز التنافسية الدولية للدول النامية. تركز النظرية على الاستفادة من

---

[1]-Amr Sadek Hosny, Op. Cit, P143.

[2]-سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص 364.

[3]-محمد عبد العزيز، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002، ص 310.

[4]-عمرو محيا الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1972، ص 342

[5] - محمد محروس1992، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 47.

[6]-عبد الله موساوي، 2002، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989- 1999، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 18

السوق الإقليمية كأساس للمرحلة الأولى من التصنيع، مع توفير حماية مؤقتة للصناعات الناشئة من خلال تعريفات مرتفعة ضد الواردات الخارجية وإقامة سوق كبير يدعم التنمية الصناعية للأعضاء.[1]

تعرف هذه العملية بـ**"التصنيع البديل"**، الذي يهدف إلى تطوير القطاعات الصناعية في البلدان النامية بطريقة تمكنها في نهاية المطاف من الانفتاح على الأسواق العالمية بمجرد تحقيق درجة معينة من الكفاءة والتطور التكنولوجي ومن ثم، يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية كمرحلة انتقالية نحو اقتصاد مفتوح ومنافسة دولية موسعة بعد فترة تدريب وتطوير محددة، ولذلك تُسمى "نظرية ساحة التدريب".[2]

مع ذلك، هناك تحفظات ونقاشات حول هذه النظرية. يشير **إينوتاي** إلى أن تطوير الأسواق الإقليمية قد لا يكون كافياً في كثير من الحالات لدعم التنمية الصناعية بناءً على اقتصاديات الحجم. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون النتائج المترتبة على العملية التدريبية محدودة، وتتفاوت تفضيلات الطلب والأذواق بشكل كبير بين الواردات من البلدان الخارجية وتلك الناشئة من التجارة البينية. ولا توجد ضمانات بأن الدول النامية ستلتزم بالفتح التجاري والتحرير الاقتصادي مع بقية العالم في نقطة معينة، ما يثير مخاوف من أن تصبح تدابير الحماية دائمة بدلاً من كونها مؤقتة.[3]

10.3. نهج الحزمة:

طريقة معقدة أخرى لتحقيق التكامل بين البلدان النامية تعتمد على "نهج الحزمة"، وهو نهج شامل يهدف إلى تسهيل عملية التكامل وتعزيز استقرار اتفاقية التكامل من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة تشمل مجموعة متنوعة من المجالات مثل النقل، والاتصالات، والسلع العامة، والتعليم، والعلوم، والزراعة، والتعدين، والصناعة، وغيرها. لكن هناك شرط مهم لتطبيق هذا النهج بنجاح، وهو توفير معلومات شاملة حول توزيع فوائد وتكاليف كل مشروع على كل عضو، لضمان عدم شعور أي دولة بعدم المساواة في توزيع المكاسب والنفقات، ولكن هذا النهج قد يواجه تحديات فيما يتعلق بالتمويل والتحكم والرقابة.

ومع ذلك، رغم أن التكامل الاقتصادي يُنظر إليه عادةً على أنه فترة انتقالية في التنمية قبل الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي، فإن ممارسة بناء التكامل في البلدان النامية أظهرت بعض القيود في فعاليته. فعلى الرغم من إنشاء الأسواق الإقليمية، إلا أنها في كثير من الحالات لم تكن كبيرة بما يكفي لتحقيق تغييرات هيكلية كبيرة، وفي الوقت نفسه لم تُثبت النتائج السلبية عدم فعالية هذا النهج بالكامل عند إنشاء روابط التكامل مع أسواق داخلية كبيرة.[4]

وبالتالي، في الوقت الحالي، يُصعب تحديد مدى الفائدة المترتبة عن تفاعل التكامل بين البلدان النامية والأسواق الناشئة، ولا يمكن الوصول إلى استنتاجات قطعية حول نسبة الآثار الإيجابية والسلبية لهذا التكامل.

---

[1]-Inotai, A, Op.Cit., p 6,7.

[2]-Junquera-Rueda, The European Model of Integration: Lessons for the Central American Common Market, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, sponsored by the EU Commission, Vol 5 No 18, 2005, p 4.

[3]-Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement, P 10.

[4]-Balassa and Stoutjesdijk, Economic Integration among Developing Countries, World Bank Reprint Series: Number Thirty, Reprinted from the Journal of Common Market Studies.September 1975, p 53.

4. تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي حالة تكامل الدول النامية مع الدول المتقدمة:

الدول النامية تولي أولوية قصوى للوصول إلى أسواق واسعة ومتنامية لمنتجاتها، أسواق لا تمتلكها هي أو الدول المماثلة لها في مستوى التنمية. كما تسعى هذه الدول للوصول إلى أسواق رأس المال الكبيرة. ومن التجارب، يتضح أن دمج الدول النامية مع الأسواق الناشئة والدول المتقدمة في مجموعات التكامل يمكن أن يكون له تأثير حاسم في توزيع المكاسب الاقتصادية. يبدو أن نسبة مشاركة الدول الأقل تقدماً في هذه المجموعات تلعب دوراً مهماً في تحديد الفوائد التي تجنيها من الاندماج الاقتصادي.

1.4. علاقة حجم اقتصاد الدول المشاركة في التكامل الاقتصادي:

النظرية التقليدية تفترض أن كلما كانت الدول المشاركة في عملية التكامل أكبر من الناحية الاقتصادية، كلما كانت الفوائد المرتبطة بالتكامل أكبر. إذا تم قياس حجم الاقتصاد بالناتج القومي الإجمالي، فإن المنافع المترتبة على التكامل للدول النامية تظهر صغيرة بشكل ملحوظ. من جانب آخر، يزعم بالاسا أن المكاسب المتأتية من التكامل لا تعتمد فقط على حجم الدول المشاركة في التكامل، بل أيضًا على معدل نموها الاقتصادي.[1]

2.4. تأثيرات التكامل الاقتصادي الإقليمي على الدول الصغيرة:

يشير **كرينين** إلى أنه من الممكن ملاحظة المكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي بدقة في الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حال كان التكامل يتم بين دولة صغيرة وأخرى كبيرة، فإن الفوائد للدول الصغيرة تكون أكبر بسبب الطلب الأكبر على صادراتها. ويكون الوضع أفضل إذا كانت الدولة الصغيرة نامية والدولة الكبيرة متقدمة ذات قوة شرائية عالية. يدعم **فيلكوو مارينوف** هذا الرأي، مشيرًا إلى أن المزايا النسبية للاقتصادات الوطنية الصغيرة تظهر بشكل واضح في بيئة سوق أكبر، حيث تتحسن بنيتها الإنتاجية والسوقية وتزيد من كفاءتها. تتحقق الآثار الإيجابية لمشاركة الدول الصغيرة في التكامل الاقتصادي بشكل أساسي في الأجلين المتوسط والطويل، وهي تعتبر الآثار الديناميكية الإيجابية أكبر بكثير مما يبرر الخسائر الثابتة على المدى القصير.

كما يمكن قياس حجم مجتمع الاندماج بعدد السكان. بموجب هذا المعيار، من المرجح أن تستفيد الدول النامية من التكامل نظرًا لكثافتها السكانية العالية. تحليل تأثير الآثار الثابتة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية يوضح أن، إذا اندمجت عدة بلدان ذات مستوى تنمية منخفض مع بلدان ذات مستوى تنمية مرتفع، نتيجة لتأثيرات إنشاء وتحويل التجارة، قد يستفيد بعضها بينما[2]

5.التأثيرات الإيجابية والسلبية للتكامل الاقتصادي الإقليمي على الدول غير الأعضاء:

يمكن أن يكون للمجموعات الإقليمية، خاصة تلك التي تمثل حصة كبيرة من التجارة العالمية، تأثيرات كبيرة على الدول غير الأعضاء. تعتمد هذه التأثيرات على صافي التأثيرات الثابتة والديناميكية لإنشاء التجارة وتحويلها. فمن

[1]-Eduard Marinov, Op. Cit, p373.

[2]-Ushakov, The Economic Implications of Regional Integration, Op. Cit, p133.

ناحية، قد تقوم مجموعة إقليمية كبيرة بتحويل كميات كبيرة من التجارة بعيدًا عن الموردين خارج المنطقة، مما يؤدي إلى تدهور شروط التجارة ضد غير الأعضاء، وربما دفع المنتجين في البلدان غير الأعضاء إلى الخروج من الأسواق التي قد يكون لديهم فيها ميزة نسبية واضحة. علاوة على ذلك، إذا كانت الحواجز الخارجية للاتحاد مرتفعة، أو إذا كان هناك خطر كبير من تطور "عقلية الحصن" داخل الاتحاد، فقد يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان سيذهب إلى الدول غير الأعضاء إلى داخل الاتحاد، مما يزيد من التأثير السلبي على الدول غير الأعضاء.

من ناحية أخرى، قد تجني الدول غير الأعضاء مكاسب إذا كان التمييز المتأصل في المجموعة الإقليمية منخفضًا (أي أن هناك حواجز خارجية قليلة أمام التجارة والاستثمار) ويتم تقليله تدريجيًا من خلال التحرير. يمكن أن تؤدي وفورات الحجم ومكاسب الكفاءة الناتجة عن المنافسة الشديدة إلى تمكين اتحاد كبير من التصدير بتكلفة أقل، مما قد يحسن شروط التبادل التجاري لغير الأعضاء ويعوض إلى حد ما التدهور في معدلات التجارة الذي قد يتعرض له غير الأعضاء نتيجة لتحويل التجارة. تشمل القنوات الأخرى لهذه المكاسب الآثار غير المباشرة لزيادة الطلب على الواردات الخارجية من قبل المجموعة الإقليمية وانخفاض تكلفة الوصول إلى سوق كبير لم يعد مجزأ بواسطة اللوائح التفاضلية والمعايير الفنية.[1]

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما. كما يؤثر التكامل على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي فتزداد نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة والمواد الأولية، وتكتسب هذه السلع أسواقًا جديدة. كذلك، فإن الدول المتكاملة تستطيع معًا الحصول على أسعار وشروط أفضل.

0

[1]-Glenn, Thoma and David, Op. Cit, p 4.

خلاصة الفصل:

في ختام الفصل الثاني من هذا البحث، نكون قد تناولنا مجموعة من النظريات الاقتصادية الأساسية التي تشكل إطارًا لفهم العلاقة بين التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية. فقد تم التركيز على الدور المحوري الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق التنمية من خلال مفاهيم كلاسيكية مثل "نظرية هكشر-أوهلين"، التي تفسر كيفية تأثير نسب عوامل الإنتاج على المزايا التنافسية للدول في التجارة الدولية. كما تم تحليل "نظرية لندر" التي تبرز التحديات التي تواجه التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، مشيرةً إلى الفروقات الاقتصادية والهيكلية بين هذه الفئات من الدول بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض "نظرية التوطين والجغرافيا الاقتصادية" التي تركز على تأثير العوامل الجغرافية في تحديد الأنشطة الاقتصادية. في المبحث الأول

اما المبحث الثاني، تم تقييم التأثيرات الإيجابية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مع التركيز على كيفية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة الكفاءة عبر الحدود. كما تم دراسة أثر التكامل الاقتصادي على المؤشرات التقليدية للتنمية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الفقر والبطالة، مع تحليل التحولات التي يمكن أن تحدث في هذه المؤشرات نتيجة السياسات الاقتصادية الإقليمية. إضافة إلى ذلك، تم تناول تأثير التكامل على المؤشرات الحديثة لتنمية الاقتصاد مثل معدلات الابتكار، والبيئة الاستثمارية، وجودة الحياة.

حيث بدأت ظاهرة التكامل الاقتصادي كموضوع بحثي يتطلب التقييم لتحديد تأثيراتها الإيجابية على اقتصادات الدول بشكل فردي وعلى المنطقة المتكاملة بشكل عام. وقد شمل هذا التحليل كيفية فتح أسواق جديدة وتعزيز الاستثمارات، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق كفاءات أعلى. كما تناول البحث فحص كيفية تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تقليل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول. وعلى نطاق أوسع، يساهم التكامل في تحسين التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتنموية، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد الإقليمية، مما يعزز من قدرة المنطقة على مواجهة التحديات الاقتصادية بشكل أكثر فعالية.

الفصل الثالث

مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة

الفصل الثالث: مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة

تمهيد

في هذا الفصل سيتم مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بعد ما اتممنا في الفصل الثاني، النظريات التي تبحث في العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. حيث تناولنا خلال هذه المراجعة النظريات العالمية للتكامل الاقتصادي وقدرنا مساهمتها في فهم التأثيرات المحتملة على التنمية الاقتصادية. وقد بحثنا أيضًا كيفية تعامل هذه الدراسات مع المتغيرات الرئيسية مثل التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التحولات الاقتصادية والهيكلية، والتغيرات التركيبة السكانية ومستوى البنية التحتية التي قد تؤثر على التكامل الإقليمي. وقد اشتملت الدراسات على جانب من التحليل الكمي الذي أثبت وجود علاقة إيجابية تربط التكامل الاقتصادي الإقليمي بالتنمية الاقتصادية كانت نتائج هذه الدراسات إضافة لتأكيد النظريات السابقة المطروحة،

على ضوء ما سبق، سيُخصص الفصل الثالث لمراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، سواء من خلال الدراسات التحليلية أو تلك التي اختبرت العلاقة تجريبيًا. اعتمدت الأطروحة خمسة معايير لتصنيف هذه الدراسات، وهي: الأثر الهيكلي والمؤسساتي، تنوع التركيبة السكانية البنية التحتية كأحد أهم العناصر الاساسية في التنمية الاقتصادية ثم التجارة البينية، والاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، ومؤشر التنمية البشرية. في الدراسة القياسية سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول سيركز على مراجعة الدراسات، بدءًا من تلك المنشورة باللغة العربية ثم الانتقال إلى الدراسات الأجنبية، مع تركيز خاص على الدراسات المتعلقة بمنطقة جنوب شرق آسيا نظرًا لكونها محور الدراسة التطبيقية. أما المبحث الثاني فسيُخصص لمناقشة وتحليل تلك الدراسات استنادًا إلى تصنيفها وفق المعايير المذكورة، بهدف تقييم مدى توافق أو تعارض نتائجها مع النتائج النظرية التحليلية التي توصلت إليها الأطروحة سابقًا وذلك بهدف تحديد الفجوات البحثية التي ستركز عليها دراستنا.

المبحث الأول: مراجعة الادبيات السابقة

في هذا المبحث، سيتم استعراض الأدبيات السابقة المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية بهدف فهم الإطار العام للأبحاث الحالية وتحليل النتائج الرئيسية التي توصلت إليها. ويركز هذا المبحث بشكل خاص على دراسة تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في مناطق متعددة حول العالم، مع تركيز على منطقة دول جنوب شرق آسيا بوصفها نموذجًا حيويًا وملهمًا للتكامل الاقتصادي.

ولتحقيق دقة أكبر، تم انتقاء الدراسات بعناية لضمان حداثة المصادر ومناسبتها لإطار البحث. سيتم تنظيم عرض الدراسات وفق تسلسل منهجي يساعد في تقديم مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة المباشرة بالإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية، مما يسهم في تعزيز فهم الأساليب العلمية المستخدمة في هذا المجال. كما سيتم تسليط الضوء على أهداف كل دراسة، والأدوات والأساليب المستخدمة فيها، بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وذلك لتوفير أساس نظري متين يمكن البناء عليه في التحليل اللاحق للبحث.

أولا: مراجعة الادبيات السابقة المتعلقة بالسياسات التكامل وآليات تنفيذه:

1. دراسة عريبي ايمان وبلبخاري سامي سنة (2021) بعنوان التكتلات الاقتصادية كمدخل للتواجد في سلاسل القيمة العالمية دراسة تحليلية لدول رابطة جنوب شرق اسيا

تهدف دراسة "التكتلات الاقتصادية كمدخل للتواجد في سلاسل القيمة العالمية - دراسة تحليلية لدول رابطة جنوب شرق آسيا" التي قام بها عريبي إيمان وبلبخاري سامي إلى معالجة الفجوة الاستثمارية في الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الوفيرة من خلال تأثيرات التكتلات الاقتصادية كآلية لتوسيع سلاسل القيمة الإنتاجية واستغلال الموارد بشكل أمثل تركز الدراسة على تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) للفترة من 1990 إلى 2019، وتستعرض تأثير التكتلات الاقتصادية على سلاسل القيمة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية شملت مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات والتجارة الداخلية بين دول التكتل. أظهرت النتائج أن التكتلات الاقتصادية تساهم بشكل فعال في تعزيز التجارة الداخلية والانفتاح على سلاسل القيمة العالمية، مع التأكيد على أهمية البنية التحتية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الأسيان استخدمت بنجاح التكامل الاقتصادي كنقطة محورية لتنمية التجارة ومنطقة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات الكبيرة، مما انعكس إيجابيا على أدائها اللوجستي والولوج إلى سلاسل القيمة العالمية، إما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي أو التصدير إلى الدول المتقدمة. يصبح من الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس تأثيرًا فعالًا وإيجابيًا على القدرات اللوجستية للبلدان المضيفة. من خلال مزايا عديدة، مثل توفير التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية بما في ذلك أنظمة النقل والتنقل، كما يعمل على توطيد حلقات سلاسل القيمة الإنتاجية بين الدول الأعضاء وكذلك يفتح المجال لتوسيعها للنطاق العالمي.[1]

[1]-عريبي ايمان وبالبخاري سامي (2021) ، التكتلات الاقتصادية كمدخل للتواجد في سلاسل القيمة العالمية دراسة تحليلية لدول رابطة الأسيان، مجلة الدارسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02، ص 299-314، متاحة على الرابط التالي :
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174075

2. أطروحة دكتورة قدمتها بوقاعة زينب سنة (2017) بعنوان معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الو اقع العالمي الجديد

في دراسة أجرتها زينب بوقاعة في عام 2017 بعنوان "معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد"، تم استعراض أسباب صعوبات التكامل بين دول المغرب العربي، حيث تم تحليل العقبات والتحديات التي تواجهها رغم توفر الموارد البشرية والمادية والأسس الاقتصادية المشتركة في المنطقة. تركز الدراسة على دول اتحاد المغرب العربي – الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا – خلال فترتين: الأولى من 1964 إلى 1988 قبل تأسيس الاتحاد، والثانية من 1989 إلى 2016 بعد التأسيس، معتمدة على منهجية تحليلية وصفية. تُقدم الدراسة لمحة تاريخية عن رحلة التكامل الاقتصادي المغاربي وتقترح استراتيجيات لإعادة تنشيط التقدم في سياق الديناميكية العالمية الراهنة. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التكامل الاقتصادي يجب أن تتقدم تدريجيًا لتقليل العقبات المحتملة وضمان التوازن في تحقيق المصالح المشتركة، مع ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بفعالية، مشيرةً إلى توقيع الدول المغاربية 37 اتفاقية لكن دون تنفيذها الفعلي، ما أثر سلبًا على التكامل. كما أكدت الدراسة أن التكامل الاقتصادي يعد وسيلة معترف بها عالميًا لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب، مستشهدة بتجارب دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد الأوروبي والمكسيك مع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، ودول CLMV مع رابطة الأسيان. وتُعتبر الإرادة السياسية عاملاً حاسمًا في نجاح التكامل، بجانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداعمة. وتوصي الدراسة بضرورة اتباع نموذج رابطة الأسيان بدلاً من نموذج الاتحاد الأوروبي، مراعاةً للفروقات النسبية الاقتصادية والسياسية. كما تشير إلى أن الدول المغاربية تمتلك موارد طبيعية وبشرية، وسائل نقل واتصالات متطورة، وسوق واسعة وموقع جغرافي استراتيجي، مما يوفر فرصة كبيرة لنجاح التكامل الاقتصادي. وتلفت الدراسة الانتباه إلى أن غياب ثقافة التكامل الاقتصادي وقلق الحكومات من فقدان السيادة، فضلاً عن الخلل في اتحاد المغرب العربي وعدم تجسيد أهدافه بفاعلية، والتحولات الدولية الجديدة التي تجعل العزلة صعبة، تدعو إلى ضرورة التكامل الإقليمي لتجنب التهميش الاقتصادي. وتؤكد أن العقبات السياسية، التنظيمية، والاقتصادية أعاقت التكامل، بينما دفعت دول أخرى بتشكيل تكتلات اقتصادية قوية. وتبرز الدراسة أن النزاعات السياسية، خاصة الحدودية، تعيق التكامل، لكنها تشير إلى أن تحقيق التكامل المغاربي ليس مستحيلاً بالنظر إلى تجارب دول أخرى واجهت تحديات أكبر وتغلبت عليها. وتوضح أن التكامل الاقتصادي يتطلب إرادة سياسية قوية، وتوفير قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الرسمي بدلاً من الاجتهادات الشخصية، وأهمية استقرار الاقتصادات الوطنية وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات ضروري لتشجيع التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، مع وضع إطار ونظام يعالج التزامات الدول الأعضاء تجاه تجمعات أخرى.[1]

3. أطروحة دكتورة قدمها جمال الدين العاقر سنة (2017) بعنوان دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الافريقية

تركز هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي ونظرية النمو الداخلي، خصوصًا فيما يتعلق بأثر التكامل الاقتصادي على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وتأثيره في القارة الإفريقية بشكل خاص. تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لتحليل وفهم جدوى هذه العلاقة واستكشاف طرق للإنعاش التنمية

[1]-بوقاعة زينب، (2017) ، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، اطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس سطيف

الاقتصادية في منطقة الدراسة وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري والأسلوب القياسي لتقدير أثر الصدمات المتغيرة على النمو الاقتصادي في القارة الإفريقية، مع الاعتماد على شعاع الانحدار الذاتي لبيانات البانل. تغطي الدراسة الفترة من 1997 إلى 2016، مع التركيز على مجموعة دول شرق إفريقيا كأفضل تكتل اقتصادي في القارة حسب مؤشر الاندماج الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إلغاء الفروق بين الوحدات الاقتصادية لمختلف الدول، مجمعًا إياها تحت عوامل متقاربة وعلاقات تبادلية مدعومة بالتنسيق الإداري الطوعي، مما يساهم في تحقيق التنمية المشتركة من خلال إنشاء مؤسسات تكاملية فوق قومية. كما تسعى الاتفاقيات التفضيلية إلى زيادة المبادلات التجارية البينية وتحسين طرق التعاون بين دول التكتل الإقليمي، مما يؤدي إلى تحسين الدخول الفردية، توسيع فرص التجارة، زيادة المنافسة بين المنتجين، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. تختلف طبيعة التكتلات الاقتصادية باختلاف الظروف والدوافع السياسية أو الأمنية التي تؤسس عليها، وتحتاج إلى شروط محددة لضمان تطورها المستمر، مثل الاتحاد الأوروبي، النافتا، والأسيان. ومع ذلك، تواجه هذه التكتلات تحديات متعددة، سواء كانت داخلية مثل الاختلافات السياسية والاجتماعية وحركات الخروج كBrexit ، أو خارجية كالمنافسة، الاضطرابات الأمنية والأزمات الاقتصادية، ورغم هذه التحديات، تظل التكتلات الاقتصادية جاذبة كأداة لتحقيق التنمية في البلدان النامية. أظهرت الدراسة القياسية أنه لا يوجد ارتباط متزامن ملحوظ بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، مما يشير إلى وجود علاقة ذات مدى قصير ومتوسط بين هذه المتغيرات، وتم تحديد نموذج المتغيرات الثابتة كأفضل نموذج قياسي. كشفت دوال الاستجابة الفورية عن نتائج تؤكد مطابقة نتائج الدراسات النظرية، حيث أدت صدمة هيكلية إيجابية في معامل التجارة البينية بنسبة 1٪ إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بمعدل 2٪ في السنة الثانية، مع ارتفاع تدريجي نحو استقرار في حدود 15٪ ابتداءً من السنة الرابعة. أكدت الدراسة صحة الفرضية الأولى التي تعتبر أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، وأيدت الفرضية الثالثة المتعلقة بقدرة التكتلات الاقتصادية الأفريقية على تحقيق آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية في القارة. وفي الختام، تقدم الدراسة توصيات لتحقيق تنسيق أكثر فعالية للسياسات الاقتصادية الكلية للدول الأفريقية، بما يشمل إنشاء مؤسسات فوق قومية تمنح القوة القانونية لقراراتها، مع التأكيد على أهمية دور السلطات السياسية والمجتمع المدني في توظيف الموارد المادية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف، مما يفتح المجال لمزيد من البحث لتطوير نظام فعال لإدارة هذه المؤسسات وتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية.[1]

4. دراسة عقبة عبد الاوي سنة (2015) بعنوان الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية

تكشف هذه الدراسة عن تأثيرات الإقليمية الجديدة على تشكل السوق الوطنية للدول النامية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي. تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: الأول يبحث في تاريخ وتطور التكامل فوق الإقليمي، بينما يركز الثاني على الإقليمية الجديدة وتأثيرها على السوق الوطنية في الدول النامية. تشير النتائج إلى أن الإقليمية الجديدة تعد صيغة جديدة من التكامل الإقليمي حيث تلتف الدول النامية (الأطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز) فرادى أو مجتمعة. تختلف هذه الإقليمية عن التكامل الإقليمي التقليدي من حيث مستويات النمو، حيث تهدف إلى زيادة القوة التبادلية البينية كون التوجه التصديرية يساعد في تسريع التنمية، مما يرفع معدلات التوظيف ويخفف دوافع الهجرة

[1]-جمال الدين العاقر، (2017) ، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الافريقية، اطروحة دكتورة جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-

من الجنوب إلى الشمال. التكتل في إطار الإقليمية الجديدة لا يسعى لتحقيق وحدة بين أعضائه نظراً للسماح بالتمايز في مستويات التطور الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي، كما أن الدول المتقدمة ليست مستعدة لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نمواً. تقتصر الإقليمية الجديدة على مرحلة واحدة هي منطقة التجارة الحرة وتضع حدوداً على انتقال البشر. إن التحرير التجاري وإلغاء القيود الجمركية، سواء كانت كمية أو سعرية، يؤدي إلى زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة في بيئة اقتصادية داخلية غير مهيأة لتعزيز الإنتاجية الأساسية، مما ينتج عنه منافسة غير متوازنة. هذه المنافسة تؤدي إلى آثار سلبية على المؤسسات الوطنية، مما قد يضطر بعضها إلى الإغلاق أو الإفلاس. تفوت الإقليمية الجديدة على الدول النامية فرصة تاريخية لتطوير أسواقها الوطنية، حيث تشكلت الأسواق الوطنية في الدول الأوروبية تدريجياً وكان لها دور رئيسي في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية. في البلدان الأوروبية، خاصة تلك التي شهدت نمو الرأسمالية مبكراً، تشكلت علاقات السوق ونمت من خلال تطور الإنتاج السلعي، مما يعني أن السوق الخارجية هي امتداد للسوق الداخلية. في الاقتصادات العربية، رغم غلبة الاقتصاد الطبيعي، ظل دوره هامشياً في تكوين السوق الوطنية. الوضع الراهن يجعل من الإقليمية الجديدة، بشكلها المطروح، نوعًا من المغالاة حيث تحاول قسراً تجاوز السياق التاريخي والنظري دون النظر بجدية إلى ما هو متاح فعلياً.[1]

5. دراسة لموشي زهية ونايلي الهام سنة (2021) بعنوان التكامل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ودوره في تنمية تدفقات التجارة والاستثمار في المنطقة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا وتأثيره على تطور حجم التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات في المنطقة، حيث يُعتبر التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمار أحد الأهداف المهمة لرابطة الآسيان لتحقيق النمو الاقتصادي. تم استخدام منهجية التحليل التجريبي التي تعتمد على استغلال وتحليل البيانات والإحصائيات من مختلف الهيئات والمنظمات الدولية الرسمية المهتمة بتبادل السلع والخدمات وتداول تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي لفترة تسع سنوات من 2010 إلى 2018. وفيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية، فقد ألغت رابطة دول جنوب شرق آسيا فعليًا الرسوم الجمركية داخل دولها الأعضاء، حيث أصبحت 98.6% من خطوط التعريفة الجمركية الآن عند الصفر، وتجري جهود مكثفة لزيادة تسهيل تجارة السلع ومعالجة آثار الحواجز والتدابير غير الجمركية في المنطقة. الهدف الأصلي كان داخل إطار مبادرة المنطقة الاقتصادية المشتركة لجمعية دول جنوب شرق آسيا في عام 2015، وهو تفعيل كامل للمبادرة تسهيل التجارة لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ومن عام 2010 إلى عام 2018، تغيرت حصة آسيان في إجمالي الصادرات والواردات بشكل هامشي، حيث زادت الصادرات بين دول آسيان بنسبة 30.6% خلال هذه الفترة لتصل إلى 345.2 مليار دولار في عام 2018، وارتفعت الواردات داخل آسيان بنسبة 26.8% لتصل إلى 302.3 مليار دولار. وتتجلى أهمية قطاع الخدمات في اقتصاد المنطقة من خلال موقعه الاقتصادي القوي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث يجذب أعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان بنسبة 15.9%. وتواصل دول الآسيان العمل من أجل

[1]-عقبة عبد الاوي، (2015) ، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 02 ص 23-36 متاحة على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60659

تحقيق تكامل أكبر في أسواق خدماتها، مع التركيز بشكل متزايد على التعاون لتعميق هذا التكامل، وقد أصبح ذلك ضرورة ملحة بسبب تطور طرق الدفع الرقمية التي تسهل تدفق التجارة في الخدمات.[1]

6. دراسة إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر سنة (2015) بعنوان دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين امال التنظير ومشاكل التطبيق

تتناول هذه الدراسة الجانب النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي، بما في ذلك أسباب قيامه، عوامل نجاح هو التحديات التي يواجها، بهدف فهم هذه الظاهرة المتزايدة الانتشار وتحليل إيجابياتها وسلبياتها على الدول المتكاملة. توصلت الدراسة إلى أن الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي قد تظل نظرية وغير مؤثرة في الواقع ما لم يتم وضع خطط وآليات فعالة لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي. كما أشارت إلى أن عملية التكامل الاقتصادي تستغرق وقتًا كافيًا في مراحل تشكيلها، مما يتيح لكافة الأطراف أن تكون شريكًا فعّالًا في كل مرحلة من مراحل التكامل. وأكدت الدراسة على أن المراحل المتعددة للتكامل تحتاج إلى وقت كافٍ لتخطيها والوصول إلى الهدف النهائي، وأنه على الدول الراغبة في النجاح مراعاة التدرج والاستعداد لكل مرحلة، مع استخدام الآليات المناسبة وخلق ظروف مواتية. كما أبرزت الدراسة أن الترتيبات التكاملية تلعب دورًا فعّالًا في الاقتصاد العالمي وتتجاوز المجال الإقليمي لتخدم أطرافًا ذات مصالح مختلفة مما يتطلب قواعد ومبادئ مرضية لجميع الأطراف لضمان النجاح. وأكدت أيضًا أن نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الأفريقية والعربية يعتمد على مراعاة الظروف السائدة في المنطقة ويتطلب توافر الإرادة السياسية كدافع رئيسي للتكامل.[2]

7. دراسة السيد أليكسي ب كيرييف، والسيد بوعز ناندوا، والسيدة لورين أوكامبوس، والسيد باباكار سارو السيد رمزي الأمين، والسيد ألان ج. أوكلير، والسيد يوفي كاي، والسيد جان - فرانسوا دوفين سنة (2019) بعنوان الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل

في دراسة مهمة أُجريت في العام 2019 بعنوان "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد" قدم الكسي وزملاؤه تحليلاً شاملاً حول كيفية مساهمة الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي في تسريع وتيرة النمو المستدام في دول المغرب العربي. من خلال استخدام منهج تحليلي وصفي يعتمد على بيانات مستقاة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة للفترة من 2004 حتى 2017، ركزت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الحيوية مثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نصيب الفرد، الصادرات، التضخم، البطالة والفقر.

توصلت النتائج إلى أن زيادة الانفتاح التجاري والاستثمار بين هذه الدول لا تعزز فقط الوصول إلى مجموعة أوسع من السلع والخدمات بأسعار مخفضة، بل تحفز أيضًا المنافسة وتشجع على تحسين الإنتاجية والابتكار. وبينت الدراسة أن للمغرب ميزة نسبية على تونس في تصدير عدة مجموعات من المنتجات، مما يفسح المجال لزيادة التجارة البينية بين دول

[1]-Lamouchi Zahia and Nayli Elham, (2021) Asean's Economic Integration and Its Role in Developing Trade and Investment Flows in The Region ،Algerian Economy Review ،Volume 15, Number 1, Pages 816-832 https://www.asjp.cerist.ds/en/article/160113.

[2]-إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر، (2015) ، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين امال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي العدد 01، ص 1-33 متاحة على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36197

المغرب العربي، حيث يمكن للمغرب وتونس زيادة صادراتهما إلى بعضهما البعض وإلى دول أخرى في المنطقة مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا.

الدراسة تشير كذلك إلى وجود عقبات كبيرة تعترض تجارة هذه الدول الإقليمية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وضعف البنية التحتية للنقل، لا سيما الجوي، البحري مع استثناء النقل البري الذي يبدو أكثر تطورا وتؤكد الدراسة على أن الأثر الإيجابي للاندماج الاقتصادي على مستويات الرفاهية قد يكون محدودًا في المدى القصير لكنه يمتد ويتعزز على المدى الطويل. وفي ظل هذا السياق، توصي الدراسة بضرورة العمل على إنشاء اتفاقية اقتصادية إقليمية شاملة تعمل على تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتعزيز حركة رأس المال والعمالة، واستغلال التكنولوجيا لإقامة سوق داخلية كبيرة تساعد على تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة عالميًا [1].

8. دراسة جون ميغل سنة (2017) بعنوان نظريات وطرق التكامل الإقليمي و اتفاقيات التجارة

تستعرض هذه الدراسة نظريات وأنواع التكامل الإقليمي، مع التركيز على أبرز النماذج القياسية المستخدمة لتقييم الآثار الصافية للنمو الاقتصادي الناجم عن اتفاقيات التجارة الحرة، مع تسليط الضوء على نموذج التوازن العام المحوسب كأداة رئيسية في هذا التقييم. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التكامل الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي يتحقق بشكل أساسي عبر اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة، والتي تُعد الدعامة الأساسية لهذا التكامل. يرتبط تاريخ التكامل الإقليمي وتحرير التجارة، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطًا وثيقًا بتأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT). تسهم المساعدات الفنية في زيادة الرفاهية بين الدول الأعضاء والعالم بأسره، ويُلاحظ أن مستوى خلق التجارة الإجمالي يفوق عادةً مستوى تحويل التجارة، وهو ما يمكن تقييمه بفعالية باستخدام نماذج اقتصادية قياسية مثل نموذج التوازن العام المحوسب ونماذج الجاذبية، والتي تعتبر مثالية لتحليل الآثار الثابتة. رغم ذلك، تميل النماذج القياسية المستخدمة في التحليل، مثل نموذج الجاذبية والتوازن العام المحوسب، إلى إهمال الآثار الاجتماعية لاتفاقيات التجارة الحرة، بما في ذلك التأثيرات على حقوق العمال الحماية الاجتماعية، وأنظمة الرعاية الاجتماعية. حاليًا، طور العديد من الباحثين نماذج اقتصادية قياسية متطورة لتقييم آثار اتفاقيات التجارة الحرة، خصوصًا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأطراف الموقعة، حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على تحليل الآثار الديناميكية للاتفاقيات، بما في ذلك التأثيرات السابقة واللاحقة.[2]

[1]- Alexey B. Kireyev, Mr. Boaz Nandua, Ms. Lauren Ocampos, Mr. Babacar Sarr, Mr. Ramzi El Amin, Mr. Alain J. Auclair, Mr. Yoffie Kaye, and Mr. Jean-François Dauphin, Economic Integration in the Maghreb: An Unexploited Source of Growth (2019), published in IMF Review, https://doi.org/10.5089/9781484389843.087

[2]-oan Miguel Tejedor (2017) Theories and Methods of Regional integration and Free Trade Agreements Revista de EconomíaMundial n 47 : pp 223-242 https://www.researchgate.net/publication/322446534

ثانيا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية:

1. **دراسةسحر عميدي وعلي فقيه مجيدي سنة (2020) بعنوان القرب الجغرافي والتجارة والنمو الاقتصادي: نهج القياس الاقتصادي المكاني**

تبحث هذه الدراسة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تدفق التجارة الثنائية والمسافة الجغرافية باستخدام نموذج بيانات لوحة ديناميكية مكانية للفترة من 1992 إلى 2016. تُبرز النتائج أن التبعية المكانية، أي الطريقة التي تؤثر بها الأحداث الاقتصادية في منطقة معينة على المناطق المجاورة، والتفاعل المكاني، أي التفاعلات الاقتصادية بين المناطق المختلفة، يلعبان دورًا حاسمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي. النتائج تظهر وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والروابط المكانية بين الدول، مما يعني أن التجارة والتفاعلات الاقتصادية بين الدول المختلفة لها تأثير مباشر ومهم على النمو الاقتصادي. كما تؤكد الدراسة أن أداء الدول المجاورة والشركاء التجاريين له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي لدولة معينة، مما يشير إلى أن الاقتصاد ليس معزولًا ويتأثر بالظروف الاقتصادية في الدول الأخرى. إن تجاهل الآثار غير المباشرة لهذه العوامل قد يؤدي إلى نقص في دقة النماذج الاقتصادية، مما يجعل النماذج التي لا تأخذ في الاعتبار هذه الجوانب غير كاملة أو غير دقيقة. تكشف الدراسة أيضًا عن تأثير سلبي لمعدل نمو القوى العاملة على النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة عدد العاملين لا تضمن بالضرورة نموًا اقتصاديًا. في المقابل، يُظهر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي تأثيرًا إيجابيًا واضحًا على النمو، مما يشير إلى أهمية الاستثمارات في الأصول الثابتة مثل المصانع والبنية التحتية.[1]

2. **دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج سنة (2019) بعنوان التأثير التجاري للبنية التحتية للنقل في منطقة التجارة الحرة لر ابطة أمم جنوب شرق آسيا**

هذه الدراسة تستهدف تحليل العلاقة بين تطوير البنية التحتية للنقل والتجارة ضمن إطار منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، مع التركيز على دور البنية التحتية المتطورة للنقل في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والديناميكيات التجارية داخل المنطقة. تعتمد المنهجية المستخدمة على نهج كمي، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل بيانات مقطعية من عام 2017، وتدمج متغيرات البنية التحتية للنقل في نموذج الجاذبية التجارية لتقييم تأثيرها على التجارة. تشمل الدراسة جميع الدول الأعضاء في المنطقة وتقدم تحليلًا معاصرًا لتأثير البنية التحتية للنقل على التجارة. النتائج الرئيسية تشير إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين مستوى البنية التحتية للنقل وحجم التجارة، مما يدل على أن تحسين البنية التحتية يرتبط إيجابيًا بزيادة النشاط التجاري. كما تظهر النتائج أن البنية التحتية للنقل المتطورة تقلل من الحواجز التجارية، مما يعزز سهولة وكفاءة التجارة بين دول الآسيان. بالإضافة إلى ذلك يُظهر التحليل أن تطوير البنية التحتية للنقل يعد عاملاً حاسمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تسهل شبكات النقل المحسنة التدفقات التجارية بشكل أكثر سلاسة وكفاءة، مما يساهم في توثيق العلاقات الاقتصادية داخل

[1] -Sahar AmidiORCID Icon &Ali Fagheh Majidi ،ORCID Icon ،Geographic proximity, trade and economic growth: a spatial econometrics approach (2020) Pages 49-63, Published online: 21 Jan 2020 ،DOI:10.22219/JEP.V18I1.12708

منطقة آسيان ويفتح المجال للدول الأعضاء للاستفادة من الاستثمار في البنية التحتية للنقل لتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي.[1]

3. دراسة خوسيه في رودريجيز مورا وديف يد كومرفورسنة (2018) بعنوان المكاسب من التكامل الاقتصادي

في دراستهما المعنونة "المكاسب من التكامل الاقتصادي سنة (2018)، قام ديفيد وخوسيه بتقصي تأثيرات التكامل السياسي والتركيبة السكاني على مستويات التكامل التجاري باستخدام نموذج الجاذبية. استند تحليلهما إلى قاعدة بيانات شاملة تغطي السلع والخدمات من اسكتلندا وأمريكا لعام 2014، كندا لعام 2013، وإسبانيا (السلع فقط)، والباسيك وكتالونيا (سلع وخدمات) لعامي 2016 و2015. تناول الباحثان مفهوم الاحتكاكات التجارية وتأثيراتها الحدودية من خلال مؤشرات مثل حصة الدخل، حصة التجارة الخارجية، ونسبة التجارة الداخلية إلى الخارجية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية. خلصت الدراسة إلى أن الحدود الإقليمية تتسم بقدر أقل من الاحتكاكات التجارية مقارنةً بالحدود الدولية، حتى داخل الاتحاد الأوروبي. تميل البلدان ذات الاحتكاك التجاري المنخفض إلى الاندماج في التكتلات الاقتصادية، في حين تفضل البلدان ذات الاحتكاكات العالية البقاء مستقلة، وأظهرت المناطق المدمجة مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي، مما يعكس درجة غير عادية من التكامل مع الدول الأخرى. كما وجدت الدراسة أن التأثيرات التفاضلية لتعزيز التجارة الناتجة عن مشاركة بلد ما في تكتل اقتصادي تُظهر مكاسب كبيرة في الرفاهية أكبر من تلك الناتجة عن العضوية المتبادلة في الاتحاد الأوروبي، وأن هناك فرقًا ملحوظًا في الاحتكاكات بين الحدود الدولية والإقليمية، حيث تظهر الحدود الدولية تأثيرًا أكبر على التجارة مقارنةً بالحدود ضمن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يعني القضاء على الحدود الوطنية بالضرورة انخفاضًا كبيرًا في الاحتكاكات. كما وجدت الدراسة ارتباطًا إيجابيًا بين الاحتكاكات التجارية وكل من المسافة المادية، التمايز اللغوي، وتنوع التركيبة السكانية، وأن تغيير المرونة التجارية يؤدي إلى تعديل في الاحتكاكات، مما يؤثر بدوره على الرفاهية نتيجةً لتغيرات محددة في التجارة، وأخيرًا، تعيد المناطق التكاملية توجيه روابطها التجارية الوثيقة داخل المنطقة نحو إقامة علاقات أكثر متانة مع شركاء تجاريين محتملين حول العالم.[2]

4. دراسة م. كاواي، كندانا كنوي سنة (2015) بعنوان التحديات الطويلة الأمد أمام التكامل الاقتصادي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي

يتناول هذا البحث بعمق تحليل التحديات المستمرة التي تواجهها رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، خاصة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، مع التركيز على تحويل المنطقة إلى قاعدة إنتاج

[1] - Yang Liu and Jing Ning Cheng, The Trade Impact of Transport Infrastructure in the ASEAN Free Trade Area, The First International Symposium on Economic Development and Management Innovation (EDMI 2019) published by Atlantis Press as part of the Advances in Economics, Business and Management Research series available via its DOI: [10.2991/edmi-19.2019.52] (https://www.atlantis-press.com/proceedings/edmi-19/125914967

[2]- David Comerford, José V Rodríguez Mora the gains from (2018) economic integration Economic Policy, Volume 34, Issue 98, Pages 201–266, https://doi.org/10.1093/epolic/eiz004

محورية للشركات متعددة الجنسيات ودورها في سلاسل التوريد الآسيوية، بالإضافة إلى تمكينها من الامتيازات الاقتصادية المتطورة. من أبرز هذه الاتفاقيات تشكيل الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AEC) والأثر المترتب عليها مع الشركاء الرئيسيين. تركز الدراسة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولاً، تحليل التأثير الذي يخلفه التكامل في سلاسل التوريد بشرق آسيا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأسيان؛ ثانيًا، دراسة آثار اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وثالثًا، تقييم أهمية البنية التحتية والأطر المؤسسية وتكاليف تشغيل الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تعتمد الدراسة على التحليل الاقتصادي القياسي لفهم التفاعل بين التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز بشكل خاص على آثار الاتفاقيات والمؤسسات التجارية. وتمتد الفترة التي تغطيها الدراسة من قبل تطوير المجموعة الاقتصادية الآسيوية حتى نهاية عام 2015، مع التركيز على دول الآسيان وشركائها التجاريين الرئيسيين. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرًا متبادلاً بين التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي زيادة التجارة الدولية إلى رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح. كما كشفت البيانات أن الأسواق الكبيرة ذات التعداد السكاني العالي تمتلك ميزة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من الأسواق الصغيرة، بسبب فرص المبيعات والأرباح الأوسع. تلعب اتفاقيات التجارة الحرة دورًا محوريًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إزالة الحواجز التجارية وتقليل التكاليف. وأشارت النتائج إلى أن وجود مؤسسات قوية وبنية تحتية متقدمة يعد عنصرًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشمل المؤسسات القوية الحكومات الفعالة، النظم القانونية المستقرة، والشفافية في الإدارة، مما يوفر بيئة موثوقة ومشجعة للمستثمرين الأجانب [1].

ثالثا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي

1. دراسة صباح وداد وشليحي ايمان سنة (2021) بعنوان المنهج الحديث في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي دراسة قياسية خلال الفترة 1998- 2018

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي كأداة فعّالة لتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز والقيود الجمركية، مما يمكّن هذه الدول من جذب فرص التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إطار عملية التكامل. تركز الدراسة على عرض مختلف الآثار الساكنة والديناميكية وتحديد العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مع التأكيد على تقديم أهم المقاربات النظرية الحديثة المفسرة للتنمية الاقتصادية التي تفسر الاختلافات والتباين في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول على المستوى العالمي. تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي وأسلوب قياسي إحصائي يشمل الأساليب الكمية الإحصائية في الجانب التطبيق حيث تُركز على قياس تأثير انضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي - وهي قبرص، المجر، ليتوانيا، لاتفيا، مالطا، سلوفاكيا سلوفينيا، استونيا، التشيك، وبولندا - خلال الفترة من 1998 إلى 2018. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستفادة من فرص التنمية الاقتصادية ضمن إطار اقتصادات هذه الدول ساهمت في تعزيز قدرتها على الاستفادة من

[1] -Masahiro Kawai،Kanda Naknoi (13 Oct 2015) ASEAN Economic Integration through Trade and Foreign Direct Investment: Long-Term Challenges ADBI Working Paper 545 https://doi.org/10.1142/S0217590818400040

تيار الانفتاح والتحرر التجاري، وبالتالي الاندماج بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي. وأظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يخلق تأثيرات ستاتيكي وديناميكية، حيث أكدت الدراسات القياسية الحديثة أن التأثيرات الديناميكية أكثر أهمية من الستاتيكية، مما يعني أن التكامل يساهم في تحفيز النمو والتطور الاقتصادي على المدى الطويل. كما يُتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول جذب فرص التنمية الاقتصادية نتيجة للتأثيرات المتعددة التي يوفرها ضمن إطار العملية التكاملية. واستخدام برنامج Eviews9 في الدراسات القياسية أظهر تأثيرًا إيجابيًا للتكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويعتبر النمو الاقتصادي مرتبطًا بشكل إيجابي بحجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أظهرت الدراسة القياسية أن زيادة حجم هذه العناصر تؤدي مباشرة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، مع دلالة إحصائية مقبولة. ويُعد التكامل الإقليمي مجالًا استراتيجيًا يمكن من خلاله تحقيق نمو إيجابي لاقتصادات الدول المنضمة للاتفاق، حيث يفعّل حركة المبادلات التجارية البينية والدولية ويجذب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة أو خارجها وبينت التجارب الدولية أن مراحل التكامل تختلف وفقًا للظروف السائدة في كل منطقة. كما ساهمت عملية التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في إعادة تقسيم العمل بينها بشكل أفضل، مما أدى إلى تخصصها بشكل أكبر وزيادة حجم التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء.[1]

2. دراسة إدوارد جيه بالهيستيري، وسوريو ودارتي، ديفيد جيه تار، ودارتي سنة (2016) بعنوان أثار الفقر والازدهار المشترك من التكامل العميق في جنوب وشرق أفريقيا

تعد هذه الدراسة أول نموذج للتجارة العالمية يقيم تأثيرات الفقر والازدهار المشترك للتحرير الإقليمي عددياً، وهي سباقة في تحليل تأثيرات الفقر والازدهار المشترك على مر الزمن في تكاليف التجارة البينية المتغيرة حسب المنتج. تركز الدراسة على تأثيرات تحرير الحواجز أمام المستثمرين الأجانب في قطاع الخدمات في كل من الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية للجماعات الإنمائية لجنوب أفريقيا تستخدم الدراسة نموذج توازن عام محسوب متعدد المناطق لتقدير التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الفقر والازدهار المشترك في ست مناطق أفريقية عبر 11 قطاع خدمات أعمال في 103 دولة، مستندة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي على مدى 15 عامًا. وخلصت الدراسة إلى أن الاندماج يفيد الفقراء بشكل كبير، حيث يسجل انخفاض ملحوظ في عدد الفقراء ونسبتهم بين السكان في جميع المناطق الأفريقية الست نتيجة الاندماج العميق في منطقة التجارة الحرة الثلاثية أو إصلاحات مماثلة أحادية الجانب من قبل الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا. وتظهر أن تكاليف تعديل تحرير التجارة أقل بكثير من مكاسب الرفاهية الناجمة عنها، على الرغم من أن صانعي السياسات يواجهون ضغوطًا من الجهات التي تتحمل تكاليف التكيف مع تحرير التجارة، بينما يكون المستفيدون أكثر تنوعًا وقد لا يدركون الفوائد بشكل كامل. كما تُظهر الدراسة زيادة ملحوظة في مداخيل ما يقل عن 40% من السكان في كل البلدان أو المناطق المشاركة في الإصلاحات التجارية، مع وجود بعض الحالات التي ينخفض فيها نصيب الدخل لأكثر من 40% من السكان، مما يعكس التباين في تأثير الإصلاحات التجارية على مختلف شرائح المجتمع. تشير الدراسة أيضًا إلى أن تفضيل الإصلاحات للزراعة يزيد من نصيب الفقراء في الرخاء، حيث ترتفع أجور العمال غير المهرة بوتيرة أسرع من مكاسب عوامل الإنتاج الأخرى تختلف المكاسب المقدرة بشكل كبير عبر البلدان والإصلاحات، مما يشير إلى أن الدول لديها مصلحة في التفاوض على إصلاحات متنوعة في إطار اتفاقيات مختلفة. تكاليف التجارة تشكل عائقًا أكبر أمام التجارة مقارنة بالتعريفات

[1]-صباح وداد وشليحي ايمان، (2021) ، المنهج الحديث في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي دراسة قياسية خلال الفترة (1998- 2018) ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 03 ص 288-303 متاحة على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/165878

الجمركية، ويؤثر الاندماج العميق في المنطقة الثلاثية بشكل كبير على تقليل الفقر مقارنة بتأثيره على بقية الدول الأعضاء.[1]

3. دراسة جان بابتسيستا سنة (2011) بعنوان تأثير نافتا التنموي على المكسيك

تسلط هذه الدراسة الضوء على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على المكسيك بعد مرور خمسة عشر عامًا على انضمامها إلى نافتا، مركزةً على تطور التجارة وتدفقات الاستثمار وتأثيرها على مستويات العمالة والأجور في قطاعي التصنيع والزراعة. خلصت الدراسة إلى أن زيادة التجارة البينية ساهمت في بناء اقتصاد إقليمي أكثر ازدهارًا، لكنها ليست الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي الإقليمي. عززت نافتا التجارة والاستثمار بين شركاء أمريكا الشمالية، مما أفاد الاقتصاد المكسيكي بشكل ملحوظ، إلا أنها لم تحقق بالكامل أهداف التنمية العادلة في المكسيك، كما يتضح من اتجاهات العمالة والأجور. كان تأثير نافتا على قطاع التصنيع في المكسيك إيجابيًا ولكنه محدودًا، وقد تم تعويض هذا التأثير الإيجابي المحدود بشكل كبير من خلال التحديات الناتجة عن التكيف مع تحرير التجارة في القطاع الزراعي، مما يعني أن الفوائد التي حققها قطاع التصنيع قد خُففت جزئيًا بسبب الصعوبات التي واجهها القطاع الزراعي. القصور في السياسات المحلية المكسيكية أدى إلى نتائج مختلطة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لنافتا. لتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لنموذج التكامل في أمريكا الشمالية، يجب على صناع القرار المكسيكيين إعادة التركيز على النمو الذي تقوده الصادرات وإعطاء الأولوية للسياسات المحلية التي تعزز الاستثمار في المستقبل عبر التعليم والبحث والتطوير وتطوير البنية التحتية. يتعين على حكومات أمريكا الشمالية معالجة النواقص الاجتماعية في نافتا من خلال إجراءات تستهدف قضايا اجتماعية ملحة مثل الهجرة والزراعة وتحويل الموارد. تُظهر نافتا الفوائد والتكاليف المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية ولكنها ليست حلاً شاملاً لمشاكل المكسيك. الفشل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتعلقة بتحرير التجارة والاستثمار قد يؤدي إلى تقويض الثقة المتزعزعة أصلاً في عملية التكامل الإقليمي التي كانت تسعى إليها دول أمريكا الشمالية لعقود.[2]

4. دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة (2010) بعنوان. تكتل التجارة ونموذج الجاذبية: دراسة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية الآسيوية

تقوم هذه الدراسة بفحص تأثيرات إنشاء وتحويل التجارة نتيجة للاتفاقيات التجارية الإقليمية (Ras) في آسيا وكيف تؤثر هذه الاتفاقيات على تدفقات التجارة البينية، من خلال تحليل بيانات التجارة السنوية من 1980 إلى 2009. تهدف الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولاً، دراسة الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى في آسيا وتأثيرها على تدفقات التجارة البينية؛ ثانيًا، استخدام نموذج الجاذبية لتقييم آثار إنشاء التجارة وتحويلها بسبب مختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية على تدفقات التجارة داخل وبين مجموعات الأعضاء؛ وثالثًا، قياس تأثير هذه الاتفاقيات على التجارة بين أعضائها والدول الآسيوية الأخرى. وأظهرت النتائج أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى في آسيا لها تأثيرات

[1]- Edward J. Balistreri،Maryla Maliszewska, Israel Osorio-Rodarte, David G. Tarr (17 May 2016) Poverty and Shared Prosperity Implications of Deep Integration in Eastern and Southern AfricaWorld Bank Policy Research Working Paper No. 7660 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2781017

[2]- Jean-Baptiste Velut (2011) NAFTA'sDevelopmental Impact on Mexico : Assessment and prospects Université de la Sorbonne Nouvelle Paris 3 DOI :10.4000/ideas.71

ملحوظة على تدفقات التجارة البينية، حيث تعزز الفهم الحالي لكيفية تأثير هذه الاتفاقيات على التجارة في آسيا. وأكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة توافقها مع الأبحاث السابقة حول تدفقات التجارة الآسيوية، مما يشير إلى موثوقية البيانات والتحليلات المستخدمة. في نموذج الجاذبية المستخدم، أظهرت المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحق يقي السكان، والمسافة تأثيرات متوقعة ومهمة على تدفقات التجارة، مما يعكس العوامل الاقتصادية والجغرافية المؤثرة على التجارة.[1]

رابعا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية:

1. دراسة حركاتي فاتح سنة (2020) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق اسيا (الأسيان)

تهدف دراسة "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية: حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)" إلى تحليل دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز تدفقاتها إلى المنطقة. تركز الدراسة على إبراز السياسات الاقتصادية التي تتبناها هذه التكتلات لتحقيق بيئة استثمارية جاذبة وتحليل تأثيرها من خلال منهجية تحليلية تشمل مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل البيانات الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى أن التكتلات الاقتصادية تسهم بشكل كبير في توفير بيئة استثمارية مواتية من خلال سياسات اقتصادية مفتوحة وأسواق واسعة، مما يزيل الحواجز التجارية ويعزز التدفقات الاستثمارية الإيجابية. وقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة الأسيان حققت أهدافها المنشودة وكانت نتائج الدراسة كالتالي: تعتبر اتفاقيات الاندماج والتكامل بين طرفين أو أكثر دافعًا حاسمًا في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لمساهمتها في فتح أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القائمة فضلاً عن دورها في خلق بيئة استثمارية مشجعة أن انتهاج الدول المتكتلة اقتصادياً سياسة رفع الحواجز الجمركية والقيود التجارية يساهم في تيسير تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة في الشركات العابرة للقوميات عبر حدود مختلفة هذه الدول. تباين توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ حيث اجتذبت سنغافورة في عام 2017 الجزء الأكبر منها، بقيمة 62.016.4 مليون دولار أي بنسبة 45.72% من الإجمالي تليها إندونيسيا بحوالي 17%، بينما جاءت ميانمار ودار السلام في المرتبة الأدنى بنسبة 2.95% و0.33% على التوالي. يعتبر الاتحاد الأوروبي المستثمر الرئيسي في منطقة آسيان خلال عام 2017، باستثمارات بلغ مجموعها 24,858.2 مليون دولار، وهو ما يمثل 9.89% من إجمالي الاستثمارات يرجع سبب ذلك إلى القرب الجغرافي بين المنطقتين.[2]

[1] -E. M. Ekanayake, Amit Mukherjee and Bala Veeramacheneni (2010)

Trade Blocks and the Gravity Model: A Study of Economic Integration among Asian Developing Countries, Journal of Economic Integration, Vol. 25, No. 4 (December 2010), pp. 627-643 (17 pages), https://www.jstor.org/stable/23000952

[2] -حركاتي فاتح، (2020) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق اسيا الأسيان، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، العدد 01، ص 73-84 متاحة على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118341

2. دراسة أنجرايني، دبليو ريانتو، إم إس دبليو سوليسوانتو سنة (2020) بعنوان تحليل النمو الاقتصادي في دول الآسيان

يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير متغيرات التضخم، نفقات الاستهلاك، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان في الفترة من 1996 إلى 2018، باستخدام طريقة تحليل الانحدار اللوحي لاختبار البيانات في اتخاذ القرارات. أظهرت نتائج اختبار t الإحصائي تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لكل من الإنفاق الاستهلاكي، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن زيادة هذه العوامل يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. على النقيض أظهر التضخم تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على الناتج المحلي الإجمالي. تشير الدراسة إلى أن الحكومات في دول الآسيان يمكن أن تصيغ سياسات تهدف إلى منع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتُعد إدارة التضخم جزءًا مهمًا من هذه السياسات بالإضافة إلى تعزيز الإنفاق الاستهلاكي، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري.[1]

3. دراسة نارترويد سابساد، بي. باستيباتكول، س. سريبونشيت سنة (2018) بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف: دراسة حالة لر ابطة دول جنوب شرق آسيا وتايلاند

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الاقتصاد في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات مركزًة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تايلاند وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من 2005 إلى 2017، تضمنت الدراسة متغيرات اقتصادية متنوعة مثل سوق الأوراق المالية، التصدير، نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك مؤشر الاستيراد، وإنتاج التصنيع. استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية وطريقة بايز لتقديرات التنبؤ في النماذج الاقتصادية القياسية التطبيقية، مستندةً إلى نظرية بايز لحساب التوزيع اللاحق للمعلمات باستخدام التوزيع المسبق ووظيفة الاحتمال عبر التوزيع المشترك. أظهرت النتائج من خلال التحليل الذي أُجري باستخدام الانحدار الخطي المتعدد أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا ومؤثرًا في تعزيز الاقتصاد التايلاندي. كما كشفت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من بعض الدول الأعضاء في منطقة الآسيان لم تحدث تغييرًا كبيرًا أو مؤثرًا على الوضع الاقتصادي لتايلاند.[2]

4. دراسة جاجيك سيرجي سنة (2018) بعنوان الترابط بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الأحكام الحالية للوضع الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أرمينيا

تناولت هذه الدراسة تأثير التكامل الاقتصادي على تفاعلات الاستثمار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأور آسيوي، مع تركيز خاص على أرمينيا كمثال لدولة ضمن هذا الهيكل التكاملي. تمت الدراسة على الفترة 2006-2017، حيث أبرمت أرمينيا اتفاقيات استثمار مع 33 دولة. استخدمت الدراسة منهجية وصفية تحليلية لفحص العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمار في مجموعات تكاملية مختارة، مثل مجموعة العشرين، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نافتا، دول الكومنولث، بريكس، الدول الأفريقية، ومنطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على المتغيرات مثل الناتج المحلي

[1] -D. Anggraini, W. Riyanto, M. S. W. Suliswanto Analysis of Economic Growth in ASEAN CountriesPublished (2020) Vol. 18, No. 01, pp. 80-90،DOI:10.22219/JEP.V18I1.12708

[2]-NartrudeeSapsaad, P. Pastpipatkul, S. Sriboonchitt, The Impact of Foreign Direct Investment on the Host Country Economy: A Case Study of ASEAN and Thailand, (2018) In the book: Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics 840-852 pp DOI:10.1007/978-3-030-04200-4_60

الإجمالي، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. وخلصت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي يعزز الاستثمارات المتبادلة ويحقق تأثيرات ديناميكية، مما يضمن نجاح التكامل الاقتصادي في إطار الاتحاد الأور وآسيوي. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير سلاسل القيمة داخل الاتحاد، مما يعزز انتقال الدول من الروابط الأمامية إلى الخلفية في سلاسل القيمة العالمية. تُعد الاستثمارات عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية وتشكل أحد الأهداف الرئيسية للدول المشاركة في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي. تساعد مشروعات التكامل الدول الأعضاء على تحسين موقعها في المنافسة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات. يمكن للتكامل الإقليمي تسهيل الاستثمار، خاصة عندما يصاحبه تحسين في الثقة السياسية. يتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر مع عدة محددات، مثل زيادة المبيعات المحلية والوصول إلى الأسواق ويمكن تعزيز هذه المحددات من خلال اتفاقيات الاستثمار الإقليمية مع الدول المتقدمة. سياسات التكامل الإقليمي التي تركز على إحلال الواردات الإقليمية قد لا تؤدي إلى نجاح طويل الأمد، لذا يُوصى بالتركيز على سياسات تضمن معاملة عادلة للاستثمارات. إصلاحات السياسة العامة، مثل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، حماية حقوق الملكية، وفعالية القطاع المالي والمصرفي، تعد أكثر أهمية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من مجرد الانضمام إلى تكتلات التكامل. فتح قطاعات متنوعة أمام المستثمرين الأجانب يعد أمرًا مهمًا، حيث يتخذ المستثمرون الأجانب قراراتهم بالاستثمار في دولة معينة استنادًا إلى هذه الفرص. للتكامل الاقتصادي الإقليمي تأثيران رئيسيان على التقارب الاقتصادي داخل الكتلة، هما آثار التشتت والتكتل. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا ديناميكيًا في التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى منافسة أعلى وكفاءة أكبر في تخصيص الموارد، مما يساهم في النمو الاقتصادي المتسارع.[1]

5. دراسة كيكي فيريكو سنة (2015) بعنوان التأثير المفتوح لمنطقة التجارة الحرة الاسيان على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أدلة من البيانات على المستوى الكلي لإندونيسيا وماليزيا وتايلاند

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFTA) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مختارة من الرابطة، وتحديداً إندونيسيا وماليزيا وتايلاند.، من خلال استخدام نهج مختلط يجمع بين البيانات الكلية لبلدان متعددة والبيانات الجزئية للشركات في إندونيسيا. تم تحليل تأثير منطقة التجارة الحرة باستخدام متغيرات زمنية تمثل الفترات قبل وبعد التنفيذ الشامل لها. بالنسبة للتحليل الجزئي، اعتمدت الدراسة على بيانات من مسح قطاع التصنيع في إندونيسيا. وكشفت النتائج الرئيسية أن منطقة التجارة الحرة لم تحقق فعالية متجانسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دول الآسيان المختلفة، مما يدل على تباين التأثيرات بين الدول الأعضاء. وعلى عكس النتائج على المستوى الكلي، أظهر التحليل الجزئي أن الشركات في إندونيسيا شهدت تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشير إلى أن تأثير منطقة التجارة الحرة قد يكون أكثر فعالية في سياقات

[1] -Gagik Sergey, (2018) The interrelationship between economic integration and foreign direct investment Current provisions of the socio-economic situation in the Republic of Armenia https//arar.sci.am/délibéra /publication 280966/édition /257980/content

محددة. خلصت الدراسة إلى أن تأثير منطقة التجارة الحرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بالتنوع والتغير داخل الدول الأعضاء، مما يبرهن على التعقيد المتأصل في التكامل الاقتصادي وكيفية تأثيره بشكل مختلف على كل دولة[1]

خامسا: مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز بالتنمية البشرية

1. أطروحة دكتورة قدمتها نجلاء هزله سنة (2021) بعنوان تحليل أثر الاثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تجارب تكاملية للفترة 1980-2019م)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي على مدى فترة من 1980 إلى 2019، مع التركيز على تأثيراته على خلق التجارة في المدى القصير والتنمية في المدى الطويل. استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل واختبارات التكامل المشترك، وتم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للتكامل الاقتصادي باستخدام نماذج الجاذبية وطريقة مقدار شبه الإمكان الأعظم بواسون. لقياس الأثر طويل الأجل للتكامل الاقتصادي، تم استخدام طريقة مقدرات العزوم المعممة، مع التركيز على التغيرات الهيكلية والاقتصادية وتأثيرها على النمو وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتكامل، خاصة فيما يتعلق بالتنمية والرفاهية الاقتصادية. وجدت الدراسة أن التأثيرات الساكنة للاتحاد الأوروبي في خلق التجارة تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما تساهم التأثيرات الديناميكية للتكامل بشكل ملحوظ في نمو رأس المال الثابت للاتحاد الأوروبي. التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي والالتزام بمتطلباته يعزز معدلات التبادل التجاري كأحد الآثار الإيجابية للتكامل لكن المسافة الجغرافية تؤثر سلبًا على تدفق التجارة البينية بين دول الاتحاد. حجم الاقتصاد للشركاء التجاريين في الإقليم المتكامل له تأثير كبير في تعزيز التجارة البينية، كما أظهرت نتائج نموذج PPMLHDFEلاستثمار المحلي يعزز النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، حيث أن زيادة الطلب في قطاع الأعمال يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والتوسع في الاستثمار. التكامل الاقتصادي الإقليمي يسهل الاستفادة من المهارات الفنية واليد العاملة، مما يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني الوظيفي وتنمية القدرات. زيادة فرص السوق في المنطقة المتكاملة تجذب التجارة والاستثمار، والتي قد لا تتمكن البلدان خارج المنطقة من الوصول إليها بسبب عبء القيود وعمليات الشحن المزدوجة. إلغاء الرسوم الجمركية البينية أدى إلى اختلال في الميزانية العامة لبعض الدول الأعضاء، مما أثر بشكل كبير على السياسة المالية والإنفاق الحكومي والإعانات. الفترات التدريجية لإلغاء الرسوم قد تكون غير كافية لتقليل الآثار السلبية المرتبطة بالتغيرات في السياسة المالية. تم تسجيل فجوة في مستويات التنمية البشرية بين دول الاتحاد الأوروبي حيث كان التقارب الاجتماعي ومستويات التنمية البشرية أبطأ مقارنة بالتقارب الاقتصادي. توفر هذه النتائج فهمًا عميقًا للتأثيرات المعقدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وتسلط الضوء على الحاجة إلى التوازن والتخطيط الاستراتيجي لضمان أقصى استفادة من التكامل الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة. تشير الدراسة أيضًا إلى أن

[1]- Kiki Verico (2015) Open-ended impact of afta on fdi inflows: Evidence from macro-level data of indonesia, malaysia, thailand and firm-level data of indonesia Journal of Economic Cooperation and Development 36(2) pp 91-124

التكامل الاقتصادي الإقليمي له قدرة كبيرة على تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولكن يجب مراعاة الفروقات والتحديات الخاصة بكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي[1].

2. دراسة سين يونغ بارك، راشيل أ. كلا فيريا سنة (2018) بعنوان هل التكامل الإقليمي مهم لتحقيق النمو الشامل؟ دليل من مؤشر التكامل الإقليمي متعدد الأبعاد

تسعى هذه الدراسة الي فهم دور التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المهمة مثل النمو الاقتصادي، خفض معدلات الفقر، وتقليل التفاوت في الدخل. لتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحثون مجموعة بيانات غير متوازنة من الدول المدروسة لإجراء تحليلات انحداريه متنوعة تتعلق بالنمو، عدم المساواة، والفقر، مع الأخذ في الاعتبار مؤشر MDRII كمتغير تفسيري إضافي إلى جانب مجموعة من متغيرات السيطرة الأخرى. واجهت الدراسة تحديات خاصة بالتنوع الكبير في البيانات بين الدول المختلفة، وتم تبني منهجية شاملة لقياس مستوى التكامل الإقليمي وتقييم تأثيره على النمو الاقتصادي والاجتماعي، متضمنة ستة عناصر أساسية: التجارة والاستثمار، المال والتمويل، سلاسل القيمة الإقليمية، البنية التحتية والتواصل، حركة الأشخاص، والتكامل المؤسسي والاجتماعي. الدراسة التي شملت فترة من 2006 إلى 2016 وغطت 156 دولة، تقدم رؤية شاملة لتأثيرات التكامل الإقليمي على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية. ووجدت أن التكامل الإقليمي كان الأكثر تقدمًا في الاتحاد الأوروبي، حيث سجل درجات عالية في جميع الأبعاد الستة بينما تأتي آسيا في المرتبة الثانية بفضل البنية التحتية والاتصال. أشار التحليل التجريبي إلى وجود أثر إيجابي كبير للتكامل الإقليمي على التنمية حتى عند السيطرة على الانفتاح التجاري والمالي. وأكدت أن أبعاد مثل سلاسل القيمة الإقليمية، حركة الأشخاص، والتكامل المؤسسي والاجتماعي هي محركات مهمة للنمو الاقتصادي، وأن البنية التحتية والاتصال تساهم في تحسين توزيع الدخل. وأخيرًا، يؤدي التكامل الشامل في مجالات التجارة والاستثمار، المال والتمويل والتكامل المؤسسي والاجتماعي إلى الحد من الفقر بشكل كبير [2]

3. دراسة هايوين تشو سنة (2017) بعنوان البطالة والتكامل الاقتصادي للدول النامية

في دراسة أجراها هايوين تشو عام 2017 بعنوان "البطالة والتكامل الاقتصادي للدول النامية"، تم تحليل تأثير التكامل الاقتصادي بين الهند والصين على قطاع التكنولوجيا والعمالة باستخدام نموذج توازن عام. تضمنت المتغيرات المستخدمة إجمالي مساحة الأرض، حجم السكان، النسبة المئوية للوقت الذي يقضيه الفرد في قطاع التصنيع، بالإضافة إلى معدل الأجور ومعدل العمالة في نفس القطاع. وقد خلصت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي يساهم في توسعة الأسواق ويعزز من تبني تقنيات متقدمة، مما يؤدي إلى تنافسية متزايدة تقلل هوامش الربح لكل وحدة إنتاج وتحفز الشركات على زيادة مستويات الإنتاج لتعويض التكاليف الثابتة. هذه الزيادة في الإنتاج تجعل التقنيات المتقدمة أكثر

[1]-نجلاء هزله (2021) تحليل أثر الاثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تجارب تكاملية للفترة 1980-2019) اطروحة دكتورة، جامعة حمة لخضر الوادي

[2]- Shin Young Park, Rachel A. Claveria (2018) Does regional integration matter for inclusive growth? Evidence from the Multidimensional Regional Integration Index, Asian Development Bank Economics Working Paper Series http://dx.doi.org/10.22617/WPS189608-2

ربحية. من ناحية أخرى، توجد تأثيرات متعاكسة على الطلب على العمالة في القطاع نتيجة للتغيرات التكنولوجية، حيث يقابل انخفاض الطلب على العمالة لكل وحدة إنتاج بزيادة الطلب الكلي على العمالة بفعل زيادة الإنتاج. كما أظهرت الدراسة أن الزيادة في رأس المال لا تؤثر بشكل مباشر على التوظيف في قطاع التصنيع، حيث يتم توجيه جزء من الرأس المال الجديد إلى القطاع المالي بينما يستوعب القطاع الصناعي الباقي. النتائج أشارت أيضاً إلى أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون له تأثيرات ديناميكية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد وتعزيز التنافسية، خصوصاً مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقارب اقتصادي داخل الكتلة ويزيد من تعقيدات التفاعل بين التشتت والتكتل في الاقتصاديات المتكاملة.[1]

4. دراسة أروبشيك كوالسكا وميرزوف سنة (2017) بعنوان التحليل المقارن للأثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في حالة الاتحاد الأوروبي ونافتا

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير العوامل الثابتة والديناميكية على أداء الدول الأعضاء في عمليات التكامل، من خلال دراسة حالة دول الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). تم تحليل ديناميكيات المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، قبل وبعد انضمام الدول الأعضاء في نافتا (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك) ودول الاتحاد الأوروبي ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، واليونان). كما تم تقييم الآثار الثابتة لانضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي مثل بولندا وسلوفاكيا، بالإضافة إلى تحليل نتائج انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. ركزت الدراسة بشكل خاص على تحليل التأثيرات الديناميكية للتكامل الاقتصادي، باستخدام بيانات إحصائية من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة من 1990 إلى 2015.

ومن أبرز نتائج الدراسة: إنشاء التجارة، تحويل التجارة، انخفاض التكاليف الإدارية، وتحسين ظروف التجارة تُعتبر آثارًا ثابتة، في حين تتضمن الآثار الديناميكية توسيع السوق، تعزيز استخدام الاقتصاد الحجمي، تحفيز المنافسة تطوير التقنيات والإنتاج، تحسين الوصول إلى التقنيات والموارد، زيادة تدفقات الاستثمار، تطوير البنية التحتية، والحد من مخاطر ريادة الأعمال. غالبًا ما يتجاوز تأثير تحويل التجارة تأثير خلق التجارة، وتكون الآثار الديناميكية غالبًا إيجابية في التغلب على الأزمات وظروف عدم استقرار الاقتصاد. للتكامل الاقتصادي تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، مما يؤثر على ديناميكية المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية ويؤدي إلى تغيرات طويلة الأمد في أداء الاقتصاد.

يساعد تحليل الآثار الثابتة والديناميكية في تحديد المجالات ذات الأولوية للتنظيم الاقتصادي للدول الأعضاء ويسهم في التنبؤ بأداء التكامل في المستقبل. تتمتع الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بمستوى أعلى من الاستقرار وتتطور بوتيرة جيدة، نظرًا لكون التكامل اقتصاديًا فقط. تمكنت الدول ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية من استغلال وفورات الحجم وتعزيز المنافسة والوصول إلى التكنولوجيا الرائدة وزيادة تدفق الاستثمارات.

[1] -Zhou, Haiwen (2017) Unemployment and Economic Integration for Developing Countries ،Frontiers of Economics in China, Vol. 10, No. 4 (2015): pp. 664-690. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83313/

يوفر الاتحاد الأوروبي التكامل في جميع المجالات، مما يتيح للدول الأعضاء الحصول على الدعم والتمويل للحفاظ على استقرار اقتصادها وتنميته.[1]

5. دراسة أليسا دي كابريو، أميليا يو سانتوس، باولينو وماريا فسوكولوفا سنة (2017) بعنوان اتفاقيات التجارة الإقليمية والتكامل والتنمية

تبرز هذه الدراسة الأهمية الجوهرية لاتفاقيات التجارة في مكافحة الفقر وتقليص الفجوات وعدم المساواة في العالم النامي، وتهدف إلى استكشاف تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية الكبرى على النمو والتنمية، معتمدة على منهج تحليل تجريبي يشمل أكثر من 100 دولة خلال الفترة من 1990 إلى 2010. تم اختيار اتفاقيات تجارية تمثل مجموعات من مناطق مختلفة بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، آسيا النامية، أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي وذلك لقياس مؤشرات تنموية محددة مثل مؤشر الانفتاح، عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة العالمية في الدخل باستخدام قواعد بيانات البنك الدولي وإحصاءات التدفقات التجارية الثنائية من صندوق النقد الدولي. أسفرت الدراسة عن النتائج التالية: تشير البيانات التجريبية إلى أن التكامل الإقليمي يعزز التجارة الثنائية ويساهم في تقليل عدم المساواة داخل الأسر، بالإضافة إلى دفع النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تساهم المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية في زيادة عدم المساواة داخل البلدان، مع وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة ناتجة عن تفاعلات مع الدول الأخرى المشاركة في هذه الاتفاقيات. كان الأثر المعزز للتكامل الإقليمي ملحوظًا بوضوح في دول آسيا النامية، حيث أظهرت هذه البلدان تفاعلاً إيجابيًا مع اتفاقيات التجارة الإقليمية كوسيلة للوصول إلى أسواق التجارة التفاضلية. يُبرز التحليل أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى نتائج تنموية إيجابية، بما في ذلك تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة داخل البلدان. تختلف تأثيرات المشاركة في الاتفاقيات التجارية بين مجموعات البلدان النامية، وقد استفادت دول آسيا النامية بشكل متكافئ مع الدول المتقدمة.[2]

6. دراسة بلامر، وبي. بيتري، وإف. تشاي سنة (2014) بعنوان تقييم تأثير التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أسواق العمل

في دراستهم المعنونة "تقييم تأثير التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أسواق العمل"، قدم كل من إم. بلامر، بي. بيتري، وإف. تشاي (2014) تحليلاً شاملاً لتأثيرات التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) على أسواق العمل في الدول الأعضاء. هدفت الدراسة إلى تقييم انعكاسات مبادرات التكامل الإقليمي لآسيان على الرفاهية، التجارة، والبنية الاقتصادية، مع تركيز خاص على أسواق العمل. استخدمت الدراسة منهجية

[1]- O. Pshyk-Kovalska, D. Mirzoieva (2017) COMPARATIVE ANALYSIS OF STATIC AND DYNAMIC EFFECTS OF ECONOMIC INTEGRATION IN THE CASE OF THE EU AND NAFTA Published Economics
https://www.semanticscholar.org/paper/COMPARATIVE-ANALYSIS-OF-STATIC-AND-DYNAMIC-EFFECTS-Pshyk-Kovalska-Mirzoieva/ba8b79b48a758c73d6a70f4483b7d9148e0baf80

[2]- Alisa DiCaprio, Amelia U. Santos-Paulino and Maria V. Sokolova (2017) UNCTADVisit website
https://unctad.org/publication/regional-trade-agreements-integration-and-development-unctad-research-paper-no-1

نموذج التوازن العام الحسابي (CGE)، وهو أسلوب كمي لمحاكاة السياسات الاقتصادية وتقييم تأثيرها، معتمدة على بيانات تفصيلية من مسوحات القوى العاملة في ستة أسواق لآسيان وتصنيف العمل إلى سبع مجموعات مهنية لفهم التأثيرات بدقة. ركزت الدراسة مكانياً على منطقة الآسيان، خاصة الدول الأعضاء المشاركة في جهود التكامل الاقتصادي، وزمنياً على مرحلة تنفيذ الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AEC) التي كان من المقرر الانتهاء منها في عام 2015. كشفت النتائج الرئيسية أن مبادرات التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أثرت بشكل ملحوظ على أسواق العمل، حيث شملت التأثيرات تغيرات متنوعة عبر مختلف الفئات المهنية، مما يدل على التأثيرات المختلطة للتكامل على العمالة. وجدت الدراسة أن التكامل الاقتصادي لآسيان لا يؤثر فقط على أسواق العمل، بل يمتد تأثيره ليشمل تحسينات في الرفاهية العامة، وتغيرات في ديناميكيات التجارة، وإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي للمنطقة. كما أبرزت الدراسة وجود آثار توزيعية متنوعة للتكامل، حيث تبين أن هناك تغييرات في التوزيع الوظيفي والمهني للعمالة مقارنة بالأصول الأخرى كرأس المال والأرض، مما يعكس التغيرات الهامة في ديناميكيات سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، كشف التحليل عن وجود تأثيرات متباينة للتكامل الاقتصادي على النوع الاجتماعي، مما يعني أن الرجال والنساء تأثروا بشكل مختلف في سوق العمل نتيجة لهذه المبادرات. تقدم الدراسة أفكاراً ورؤى حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي في آسيان، مشددة على أهمية تقييم هذه العملية ليس فقط من منظور تجاري واقتصادي، بل أيضاً من منظور اجتماعي.[1]

[1] -Michael G. Plummer, Peter A. Petri and Fan Zhai (2014) Assessing the impact of ASEAN economic integration on labour markets LO Asia-Pacific Working Paper Series, C:/Users/win/Downloads/Documents/wcms_309610.pdf

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة الادبيات التجريبية السابقة

يعدّ تحليل ومناقشة الأدبيات التجريبية السابقة خطوة أساسية لفهم تطور الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وأثره على التنمية الاقتصادية. ولتبسيط هذه المناقشة وتحقيق الأهداف المرجوة تم تبني تقسيم منهجي يتوافق مع فرضيات الدراسة، مما يتيح الكشف عن العلاقات المعقدة والمتداخلة بين مكونات التكامل الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية.

من خلال ما سبق، سيتم التركيز على خمس فئات رئيسية تشكل الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وهي: السياسات والآليات المعتمدة لإتمام عملية التكامل، التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية التجارة الخارجية البينية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً مؤشرات التنمية الاقتصادية. يهدف هذا التقسيم إلى تسليط الضوء على التفاعلات المتعددة التي تحدد نجاح أو فشل عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما تسعى إلى إبراز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه العمليات في مختلف السياقات التجريبية.

أولا: تحليل الادبيات السابقة المتعلقة بالسياسات التكامل وآليات التنفيذ:

1. من ناحية الهدف:

ركزت الدراسات السابقة على استكشاف وتحليل تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية والنمو من خلال تنفيذ السياسات واليات التكامل في مناطق مختلفة من العالم. على غرار دراسة لموشي زهية ونايلي الهام (2021) على تحليل دور السياسة الاقتصادية لتنفيذ التكامل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في تطوير التجارة والاستثمار في المنطقة في حين ركزت دراسة عريبي إيمان وبلبخاري سامي (2021) على تأثير التكتلات الاقتصادية، خصوصًا رابطة الآسيان، في إدماج دول جنوب شرق آسيا في سلاسل القيمة العالمية. وهو ما تناولته دراسة جمال الدين العاقر (2017) إلى تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي في القارة الإفريقية ونظرية النمو الداخلي، مع التركيز على دول شرق إفريقيا كما تناولت دراسة بوقاعة زينب (2017) معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي، حيث ركزت على التحديات التي تعيق التكامل في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية للمنطقة وصعوبات التي حالت دون تحقيق هذا التكتل للأهداف التي انشاء لأجلها. أما دراسة الكسي وآخرون (2019) فهدفت إلى إبراز كيف يمكن للاندماج الاقتصادي في المغرب العربي أن يشكل مصدرًا للنمو الاقتصادي غير المستغل بسبب المشاكل السياسية والنزعة القيادية لكل دولة في المقابل، هدفت دراسة جون ميغل (2017) إلى تقديم نظريات وطرق قياس آثار اتفاقيات التجارة الحرة، وقدرة الدول ذات الدخل المنخفض على تحقيق مكاسب تنموية من عمليات التكامل الإقليمي. باستخدام سياسات الاقتصادية والتجارية موحدة بين دول المنطقة المتكاملة بينما ركزت دراسة عقبة عبد الاوي (2015)تحلل الإقليمية الجديدة وتأثيرها على تشكيل السوق الوطنية في الدول النامية، مع التركيز على مختلف التحديات التي تواجه هذه الدول في ظل العولمة وضهور التكتلات الإقليمية الجديدة بصور مختلفة اما دراسةإبراهيم سالم ياسمينة و ياحي هاجر سنة 2015 تناولت الدراسة الجانب النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي بما في ذلك أسباب قيامه عوامل نجاحه، والتحديات التي يواجهها، بهدف فهم هذه الظاهرة المتزايدة الانتشار وتحليل إيجابياتها وسلبياتها على الدول المتكاملة.

2. من ناحية مجتمع الدراسة:

تناولت الدراسات المختلفة مناطق جغرافية متنوعة لتعكس تأثير التكامل الاقتصادي في سياقات متعددة دراسة لموشي زهية ونايلي الهام فقد استهدفت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لتحليل تدفقات التجارة والاستثمار داخل المنطقة وغطت الفترة من 2010 إلى 2018 ، عريبي إيمان وبلبخاري سامي ركزت على دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مع تحليل تأثير التكتلات الاقتصادية على سلاسل القيمة العالمية،وتغطي البيانات والإحصائيات المتعلقة بالفترة الزمنية من 1990 إلى 2019 اما دراسة جمال الدين العاقر ركزت على مجموعة دول شرق إفريقيا باعتبارها من أبرز التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية، للفترة من 1997الى 2016 بينما تركزت دراسة بوقاعة زينب على دول اتحاد المغرب العربي، بما في ذلك الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا. في السياق ذاته وشملت الفترة من 1964الى غاية 1964، ركزت دراسة الكسي وآخرون على دول المغرب العربي كافة، مشيرة إلى الإمكانات الكبيرة غير المستغلة في هذا السياق وفارة الدراسة من 2004الى 2017. بينما دراسة عقبة عبد الاوي ركزت على الدول النامية وتأثير الإقليمية الجديدة عليها، مع تحليل خاص للسوق الوطنية في هذه الدول، اما دراسة إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر تمت الدراسة في عام 2015على الدول الأفريقية والعربية.

3. من ناحية منهج الدراسة:

دراسة عريبي إيمان وبلبخاري سامي اعتمدت على مراجعة الأدبيات وتحليل البيانات لتقييم تأثير التكامل الاقتصادي على سلاسل القيمة العالمية. اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة متنوعة من المناهج البحثية المناسبة لطبيعة الموضوع، استخدمت دراسة جمال الدين العاقر المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانب النظري، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لقياس أثر التكامل على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل. في المقابل، اعتمدت دراسة بوقاعة زينب على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مسيرة التكامل الاقتصادي والمعوقات التي تواجه دول المغرب العربي. اعتمدت دراسة الكسي وآخرون على التحليل الوصفي لبيانات تجارة السلع الأساسية لتقييم الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، بينما استخدمت دراسة جون ميغل نماذج التوازن العام المحوسب ونماذج الجاذبية الاقتصادية. فحين اختار دراسة عقبة عبد الاوي المنهج الوصفي التحليلي، في حين اعتمدت دراسة لموشي زهية ونايلي الهام على منهجية التحليل التجريبي من خلال بيانات وإحصاءات رسمية من الهيئات الدولية لدراسة تطور التجارة والاستثمار في دول آسيان، اما دراسة إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر المنهج التحليلي.

4. من ناحية أهم مؤشرات الدراسة:

تفاوتت الدراسات في المؤشرات التي اعتمدت عليها لقياس تأثير التكامل الاقتصادي.. في دراسة عريبي إيمان وبلبخاري سامي، ركزت المؤشرات على البنية التحتية اللوجستية وسلاسل القيمة وكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة جمال الدين العاقر ركزت على مؤشرات التجارة البينية، والاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي، بينما اعتمدت دراسة بوقاعة زينب على مؤشرات التكامل الاقتصادي والعقبات السياسية التي تعرقل التعاون بين الدول

المغاربية. ركزت دراسة الكسي وآخرون على مؤشرات مثل التنسيق في السياسات الاقتصادية ومستوى التنسيق المؤسسي ومؤشر أسعار المستهلك أو مؤشر أسعار المنتجين، أما دراسة جون ميغل فاعتمدت على تجمع مؤشرات الجاذبية ونموذج التوازن العام بين تحليل التدفقات الاقتصادية على مستويات مختلفة؛ حيث تركز مؤشرات الجاذبية على العلاقات التجارية بين الدول وتستخدم لتقدير حجم التدفقات التجارية والاستثمارية بناءً على العوامل الجغرافية والاقتصادية. في المقابل، يركز نموذج التوازن العام على التفاعل بين جميع الأسواق والقطاعات داخل الاقتصاد الواحد مع مراعاة العلاقات الاقتصادية الكلية والجزئية، لتقديم صورة متكاملة حول تأثير السياسات الاقتصادية والتغيرات على الاقتصاد ككل دراسة عقبة عبد الاوي على تأثير الإقليمية الجديدة على السوق الوطنية من خلال مؤشرات مثل التحرير التجاري تدفق الواردات، وتأثيرها على المؤسسات الوطنية، بينما اعتمدت دراسة لموشي زهية ونايلي الهام على مؤشرات حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى نسبة إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الآسيان، اما دراسةإبراهيم سالم ياسمينة و ياحي هاجر اليات التكامل، ومراحل التكامل الاقتصادي.

5. من ناحية نتائج الدراسة:

أظهرت دراسة جمال الدين العاقر أن التكامل الاقتصادي في إفريقيا يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، عربي إيمان وبلبخاري سامي أكدا أن التكامل الاقتصادي في الآسيان ساعد في تعزيز البنية التحتية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. توصلت دراسة بوقاعة زينب إلى أن عدم تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق التكامل. أما دراسة الكسي وآخرون فقد أكدت أن الانفتاح التجاري والاستثمار بين دول المغرب العربي يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي، لكن يواجه تحديات كبيرة. بينما أشارت دراسة جون ميغل إلى أن سياسات الاقتصادية والتجارية موحدة بين دول المنطقة المتكاملة تساهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء. دراسة عقبة عبد الاوي أظهرت أن الإقليمية الجديدة تفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة للدول النامية، حيث تؤدي المنافسة غير المتكافئة إلى نتائج سلبية على المؤسسات الوطنية، وأخيرًا، أظهرت دراسة لموشي زهية ونايلي الهام (2021) أن التكامل الاقتصادي لرابطة الآسيان ساهم في زيادة التدفقات التجارية والاستثمارات، حيث تم إلغاء نسبة كبيرة من الرسوم الجمركية بين دول الرابطة مما زاد من التبادل التجاري تتضح من الدراسة إبراهيم سالم ياسمينة و ياحي هاجر أن التكامل الاقتصادي يظل نظرياً وغير مؤثر بدون خطط وآليات فعالة ويتطلب وقتاً كافياً وتدرجاً في المراحل لتجاوز التحديات وتحقيق الأهداف. كما يلعب التكامل دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي، ويعتمد نجاحه في الدول الأفريقية والعربية على الظروف المحلية والإرادة السياسية.

6. الفجوة البحثية

على الرغم من تناول هذه الدراسات لموضوع التكامل الاقتصادي غير ان تركيزها أكثر كان على السياسات وآليات التنفيذية للتكامل وعليه فان الفجوة البحثية التي تم تحديده تكمن أولاً، في نقص الدراسات التي تُعنى بكيفية تطبيق السياسات التكامل بفعالية على المستويات المحلية والإقليمية، مع أخذ تأثير الإرادة السياسية والتنسيق المؤسسي بعين الاعتبار. ثانيًا، تظهر الحاجة إلى مناهج بحثية نوعية تُمكِّن من فهم أعمق للعوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية المؤثرة في عملية التكامل. إضافةً إلى ذلك، تفتقر الأبحاث الحالية إلى الاهتمام بالمؤشرات غير الاقتصادية، مثل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تكون عاملاً حاسماً في دعم أو تعطيل عملية التكامل. وأخيرًا،

هناك تباين في نتائج الدراسات التي تُقيم تأثير سياسات التكامل على المدى الطويل، خصوصًا فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المشاركة. هذه الفجوات تسلط الضوء على حاجة ماسة لإجراء دراسات شاملة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لضمان تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي بشكل فعال.

الجدول (3- 1) ملخص الدارسات المتعلقة بسياسات التكامل الإقليمي واليات تنفيذه

دراسة رقم 01	عربي إيمان وبلبخاري سامي في 2021
المشكلة	معالجة مشكلة الفجوة الاستثمارية في الدول النامية ذات الموارد الوفيرة، بالاعتماد على التأثيرات الديناميكية للتكتلات الاقتصادية وكيفية استخدام هذه التكتلات كآلية لتوسيع سلاسل القيمة الإنتاجية واستغلال الموارد بالشكل الأمثل من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لمناخ استثماري مناسب
الإطار المكاني والزماني	**الدول العشرة لرابطة الآسيان** وتغطي البيانات والإحصائيات المتعلقة بالفترة الزمنية من 1990 إلى 2019
المتغير المستقل	التكتلات الاقتصادية- الاستثمارات الأجنبية المباشرة-
المتغير التابع	سلاسل القيمة العالمية- التنمية الاقتصادية
اهم نتائج	- أظهرت الدراسة أن التكتلات الاقتصادية تساهم بشكل فعال في استغلال الموارد بالشكل الأمثل وتعزيز حلقات الاستثمار من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. - توصلت الدراسة إلى أن تأثيرات التكتلات الاقتصادية تساهم في تعزيز التجارة الداخلية بين دول التكتل والانفتاح على سلاسل القيمة العالمية. - أكدت الدراسة على أهمية توفير البنية التحتية المناسبة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة رقم 02	**لموشي زهية ونايلي الهام في 2021**
الإشكالية	التكامل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق اسيا وتأثيره على تطور حجم التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات في المنطقة
الإطار المكاني والزماني	تغطي فترة من 2010 إلى 2018 وتركز على دول رابطة جنوب شرق آسيا.
المتغير المستقل	النمو الاقتصادي، السياسات التجارية،
المتغير التابع	حجم التجارة الخارجية، تدفقات الاستثمار الأجنبي
اهم نتائج	تم الإعفاء الفعلي من الرسوم الجمركية داخل الرابطة، حيث أصبحت 98.6% من خطوط التعريفة الجمركية عند الصفر. تمت زيادة جهود تسهيل تجارة السلع ومعالجة الحواجز والتدابير غير الجمركية. حصة آسيان في الصادرات والواردات الإجمالية تغيرت بشكل هامشي بين 2010 و2018، لكن الصادرات والواردات بين دول آسيان نفسها زادت بشكل ملحوظ. قطاع الخدمات يلعب دوراً مهماً ويجذب أعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الاجمالي.
دراسة رقم 03	**إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة ألكسي كيريف، مع بواز ناندوا، لورين أوكامبوس، باباكار سار، رمزي الأمين، ألان غريغوري أوكلير، يوفي كاي، جون فرانسوا دوفان سنة 2019**
الإشكالية	عدم استغلال الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي كمصدر لنمو مستدام وفعال في بلدان المغرب العربي.
الإطار المكاني والزماني	تغطي بلدان المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، ليبيا)، وتمتد من 2004 إلى 2017.
المتغير المستقل	لاندماج الاقتصادي وزيادة التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
المتغير التابع	معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، مستويات الفقر
اهم نتائج	زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي وتعزز الإنتاجية والابتكار. تأثير زيادة التجارة البينية على معدلات النمو المحتملة. وجود حواجز للتجارة الإقليمية تعيق التكامل الاقتصادي والنمو المستدام. أهمية تطوير البنية التحتية للنقل لتعزيز التجارة الإقليمية. تأثير طويل الأمد للاندماج الاقتصادي على مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي.
دراسة رقم 04	**بوقاعة زينب سنة 2017**
الإشكالية	**ماهي مقومات ومعوقات تحقيق التكامل المغاربي وسبل تفعيله في ظل الو اقع العالمي الجديد**
الإطار المكاني والزماني	الفترة من 1964 إلى 2016. دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا).
المتغير المستقل	الموارد البشرية والمادية السياسات الاقتصادية. العوامل الاجتماعية والسياسية.
المتغير التابع	مستوى التكامل الاقتصادي. التنمية الاقتصادية. التجارة البينية. الاستثمار الأجنبي المباشر. رفاهية الشعوب.

اهم نتائج	الدراسة توضح أن التكامل الاقتصادي يجب أن يتم بشكل تدريجي لضمان تقليل العقبات وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول المغاربية. رغم توقيع دول المغرب العربي على عدة اتفاقيات تكامل، فإن عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات أثر سلبًا على عملية التكامل. الدراسة تبرز دور العوامل الاجتماعية والسياسية في التأثير على عملية التكامل، حيث يمكن أن تكون هذه العوامل إما داعمة أو معيقة للتكامل. تأكيد على أهمية الإرادة السياسية في دعم ونجاح عمليات التكامل الاقتصادي. الدراسة تشير إلى أن الدول المغاربية تمتلك موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي استراتيجي يمكن أن يدعم فرص التكامل الاقتصادي.
دراسة 05	جمال الدين العاقر سنة2017
الإشكالية	هل حقيقة للتكتل الإقليمي تأثير على التنمية الاقتصادية في ظل التجربة التكاملية الافريقية
الإطار المكاني والزماني	الفترة من 1997 إلى 2016. دول القارة الإفريقية مع التركيز على مجموعة دول شرق إفريقيا.
المتغير المستقل	التكامل الاقتصادي. التغيرات الهيكلية. التغيرات الاقتصادية. حجم الاقتصاد للشركاء التجاريين الاستثمار المحلي. المسافة الجغرافية.
المتغير التابع	نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). رأس المال الثابت. معدلات التبادل التجاري. التدفقات التجارية البينية. - التنمية البشرية. الرفاهية الاقتصادية.
اهم نتائج	-أكدت الدراسة أن التكامل الاقتصادي يساهم في إلغاء الفروق بين الوحدات الاقتصادية لمختلف الدول الأفريقية، مما يعزز التنمية المشتركة من خلال إنشاء مؤسسات تكاملية فوق قومية تدعم العلاقات التبادلية والتنسيق الإداري. تشير الدراسة إلى أن الاتفاقيات التفضيلية ضمن التكتلات الاقتصادية تعمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مما يساعد في تحسين الدخول الفردية وتوسيع فرص التجارة وزيادة المنافسة بين المنتجين. - تبين الدراسة أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع تكون ذات مدى قصير ومتوسط، مما يدل على تأثيرات فورية ولكن مؤقتة للتكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي. - تواجه التكتلات الاقتصادية تحديات متعددة، بما في ذلك الاختلافات السياسية والاجتماعية داخل الدول الأعضاء والاضطرابات الأمنية الخارجية. على الرغم من هذه التحديات، تظل التكتلات أداة جاذبة لتحقيق التنمية في البلدان النامية. - تقترح الدراسة توصيات لتحقيق تنسيق أكثر فعالية للسياسات الاقتصادية بين الدول الأفريقية، بما في ذلك إنشاء مؤسسات فوق قومية تمنح القوة القانونية لقراراتها وتعزيز دور السلطات السياسية والمجتمع المدني في استغلال الموارد لتحقيق أهداف التنمية.
دراسة رقم06	جون ميغل 2017
الإشكالية	تتناول هذه الدراسة التساؤل الرئيسي حول قدرة الدول ذات الدخل المنخفض على تحقيق مكاسب تنموية من عمليات التكامل الإقليمي. فالتاريخ يشير إلى أن تحديد تأثيرات هذه العمليات بدقة كان وما زال يشكل تحدياً كبيراً.
الإطار المكاني والزماني	التركيز على الفترة بعد الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر. عالمي، مع التركيز على اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية.
المتغير المستقل	- اتفاقيات التجارة الحرة. السياسات الاقتصادية والتجارية. المساعدات الفنية.
المتغير التابع	- النمو الاقتصادي. - الرفاهية الاقتصادية. - مستويات التجارة (خلق التجارة وتحويل التجارة). - التأثيرات الاجتماعية (حقوق العمال، الحماية الاجتماعية، أنظمة الرعاية الاجتماعية).
اهم نتائج	اتفاقيات التجارة الحرة والتكامل الإقليمي تعتبر أدوات رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء النماذج الاقتصادية القياسية، مثل نموذج التوازن العام المحوسب ونماذج الجاذبية تُعد فعالة في تقييم الآثار الاقتصادية الثابتة لهذه الاتفاقيات، لكنها قد تهمل التأثيرات الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. تمر للنماذج الاقتصادية يساعد في تحليل الآثار الديناميكية لاتفاقيات التجارة الحرة، مما يوفر فهماً أعمق لتأثيراتها على النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية
دراسة رقم 07	عقبة عبد الاوي 2015
الإشكالية	الكشف عن تأثيرات الإقليمية الجديدة على تشكل السوق الوطنية للدول النامية.
الإطار المكاني والزماني	ليس محددًا بوضوح الدول النامية،
المتغير المستقل	- الإقليمية الجديدة. التكامل الإقليمي. التحرير التجاري.
المتغير التابع	- تشكل السوق الوطنية. معدلات التوظيف. تدفق الواردات تأثير على المؤسسات الوطنية.

اهم نتائج	. الإقليمية الجديدة صيغة من صيغ التكامل الإقليمي تلتف فيها الدول النامية حول الدول المتقدمة، مما يختلف عن التكامل الإقليمي التقليدي في مستويات النمو، ويهدف إلى زيادة القوة التبادلية البينية. -التكتل في إطار الإقليمية الجديدة لا يهدف إلى تحقيق وحدة بين أعضائه، إذ يسمح بالتمايز في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتقتصر على منطقة التجارة الحرة مع وضع حدود على انتقال البشر. - تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية يؤديان إلى زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة، مما يخلق منافسة غير متوازنة قد تؤدي إلى إغلاق أو إفلاس المؤسسات الوطنية. - الإقليمية الجديدة تفوت على الدول النامية فرصة تاريخية لتطوير أسواقها الوطنية، حيث تشكلت الأسواق الوطنية في الدول الأوروبية تدريجياً وأسهمت في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية. - في البلدان الأوروبية، خاصة التي شهدت نمو الرأسمالية مبكراً، تشكلت علاقات السوق من خلال تطور الإنتاج السلعي، مما جعل السوق الخارجية امتدادًا للسوق الداخلية. - في الاقتصادات العربية، رغم غلبة الاقتصاد الطبيعي، ظل دوره هامشيًا في تكوين السوق الوطنية. - الإقليمية الجديدة تُعد نوعًا من المغالاة، حيث تحاول تجاوز السياق التاريخي والنظري دون النظر بجدية إلى ما هو متاح فعليًا.
دراسة رقم 08	إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر سنة 2015
الإشكالية	تناولت الدراسة الجانب النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي، بما في ذلك أسباب قيامه، عوامل نجاحه، والتحديات التي يواجهها، بهدف فهم هذه الظاهرة المتزايدة الانتشار وتحليل إيجابياتها وسلبياتها على الدول المتكاملة.
الإطار المكاني والزماني	تمت الدراسة في عام 2015، وتركزت على تحليل التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الأفريقية والعربية.
المتغير المستقل	لآليات الفعالة، الوقت الكافي، التدرج، الترتيبات التكاملية، والإرادة السياسية.
المتغير التابع	نجاح التكامل الاقتصادي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، الاستفادة من التكامل
اهم نتائج	**- الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي قد تظل نظرية وغير مؤثرة في الو اقع ما لم يتم وضع خطط وآليات فعالة لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي.** **- عملية التكامل الاقتصادي تستغرق وقتًا كافيًا في مراحل تشكيلها، مما يتيح لكافة الأطراف أن تكون شريكًا فعّالًا في كل مرحلة من مراحل التكامل.** **- المراحل المتعددة للتكامل تحتاج إلى وقت كافٍ لتخطيها والوصول إلى الهدف النهائي، ويتطلب ذلك مراعاة التدرج والاستعداد لكل مرحلة.** **- الترتيبات التكاملية تلعب دورًا فعّالًا في الاقتصاد العالمي وتتجاوز المجال الإقليمي لتخدم أطر افًا ذات مصالح مختلفة.** **- نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الأفريقية والعربية يعتمد على مراعاة الظروف السائدة في المنطقة ويتطلب تو افر الإرادة السياسية كدافع رئيسي للتكامل.**

المصدر: من اعداد الطالب

ثانيا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية

1. من ناحية الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسات إلى استكشاف العلاقة بين التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والتكامل التجاري. دراسة ديفيد وخوسية (2018) ركزت على تحليل تأثيرات التركيبة السكانية والاحتكاكات التجارية على التكامل السياسي والتجاري، مع التركيز على دور التمايز اللغوي وتنوع السكان في تعديل هذه الاحتكاكات، دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج (2019) ركزت على تحليل البنية التحتية للنقل ودورها في تسهيل التجارة داخل منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وتعزيز التكامل الاقتصادي. أما دراسة م. كاواي وكانداناكنوي (2015) فتهدف إلى تحليل التحديات المرتبطة بالبنية التحتية*في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التجارة الخارجية في منطقة الآسيان. في المقابل، تناولت دراسة سحر العميدي و أ. مجيدي (2020) دور القرب الجغرافي والتفاعل الاقتصادي المكاني في تعزيز النمو الاقتصادي، مسلطةً الضوء على أهمية التركيبة السكانية في تحديد فعالية هذه الروابط المكانية.

2. من ناحية مجتمع الدراسة:

استهدفت الدراسات مجتمعات مختلفة لفهم تأثير البنية التحتية والتركيبة السكانية على النمو الاقتصادي، دراسة ديفيد وخوسية شملت دولًا مثل إسكتلندا، أمريكا، كندا، إسبانيا، الباسيك، وكتالونيا، مع التركيز على تأثير الحدود الإقليمية والدولية في تلك المناطق لسنوات من 2013الى 2016 أما دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج فقد تناولت دول الآسيان لتحليل العلاقة بين البنية التحتية للنقل والنشاط التجاري بالاعتماد على بيانات سنة2017 ، كذلك دراسة م. كاواي وكانداناكنوي خلال الفترة التي سبقت تطوير المجموعة الاقتصادية الآسيوية حتى نهاية عام 2015ركزت على دول الآسيان وشركائها التجاريين الرئيسيين مثل الصين و اليابان مع تحليل تدفقات التجارة والاستثمار. بينما غطت دراسة سحر العميدي و أ. مجيدي فترة طويلة من عام 1992 إلى عام 2016، مع تحليل العلاقات الاقتصادية المكانية والتجارية بين الدول المجاورة.

3. من ناحية منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسات على مناهج متنوعة تتناسب مع أهداف كل دراسة. استخدمت دراسة ديفيد وخوسية نموذج الجاذبية لتحليل تأثير التمايز اللغوي وتنوع السكان على الاحتكاكات التجارية، اما دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشين اعتمدت على نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل تأثير البنية التحتية للنقل على التجارة باستخدام بيانات مقطعية في حين اعتمدت دراسة م. كاواي وكانداناكنوي على منهج تحليلي ونموذج قياسي لفهم التفاعل بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما اعتمدت دراسة سحر العميدي و أ. مجيدي على نموذج بيانات لوحة ديناميكية مكانية لتحليل تأثير القرب الجغرافي والتجارة الثنائية على النمو الاقتصادي.

4. من ناحية أهم مؤشرات الدراسة:

اعتمدت الدراسات على مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس التأثيرات المرتبطة بالبنية التحتية والتركيبة السكانية، في دراسة ديفيد وخوسية، تم التركيز على حصة الدخل وحصة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التمايز اللغوي وتنوع السكان كمؤشرات رئيسية لقياس الاحتكاكات التجارية. في دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج، استندا على مستويات البنية التحتية للنقل وحجم التجارة كمؤشرات أساسية لقياس تأثير البنية التحتية على التجارة. أما في دراسة م. كاواي وكانداناكنوي، فقد تم استخدام التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشرات رئيسية لتقييم تأثير البنية التحتية والاتفاقيات التجارية على الاستثمار. بينما في دراسة سحر العميدي و أ. مجيدي، تم التركيز على التبعية المكانية والمقصود بها نمو أو تراجع اقتصاد إحدى المدن أو المناطق إلى تأثيرات اقتصادية على المناطق المجاورة، مثل التأثير على التجارة، الاستثمار، أو العمالة. هذا المفهوم يُستخدم عادةً في نموذج الاقتصاد المكاني لفهم كيفية تفاعل الأسواق والمناطق مع بعضها البعض والتأثيرات المترتبة على النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد والذي يشير إلى الأصول المادية طويلة الأجل التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات على مدى فترة زمنية طويلة. يشمل رأس المال الثابت المصانع، المباني، الآلات، المعدات، البنية التحتية، وغيرها من الأصول التي لا تُستهلك أو تُستبدل في العمليات الإنتاجية على المدى القصير، بل تُستخدم لعدة سنوات كعوامل مؤثرة في النمو الاقتصادي،

5. من ناحية نتائج الدراسة:

أظهرت دراسة ديفيد وخوسية (2018) أن الاحتكاكات التجارية تتأثر بشكل كبير بعوامل مثل التمايز اللغوي وتنوع التركيبة السكانية، مما يؤثر على التكامل الاقتصادي. وأشارت إلى أن البلدان ذات الاحتكاكات التجارية المنخفضة تميل إلى الاندماج بشكل أكبر في التكتلات الاقتصادية. دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج (2019) بينت أن البنية التحتية للنقل تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التكامل الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن تحسين البنية التحتية يزيد من النشاط التجاري ويقلل من الحواجز التجارية بين دول الآسيان. أما دراسة م. كاواي وكانداناكنوي (2015) فقد أكدت على وجود علاقة متبادلة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن البنية التحتية القوية تلعب دورًا كبيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في حين أظهرت دراسة سحر العميدي و أ. مجيدي (2020) أن القرب الجغرافي والتجارة الثنائية يعززان النمو الاقتصادي، مشيرةً إلى أن التبعية المكانية لها تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي للدول المجاورة.

6. الفجوة البحثية المشتركة:

على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت بشكل كافٍ التأثيرات الاقتصادية للبنية التحتية والتركيبة السكانية، إلا أنها تفتقر إلى تحليل أعمق للعلاقة الديناميكية بين هذين العاملين وتأثيرهما المشترك على تكوين التكتلات الاقتصادية. كما تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات تعتمد على مؤشرات شاملة، مثل رأس المال الثابت والاعتماد المكاني، لتقييم التأثيرات طويلة الأمد لهذه العوامل. علاوة على ذلك، هناك نقص في الأبحاث التي تقارن تأثيرات البنية التحتية والتركيبة السكانية بين مناطق مختلفة، خاصة في مناطق مثل أفريقيا وآسيا. ومن الضروري انجاز دراسات تربط بشكل أكثر بين السياسات السكانية والبنية التحتية كعاملين متكاملين لدعم التكامل الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

الجدول (3- 2) ملخص الدارسات المتعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية

دراسة رقم 01	سحر العميدي و أ. مجيدي سنة 2020
الإشكالية	تأثير التبعية المكانية والتفاعل المكاني بين الدول على النمو الاقتصادي، مع التركيز على كيفية تأثير التجارة الثنائية والمسافة الجغرافية
الإطار المكاني والزماني	الفترة الزمنية لهذه الدراسة تشمل من عام 1992 إلى عام 2016. الدراسة تناولت 25 دولة من الاتحاد الأوروبي.
المتغير المستقل	- النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي -تكوين رأس المال الثابت السنوي
المتغير التابع	- النمو السنوي للقوى العاملة، معدل التقدم التقني الخارجي ومعدل امتلاك رأس المال.
اهم نتائج	- وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والروابط المكانية بين الدول، مع تأثير مباشر للتجارة والتفاعلات الاقتصادية بين الدول على النمو. - الأداء الاقتصادي للدول المجاورة والشركاء التجاريين يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي لدولة معينة. - تجاهل الآثار غير المباشرة لهذه العوامل قد يقلل من دقة النماذج الاقتصادية. - وجود تأثير سلبي لمعدل نمو القوى العاملة على النمو الاقتصادي، بينما يُظهر تكوين رأس المال الثابت تأثيرًا إيجابيًا واضحًا على النمو
دراسة رقم02	**يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج سنة (2019)**
الإشكالية	كيف يؤثر تطوير البنية التحتية للنقل على التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)؟
الإطار المكاني والزماني	**بيانات من عام 2017.** **دول منطقة التجارة الحرة لر ابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).**
المتغير المستقل	**مستوى البنية التحتية للنقل. الاستثمار في البنية التحتية.**
المتغير التابع	**حجم التجارة داخل منطقة التجارة الحرة. ديناميكيات التجارة.**
اهم نتائج	**- تطوير البنية التحتية للنقل له تأثير إيجابي كبير على حجم التجارة داخل منطقة التجارة الحرة لر ابطة دول جنوب شرق آسيا، مما**

	يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي. **- الاستثمار في تحسين شبكات النقل يمكن أن يقلل من الحواجز التجارية ويزيد من كفاءة التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء، مما يساهم في النمو الاقتصادي للمنطقة.**
دراسة رقم 03	دراسة ديفيد وخوسيه 2018
الإشكالية	تقصي تأثيرات التكامل السياسي على مستويات التكامل التجاري، مع التركيز على الفروق بين الاحتكاكات التجارية على الحدود الإقليمية والدولية وتأثيراتها على التجارة والرفاهية الاقتصادية.
الإطار المكاني والزماني	السنوات من 2013 إلى 2016. البيانات الخاصة اسكتلندا وأمريكا لعام 2014، كندا لعام 2013، إسبانيا (السلع فقط)، الباسيك وكتالونيا (سلع وخدمات) لعامي 2016 و2015
المتغير المستقل	مستويات التكامل التجاري والرفاهية الاقتصادية.
المتغير التابع	لاحتكاكات التجارية، المسافة المادية، التمايز اللغوي، وتنوع التركيبة السكانية.
اهم نتائج	- الحدود الإقليمية تتسم بقدر أقل من الاحتكاكات التجارية مقارنة بالحدود الدولية، حتى داخل الاتحاد الأوروبي. - البلدان ذات الاحتكاك التجاري المنخفض تميل إلى الاندماج في التكتلات الاقتصادية، بينما تفضل البلدان ذات الاحتكاكات العالية البقاء مستقلة. - المناطق المدمجة أظهرت مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي، مما يعكس درجة غير عادية من التكامل مع الدول الأخرى. - التأثيرات التفاضلية لتعزيز التجارة الناتجة عن مشاركة بلد ما في تكتل اقتصادي تُظهر مكاسب كبيرة في الرفاهية أكبر من تلك الناتجة عن العضوية المتبادلة في الاتحاد الأوروبي. - الاحتكاكات التجارية ترتبط إيجابيًا بالمسافة المادية، التمايز اللغوي، وتنوع التركيبة السكانية. - تغيير المرونة التجارية يؤدي إلى تعديل في الاحتكاكات، مما يؤثر بدوره على الرفاهية نتيجةً لتغيرات محددة في التجارة. - المناطق التكاملية تعيد توجيه روابطها التجارية نحو إقامة علاقات أكثر متانة مع شركاء تجاريين محتملين حول العالم.
دراسة رقم 04	م. كاواي، كانداناكنوي سنة 2015
الإشكالية	تحليل التأثير الذي يخلفه تكامل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز سلاسل التوريد بشرق آسيا، ودراسة آثار اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية، وتقييم أهمية البنية التحتية والأطر المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
الإطار المكاني والزماني	الفترة التي سبقت تطوير المجموعة الاقتصادية الآسيوية حتى نهاية عام 2015. دول جنوب شرق اسيا بالإضافة الي الصين، والهند، واليابان، وكوريا، وأستراليا نيوزيلندا
المتغير المستقل	التدفقات التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، اتفاقيات التجارة الحرة، البنية التحتية، والأطر المؤسسية.
المتغير التابع	اتفاقيات التجارة الحرة، البنية التحتية، والأطر المؤسسية
اهم نتائج	- الدراسة تكشف عن وجود تأثير متبادل بين التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ زيادة التجارة الدولية ترفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح. - البلدان ذات الأسواق الكبيرة والتعداد السكاني العالي لديها ميزة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من الأسواق الصغيرة. - اتفاقيات التجارة الحرة تلعب دورًا محوريًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إزالة الحواجز التجارية وتقليل التكاليف التجارية. - وجود مؤسسات قوية وبنية تحتية متقدمة يعتبر حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توفر بيئة موثوقة ومشجعة للمستثمرين

المصدر: من اعداد الطالب

ثالثا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي:

1. من ناحية الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسات إلى تسليط الضوء على تأثير التجارة البينية في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي وكيفية تعزيز هذا التأثير لتحقيق النمو الاقتصادي حيث ركزت دراسة صباح وداد وشلحي إيمان (2021) على تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية والتنمية الاقتصادية اما إدوارد وآخرون (2016) فقد ركزت دراستهم على تقييم تأثير التكامل الاقتصادي العميق في جنوب وشرق إفريقيا على مكافحة الفقر والازدهار المشترك، مع

التركيز على تأثير التجارة والإصلاحات التجارية على الفقراء، في المقابل تناولت دراسة جان بابتسيست (2011) على تأثير اتفاقية نافتا على التجارة والتنمية في المكسيك، خاصة في قطاعي التصنيع والزراعة، وأخيرا دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010 تهدف لقياس تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs) في آسيا على تدفقات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكيف تؤثر هذه الاتفاقيات على إنشاء وتحويل التجارة بين هذه الدول والدول الآسيوية الأخرى

2. من ناحية مجتمع الدراسة:

غطت هذه الدراسات مناطق متنوعة حيث ركزت دراسة صباح وداد وشليحي إيمان على دول الاتحاد الأوروبي العشرة المنضمة حديثًا بين 1998 و2018، دراسة إدوارد وآخرون تناولت مناطق جنوب وشرق إفريقيا مع التركيز على الفقراء عبر ست مناطق أفريقية على مدي خمسة عشرة سنة، فحين دراسة جان بابتسيست ركزت على المكسيك ودورها في اتفاقية نافتا مع شركائها في أمريكا الشمالية خلال خمسة عشر عامًا بعد انضمام المكسيك إلى نافتا فحين دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010 تناولت لفترة من 1980 إلى 2009. 19 دولة آسيوية تشمل: بنغلاديش، بروناي دار السلام، كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المالديف، ميانمار، نيبال، باكستان الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، تايلاند، وفيتنام

3. من ناحية منهج الدراسة:

تنوعت المناهج المستخدمة في هذه الدراسات. اعتمدت دراسة صباح وداد وشليحي إيمان على منهج وصفي تحليلي واستعانت بأساليب إحصائية كمّية باستخدام برنامج Eviewsلقياس تأثير التكامل على التجارة البينية، بينما استخدمت دراسة إدوارد وآخرون نموذج التوازن العام المحسوب متعدد المناطق لتقييم تأثيرات الفقر والتجارة في إفريقيا. دراسة جان بابتسيست استخدمت منهج التقييم الاقتصادي لقياس تأثير اتفاقية نافتا على مختلف القطاعات الاقتصادية، اما دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010فاستخدمت نموذج الجاذبية لتقييم نوع الآثار

4. من ناحية أهم مؤشرات الدراسة:

اعتمدت كل دراسة على مؤشرات مختلفة لقياس تأثير التجارة البينية. في دراسة صباح وداد وشليحي إيمان كانت حجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المؤشرات الرئيسية التي تم تحليلها لقياس النمو الاقتصادي الناجم عن التكامل. في دراسة إدوارد وآخرون، تم استخدام مؤشرات مكاسب الفقر والازدهار المشترك، مع التركيز على تكاليف التجارة كعامل مؤثر في تحسين رفاهية السكان. دراسة جان بابتسيست اعتمدت على مؤشرات مستويات العمالة والأجور في قطاعات التصنيع والزراعة لتقييم تأثير نافتا على التجارة والتنمية في المكسيك دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010 اعتمدت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السكان، المسافة

5. من ناحية نتائج الدراسة:

توصلت دراسة صباح وداد وشليحي إيمان (2021) إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاتحاد الأوروبي عزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تأثيرات ديناميكية تتجاوز التأثيرات الستاتيكية التقليدية. أظهرت دراسة إدوارد وآخرون (2016) أن التكامل الاقتصادي العميق في جنوب وشرق إفريقيا أدى إلى تحسين مستويات الرفاهية وتقليل الفقر، حيث ارتفعت أجور العمال غير المهرة بشكل ملحوظ. أما

دراسة جان بابتسيست (2011) فقد خلصت إلى أن نافتا ساهمت في تحسين التجارة والاستثمار في المكسيك، إلا أن القطاع الزراعي عانى من تأثيرات سلبية ناتجة عن تحرير التجارة تتوافق النتائج دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010 بشكل كبير مع الأبحاث حول تدفقات التجارة الآسيوية، مما يعزز فهم تأثير الاتفاقيات التجارية على المنطقة. كما أظهرت المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السكان، والمسافة تأثير العوامل الاقتصادية والجغرافية بشكل متوقع في جميع النماذج المقدرة.

6. الفجوة البحثية المشتركة:

من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي، يمكن تحديد عدة فجوات بحثية بارزة لقد ركزت الدراسات بشكل كبير على قياس تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التجارة البينية على التنمية الاقتصادية، لكنها لم تتعمق بشكل كافٍ في دراسة كيفية قياس هذا التأثير بدقة في المناطق النامية علاوة على ذلك هناك نقص واضح في الدراسات التي تستكشف التأثيرات طويلة الأمد للتجارة البينية على مختلف الفئات السكانية خاصةً فيما يتعلق بتوزيع الفوائد على الفقراء والشرائح الاجتماعية الأقل حظاً. من الناحية المنهجية، تفتقر هذه الدراسات إلى تبني نماذج متكاملة تجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية، الاجتماعية لفهم التأثير الشامل للتجارة البينية. بالإضافة إلى ذلك، ركزت المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة بشكل أساسي على البيانات التقليدية، مثل الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات، مع إهمال مؤشرات أخرى مهمة، مثل معدلات التضخم والبطالة، التي قد تقدم رؤية أعمق وأكثر شمولية.

الجدول (3-3) ملخص الدارسات المتعلقة بتأثير التجارة البينية على الأداء الاقتصادي

دراسة رقم 01	صباح وداد وشليجي ايمان سنة 2021
الإشكالية	تحليل الجانب النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي، بما في ذلك أسباب قيامه، عوامل نجاحه، والتحديات التي يواجهها، لفهم الظاهرة وتحليل إيجابياتها وسلبياتها على الدول المتكاملة.
الإطار المكاني والزماني	لا ينطبق بشكل مباشر على هذه الدراسة نظرًا لتركيزها على الجانب النظري. دول الأفريقية والعربية بشكل عام.
المتغير المستقل	- العوامل الاقتصادية. العوامل السياسية. العوامل الاجتماعية.
المتغير التابع	- مستوى التكامل الاقتصادي. تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي. الفوائد الاقتصادية للدول المتكاملة.
اهم نتائج	. الأدوار التي يلعبها التكامل الاقتصادي قد تظل نظرية وغير مؤثرة في الواقع ما لم توضع خطط وآليات فعالة لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي. - عملية التكامل الاقتصادي تستغرق وقتًا كافيًا في مراحل تشكيلها، مما يتيح لكافة الأطراف أن تكون شريكًا فعّالًا في كل مرحلة من مراحل التكامل. - المراحل المتعددة للتكامل تحتاج إلى وقت كافٍ لتخطيها والوصول إلى الهدف النهائي، لذا يجب على الدول الراغبة في النجاح مراعاة التدرج واستخدام الآليات المناسبة وخلق ظروف مواتية. - الترتيبات التكاملية تلعب دورًا فعّالًا في الاقتصاد العالمي وتتجاوز المجال الإقليمي لتخدم أطرافًا ذات مصالح مختلفة، مما يتطلب قواعد ومبادئ مرضية لجميع الأطراف لضمان النجاح. - نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الأفريقية والعربية يعتمد على مراعاة الظروف السائدة في المنطقة، ويتطلب توافر الإرادة السياسية كدافع رئيسي للتكامل.
دراسة رقم 02	ادوارد واخرون 2016
الإشكالية	تحليل تأثيرات الفقر والازدهار المشترك على مر الزمن في تكاليف التجارة المتغيرة حسب المنتج، مع التركيز على تأثيرات تحرير الحواجز أمام المستثمرين الأجانب المباشرين في قطاع الخدمات في منطقة جنوب وشرق أفريقيا.
الإطار المكاني والزماني	على مدى 15 عامًا. واختيار ست مناطق أفريقية تشمل الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ومنطقة

	التجارة الحرة الثلاثية للجماعات الإنمائية لجنوب أفريقيا.
المتغير المستقل	تحرير الحواجز أمام المستثمرين الأجانب المباشرة تكاليف التجارة المتغيرة حسب المنتج. السياسات التجارية والإصلاحات.
المتغير التابع	- مستويات الفقر الدخل الفردي. معدل العمالة. نصيب الدخل لأقل من 40% من السكان.
اهم نتائج	- سجل انخفاض ملحوظ في عدد الفقراء ونسبتهم بين السكان في جميع المناطق الأفريقية الست نتيجة للاندماج العميق أو الإصلاحات المماثلة. - تكاليف تعديل تحرير التجارة أقل بكثير من المكاسب الناتجة عنها، رغم الضغوط على صانعي السياسات من الجهات المتضررة. - زيادة ملحوظة في مداخيل أقل من 40% من السكان في البلدان أو المناطق المشاركة في الإصلاحات، رغم التباين في تأثير الإصلاحات على مختلف شرائح المجتمع. - تفضيل الإصلاحات للزراعة يزيد من نصيب الفقراء في الرخاء، حيث ترتفع أجور العمال غير المهرة بوتيرة أسرع. - المكاسب المقدرة تختلف بشكل كبير عبر البلدان والإصلاحات، مما يشير إلى أهمية التفاوض على إصلاحات متنوعة في إطار اتفاقيات مختلفة. - تكاليف التجارة تشكل عائقًا أكبر مقارنة بالتعريفات الجمركية، ويؤثر الاندماج العميق في المنطقة الثلاثية بشكل كبير على تقليل الفقر.
دراسة رقم 03	**جان بابتسيست 2011**
الإشكالية	تحليل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على المكسيك بعد خمسة عشر عامًا من انضمامها إلى نافتا، مع التركيز على تطور التجارة وتدفقات الاستثمار وتأثيرها على مستويات العمالة والأجور في قطاعي التصنيع والزراعة.
الإطار المكاني والزماني	خمسة عشر عامًا بعد انضمام المكسيك إلى نافتا. المكسيك وشركاؤها في نافتا (الولايات المتحدة وكندا).
المتغير المستقل	- السياسات المحلية.
المتغير التابع	- التجارة الدولية. تدفقات الاستثمار مستويات العمالة. الأجور. الأداء الاقتصادي والاجتماعي.
اهم نتائج	- عززت نافتا التجارة والاستثمار بين شركاء أمريكا الشمالية، مما أدى إلى بناء اقتصاد إقليمي أكثر ازدهارًا وأفاد الاقتصاد المكسيكي بشكل ملحوظ. - لم تحقق نافتا بالكامل أهداف التنمية العادلة في المكسيك، كما يتضح من خلال اتجاهات العمالة والأجور التي لم تشهد تحسناً شاملاً. -كان تأثير نافتا على قطاع التصنيع في المكسيك إيجابيًا ولكنه محدود، حيث تم تعويض هذه الفوائد بشكل جزئي بسبب التحديات التي واجهها القطاع الزراعي. -أدى القصور في السياسات المحلية المكسيكية إلى نتائج مختلطة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لنافتا، مما يتطلب إعادة التركيز على السياسات التي تعزز الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية - يتعين على حكومات أمريكا الشمالية معالجة النواقص الاجتماعية في نافتا من خلال إجراءات تستهدف قضايا اجتماعية ملحة مثل الهجرة والزراعة وتحويل الموارد، لتجنب تقويض الثقة في عملية التكامل الإقليمي.
عنوان الدراسة 04	**تكتل التجارة ونموذج الجاذبية: دراسة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية الآسيوية**
المؤلف	**دراسة إكانا ياكيو أ. موخيرجي سنة 2010**
الإشكالية	ما هو تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs) في آسيا على تدفقات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكيف تؤثر هذه الاتفاقيات على إنشاء وتحويل التجارة بين هذه الدول والدول الآسيوية الأخرى؟
الإطار المكاني والزماني	لفترة من 1980 إلى 2009. 19 دولة آسيوية تشمل: بنغلاديش، بروناي دار السلام، كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المالديف، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، تايلاند، وفيتنام.
المتغير المستقل	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
المتغير التابع	- السكان. المسافة
اهم نتائج	- النتائج تتماشى إلى حد كبير مع نتائج الأبحاث السابقة حول تدفقات التجارة الآسيوية، مما يعزز الفهم الحالي لكيفية تأثير الاتفاقيات التجارية على التجارة في آسيا. - المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السكان، والمسافة أظهرت نتائج متوقعة في جميع النماذج المقدرة، مما يعكس العوامل الاقتصادية والجغرافية المؤثرة على التجارة.

المصدر: من اعداد الطالب

رابعا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية

1. من ناحية الهدف من الدراسة:

تركزت الدراسات السابقة على استكشاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي ودور التكامل الإقليمي في تعزيز تدفق هذه الاستثمارات، دراسة جاجيك وسيرجي (2018) هدفت إلى دراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاتحاد الأورو آسيوي مع تركيز خاص على أرمينيا، أما دراسة حركاتي فاتح (2021) فهدفت إلى تحليل دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، خاصة الآسيان، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز تدفقها. بينما ركزت دراسة أنجرايني وآخرون (2020) على تحليل العوامل الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على النمو في دول الآسيان، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة نارتروید سابساد وآخرون (2018) فقد ركزت على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تايلاند وأثره على المؤشرات الاقتصادية المختلفة فحين هدفت دراسة كيكي فيريكو (2015) إلى تقييم تأثير منطقة التجارة الحرة لرابطة الآسيان على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول جنوب شرق آسيا

2. من ناحية مجتمع الدراسة:

كل دراسة ركزت على مجتمع جغرافي محدد لتحليل تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة جاجيكو سيرجي ركزت على دول الاتحاد الأور وآسيوي مع تركيز خاص على أرمينيا كمثال لدولة داخل هذا الهيكل التكاملي خلال الفترة من 2006الى 2017 دراسة حركاتي فاتح ركزت أيضًا على دول الآسيان، مع التركيز على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. في الفترة من 2008 إلى 2017، في المقابل ركزت دراسة أنجرايني وآخرون على الاقتصادات الآسيوية في الفترة بين 1996 و2018. أما دراسة نارتروید سابساد وآخرون خلال الفترة 2005 إلى 2017 فقد نصب تركزهم بشكل خاص على تايلاند مع دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد التايلاندي، من جهة أخرى تطرقت دراسة ركزت دراسة كيكي فيريكو على دول جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، لتقييم تأثير منطقة التجارة الحرة على تدفقات الاستثمار تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1988 إلى 2008.جون ميغل التركيز على الفترة بعد الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الدراسة مع التركيز على اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية المختلفة

3. من ناحية منهج الدراسة:

تباينت المنهجيات المستخدمة في هذه الدراسات. جاجيك وسيرجي استخدموا منهجية وصفية تحليلية لربط التكامل الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر عبر تكتلات اقتصادية متعددة. أما حركاتي فاتح فقد استخدم منهجية تحليلية إحصائية لفهم تأثير السياسات الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية. أنجرايني وآخرون استخدموا تحليل الانحدار اللوحي لتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على النمو في دول الآسيان. بينما اعتمدت دراسة نارتروید سابساد وآخرون على تحليل السلاسل الزمنية وطريقة بانل تقدير التنبؤات الاقتصادية في تايلاند وأخيرا استخدمت دراسة كيكي فيريكو نهجًا مزدوجًا يجمع بين التحليل الكلي والجزئي لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. من ناحية أهم مؤشر تم اعتماده في الدراسة:

اعتمدت كل دراسة على مجموعة من المؤشرات لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، في دراسة جاجيك وسيرجي ركز الباحثون على الناتج المحلي الإجمالي، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كعوامل مؤثرة على التكامل الاقتصادي عليها. أما دراسة حركاتي فاتح فقد ركزت على سياسات رفع الحواجز الجمركية وتوزيع الاستثمار بين دول الآسيان. في دراسة أنجرايني وآخرون، تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الاستهلاكي، تكوين رأس المال، والانفتاح التجاري بينما في دراسة نارترويد سابساد وآخرون، تم التركيز على مؤشرات مثل سوق الأوراق المالية، الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج الصناعي لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد التايلاندي، وأخيرًا، استخدمت دراسة كيكي فيريكو مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتقييم فعالية منطقة التجارة الحرة.

5. من ناحية نتائج الدراسة:

خلصت الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. جاجيك وسيرجي أظهرت أن التكامل الاقتصادي يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في تطوير سلاسل القيمة العالمية داخل الاتحاد الأورو آسيوي دراسة حركاتي فاتح أظهرت أن إزالة الحواجز الجمركية والسياسات الاقتصادية المفتوحة داخل الآسيان ساهمت في جذب الشركات متعددة الجنسيات أنجرايني وآخرون وجدوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كان لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان للتضخم تأثير سلبي. أما دراسة نارترويد سابساد وآخرون فقد أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في تحسين الاقتصاد التايلاندي، لكنه لم يكن مؤثرًا بالشكل الكبير المتوقع من الدول الأخرى الأعضاء في الآسيان، في حين كشفت دراسة كيكي فيريكو عن تأثير متفاوت لمنطقة التجارة الحرة على **تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول الآسيان.

6. الفجوة البحثية المشتركة:

تخلو هذه الأبحاث من استكشاف التأثيرات الاجتماعية طويلة الأمد للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تحسين فرص العمل، تقليص فجوة الدخل، أو نقل التكنولوجيا والمعرفة. كما أن معظم الدراسات ركزت على التأثيرات العامة للاستثمارات دون الخوض في تحليل تفصيلي لتأثيرها على قطاعات اقتصادية بعينها، مثل الزراعة، الصناعة، أو الخدمات، غير انها تناولت بشكل رئيسي قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ضمن مناطق جغرافية محددة، مثل دول الآسيان والاتحاد الأورو آسيوي، بينما أغفلت إجراء تحليلات مقارنة لتأثير هذه الاستثمارات بين دول المنطقة الواحدة او دول من مناطق مختلفة مثل الاتحاد الأوربي ودول أمريكا اللاتينية وهو ما يشكل تفكير في المزيد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال .

الجدول (3- 4) ملخص الدارسات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية

دراسة رقم 01	حركاتي فاتح سنة2021
المشكلة	تتمحور الإشكالية الرئيسية حول دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتحديدًا رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى تأثير هذه التكتلات على تعزيز تدفقات الاستثمارات إلى المنطقة.
الإطار المكاني والزماني	**دول رابطة الآسيان** مع تركيز على الفترة من 2008 إلى 2017،
المتغير المستقل	السياسات التجارية، وتوزيع هذه الاستثمارات
المتغير التابع	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
اهم نتائج	- وجود اتفاقيات الاندماج والتكامل بين دول الآسيان أدى إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر نظرًا لفتح أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القائمة. - إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية ساهمت في تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية. - توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر تباين بشكل ملحوظ بين دول الآسيان، مع تصدر سنغافورة في جذب هذه الاستثمارات. - الاتحاد الأوروبي كان المستثمر الرئيسي في المنطقة خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى القرب الجغرافي بين الأسيان والاتحاد الأوروبي.
دراسة رقم 02	أنجرايني، دبليو ريانتو، إم إس دبليو سوليسوانتو سنة 2020
الإشكالية	**كيف تؤثر متغيرات التضخم، ونفقات الاستهلاك، وتكوين رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان، وما هي السياسات المناسبة لتحسين النمو الاقتصادي في هذه الدول؟**
الإطار المكاني والزماني	من 1996 إلى 2018. - دول الآسيان وتشمل: إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، ماليزيا، الفلبين، فيتنام، وكمبوديا.
المتغير المستقل	التضخم (INF)، الإنفاق الاستهلاكي (PK)، تكوين رأس المال (PM)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والانفتاح التجاري (TO)..
المتغير التابع	الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
اهم نتائج	- نتائج اختبار t الإحصائي تُظهر تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا للإنفاق الاستهلاكي، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن زيادة هذه العوامل يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم أظهر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على الناتج المحلي الإجمالي. - توصي الدراسة بأن الحكومات في دول الآسيان يمكن أن تصيغ سياسات تهدف إلى منع الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وتشدد على أن إدارة التضخم جزء مهم من هذه السياسات، بالإضافة إلى تعزيز الإنفاق الاستهلاكي، تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري.
دراسة رقم 03	**نارترويد سابساد، بي. باستبيباتكول، س. سريبونشيت سنة 2018**
الإشكالية	**ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الاقتصاد التايلاندي، وكيف يختلف هذا التأثير بين الاستثمارات الوافدة من دول الآسيان المختلفة؟**
الإطار المكاني والزماني	من 2005 إلى 2017. دول جنوب شرق آسيا مع التركيز على تايلاند.
المتغير المستقل	سوق الأوراق المالية. التصدير. مؤشر أسعار المستهلك. مؤشر الاستيراد. إنتاج التصنيع
المتغير التابع	نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
اهم نتائج	- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم ومؤثر في تعزيز الاقتصاد التايلاندي من خلال التحليل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. - الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من بعض الدول الأعضاء في منطقة الآسيان لم تحدث تغييرًا كبيرًا أو مؤثرًا على الوضع الاقتصادي لتايلاند.
دراسة رقم 04	جاجيك وسيرجي 2018
الإشكالية	تأثير التكامل الاقتصادي على تفاعلات الاستثمار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأور وآسيوي، مع تركيز خاص على أرمينيا كمثال لدولة ضمن هذا الهيكل التكاملي.
الإطار المكاني والزماني	الفترة من 2006 إلى 2017. الدول الأعضاء في الاتحاد الأورو آسيوي، مع تركيز خاص على أرمينيا.
المتغير المستقل	مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر.
المتغير التابع	لتكامل الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، ثقة المستثمرين، والاتفاقيات الاستثمارية الإقليمية.
اهم نتائج	- يساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء وتحقيق تأثيرات ديناميكية تضمن نجاح هذا التكامل. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تطوير سلاسل القيمة داخل الاتحاد، مما يعزز انتقال الدول من الروابط الأمامية إلى الخلفية

	في سلاسل القيمة العالمية. - تُعتبر الاستثمارات عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية وتُشكل أحد الأهداف الرئيسية للدول المشاركة في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي. تُساعد مشروعات التكامل الدول الأعضاء على تحسين موقعها في المنافسة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات. - يمكن أن يسهل التكامل الإقليمي الاستثمار، خاصةً عندما يصاحبه تحسين في الثقة السياسية. تتفاعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع عدة محددات، مثل زيادة المبيعات المحلية والوصول إلى الأسواق، والتي يمكن تعزيزها من خلال اتفاقيات الاستثمار الإقليمية مع الدول المتقدمة. - سياسات التكامل الإقليمي التي تركز على إحلال الواردات الإقليمية قد لا تؤدي إلى نجاح طويل الأمد. يُوصى بالتركيز على سياسات تضمن معاملة عادلة للاستثمارات، كما أن صلاحيات السياسة العامة مثل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وحماية حقوق الملكية وفعالية القطاع المالي والمصرفي تعد أكثر أهمية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر. - يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا ديناميكيًا في التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى منافسة أعلى وكفاءة أكبر في تخصيص الموارد، وهو ما يساهم في النمو الاقتصادي المتسارع. التأثيرات الرئيسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي تشمل تقارب اقتصادي داخل الكتلة، مما يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يحقق آثار التشتت والتكتل..
دراسة رقم 05	كيكي فيريكو 2015
الإشكالية	تتناول التباين في فعالية منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFTA) في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دول الرابطة المختلفة. رغم تنفيذ منطقة التجارة الحرة، إلا أن النتائج غير متجانسة بين الدول الأعضاء، مما يثير التساؤلات حول العوامل التي تؤثر على اختلاف هذه الفعالية.
الإطار المكاني والزماني	**فترات زمنية تمثل الفترات قبل وبعد التنفيذ الشامل لمنطقة التجارة الحرة.** **إندونيسيا، ماليزيا، وتايلاند (مستوى كلي)، والشركات في قطاع التصنيع في إندونيسيا (مستوى جزئي).**
المتغير المستقل	**- تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأسيان (AFTA). السياسات الاقتصادية والتجارية.**
المتغير التابع	**- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أداء الشركات في قطاع التصنيع.**
اهم نتائج	**- منطقة التجارة الحرة الأسيان (AFTA) لها تأثيرات متفاوتة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الأسيان المختلفة، مما يتطلب تحليلًا دقيقًا للسياقات المحلية لكل دولة.** **- تأثيرات التكامل الاقتصادي تختلف بين المستويات الكلية والجزئية، مما يشير إلى الحاجة لفهم أعمق للعوامل المحلية المؤثرة على الاستثمارات.** **- تحليل تأثيرات الاتفاقيات التجارية يجب أن يأخذ في الاعتبار التنوع الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء لتحقيق تقييم دقيق وشامل.**

المصدر: من اعداد الطالب

خامسا: تحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز التنمية البشرية

1. من ناحية الهدف من الدراسة:

تسعى الدراسات جميعها إلى فهم أثر التكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية من جوانب مختلفة. دراسة نجلاء هزلة (2021) تهدف إلى قياس الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي على التنمية الاقتصادية خلال، دراسة هايوين تشو (2017) ركزت على تأثير التكامل الاقتصادي على البطالة والعمالة في الدول النامية، مع التركيز على العلاقة بين التكامل التكنولوجي والعمالة في الهند والصين أما دراسة بلامر وبي. بيتري وإف. تشاي (2014) فتهدف إلى تقييم تأثير التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أسواق العمل، بينما ركزت دراسة أروبشيك كوالسكا وميرزوف (2017) على إجراء تحليل مقارن بين الآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ونافتا كماأكدماريا وسوكولوفا (2017) على تأثير التكامل الإقليمي في مكافحة الفقر وتقليص الفجوة الاقتصادية.

2. من ناحية مجتمع الدراسة:

ركزت هذه الدراسات على مناطق جغرافية محددة. نجلاء هزلة تناولت الاتحاد الأوروبي، حيث درست تأثير التكامل على دول الاتحاد. خلال الفترة من 1980 إلى 2019 هايوين تشو ركز على الهند والصين كنموذجين للدول النامية التي تعتمد على التكامل التكنولوجي دراسة بلامر وآخرون استهدفوا دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) لتحليل تأثير التكامل على أسواق العمل في تلك الدولويغطي التحليل الفترة من 2007 إلى 2025، مع نقاط مرجعية وتوقعات محددة بناءً على هذا الإطار الزمني. بينما أروبشيك كوالسكا وميرزوف ركزوا على الاتحاد الأوروبيمن ضمنها فرنسا، ألمانيا إيطاليا، اليونان، بولندا، سلوفاكيا. ودول نافتا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك وذلك سنوات 1990الى 2015. مع مقارنة تأثير التكامل على دول ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية اما ماريا وسوكولوفا فقد استعانة بعينة تحتوي على أكثر من 100 دولة، موزعة بين آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي المقابلالفترة المشمولة هي من 1990 إلى 2010، باستخدام متوسطات 5 سنوات الأخيرة.

3. من ناحية منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسات على مناهج تحليلية متنوعة. استخدمت نجلاء هزل اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل واختبارات التكامل المشترك، إضافة إلى نماذج الجاذبية وطريقة مقدار شبه الإمكان الأعظم بواسون لقياس التأثيرات الساكنة والديناميكية للتكامل. دراسة هايوين تشو استخدمت نموذج التوازن العام لقياس تأثير التكامل الاقتصادي على العمالة والتكنولوجيا أما بلامر وآخرون فقد اعتمدوا على نموذج التوازن العام الحسابي (CGE) لتحليل تأثير التكامل على أسواق العمل، بينما استخدم أروبشيك كوالسكا وميرزوف البيانات الإحصائية من البنك الدولي لتحليل التأثيرات الساكنة والديناميكية للتكامل في الاتحاد الأوروبي ونافتا. اعتمدت دراسة ماريا وسوكولوفا على منهج تحليل تجريبي لقياس تأثير اتفاقيات التجارة على التنمية

4. من ناحية أهم مؤشرات الدراسة:

تباينت المؤشرات المعتمدة حسب هدف الدراسة، نجلاء هزلة اعتمدت على مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة البينية ونمو رأس المال الثابت لقياس تأثير التكامل الاقتصادي. هايوين تشو ركز على مؤشرات العمالة، معدل الأجور، التكنولوجيا، ورأس المال في قطاع التصنيع لتحليل تأثير التكامل على البطالة والتوظيف. بلامر وآخرون استخدموا بيانات القوى العاملة عبر ستة أسواق رئيسية، مع تصنيف العمل إلى مجموعات مهنية لفهم التغيرات في أسواق العمل. بينما ركزت أروبشيك كوالسكا وميرزوف على مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، وتدفقات الاستثمار لقياس التأثيرات الساكنة والديناميكية في الاتحاد الأوروبي ونافتا. ركزت دراسة ماريا وسوكولوفا على مؤشرات مثل الانفتاح وعدم المساواة في الدخل.

5. من ناحية نتائج الدراسة:

خلصت الدراسات إلى أن التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن بدرجات متفاوتة. نجلاء هزلة وجدت أن التكامل في الاتحاد الأوروبي يعزز التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التبادل التجاري ونمو رأس المال الثابت إلا أن هناك تفاوتًا في مستويات التنمية البشرية بين الدول الأعضاء. دراسة هايوينتشو أظهرت أن التكامل

بين الهند والصين أدى إلى زيادة التنافسية وتحفيز الشركات على زيادة الإنتاج، لكن تأثيره على العمالة كان متباينًا. بلامر وآخرون أكدوا أن التكامل في الآسيان أثر إيجابيًا على الرفاهية العامة وإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي، مع تأثيرات توزيعية على سوق العمل أما أروبشيك كوالسكا وميرزوف فقد أظهرت نتائجهم أن التكامل في نافتا والاتحاد الأوروبي أدى إلى تحسين ظروف التجارة وتطوير التكنولوجيا، مع تأثيرات ديناميكية إيجابية على النمو الاقتصادي أوضحت دراسة ماريا وسوكولوفا أن التكامل الإقليمي يساهم في تقليل عدم المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي،

6. الفجوة البحثية المشتركة:

على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت تأثير التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي والتوظيف، إلا أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بتقليل التفاوت الاجتماعي، لم يتم معالجتها بالقدر الكافي. معظم هذه الدراسات ركزت بشكل أساسي على المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التجارة، والاستثمار، بينما أهملت الأبعاد الاجتماعية للتكامل، بما في ذلك تحسين التعليم، الصحة، وتعزيز التقارب الاجتماعي بين الدول الأعضاء. وقد سلطت دراسة نجلاء هزلة الضوء على وجود فجوة واضحة في مستويات التقارب الاجتماعي داخل الاتحاد الأوروبي، رغم تحقيق تقدم اقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الأبحاث عن تفاوت كبير في استفادة الدول الأعضاء ضمن التكتلات الاقتصادية من مكاسب التكامل، دون إجراء تحليل معمق للعوامل المؤثرة في هذا التفاوت، مثل الفروقات في البنية التحتية أو الاختلافات في السياسات المحلية. بناءً على ذلك، تظهر ضرورة تطوير نماذج تحليلية شاملة تربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، لتقديم فهم أكثر دقة وشمولًا لتأثير التكامل الاقتصادي على التنمية البشرية.

الجدول (3- 5) ملخص الدارسات مناقشة المتعلقة بدور التكامل الاقتصادي في تعزيز بالتنمية البشرية

دراسة رقم 01	نجلاء هزلة2021
الإشكالية	الى أي مدي يؤدي التكامل الاقتصادي المجسد في صيغة الاتحاد الأوروبي بمختلف مراحله والتزاماته الى تحقيق إثر صاف لخلق التجارة في المدى القصير وخلق التنمية في المدى الطويل
الإطار المكاني والزماني	لفترة من 1980 إلى 2019. الاتحاد الأوروبي.
المتغير المستقل	التكامل الاقتصادي (الآثار الساكنة والديناميكية). حجم الاقتصاد للشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي المسافة الجغرافية بين الدول الأعضاء. إلغاء الرسوم الجمركية البينية التغيرات الهيكلية والاقتصادية.
المتغير التابع	خلق التجارة. النمو الاقتصادي على المدى الطويل. نمو رأس المال الثابت. التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي. الاستثمار المحلي. التنمية والرفاهية الاقتصادية. السياسة المالية والإنفاق الحكومي. التنمية البشرية والتقارب الاجتماعي بين الدول الأعضاء.

اهم نتائج	- تؤدي التأثيرات الساكنة للتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما تسهم الآثار الديناميكية بشكل ملحوظ في نمو رأس المال الثابت للدول الأعضاء. - يعزز التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي والالتزام بمتطلباته معدلات التبادل التجاري، مما يعكس الأثر الإيجابي للتكامل على التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي. - تؤثر المسافة الجغرافية سلبًا على تدفقات التجارة البينية، حيث تقل هذه التدفقات مع زيادة المسافة بين الدول، بينما يلعب حجم الاقتصاد للشركاء التجاريين دورًا كبيرًا في تعزيز التجارة البينية. - يعزز الاستثمار المحلي النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي زيادة الطلب في قطاع الأعمال إلى زيادة الطلب الكلي والتوسع في الاستثمار، مما يدعم النمو الاقتصادي. - يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في تسهيل الاستفادة من المهارات الفنية واليد العاملة، وزيادة فرص السوق، لكنه قد يؤدي إلى اختلال في الميزانية العامة لبعض الدول الأعضاء نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية البينية، مما يؤثر على السياسة المالية والإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل فجوة في مستويات التنمية البشرية والتقارب الاجتماعي بين الدول الأعضاء مقارنة بالتقارب الاقتصادي.
دراسة رقم 02	هايوين تشو 2017
الإشكالية	هل يمكن أن يؤدي التكامل المالي أو التجاري بين البلدان إلى زيادة مستوى البطالة الحضرية في بلد نام؟
الإطار المكاني والزماني	لدراسة تركز على الهند والصين، لم يتم تحديد الإطار الزمني بشكل واضح.
المتغير المستقل	التكامل الاقتصادي بين الهند والصين.
المتغير التابع	التغيرات في التكنولوجيا، معدلات العمالة والبطالة في قطاع التصنيع.
اهم نتائج	- التكامل الاقتصادي يزيد من حجم السوق ويسهل تبني التقنيات المتقدمة. - المنافسة القوية تقلل من هامش الربح لكنها تحفز الإنتاج الأعلى. - التأثيرات المتعاكسة على الطلب على العمالة بسبب التقدم التكنولوجي. - زيادة عدد الشركات وتأثيرها على التكلفة والأرباح. - استقرار التوظيف في قطاع التصنيع بغض النظر عن التغييرات في رأس المال. - أهمية الاستثمار الأجنبي في تعزيز التكامل والنمو الاقتصادي.
دراسة رقم 03	سين يونغ بارك، راشيل أ. كلافيريا سنة 2018
الإشكالية	فهم الدور الذي يلعبه التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي، خفض معدلات الفقر، وتقليل التفاوت في الدخل.
الإطار المكاني والزماني	شملت الفترة من 2006 إلى 2016، وتم تحليل بيانات من 156 دولة على مستوى العالم.
المتغير المستقل	التجارة والاستثمار، المال والتمويل، سلاسل القيمة الإقليمية،
المتغير التابع	البنية التحتية والتواصل، حركة الأشخاص، والتكامل المؤسسي والاجتماعي
اهم نتائج	- وجد أن التكامل الإقليمي له تأثير إيجابي قوي على التنمية. - التكامل الإقليمي متقدم بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق درجات عالية في جميع الأبعاد الستة. - سلاسل القيمة الإقليمية وحركة الأشخاص والتكامل المؤسسي والاجتماعي كانت محركات مهمة للنمو الاقتصادي. - البنية التحتية والاتصال ساهمت في تحسين توزيع الدخل. - التكامل الشامل، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمال والتمويل، أدى إلى تقليل الفقر بشكل ملحوظ.
دراسة رقم 04	أليسا دي كابريو أميليا يو. سانتوس باولينوماريا في. سوكولوفا2017
الإشكالية	تتناول هذه الدراسة التساؤل الرئيسي حول قدرة الدول ذات الدخل المنخفض على تحقيق مكاسب تنموية من عمليات التكامل الإقليمي. فالتاريخ يشير إلى أن تحديد تأثيرات هذه العمليات بدقة كان وما زال يشكل تحدياً كبيراً.
الإطار المكاني والزماني	الفترة المشمولة هي من 1990 إلى 2010، باستخدام متوسطات 5 سنوات. تغطي الدراسة أكثر من 100 دولة، مع التركيز بشكل خاص على مجموعات البلدان النامية بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا النامية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
المتغير المستقل	- المشاركة في اتفاقية التجارة الإقليمية (RTA): يتم قياسها من خلال مؤشرين - الهيكلة الإقليمية الداخلية (Reg1) والتعرض الخارجي للهيكلة الإقليمية (Reg2).
المتغير التابع	النمو الاقتصادي، التفاوت في الدخل

اهم نتائج	- النمو الاقتصادي: تؤدي المشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية عمومًا إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. -عدم المساواة في الدخل: ترتبط المستويات الأعلى من التكامل الإقليمي بانخفاض عدم المساواة داخل الدولة، خاصة في آسيا النامية. - مكاسب التنمية: تستفيد البلدان النامية من اتفاقيات التجارة الثنائية المباشرة والتعرض غير المباشر من خلال التكامل الإقليمي لشركائها التجاريين. -الفوائد غير المباشرة: هناك مكاسب إنمائية كبيرة من الهيكلة الإقليمية، لا تقتصر على المشاركين المباشرين في اتفاقات التجارة الإقليمية ولكنها تمتد أيضًا إلى البلدان المشاركة بشكل غير مباشر من خلال شركائها التجاريين.
دراسة رقم 05	**أروبشيك كوالسكا وميرزوف2017**
الإشكالية	استكشاف تأثير العوامل الثابتة والديناميكية على أداء الدول الأعضاء في عمليات التكامل الاقتصادي، من خلال دراسة حالة دول الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).
الإطار المكاني والزماني	1990 إلى 2015. دول الاتحاد الأوروبي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، بولندا، سلوفاكيا. - دول نافتا: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.
المتغير المستقل	الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. الانضمام إلى نافتا.
المتغير التابع	-الناتج المحلي الإجمالي. معدل التضخم. تدفقات الاستثمار. تطوير البنية التحتية. تكاليف التجارة. الظروف الإدارية. التجارة الدولية. المنافسة.
اهم نتائج	- غالبًا ما يتجاوز تأثير تحويل التجارة تأثير خلق التجارة. - الآثار الديناميكية غالبًا ما تكون إيجابية في التغلب على الأزمات وظروف عدم استقرار الاقتصاد. -التكامل الاقتصادي له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، مما يؤثر على ديناميكية المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية ويؤدي إلى تغيرات طويلة الأمد في أداء الاقتصاد. - تحليل الآثار الثابتة والديناميكية يساعد في تحديد المجالات ذات الأولوية للتنظيم الاقتصادي للدول الأعضاء ويسهم في التنبؤ بأداء التكامل في المستقبل. - الدول الأعضاء في اتفاقية نافتا تتمتع بمستوى أعلى من الاستقرار وتتطور بوتيرة جيدة، نظرًا لكون التكامل اقتصاديًا فقط. - تمكنت الدول ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية من استغلال وفورات الحجم وتعزيز المنافسة والوصول إلى التكنولوجيا الرائدة وزيادة تدفق الاستثمارات. - يوفر الاتحاد الأوروبي التكامل في جميع المجالات، مما يتيح للدول الأعضاء الحصول على الدعم والتمويل للحفاظ على استقرار اقتصادها وتنميته..
دراسة رقم 06	**مايكل جي بلامر، وبيتر أ. بيتري، وفان تشاي 2014**
الإشكالية	تتناول الدراسة السؤال الرئيسي حول كيفية تأثير التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أسواق العمل داخل البلدان الأعضاء، مع التركيز على المكاسب المحتملة والتعديلات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذه الفوائد.
الإطار المكاني والزماني	تركز الدراسة على الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مع إيلاء اهتمام خاص للاختلافات بين البلدان. يغطي التحليل الفترة من 2007 إلى 2025، مع نقاط مرجعية وتوقعات محددة بناءً على هذا الإطار الزمني.
المتغير المستقل	درجة التكامل الاقتصادي كما تحددها سيناريوهات السياسة المختلفة (AFTA، +AFTA، AEC، RCEP).
المتغير التابع	الأجور ومستويات التوظيف ومكاسب الرفاهية والتأثيرات الخاصة بالقطاعات داخل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
اهم نتائج	-مكاسب الرفاهية: من المتوقع أن يؤدي التنفيذ الكامل لـ AEC إلى زيادة الدخل الحقيقي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بمقدار 69 مليار دولار، أو 5.3% مقارنة بخط الأساس لعام 2004. -الفوائد الاقتصادية: من المتوقع أن تستفيد جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من مجموعة AEC، مع تحقيق مكاسب مطلقة كبيرة لأكبر الاقتصادات. -التكيف الهيكلي يعد التكيف الهيكلي ضروريًا لتحقيق مكاسب في الكفاءة، وهو ما يتطلب آليات تعويض للفئات الضعيفة. -تيسير التجارة والاستثمار تنشأ تأثيرات كبيرة على الدخل نتيجة لتيسير التجارة والاستثمار بما يتجاوز تحرير التعريفات الجمركية. العمل تشير سيناريوهات التكامل إلى مكاسب محتملة مثيرة للإعجاب في التوظيف والأجور، على الرغم من اختلاف توزيع الفوائد عبر القطاعات والبلدان.

المصدر: من اعداد الطالب

خلاصة الفصل

بناءً على ما تمت مناقشته وتحليله في المبحثين الأول والثاني حول التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تساهم في إثراء الفهم الأكاديمي للعلاقة بين هذين المفهومين لقد أظهرت الدراسات أن التكامل الاقتصادي يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، لا سيما في المناطق التي تشهد نموًا سريعًا مثل جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تظل معقدة ومتأثرة بعوامل متعددة تتطلب مزيدًا من الدراسة والتحليل.

تبرز أهمية التركيبة السكانية والبنية التحتية الملائمة كعوامل حاسمة لنجاح التكامل الاقتصادي. ورغم أن بعض الدول قد استفادت بشكل كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن هناك فجوة بحثية تتعلق بدراسة كيفية التغلب على العقبات التي تواجه الدول ذات البنية التحتية الضعيفة أو تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية. لذا، فإن تطوير استراتيجيات لتحسين هذه العوامل يجب أن يكون موضوعًا للدراسات المستقبلية.

على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات التكاملية في المناطق مختلفة من العالم، فإن التحدي الأكبر يكمن في اليات تنفيذ هذه الاتفاقيات. لذا، تبرز هنا فجوة بحثية تتعلق بدراسة الأسباب التي تعيق التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات وكيفية معالجتها، بما في ذلك الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تؤثر على سير عمليات التكامل.

يتضح أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع التجارة البينية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز من الابتكار والإنتاجية. ومنه تحقيق تنمية اقتصادية ومع ذلك، هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات إضافية تركز على تحديد العوامل التي تؤثر على استدامة هذه التأثيرات الإيجابية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

قد تكون الفجوة البحثية هي عدم شمول الدراسات الحالية لكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقاليم على جوانب التنمية الاقتصادية بشكل متكامل. في هذا الإطار، يمكن تحليل التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) وكيف تؤثر الاستثمارات الأجنبية عليها بشكل متداخل ومترابط، بدلاً من تحليل كل عامل على حدة.

تشير الدراسات إلى أن التكامل الاقتصادي لا يؤثر فقط على المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل يمتد تأثيره إلى الجوانب الاجتماعية مثل تحسين مستوى الرفاهية وتقليل الفقر. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لدراسات معمقة تركز على قياس هذه التأثيرات الاجتماعية بشكل أكثر دقة، وتقديم أدوات قياس مبتكرة لتحديد مدى تأثير التكامل على التنمية البشرية.

في الختام، تظل عملية التكامل الاقتصادي مجالًا غنيًا بالدراسات، وتتطلب استكشافًا أعمق للفجوات البحثية التي أُشير إليها لضمان تحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه العمليات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع

مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي

وأثره على التنمية في منطقة الآسيان

الفصل الرابع: مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي و أثره على التنمية في منطقة الأسيان

تمهيد

شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تحولات اقتصادية وسياسية على مدى العقود الماضية، وكان التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من أبرز العوامل التي ساهمت في تشكيل هوية هذه المنطقة. منذ تأسيس الرابطة عام 1967، انتقلت الآسيان من كونها مجموعة دول تعاني من نزاعات تاريخية إلى كيان اقتصادي إقليمي يتمتع بتكامل متزايد وتنافسية عالمية. إلا أن هذه المسيرة لم تخلُ من الصعوبات، إذ واجهت الرابطة تحديات متعددة، بدءًا من النزاعات الإقليمية والتوترات السياسية، وصولًا إلى الأزمات الاقتصادية التي هددت استقرارها. ومع ذلك، فإن التعاون بين الدول الأعضاء والاعتماد على الحوار والتشاور كآليات أساسية قد ساهم بشكل كبير في تجاوز تلك التحديات.

يستعرض المبحث الأول من هذا الفصل تطور مسيرة التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان، بدءًا من الجهود الأولية للتعاون الاقتصادي، مرورًا بالمراحل الرئيسية التي شهدت تحولات جوهرية في السياسات وآليات التنظيم التي اعتمدتها رابطة دول جنوب شرق آسيا. وتشمل هذه الآليات آلية التعريفة التفضيلية الفعّالة (CEPT)، والإطار التنظيمي للخدمات في الآسيان (AFAS)، واتفاقية تجارة السلع لرابطة الآسيان (ATIGA)، بالإضافة إلى اتفاقية الاستثمار الشامل لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ACIA)، وصولًا إلى تأسيس مجتمع اقتصادي متكامل يهدف إلى تعزيز التنافسية الإقليمية ورفع مستويات المعيشة. كما يناقش هذا المبحث كيفية تمكن الآسيان من تجاوز التحديات المتنوعة واستغلال الفرص المتاحة، مما أسهم في بروزها كأحد أهم التكتلات الاقتصادية على الساحة العالمية.

في المبحث الثاني، سنقوم بتقييم وتحليل الأداء الاقتصادي لدول الآسيان عبر دراسة مختلف العوامل المؤثرة بدءًا من التركيبة السكانية والبنية التحتية في المنطقة، إلى جانب تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي، ممثلة في حجم التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما سنتناول بالتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في منطقة الآسيان، مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، ومؤشرات التنمية البشرية. إضافةً إلى ذلك، سنسلط الضوء على كيفية تفاعل السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول مع التحديات الإقليمية والعالمية، ومدى إسهام هذه السياسات في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول الآسيان وتدعيم مكانتها في النظام الاقتصادي الدولي.

المبحث الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان: النشأة ومراحل التطور

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان من أبرز العمليات التي أسهمت في تشكيل الملامح الاقتصادية والسياسية لجنوب شرق آسيا. يتناول هذا المبحث تاريخ نشأة وتطور هذا التكامل، بدءًا من الجهود الأولية للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، مرورًا بالمراحل الرئيسية التي شهدت تحولات جوهرية في السياسات والأطر التنظيمية. وفي الجزء الثاني منه سنستعرض أيضًا كيف تطورت هذه العملية تدريجيًا نحو إنشاء مجتمع اقتصادي متكامل يستهدف تعزيز التنافسية الإقليمية وتحسين مستويات المعيشة. نبرز في هذه الرحلة كيف استطاعت الآسيان أن تتخطى التحديات المتعددة والاستفادة من الفرص المتاحة لتصبح أحد أهم التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي.

أولا: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وتأسيسها:

1. المحاولات الأولى لتأسيس رابطة الآسيان

بدأت أول فكرة لأنشاء رابطة جنوب شرق آسيا في عام 1961، حيث تلاقت جهود ماليزيا والفلبين وتايلاند في هذا السياق. ومع ذلك، فشلت هذه المحاولة بسبب النزاعات القائمة بين الفلبين وماليزيا حول منطقة صباح وانفصال سنغافورة عن ماليزيا في عام 1965. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تداعيات حرب فيتنام التي أثرت استقرار المنطقة ككل بالإضافة الى ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ولذلك شجعت الولايات المتحدة دول جنوب شرق آسيا على تشكيل تحالف مشترك لمواجهة التهديد الشيوعي المتمثل في الصين ومنع انتشاره في المنطقة هذا ما دفع الدول المنطقة في تفكير إلى اقامة منظمة اقتصادية تشبه الجماعة الأوروبية، وهي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وحل النزاعات الداخلية وتحقيق الاستقرار. تم طرح خطة التنمية الاقتصادية كوسيلة طبيعية لمواجهة التحديات الداخلية وتحقيق التسوية بين هذه الدول[1].

وبينما كانت تايلند تتوسط في المصالحة بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا بشأن نزاع، اتضح للبلدان الأربعة أن مستقبل المنطقة سيظل غير جيد وأن الوقت قد حان للتعاون الإقليمي. يتذكر أحد البطلين الباقين على قيد الحياة في تلك العملية التاريخية، ثانا تخومان من تايلاند: "في المأدبة بمناسبة المصالحة بين المتنازعين الثلاثة، طرحت فكرة تشكيل منظمة أخرى للتعاون الإقليمي مع **آدم مالك**. وافق مالك دون تردد لكنه طلب وقتا للتحدث مع حكومته وأيضا لتطبيع العلاقات مع ماليزيا الآن بعد انتهاء المواجهة. وفي الوقت نفسه، أعدت وزارة الخارجية التايلاندية مشروع ميثاق للمؤسسة الجديدة. في غضون بضعة أشهر، كان كل شيء جاهزا. ولذلك دعوت العضوين السابقين في رابطة جنوب شرق آسيا ماليزيا والفلبين وإندونيسيا، العضو الرئيسي، إلى اجتماع في بانكوك. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت سنغافورة

[1]ASEAN. (2015). ASEAN Economic Community Blueprint 2025. ASEAN Secretariat.

س. راجاراتنام، وزير الخارجية آنذاك، و. على الرغم من أنه كان من المخطط أن تضم المنظمة الجديدة أعضاء الرابطة فقط بالإضافة إلى إندونيسيا، إلا أن طلب سنغافورة تم النظر فيه بشكل إيجابي.

2. أبرام اتفاقية تأسيس الآسيان: بداية التعاون

في 8 أغسطس 1967، تم تحقيق تلك الغاية عندما وقعت خمس دول، وهي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند، اتفاقية تأسيس "رابطة الآسيان بعد اجتماعًا استمر أربعة أيام في منتجع ساحلي بمدينة **بانغ ساي**، والتي تقع على بعد أقل من مائة كيلومتر جنوب شرق بانكوك. خلال هذه الفترة، قاموا بمفاوضات غير رسمية حيث وصفوا الوثيقة التي أعدها بعد ذلك بوثيقة «القمصان الرياضية الدبلوماسية". وعلى الرغم من التحديات التي واجهوها خلال هذه العملية، إذ أدخل كل منهم منظورًا تاريخيًا وسياسيًا فريدًا، إلا أنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق بفضل حسن النية وروح المسؤولية. وبينما كانوا يتجمعون حول طاولة المفاوضات، تمكنوا من تجاوز اختلافاتهم واستفادوا من تبادل الآراء أثناء ممارستهم للجولف والتفكير في مستقبل بلدانهم. هذا الأسلوب في المداولات أصبح في النهاية الطريقة التقليدية التي اعتمدتها رابطة دول جنوب شرق آسيا في مستقبلها وكان لدى المؤسسين بعد نظر في بناء مجتمع من جميع دول جنوب شرق آسيا ومن أجلها. وهكذا أعلن عن المادة الاولي من قرار بانكوك أن " الرابطة مفتوحة للمشاركة لجميع الدول في منطقة جنوب شرق آسيا التي تلتزم بالأهداف والمبادئ والمقاصد المذكورة أعلاه. «لقد مهدت النظرة الشاملة لآسيان الطريق لبناء المجتمع ليس فقط في جنوب شرق آسيا، ولكن أيضا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع ليفتح الطريق لانضمام سلطنة بروناي إلى التكتل في عام 1984، وتلتها فيتنام في عام 1995، ثم تمت إضافة لاوس وميانمار إلى القائمة في عام 1997. واكتملت القائمة بانضمام الدولة العاشرة، كمبوديا، في عام 1999[1] .

3. إعلان بانكوك: أساس التعاون والالتزامات المؤسسية في رابطة الآسيان

اعلان بانكوك المؤلف من صفحتين لا يتضمن فقط الأساس المنطقي لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأهدافها المحددة. وهو يمثل طريقة عمل المنظمة في البناء على الخطوات الصغيرة والترتيبات الطوعية وغير الرسمية نحو اتفاقات أكثر إلزاما وإضفاء الطابع المؤسسي. وقد التزمت جميع الدول الأعضاء المؤسسة والأعضاء الجدد بروح إعلان بانكوك. على مر السنين، دخلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدريجيا في العديد من الصكوك الرسمية والملزمة قانونا، مثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا لعام 1976 ومعاهدة عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا حيث قدّم آنذاك شعار الأصلي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) خمس حزم تشبه سيقان الأرز، حيث كانت هناك حزمة واحدة مخصصة لكل عضو مؤسس في الرابطة. تحت تلك الحزم وضعت أسطورة تحمل اسم "آسيان" باللون الأزرق، مع وجود خلفية صفراء تحيط بها حدود زرقاء. رمز اللون البني في الشعار يرمز إلى القوة والاستقرار، بينما يعبر اللون الأصفر عن الازدهار واللون الأزرق يرمز إلى روح الود التي تجمع بين

[1] .Baldwin, R. E. (2006). Multilateralising regionalism: Spaghetti bowls as building blocks on the path to global free trade*. The World Economy, 29(11), PP 1451-1518.

دول الآسيان. وفي احتفال الآسيان بالذكرى السنوية الثلاثين في عام 1997، تم إضافة حزم إضافية إلى الشعار لتمثيل جميع العشر دول في جنوب شرق آسيا وتعبيراً عن التلاحم بينها، حيث تمثل ألوان تلك الحزم أعلام كل دولة منها. وبهذا المعنى، تجسد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تجمعًا واحدًا متماسكًا، يعكس تصور القادة المؤسسين للرابطة. وكانت المبادئ الرئيسية لتأسيس الأسيان كالتالي.[1]

- الاحترام المتبادل للاستقلال وسيادة الدول، والمساواة، وسلامة الأراضي، والهوية الوطنية لجميع الدول.
- التزام السلام الإقليمي، الأمن، والازدهار من خلال التزام مشترك ومسؤولية جماعية.
- النبذ التام للنزعات والتهديد أو استخدام القوة أو أي تصرفات أخرى غير متوافقة مع القانون الدولي. وتسوية النزاعات بطرق سلمية فقط
- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الآسيان الأعضاء.
- احترام حق كل دولة عضو في قيادة وجودها الوطني بحرية من دون تدخل خارجي أو تخريب أو إكراه.
- الحوار والتشاور بشأن الأمور التي تؤثر بشكل كبير على المصلحة المشتركة للآسيان

3. ميثاق الآسيان: الأسس والأطر التنظيمية للتعاون الإقليمي

تم الإعلان عنه رسميًا في العشرين من نوفمبر لعام ألفين وسبعة بسنغافورة هو الوثيقة الجوهرية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والتي تعتبر منظمة حكومية دولية إقليمية تضم عشر دول في جنوب شرق آسيا. فهو يمنح الطابع الرسمي على مبادئ وقواعد ومعايير الدول الأعضاء في الآسيان، ويوفر الوضع القانوني والإطار المؤسسي للمنظمة. ويحدد أهداف ومبادئ وهياكلها بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات بما في ذلك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يشمل الجوانب الرئيسية التالية [2]:

- إنشاء الإطار القانوني والمؤسسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).
- تحديد الأغراض والمبادئ التي توجه عمليات وتفاعلات الآسيان.
- تحديد حقوق والتزامات الدول الأعضاء.
- إنشاء آليات حل النزاعات وعمليات صنع القرار.
- توفير هيكل لأجهزة وهيئات الآسيان، بما في ذلك قمة الآسيان، ومجلس تنسيق الآسيان، والهيئات الوزارية القطاعية.
- تعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية داخل المنطقة.

[1] .Bowles, P. (1997). ASEAN, AFTA and the 'New Regionalism'. Pacific Affairs, 70(2), PP 219-233.

[2] Dent, C. M. (2008). East Asian Regionalism: ASEAN Plus Three and Beyond. Routledge.PP133-156

يضع ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) الإطار الأساسي للرابطة من خلال النقاط التالية:[1]

- احترام الاستقلال والسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية والهوية الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الآسيان.
- الالتزام المشترك والمسؤولية الجماعية في تعزيز السلام والأمن والازدهار في المنطقة.
- نبذ العدوان واستخدام القوة أو الأعمال المخالفة للقانون الدولي.
- الاعتماد على التسوية السلمية للنزاعات.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الآسيان.
- احترام حق كل دولة عضو في قيادة وجودها الوطني بعيدًا عن التدخل الخارجي والتخريب والإكراه.
- تعزيز المشاورات حول المسائل التي تؤثر بشكل خطير على المصالح المشتركة للأسيان.
- الالتزام بسيادة القانون والحكم الرشيد ومبادئ الديمقراطية والحكم الدستوري.
- احترام الحريات الأساسية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.
- الامتناع عن أي سياسة أو نشاط يهدد سيادة الدول الأعضاء في الآسيان أو سلامة أراضيها أو استقرارها السياسي والاقتصادي.
- احترام الثقافات واللغات والأديان المختلفة لشعوب الآسيان، والتأكيد على القيم المشتركة بروح الوحدة في التنوع.
- مركزية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في العلاقات الخارجية، والمشاركة النشطة، والتطلع إلى الخارج، والشمولية، وعدم التمييز.
- الالتزام بقواعد التجارة المتعددة الأطراف والأنظمة القائمة على قواعد الآسيان من أجل الالتزامات الاقتصادية الفعالة وتقليل الحواجز أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي

[1]Drysdale, P., & Garnaut, R. (1993). The Pacific: An application of a general theory of economic integration. In Pacific Dynamism and the International Economic System (pp. 183-224). Routledge.

ثانيا: الإطار المؤسساتي والهيكلي لرابطة دول جنوب شرق اسيا:

1.القمة الآسيانية:(ASEAN Summit)

التي تشمل رؤساء الدول أو الحكومات في الدول الأعضاء، تُعقد مرتين في السنة وتستضفها الدولة العضو التي تتولى رئاسة الآسيان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عقد اجتماعات خاصة أو غير اعتيادية عند الحاجة، حيث تتولى الدولة الرئيسة للآسيان مسؤولية ترؤس هذه الاجتماعات. تُعد هذه الاجتماعات حاسمة للتوجيه السياسي واتخاذ القرارات الاستراتيجية في الآسيان، كما توفر منصة لمناقشة ومعالجة القضايا المهمة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء تعتبر الجهة الأعلى لصنع السياسات في الآسيان [1].

2.مجلس تنسيق الآسيان:(ASEAN Coordinating Council)

يؤدي دورًا حيويًا في إطار رابطة الآسيان. يتألف المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويعقد اجتماعاته مرتين في العام. من مهامه الرئيسية العمل على التحضير لاجتماعات القمة الآسيانية، بالإضافة إلى تنسيق تنفيذ الاتفاقيات والقرارات التي تتخذها القمة. يلعب المجلس دورًا مهمًا أيضًا في تعزيز التعاون والتماسك السياسي بين مجالس المجتمع الآسيان، مما يضمن تنفيذ السياسات والبرامج بكفاءة وفعالية عبر المجتمعات المختلفة داخل الرابطة.

3.الأمين العام لرابطة الآسيان:

يُعين الأمين العام لرابطة الآسيان من قبل القمة الآسيانية لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، حيث يُختار الأمين العام من بين مواطني دول الآسيان وفقًا لنظام الدورة الأبجدية. يتم الأخذ بعين الاعتبار النزاهة والكفاءة والخبرة المهنية والمساواة بين الجنسين عند الاختيار، ويتم التعيين بناءً على توصية من اجتماع وزراء خارجية الآسيان. يتحمل الأمين العام مسؤوليات متعددة، منها تنفيذ واجباته وفقًا لأحكام ميثاق الآسيان والبروتوكولات ذات الصلة، وتسهيل ومراقبة التقدم في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الآسيانية، إضافةً إلى تقديم تقرير سنوي عن عمل الآسيان إلى القمة الآسيانية. يشارك الأمين العام في اجتماعات متنوعة بما في ذلك القمة الآسيانية، مجالس المجتمع الآسيان، ومجلس التنسيق الآسيان، كما يتمثل دوره في تقديم آراء الآسيان والمشاركة في اجتماعات مع الأطراف الخارجية. يُعد أيضًا مسؤولاً عن توصية بتعيين وإنهاء خدمات نواب الأمناء العامين، ويعمل كالمسؤول الإداري الأعلى للآسيان تتفرع منها ثلاث مجتمعات رئيسية تتميز كل منها بمهام واهداف محددة وهي على التوالي[2].

[1]Severino, R. C. (2007). Southeast Asia in Search of an ASEAN Community: Insights from the Former ASEAN Secretary-General. ISEAS-Yusof Ishak Institute.

[2]Acharya, A. (2014). Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order Routledge.

4.مجالس المجتمع الآسيانين:(ASEAN Community Councils)

تتألف من مجلس المجتمع السياسي-الأمني-، مجلس المجتمع الاقتصادي، ومجلس المجتمع الاجتماعي-الثقافي - يلعب دورًا أساسيًا في تنظيم وتنسيق الأنشطة ضمن رابطة الآسيان. تتمثل مهمة كل مجلس في التعامل مع القضايا والتحديات الخاصة بقطاعه، حيث يعمل كل منها على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة. هذه المجالس مسؤولة أيضًا عن تقديم تقارير وتوصيات مفصلة إلى القمة الآسيانية، مما يسهم في توجيه القرارات الاستراتيجية وضمان التنفيذ الفعال للمبادرات الإقليمية.

1.4. المجتمع السياسي والأمني (ASEAN Political-Security Community)

هذا المجتمع يشمل عناصر التعاون في مجالات السياسة الخارجية، الدفاع، والأمن، فضلاً عن معالجة القضايا المتعلقة بالجريمة والجريمة المتعددة الجنسيات والتعاون القضائي. ويتطلع إلى تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي ويشرف على جلسات التالية:

- اجتماع وزراء خارجية الآسيان (AMM)
- لجنة منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية (SEANWFZ Commission)
- اجتماع وزراء الدفاع الآسيان (ADMM)
- اجتماع وزراء القانون الآسيان (ALAWMM)
- اجتماع وزراء الآسيان المعنيين بالجريمة المتعدية الوطنية (AMMTC)
- المنتدى الإقليمي الآسيان (ARF)

2.4. المجتمع الاقتصادي (ASEAN Economic Community)[1]

يركز هذا المجتمع على انشاء منطقة تجارة حرة وتكامل اقتصادي أعمق بين دول الآسيان. يشمل ذلك تعزيز التجارة والاستثمار، تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية والاتصالات الاقتصادية. ويرمي الى تحسين تنافسية الآسيان كمنطقة واحدة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل في جميع دول الأعضاء ووهوا الذي يشرف على انعقاد الجلسات التالية:

- اجتماع وزراء الاقتصاد الآسيان (AEM)
- مجلس منطقة التجارة الحرة الآسيان (AFTA)
- مجلس منطقة الاستثمار الآسيان (AIA)

[1] .Ravenhill, J. (2009). East Asian Regionalism: Much Ado About Nothing? Review of International Studies, 35(S1), pp215-235.

- اجتماع وزراء المالية الآسيان (AFMM)
- اجتماع وزراء الزراعة والغابات الآسيان (AMAF)
- اجتماع وزراء الطاقة الآسيان (AMEM)
- اجتماع وزراء المعادن الآسيان (AMMin)
- اجتماع وزراء العلوم والتكنولوجيا الآسيان (AMMST)
- اجتماع وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الآسيان (TELMIN)
- اجتماع وزراء النقل الآسيان (ATM)
- اجتماع وزراء السياحة الآسيان (M-ATM)
- تعاون حوض نهر الميكونغ للتنمية الآسيان (AMBDC)

3.4. المجتمع الاجتماعي الثقافي (ASEAN Socio-Cultural Community)

يعمل هذا المجتمع على تعزيز الجهود المتعلقة بالتعليم، الصحة العامة، الحقوق الإنسانية، والحفاظ على التنوع الثقافي. ينصب تركيزه في الحفاظ على الهوية الآسيانين وتحسين نوعية حياة شعوب جنوب شرق آسيا من خلال التعاون والتنمية المستدامة ويشرف على الجلسات التالية [1]

- اجتماع وزراء الآسيان المعنيين بالمعلومات (AMRI)
- اجتماع وزراء الآسيان المعنيين بالثقافة والفنون (AMCA)
- اجتماع وزراء التعليم الآسيان (ASED)
- اجتماع وزراء إدارة الكوارث الآسيان (AMMDM)
- اجتماع وزراء البيئة الآسيان (AMME)
- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الآسيان بشأن تلوث الضباب العابر للحدود (COP)
- اجتماع وزراء الصحة الآسيان (AHMM)
- اجتماع وزراء العمل الآسيان (ALMM)
- اجتماع وزراء التنمية الريفية والقضاء على الفقر الآسيان (AMRDPE)
- اجتماع وزراء الرعاية الاجتماعية والتنمية الآسيان (AMMSWD)
- اجتماع وزراء الشباب الآسيان (AMMY)

[1] Chia, S. Y. (2013). The ASEAN Economic Community: Progress, Challenges, and Prospects. ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 123.

4.4. اللجنة الممثلين الدائمين لر ابطة دول جنوب شرق آسيا (CPR):

وهي تتألف من الممثلين الدائمين لدول الأعضاء على مستوى السفراء الذين يتمركزون في جاكرتا. ورئاسة اللجنة تكون عن طريق التناوب[1] مهمتها مراقبة وتنفيذ قرارات القادة، وتنسيق القضايا بين مختلف الأقسام، وتعزيز العلاقات مع شركاء رابطة الخارجيين، بالإضافة إلى تقديم الدعم الجوهري والتوجيه الإداري للأمانة العامة لرابطة. وتقوم اللجنة برئاسة وزير خارجية الدولة المستضيفة للدورة الحالية وتقدم تقاريرها إلى الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى وتعقد اجتماعـاتها الداخلية العادية مرة واحدة على الأقل في الشهر لمناقشة عدد من القضايا الإدارية والجوهرية. يساعد اللجنة في ذلك فريق عمل يضم نواب الممثلين الدائمين ومسؤولين آخرين من البعثات الدائمة لدول الأعضاء العشر في رابطة الأسيان

ثالثا: مراحل تطور التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه في منطقة الآسيان:

1. المرحلة الأولى (1976-1991) : تأسيس الإطار التجاري والاقتصادي لآسيان

كانت البداية باعتماد الآسيان اتفاقية التجارة التفضيلية في سنة1976، حيث شهدت الترتيبات التجارية التفضيلية في المنطقة تطورًا ملحوظًا. بداء من اتفاقيات ثنائية بين دول وكانت مبادرة السنغافورة والفيليبين في السبعينيات، خطوات مهمة نحو تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10%، وانضمت تايلاند إلى هذه الجهود لتعزيز التجارة بين الدول. مع مرور الوقت، انتقلت هذه الاتفاقيات إلى نموذج متعدد الأطراف وزادت نطاق التخفيضات الجمركية بنسب متزايدة، بدءًا من 20% وصولًا إلى 50% لبعض القطاعات الرئيسيةوعلى منتجات محددة ومع ذلك كان لديها تأثير محدود بسبب المشاركة الضعيفة وقوائم الاستبعاد العالية وهوامش التفضيل المنخفضة حيث تزامنت مع، توقيع اتفاقية إنشاء أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتم تعيين السيد هارتونوريكسودارسونو كأول أمين عام لها وكانت البداية من خلال تنفيذ الاليات التالية.[2]

- بداية تفعيل نشاط صندوق رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 1977، وهو آلية تهدف إلى دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في دول الآسيان. يشمل ذلك تطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء مما يعزز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.
- يليها ذلك في سنة1978، بإعادة صياغة إعلان سنة و1971واعتماد منطقة الأسيان رقعة للسلام والحرية والحياد (ZOPFAN) في كوالالمبور، وهذا الإعلان يعكس تفاني دول في تعزيز التعاون أكثر بين دول الأعضاء،

[1]Yoshimatsu, H. (2006). The Political Economy of Regionalism in East Asia: Integrative Explanation for Dynamics and Challenges. Springer.

[2]ASEAN. (2009). ASEAN Comprehensive Investment Agreement (ACIA). ASEAN Secretariat.

- ثم توقيع اتفاقية احتياطي الأمن الغذائي في سنة 1979 لضمان الأمن الغذائي في المنطقة ككل خاصة وأنها في تلك الفترة تعاني توترات نزعات حدودية بين الدول
- إطلاق برنامج منطقة الاستثمار في جمعية دول جنوب شرق آسيا (AIA) في هانوي عام 1988، لتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتحسين مناخ الأعمال في المنطقة. كما تم اعتماد برنامج صناعي مشترك في لتطوير وانتاج صناعة السيارات وكانت لتلك الخطوات والجهود انعكاس والالتزام الثابت لدول جنوب شرق آسيا بتعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.
- 23 يوليو 1991، تم تبني منطقة الآسيان كرمز لتعاون وتضامن وتعزيز السلام والازدهار في المنطقة من طرف هيئة الأمم المتحدة نظرًا للتحول الجوهري الذي شهدته المنطقة

2. المرحلة الثانية (1992-2002): اتفاقيات التجارة الحرة والبحث عن تكامل الاقتصادي معمق

غيرت آسيان تركيزها من اتفاقيات التجارة التفضيلية إلى اتفاقيات التجارة الحرة،في هذه المرحلة تم الاتفاق على إزالة كافة الحواجز الجمركية على المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء وتبقي الدول المتفقة الحرية في وضع تقدير الرسوم الجمركية وغير جمركية مع الدول الغير متفقة غالبا ما يكون هذا الا تفاق التجاري الحر بين الدول المتقاربة جغرافي حيث نجح هذا الاتفاق في خفض الرسوم الجمركية وزيادة التجارة داخل المنطقة، ولكنها واجهت تحديات في التعامل مع التدابير غير الجمركية وقواعد المنشأ وتسهيل التجارة[1] بالاعتماد على عدة اليات نسردها كالاتي :

1.2. الالية التفضيلية الفعّال (CEPT)

هو اتفاق تعاوني بين دول جنوب شرق آسيا، يُسعى من خلاله إلى تقليل الرسوم الجمركية داخل المنطقة وإزالة العوائق غير الجمركية على مدى فترة تمتد لمدة 15 عامًا، ابتداءً من الأول من يناير 1993. هدف هذا النظام يتمثل في تقليل الرسوم الجمركية على جميع المنتجات المصنعة إلى مستوى يتراوح بين 0% و5% بحلول عام 2008فيما يتعلق ببرامج تخفيض الرسوم الجمركية، توجد برنامجين أساسيين: برنامج المسار السريع وبرنامج المسار العادي. في برنامج المسار السريع، يتم تخفيض الرسوم الجمركية التي تزيد عن 20% إلى ما بين 0 إلى 5% خلال فترة من 10 سنوات، وتنتهي هذه الفترة في 1 يناير 2003. بالنسبة للرسوم التي تصل إلى 20% أو أقل، فإن التخفيض إلى ما بين 0 إلى 5% يتم خلال 7 سنوات، وينتهي هذا البرنامج في 1 يناير 2000. أما برنامج المسار العادي، فينص على أن الرسوم الجمركية التي تزيد عن 20% يجب أن تُخفض أولاً إلى 20% خلال فترة تتراوح بين 5 إلى 8 سنوات، وبعدها تُخفض إلى ما بين 0 إلى 5% خلال 7 سنوات إضافية، لينتهي البرنامج في 1 يناير 2008. وبالنسبة للرسوم التي تصل إلى 20% أو أقل، فإن التخفيض إلى ما بين 0 إلى 5% يتم خلال فترة من 10 سنوات، تنتهي في 1 يناير 2003تغطي هذه الاتفاقيات خمس مجالات أساسية وهي الصناعة، الزراعة، الصيد البحري، المناجم، والخدمات، والصناعة الاستخراجية. وقد تمت المصادقة على هذه

[1]Mahbubani, K. (2018). The ASEAN Miracle: A Catalyst for Peace. National University of Singapore Press.

الاتفاقية في عام 1992 من قبل خمس دول هي بروناي، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، وإندونيسيا، وبدأ تنفيذها في عام 1993 [1]،

2.2. الالية الإطارية بشأن الخدمات في الأسيان (AFAS)

تم التوقيع على الاتفاقية في 15 ديسمبر 1995 من قبل وزراء دول اقتصاد الاسيان وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الخدمات وتسهيل التجارة فيها بين الدول الأعضاء في آسيان. وإنشاء سوق واحدة للخدمات داخل الإقليم، من خلال إزالة الحواجز والقيود على تقديم الخدمات عبر الحدود، وتيسير حركة مقدمي الخدمات، وتعزيز بيئة مناسبة لتجارة والاستثماري الخدمات تعتمد AFAS نهج التحرير التدريجي[2]، حيث تلتزم الدول الأعضاء بتقليل وإزالة القيود تدريجياً على تجارة الخدمات مع مرور الوقت، وتُسجل هذه التزامات في جداول التزامات المحددة. هذه الاتفاقية تمنح الدول الأعضاء فرصًا لزيادة الوصول إلى الأسواق، وخلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز تنافسية مقدمي الخدمات في آسيان على الساحة العالمية وتعكسAFAS التزام آسيان بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وتحرير التجارة وتعتبر جزءًا أساسيًا من الجمعية الاقتصادية لآسيان (AEC) التي تهدف إلى إنشاء سوق وقاعدة إنتاج واحدة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

3.2. آلية متابعة للمؤشرات الاقتصادية والمالية:

في 30 نوفمبر 1999، اتخذ وزراء خارجية التسع دول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) خطوة هامة للوقاية من تكرار الأزمات المالية الضارة التي ضربت المنطقة. قرروا إنشاء آلية متابعة للمؤشرات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء بهدف تجنب تكرار الأزمات السابقة التي أثرت على آسيا بشكل كبيركما تم الموافقة على اتفاق غير رسمي يمنح الرابطة الحق في مناقشة الأحداث التي تؤثر على الدول الأعضاء والمنطقة بشكل عام. وجاء بيان الى تزكية استخدام العملات المحلية في التجارة بين الدول الأعضاء في الآسيان بهدف تقليل الاعتماد على الدولار. هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء [3].

4.2. الخطة الثلاثية او ما يعرف بترويكا:

في 29 يوليو 2000، وافق وزراء خارجية دول رابطة آسيان على إنشاء تكتل موسع جديد يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية خلال اجتماعهم في بانكوك. تمت الموافقة أيضًا على اقتراح لإنشاء لجنة ثلاثية تعرف بترويكا، مستوحاة من تجربة الاتحاد الأوروبي، والتي ستكون مسؤولة عن التدخل في حالة اندلاع نزاعات إقليمية وتعزيز دور رابطة آسيان

[1]Jones, L., & Smith, M. (2007). Making Process, Not Progress: ASEAN and the Evolving East Asian Regional Order. International Security, 32(1), 148-184.

[2]Soesastro, H. (2003). ASEAN Economic Cooperation and Challenges. Journal of Asian Economics, 13(1),

[3]Pangestu, M. (2001). ASEAN Economic Integration: Looking Beyond AFTA. In S. Yusuf, M. Anjum, & K. Nabli (Eds.), Globalization and East Asia: Opportunities and Challenges (pp. 257-287). Oxford University Press.

على الساحة الدولية وكانت البداية من تيمور الشرقية، اين أكد وزير خارجية تايلاند أن رابطة آسيان لن تناقش مسألة منح الإقليم عضوية حتى يصبح دولة مستقلة بشكل كامل. وفي المقابل، تمت الموافقة على تشكيل تجمع جديد يعرف بـ "آسيان زائد ثلاثة" يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والأمنية مع هذه الدول الثلاث في شرق آسيا.

4.2.نظام إنذارلمواجهة أي اضطرابات مالية:

في 22 يوليو 2001، وخلال اجتماع وزراء مالية دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) في هانوي، تم التأكيد على أهمية وضع آلية جديدة تعمل كنظام إنذار مبكر لمواجهة أي اضطرابات مالية قد تطرأ في المنطقة في المستقبل. وجاء ذلك في البيان الختامي للقمة، حيث أكد الوزراء على أن دول آسيان قد تخطت المرحلة الطارئة للاستجابة للأزمة الاقتصادية، وبدأت في وضع استراتيجيات للنهوض بالاقتصاد في المنطقة. ومع ذلك، حذر البيان من المخاطر التي قد تعترض تحقيق هذا النهوض الاقتصادي. ومن بين هذه المخاطر، تم التأكيد على تأثير تصحيح الأسواق المالية الأمريكية الذي قد يؤدي إلى حدوث انكماش غير متوقع في الاقتصاد الأمريكي. كما أُشير أيضًا إلى زيادة التدابير الحمائية التي قد تتخذها الدول المتقدمة، والتحديات الاقتصادية التي تواجهها اليابان، والتأثير المحتمل من الأسواق الناشئة. وتم التأكيد على أهمية الحفاظ على استقرار قيمة اليوان الصيني في هذا السياق[1] .

5.2. ألية تسريع المعاملات التجارة:

في 7 يونيو 2002، قررت رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان) اعتماد صيغة جديدة لتعجيل عملية تحرير التجارة. صرح وزراء العشر دول الأعضاء في الرابطة في بيان صدروه بعد اجتماع استمر يومًا واحدًا في ماليزيا بأن الدول الأعضاء ستتبنى صيغًا جديدة في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الاتصالات والخدمات المالية والاستثمار. وبفضل هذه الصيغة الجديدة، ستتمكن الدول الأعضاء الراغبة في فتح أسواقها من القيام بذلك دون الحاجة إلى انتظار الدول الأخرى، مما يمثل تغييرًا كبيرًا عن مبدأ التحرك المشترك السابق. تم اعتبار هذا الاتفاق تقدمًا كبيرًا،

6.2. بنود اتفاقية التجارة الحرة الأسيان

بمقتضي بنود هذه الاتفاقية، تم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيًا حتى وصلت إلى مستوى 0-5% قبل عام 2010، وتم تصنيف السلع إلى خمس مجموعات تحسباً للقطاعات الحساسة [2].

[1]Severino, R. C. (2009). ASEAN Beyond 40: Towards Political and Economic Integration. Asian Development Bank.

[2] .Park, I. (2013). ASEAN Free Trade Area (AFTA) and the Rising Importance of FTAs in Asia, ASEAN Economic Bulletin, 24(2), 194-205

- سلع تخضع لإزالة الرسوم الجمركية بصفة سريعة، حيث تبلغ المستوى المتفق عليه قبل سنة 2000.
- سلع تخضع لإزالة الرسوم الجمركية بصفة عادية، تبلغ المستوى السابق قبل 2003.
- سلع تخضع لإعفاء مؤقت، تشمل هذه المجموعة سلع صناعية وأخرى زراعية، تبلغ الأولى مستوى 0-5%قبل سنة 2000، والثانية سنة 2003.
- سلع حساسة، تشمل سلع زراعية تخضع لإجراءات خاصة.
- سلع مستثناة من الاتفاقية.

وقد حُددت أيضًا القوانين المتعلقة بالمنشأ، حيث يعتبر المنتج منشأ آسيوي إذا كانت مكوناته على الأقل 40% من دول الأعضاء.

ام بالنسبة الدول انضمت في وقت لاحق، مثل فيتنام، لاوس، كمبوديا، وميانمار، منحت مهلة إضافية لتخفيض الرسوم الجمركية إلى المستوى المتفق عليه.

وفي عام 1999، تم تقديم تواريخ محددة لتخفيض الرسوم الجمركية، حيث تم تقليلها من 2008 إلى 2002 بالنسبة للدول المؤسسة، ومن 2018 إلى 2015 بالنسبة للدول الأنظمة في وقت لاحق. وبدءًا من يناير 2000، كانت 90% من السلع المتبادلة تخضع لرسوم جمركية منخفضة لا تتجاوز 5%، فيما تم اعتبار النسبة المتبقية 10% كقطاعات حساسة للحكومات، مثل صناعة السيارات في ماليزيا وصناعة المواد البترولية والكيماويات في الفلبين وزيت النخيل في تايلاند.

7.2. مقاصد منطقة التجارة الحرة[1](ASEAN Free Trade Area - AFTA)

- تعزيز التجارة الحرة: تسعى المنطقة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة حيث يتم خفض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية بين الدول الأعضاء. هذا يسهم في تسهيل حركة البضائع والخدمات والرأسمال بين الدول وتشجيع التبادل التجاري الأكثر فاعلية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي: يهدف التكامل الاقتصادي إلى توسيع الأسواق وتحقيق استغلال أقصى للمزايا التنافسية لكل دولة عضو. يشمل ذلك تحقيق التخصص الاقتصادي وتعزيز الصناعات الرئيسية وترقية سلاسل الإمداد الإقليمية.
- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: يعمل التجارة الحرة على تعزيز اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فإن الحد من القيود والحواجز الاقتصادية يساهم في جعل المنطقة جاذبة للمستثمرين الأجانب وتعزيز تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز التنمية الاقتصادية: تهدف منطقة التجارة الحرة الآسيان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء. يساعد التجارة الحرة على توفير فرص العمل وتبادل المعرفة والخبرات وبالتالي يسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

[1]Armstrong, S. (2013). ASEAN, Regionalism, and the Global Economy. Pacific Economic Review, 18(1),23.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع التجارة الحرة الآسيان لا يقتصر فقط على خفض الرسوم الجمركية، بل يشمل أيضًا جوانب أخرى مثل حماية الملكية الفكرية، وتسهيل البنية التحتية اللوجستية، وتطوير المهارات البشرية وغيرها من الجوانب الحيوية لإنشاء بيئة تجارية فعالة ومزدهرة في المنطقة.

3.المرحلة الثالثة (2003-2015): توسيع نطاق التكامل الاقتصادي و إنشاء الاتحاد الجمركي الآسيوي

توجد تحديات كثيرة تطرحها إنشاء مناطق التجارة الحرة، خاصةً فيما يتعلق بدخول البضائع من مناطق ذات رسوم منخفضة وحرية التنقل داخل مناطق التكامل. لذلك، يعتبر توحيد الرسوم الجمركية مع الخارج آلية تصحيحية لتأسيس اتحاد جمركي، بشرط توفر مجموعة من الشروط القابلة للتحديد. شرعت رابطة الأسيان في إلغاء الحواجز الجمركية بشكل كلي بين الدول، وتوحيد الرسوم الجمركية المفروضة من الخارج. علاوة على ذلك، بداية البحث في كيفية الوصول إلى اتفاق حول كيفية توزيع الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء حيث شرعت في تنفيذ جدول أعمال أكثر طموحًا وشمولًا للتكامل الاقتصادي، برؤية تأسيس الرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا (AEC) بحلول عام 2015. كانت الرابطة تهدف إلى خلق سوق وقاعدة إنتاج واحدة، ومنطقة اقتصادية تنافسية بشكل كبير، ومنطقة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل، ومنطقة متكاملة تمامًا في الاقتصاد العالمي. كانت الرابطة مبنية على أربعة أركان: [1]

- السوق وقاعدة الإنتاج الواحدة، والتي تشمل حركة السلع والخدمات والاستثمار ورأس المال والعمالة الماهرة بحرية؛
- المنطقة الاقتصادية التنافسية، والتي تشمل تطوير سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية والبنية التحتية والضرائب والتجارة الإلكترونية؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل، والتي تشمل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتضييق الفجوة التنموية وتعزيز مبادرات التكامل الإقليمي؛
- المشاركة في التكامل الاقتصادي العالمي، والذي يشمل تعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية.

وكانت اهم الاليات المستخدمة في هذه المرحلة هي:

1.3. اتفاقية تجارة السلع لر ابطة الاسيان (ATIGA):

في عام 2009، وفي ظل أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير، وقعت جمعية دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) اتفاقية تجارة السلع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ATIGA) تهدف إلى تحقيق التدفق الحر للسلع في المنطقة،

[1]Fukunaga, Y. (2011). ASEAN's Institutional Framework for Economic Integration Asian Development Bank Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 80.

وتقليل الحواجز التجارية وتعميق الروابط الاقتصادية. بين الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في 17 مايو 2010 فعملت على توحيد وتبسيط الأحكام الواردة في اتفاقية التعريفة التفضيلية الفعالة المشتركة (CEPT) واتفاقيات رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخرى ذات الصلة، وتوسيع نطاقها عملها تغطي الاتفاقية تحرير التعريفات الجمركية، ومبادرات تيسير التجارة عن طريق إنشاء سوق تجاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتتضمن هذه الاتفاقية علي[1] :

- **توحيد الأحكام التشريعية**: تعمل ATIGA على دمج وتبسيط أحكام التعريفة التفضيلية الفعالة المشتركة لمنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (CEPT-AFTA) والعديد من القرارات الوزارية في أداة قانونية واحدة. ويعمل هذا التوحيد على تبسيط تنفيذ الاتفاقية وتنفيذها لكل من المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص،
- **جداول شفافة لخفض التعريفات**: توفر الاتفاقية جداول مفصلة لخفض التعريفات الجمركية لكل دولة عضو على حدي حتى عام 2015، تعد الجداول المرجع مفيدًا لمجتمع الأعمال لأنه يسمح التكيف بشكل أفضل مع أنظمة التعريفات المتغيرة.
- **إزالة الحواجز غير الجمركية**: تعزز الاتفاقية بالأحكام المتعلقة بالتدابير غير الجمركية (NTM) من خلال تقنينها وإنشاء آلية لمراقبة ويهدف هذا النهج إلى تقليل الحواجز التجارية غير المرتبطة بالتعريفات الجمركية وبالتالي جعل حركة التجارة السلعية أكثر سلاسة.

وكان لهذا الاتفاق نتائج مبهرة، حيث قامت دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مثل بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند بإلغاء رسوم الاستيراد على 99.65% من خطوط التعريفات الجمركية الخاصة بها بالإضافة إلى ذلك، خفضت دول مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيتنام رسوم الاستيراد إلى نطاق يتراوح بين 0-5 في المائة على 98.86 في المائة من بنود التعريفات الجمركية الخاصة بها

2.3. اتفاقية الاستثمار الشامل لر ابطة دول جنوب شرق آسيا (ACIA):

والتي دخلت حيز التنفيذ في 29 مارس 2012، لدعم نظام استثمار حر ومفتوح وشفاف ومتكامل داخل منطقة آسيان. وهو يتوافق مع هدف تحقيق الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) بحلول عام 2015. وتركز ACIA على أربع ركائز للاستثمار: التحرير والحماية والترويج والتيسير كما تعمل على الحفاظ على المعاملة التفضيلية ومنحها بين الدول الأعضاء في الآسيان. كما أنه يحافظ على الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن منطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AIA) التي تم توقيعها في سنة 1981واتفاقية ضمان الاستثمار التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN IGA)المصادق عليها سنة 1987التي أنشأت بهدف توفير مناخًا استثماريًا أكثر ليبرالية وشفافية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كما تعود بالعديد من الفوائد المهمة

[1]Capannelli, G. (2014). ASEAN Centrality and the ASEAN-US Economic Relationship. Journal of Southeast Asian Economies, 31(3), 421-435.

على المستثمرين في دول الآسيان، متضمنة تشجيع التحرير التدريجي للاستثمار في قطاعات متنوعة، تطبيق مبادئ المعاملة الوطنية والأكثر تفضيلاً لضمان عدم التمييز، توفير قواعد ولوائح استثمارية شفافة وثابتة، وتقديم حماية شاملة للمستثمرين واستثماراتهم، بما في ذلك آلية تسوية النزاعات. كما تضمن ACIA معاملة عادلة ومتساوية للاستثمارات، تمنح حرية، وتشمل ضمانات في حالات النزاع مثل التعويض في حالات النزاع المسلح أو الشغب. بالإضافة إلى ذلك، تحمي الاتفاقية المستثمرين من الاستيلاء غير المشروع مع توفير تعويض عادل وفعال، وتضمن حرية وسرعة تحويل الأموال المتعلقة بالاستثمارات. هذه الفوائد تساهم بشكل كبير في تعزيز بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة في دول الآسيان، مما يعود بالنفع على النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة[1]

3.3 بروتكول قواعد المنشأ (Rules of Origin أو Roos):

هي مجموعة من القواعد المستخدمة في اتفاقيات التجارة التفضيلية لتحديد المنتجات التي يمكن أن تستفيد من الأفضليات التجارية مثل تخفيضات الرسوم الجمركية. هذه القواعد تشبه إلى حد كبير قوانين الجنسية والمواطنة للأشخاص الطبيعيين، حيث تحدد كلا النوعين من القوانين الحقوق والامتيازات المطبقة على الأشخاص أو البضائع المؤهلة. تتضمن قواعد المنشأ عموماً ثلاثة أنواع رئيسية [2] :

- قواعد المنشأ القائمة على مبدأ "الأصل الكامل": تنطبق هذه القواعد على البضائع الطبيعية مثل المعادن أو المنتجات الزراعية، حيث يقتصر تدخل الإنسان في إنتاج هذه البضائع على الاستخراج أو الزراعة أو الحصاد. في هذه الحالات، يكون بلد المنشأ هو البلد الذي تم فيه الاستخراج أو الزراعة أو الحصاد.
- قواعد المنشأ القائمة على التحليل النوعي: تفحص هذه القواعد مدى تحول المنتج إلى منتج آخر من خلال التركيز على عملية التصنيع التي حدثت في ذلك البلد. يشمل ذلك معيار "التحول الجوهري"، الذي يفحص طبيعة التصنيع وما إذا كان المنتج قد تغير جوهرياً إلى منتج آخر. طريقة أخرى هي "التغيير في تصنيف الرسوم الجمركية"، والتي تفحص ما إذا كان المنتج الأصلي والمنتجات المعالجة مصنفة بشكل مختلف تحت جدول الرسوم الجمركية المنسق.
- قواعد المنشأ القائمة على التحليل الكمي: تفحص هذه القواعد القيمة المضافة من عملية التصنيع في البلد. يُعرف هذا النهج بـ"محتوى القيمة الإقليمية"، حيث تفحص السلطات المختصة قيمة المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى تكاليف العمالة والنفقات العامة وغيرها

[1]Haggard, S. (2018). Developing Nations and the Politics of Global Integration Brookings Institution Press.

[2]Murray, P. (2010). Regionalism and Multilateralism: ASEAN in the Global Governance of Trade Pacific Review, 23(3), 287-310.

4. المرحلة الرابعة (2016-حتى الآن): نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادي الآسيوي

استمرت آسيان في جهودها للتكامل الاقتصادي بعد عام 2015، مع اعتماد خطة الرابطة الاقتصادية لعام 2025، والتي تناولت القضايا والفجوات المتبقية، مثل تعزيز الاتصالات والتعاون القطاعي، وتطوير الابتكار والاقتصاد الرقمي، وتعزيز حوكمة الأعمال الجيدة والقدرة المؤسسية، وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية. كما تشملإن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي الذي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدولة الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا أو شمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء ويمكن تبني عملة نقدية موحدة فيتم في هذه الحالة ادراج كافة الترتيبات والصيغ التي من شانها تخفيف العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الاتحاد وتسمت بتنفيذ الاليات التالية[1] :

1.4. المجموعة الاقتصادية لآسيان (AEC):

تم تأسيسها في نهاية عام 2015، وذلك خلال اجتماع وزراء اقتصاد الآسيان الذي عُقد في ماليزيا خلال الفترة من أواخر فبراير إلى مارس 2015. تم وصف تأسيس AEC بواسطة الآسيان كـ "علامة فارقة رئيسية" في جهود الآسيان نحو تحقيق هدف منطقة متكاملة، مؤكدين أن عملية التكامل ستستمر بعد عام 2015. وفي قمة الآسيان السابعة والعشرين التي عُقدت في نوفمبر 2015، تم تحديد رؤية مجتمع الآسيان 2025، والتي تشمل تحقيق المجموعة الاقتصادية لآسيان بحلول عام 2025.[2]

2.4. اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP):

عمد ت دول رابطة الاسيان الى اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع بعض الدول الجوار من خلال اتفاقيات ثنائية من أجل توسيع وتعميق المشاركة بين الدول وكللت بنجاح مع ستة شركاء وهم جمهورية الصين الشعبية (ACFTA)، وجمهورية كوريا (AKFTA)، واليابان (AJCEP)، والهند (AIFTA)، وكذلك أستراليا ونيوزيلندا (AANZFTA)في شهر اوت سنة 2012، وافق وزراء الاقتصاد الستة على المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. بمبادرة من قادة 10 دول أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية وتعزيز الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمار وكذلك المساهمة في تقليل فجوة التنمية بين الأطراف تشمل مفاوضات حول RCEP[3]التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والفني، والملكية الفكرية والمنافسة، وتسوية المنازعات، والتجارة الإلكترونية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتم التوقيع عليها في 15 نوفمبر 2020وفي 1 جانفي 2022 تدخل اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) حيز التنفيذ وفقًا لبيانات البنك الدولي، سيغطي هذا الاتفاق 2.3 مليار شخص أي 30٪ من سكان العالم، ويسهم بنحو 25.8 تريليون دولار أمريكي أي حوالي

[1]ASEAN Secretariat. (2016). ASEAN Economic Community Chartbook 2016. ASEAN Secretariat.

[2]ASEAN Secretariat. (2015). ASEAN Economic Community Blueprint 2025.

[3]Capannelli, G. (2014). ASEAN Centrality and the ASEAN-US Economic Relationship. Journal of Southeast Asian Economies, 31(3), 421-435.

30٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 12.7 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ربع التجارة العالمية في السلع والخدمات، و 31٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي[1] .

رابعا: العوامل المساعدة على التكامل الاقتصادي في منطقة الأسيان:

1.العوامل الداخلية:

1.1. السياسات الحكومية في مركزية القرار:

تمثل المركزية السياسية في دول جنوب شرق آسيا واحدة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية حتى منتصف الثمانينات. كانت هذه المركزية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنجازات الاقتصادية، حيث كانت الدول تلعب دورًا أساسيًا في توجيه وتنظيم النمو الاقتصادي عن طريق التحكم بمصادر التمويل المصرفي وتخطيط الأولويات الاستثمارية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل العقبات الإدارية. وإجراءات لتيسير عمليات الأعمال وتشجيع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات والحوافز لرجال الأعمال والشركات.

2.1. سياسة التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي يعني تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة التنوع في الإنتاج من السلع والخدمات وتعدد استثمارات وعلاقات الدول الاقتصادية. هذا يشمل تنويع القطاعات الاقتصادية والمصادر الداخلية للبلد والتوسع في العلاقات الاقتصادية مع مجموعة متنوعة من الدول. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التنويع الاقتصادي أيضًا تعزيز التنوع في الإطار المؤسسي للنشاط الاقتصادي، مما يساعد في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل التأثيرات السلبية للتقلبات الاقتصادية[2] .

3.1. سياسة التوجه إلى التصدير:

إن هذه الدول قد تبنت في الستينات إستراتيجية إحلال الواردات في التصنيع ولكنها في بداية السبعينات تبنت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير باعتبارها مفتاح النمو الاقتصادي وساعدت سياسة الحوافز الصناعية المعتمدة من قبل هذه الدول في بحاح هذه الإستراتيجية كالإعفاءات الجمركية للاستثمارات الصناعية التصديرية وتقدم الإعانات والاعتماد على التخصص النوعي والأداء المتقن للوصول إلى مستوى عال من الجودة والكفاءة[3] .

4.1. تعزيز القدرة التنافسية واكتساب التقنية:

اتخذت دول الاسيان استراتيجيات متعددة لاكتساب التكنولوجيا، وكانت أحد أبرزها استيراد السلع الرأسمالية والإنتاجية، وخاصةً في بداية التسعينيات. زادت نسبة هذه السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة كما اعتمدت هذه الدول مبدأ التعاون التكنولوجي المحلي بينها لحل العقبات التكنولوجية والمشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا بالإضافة الى اعتمادها على التراخيص والتعاون مع الشركات الكبري كوسيلة لاكتساب التكنولوجيا.

[1]-**ASEAN Secretariat**. (2020). Overview of the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) Agreement.

[2]-Plummer, M. G., & Chia, S. Y. (2009). Realizing the ASEAN Economic Community: A Comprehensive Assessment. ISEAS-Yusof Ishak Institute.

[3] -ASEAN Secretariat. (2008). The ASEAN Charter. ASEAN Secretariat.

5.1. القيم الآسيوية:

هو مصطلح يفتقر إلى تعريف دقيق، ويحظى بتفسيرات متعددة. يعتقد بعض الأفراد أن القيم الآسيوية تشمل إعطاء الأولوية للتكافل على الحرية، والالتزام بالتقاليد والطاعة الشديدة تجاه السلطة السياسية، والامتثال للنظام العام. يرون أن الأشخاص الآسيويين هم الوحيدين

2.العوامل الخارجية:

1.2. العولمة:

ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والمعروف بالعولمة، شكل مرحلة هامة في تطور النشاط الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا. تميزت هذه المرحلة بفتح أسواق الدول الغربية وخصوصًا الو.م.أ. أمام المنتجات الصناعية الآسيوية. وبفضل هذا الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي الجديد، استطاعت دول جنوب شرق آسيا تجاوز العديد من القيود التي كانت تعيق استقبال الاستثمارات الأجنبية.

2.2. الشركات متعددة الجنسيات:

كان للشركات متعددة الجنسية دور بارز في تحقيق النهضة الاقتصادية في تلك الدول. استثمارات هذه الشركات الكبيرة والاستثمارات ذات الأجل القصير ساهمت بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، تم إنشاء سوق عالمية للأسهم والسندات وتجارة العملة، مما ساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وفي دراسة أجرتها الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية في عام 1998 بعد الأزمة الآسيوية، أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي في الأسهم والسندات والإقراض المصرفي انخفض في تلك الفترة. ومع ذلك، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي التي قامت بها الشركات متعددة الجنسية على نفس مستواها السابق قبل الأزمة، مما يوضح الأثر الإيجابي الذي كان لها على استقرار الاقتصاد في جنوب شرق آسيا [1].

خامسا: التحديات التي واجهه التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة الأسيان:

واجه التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان العديد من التحديات التي أعاقت تحقيق أهدافه المنشودة، وهي مفصلة كما يلي [2]

1.التحديات السياسية

يواجه التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) العديد من التحديات السياسية التي تؤثر على تقدمه وفعاليته. وتهدف رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تأسست عام 1967، إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأعضاء فيها. ومع ذلك، فإن الرحلة نحو تعميق التكامل الاقتصادي معقدة، وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية:

[1]Kimura, F., & Ando, M. (2005). Two-dimensional fragmentation in East Asia: Conceptual framework and empirics International Review of Economics & Finance, 14(3), 317-348.

[2]Chong, A., & Pomfret, R. (2011). Trade Facilitation and Regional Integration in ASEAN. Asian Economic Journal, 25(2), 129-147.

1.1. أنظمة سياسية و أيديولوجيات متنوعة:

لدى الدول الأعضاء في الأسيان أنظمة سياسية متنوعة، تتراوح من الديمقراطيات إلى الأنظمة الاستبدادية. وفق لـ Aurel Croissant، فأن دول الأسيان تنقسم ثلاث فئات رئيسية: الديمقراطيات الانتخابية (إندونيسيا وماليزيا وتيمور الشرقية وربما الفلبين)، والديمقراطيات النضالية (تايلاند)، والاستبداد إلى حد ما (بروناي وكمبوديا ولاوس وفيتنام) وأشكال شبه الديمقراطية (ميانمار وسنغافورة والفلبين) ويؤدي هذا التنوع إلى اختلاف الأولويات والسياسات المحلية مما يجعل من الصعب إيجاد أرضية مشتركة بشأن السياسات الاقتصادية الخارجية.

2.1. التوترات الجيوسياسية:

يمكن الإشارة إلى الخلاف الحدودي بين الصين والهند في منطقة **لا داخ**، والذي بدأ في عام 2020، كأحد الأمثلة التي تعكس مخاوف دول الأسيان بشأن أن تمتد التوترات الإقليمية النزاعات السياسية إلى العلاقات الاقتصادية.

3.1. الصراعات الأسيان والأعباء التاريخية

يمكن للصراعات التاريخية والنزاعات المستمرة بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) أن تعيق التعاون والثقة. وهذا يمكن أن يؤثر على سياسة البلدان في الانخراط في تكامل اقتصادي أعمق وهو ما حدث مع الصراع بين كمبوديا وتايلاند تعود جذوره إلى القرن الحادي عشر وكان يتعلق بأراضي حدودية، بما في ذلك جبال دانغريك في شمال كمبوديا وأراضي كانثارالاك في شمال شرق تايلاند. بدأ النزاع الحدودي في يونيو 2008 واستمر لفترة طويلة، مع تأثير سلبي على العلاقات بين البلدين وقد تقع المنطقة المتنازع عليها بالقرب من معبد برياه فيهار الذي يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر أما الصراع بين ماليزيا وإندونيسيا، فقد نشأ بسبب معارضة إندونيسيا لإنشاء ماليزيا بين عامي 1963 و1966. كان تشكيل ماليزيا نتيجة اندماج اتحاد الملايو وولايات ساراواك وصباح وبريتيش بورنيو. هذا الصراع السياسي، المعروف أيضًا بمواجهة بورنيو، كان عنيفًا وأثر سلبًا على العلاقات بين البلدين وقد تسبب في تأجيل التعاون الاقتصادي بينهما وفي أكثر من مرة:[1]

4.1. حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية:

يمكن أن تؤدي الاختلافات في النهج المتبع تجاه حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي بين الدول الأعضاء إلى خلق توترات. وقد تقاوم بعض البلدان الاندماج الوثيق مع بلدان أخرى ذات سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان بعد انقلاب عسكري في فبراير 2021، قام الجيش الميانماري بإطاحة الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا وأسقط الدستور، مما أثار استنكاراً دوليًا ودعماً للديمقراطية وحقوق الإنسان. بعض دول ASEAN، مثل إندونيسيا وسنغافورة، عبّرت عن قلقها إزاء الأحداث في ميانمار ودعمت الديمقراطية وحقوق الإنسان هناك. ومع ذلك، تم مواجهة معارضة من بعض الدول الأعضاء الأخرى، مثل تايلاند وكمبوديا، التي تفضلت الحفاظ على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" للدول الأعضاء في ASEAN هذا الاختلاف في النهج نتج عنه قيام بعض الدول الأعضاء في للضغط على ميانمار والتعاون معها

[1]Menon, J. (2007). Building Blocks or Stumbling Blocks? Regional Cooperation Arrangements in Southeast Asia. Asian Economic Journal, 21(4), 429-443.

فيما يتعلق بالأزمة. هذه الاختلافات في النهج تسببت في توترات داخلية في ASEAN وأثرت على قدرتها على التحدث بصوت واحد واتخاذ مواقف موحدة بشأن القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية [1].

2. التحديات الاقتصادية

يواجه التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مجموعة من التحديات الاقتصادية والتجارية. تعتبر هذه التحديات محورية في تشكيل ديناميكيات التكامل والتأثير على كيفية تعاون الدول الأعضاء والاستفادة من هذه الشراكة:

1.2. الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء:

تضم الأسيان مزيجًا من البلدان متفاوتة فيمن حيث مؤشرات الاقتصادية فنلاحظ أن سنغافورة تمتلك ناتج محلي إجمالي أعلى بكثير من تايلاند وميانمار فناتجها المحلي حوالي 337 مليار دولار مقابل 455 مليار دولار لتايلاند وحوالي 76 مليار دولار لميانمار في عام 2020. بينما الدخل الفردي، يظهر أن سنغافورة تمتلك معدلًا عاليًا يتجاوز 60,000 دولار في العام بينما تايلاند تتراوح قيمته حوالي 5,800 دولار، وفي ميانمار، يكون معدل الدخل القومي السكاني أقل بكثير ويبلغ حوالي 1,300 دولار. أما مؤشر التنمية البشرية، يتضح أن سنغافورة تحقق مؤشرًا عاليًا يزيد عن 0.9، في حين يتراوح مؤشر تايلاند حول 0.75، بينما تواجه ميانمار تحديات كبيرة ومؤشرها أقل من 0.6 يؤدي هذا التفاوت الاقتصادي إلى اختلاف مستويات التصنيع والبنية التحتية والأولويات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعقيد مواءمة السياسات وعمليات التكامل [2].

2.2. الهيكل الاقتصادية:

لدى الدول الأعضاء هياكل اقتصادية مختلفة. على سبيل المثال، على سبيل المثال، بعض الدول تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الزراعي كمورد أساسي للدخل الوطني، مثل كمبوديا ولاوس. في حين يتوجه البعض الآخر نحو التصنيع والصناعات الثقيلة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، مثل تايلاند وماليزيا. وهناك دول تركز بشكل أساسي على الخدمات والقطاع المالي، مثل سنغافورة هذا التنوع الهيكلي يجعل من الصعب تحقيق توافق في السياسات التجارية والاقتصادية الإقليمية. فالدول التي تعتمد على الزراعة قد تتطلع إلى حماية قطاعها الزراعي من التنافس الخارجي، بينما الدول التي تعتمد على التصنيع تبحث عن فرص لزيادة التصدير والوصول إلى أسواق جديدة بالإضافة إلى ذلك، تتداخل هذه الهياكل الاقتصادية المختلفة مع قضايا أخرى مثل القوى العاملة والبنية التحتية والتنمية المستدامة. لذا، يتطلب التوفيق بين هذه المصالح المتنوعة في منطقة الآسيان جهداً كبيراً والتفاهم المشترك لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل فعال ومستدام.

[1] **ASEAN Parliamentarians for Human Rights (APHR)**. (2021). *ASEAN's Response to the Myanmar Crisis: Challenges and Opportunities*.

[2] Pangestu, M. (2001). ASEAN Economic Integration: Looking Beyond AFTA. In S. Yusuf, M. Anjum, & K. Nabli (Eds.), Globalization and East Asia: Opportunities and Challenges (pp. 257-287). Oxford University Press.

3.2. مشكلات البنية التحتية:

أن الوضعية البنية التحتية في دول الآسيان تتباين بشكل كبير، فبينما تمتلك بعض الدول مثل سنغافورة بنية تحتية متقدمة بتصنيف عالمي، حيث حصلت سنغافورة على تقييم 6.6 من 7 في مؤشر جودة البنية التحتية العالمي لعام 2021 هناك دول أخرى مثل لاوس وكمبوديا تعاني من بنية تحتية ضعيفة، حيث كان تصنيف لاوس 2.9 وكمبوديا 2.8 في نفس المؤشر. هذا التباين في البنية التحتية يمكن أن يشكل عقبة للتكامل الاقتصادي في المنطقة ويؤثر على القدرة على نقل البضائع وتطوير الأعمال وتحقيق الاقتصاد الإقليمي.

3.التحديات الطبيعية

1.3. الاستدامة البيئية وتغير المناخ:

تعاني دول الأسيان من تحديات بيئية جمة نتيجة لتغير المناخ والبنية الجغرافية، ففي مثل فيتنام، يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى فقدان ما يصل إلى 10٪ من مساحتها الزراعية بحلول عام 2050، وكما يُعاني إندونيسيا من تسارع في معدل ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 7 مليمترات سنويًا، وهذا يُشكل تهديدًا كبيرًا على السواحل والجزر. ومن الجدير بالذكر أن المنطقة تعتمد بشكل كبير على الزراعة وصناعة السياحة، والتي تعتبر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، مما يجعل الاستدامة البيئية ضرورة ملحة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.[1]

2.3. الكوارث الطبيعية:

المنطقة الآسيوية تواجه تحديات كبيرة من جراء كوارث طبيعية متكررة، مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والبيئة. على سبيل المثال، في الفترة من 2000 إلى 2019، تعرضت فيتنام لأكثر من 230 حادثة طبيعية تسببت في خسائر اقتصادية تقدر بنحو 7.4 مليار دولار. ومن جهة أخرى، تسبب إعصار هايان في الفلبين في عام 2013 في وفاة أكثر من 6,000 شخص وتدمير ممتلكات بقيمة تزيد عن 2 مليار دولار كما تشهد المنطقة الآسيوية انزلاقات أرضية وفيضانات وزلازل بشكل منتظم، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية والممتلكات وتهديد الأمان البشري. هذه الكوارث تسبب توقفًا في الإنتاج وفقدانًا للموارد الاقتصادية، مما يضر بالاقتصاد المحلي ويزيد من عبء الإعادة إعمار ويعطل عملية التكامل.[2]

4. التحديات الثقافية والدينية:

قضية التنوع الثقافي والديني تعد مسألة حيوية وأساسية والسؤال المطروح هو كيفية التعامل مع هذا النوع من القضايا، لأنها أكثر أهمية وأثرًا من القضايا الاقتصادية. الآسيويون هم أكثر الشعوب تنوعًا في العالم، حيث يمتلكون تنوعًا كبيرًا في الأصول العرقية والثقافات والأديان واللغات حيث نجد ها تضم أكثر من 650 مجموعة إثنية مختلفة وأكثر من 700 لغة وفي القلبيين واحدها تُستخدم أكثر من 175 لغة وهي المنطقة التي تحوي الديانات الثلاث

[1]-ASEAN Secretariat. (2015). ASEAN Investment Report 2010-2015: Sustaining FDI Flows. ASEAN Secretariat.

[2]-United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). (2020). Asia-Pacific Disaster Report 2020. UNDRR.

الكبرى - اليهودية والمسيحية والإسلام. في شرق آسيا، مما يجعل التواصل بين السكان المختلفين أحيانًا صعبًا ورغم هذا التنوع، يشترك الآسيويون في بعض القيم المشتركة، مثل الروحانية والاحترام للطبيعة والتفكير في الروحانية الداخلية. إن هذه القيم تشكل جزءًا مهمًا من حياتهم وهويتهم الثقافية، حيث يعبّرون عنها من خلال التفكير في الذات والاحترام للبيئة فتنوع الثقافي يمكن ان يكونا عائقًا أو مصدر قوة لبلوغ التكامل. هذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه منطقة الآسيان ويتعلق بكيفية جعل هذا التنوع الثقافي نقطة محورية وإطارًا رئيسيًا لتكامل الآسيان[1] .

خلصت نتيجة هذا المبحث في النهاية إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن "مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه في منطقة الآسيان قد أسهمت بشكل مباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء" حيث أثبتت الأرقام والاستدلالات صحة هذا التأثير. فقد شهد التكامل الأسيان أربع مراحل رئيسية، بدأت في المرحلة الأولى (1976-1991) بتطبيق اتفاقيات التجارة التفضيلية، التي ساهمت في زيادة التبادل التجاري بنسبة تجاوزت 10% سنوياً خلال تلك الفترة، وإنشاء "صندوق الآسيان" لدعم مشروعات التنمية الاقتصادية المشتركة. في المرحلة الثانية (1992-2002)، حققت اتفاقيات التجارة الحرة مثل آلية التعريفة التفضيلية الفعالة المشتركة (CEPT) نمواً بنسبة 50% في حجم التجارة الإقليمية، فيما ساهم الإطار الخاص بخدمات الآسيان (AFAS) في زيادة تدفق الخدمات والاستثمارات بنسبة 30%. أما المرحلة الثالثة (2003-2015)، فقد شهدت إطلاق المجموعة الاقتصادية للآسيان (AEC)، مما أدى إلى إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من 99% من السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 7% سنوياً. وفي المرحلة الرابعة (2016-حتى الآن)، أسهمت اتفاقية تجارة السلع (ATIGA) واتفاقية الاستثمار الشاملة (ACIA) في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بلغت قيمتها 137 مليار دولار في عام 2020، وزيادة التجارة البينية بنسبة 25% مقارنة بعام 2015. بناءً على هذه الأرقام، تؤكد النتائج أن مراحل التكامل الاقتصادي وآلياته لم تُسهم فقط في تعزيز التجارة والاستثمارات، بل ساعدت أيضاً على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحسين مستوى معيشة السكان، بناءً على ذلك، تؤكد النتائج أن مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه تشكل الخطة الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الآسيان.

[1]Enloe, C. H. (2016). The Asia-Pacific region: Multiculturalism and Language Diversity. Journal of Asian Studies, 75(4), 781-798.

المبحث الثاني: تحليل أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية في منطقة الآسيان

تشكل منطقة جنوب شرق آسيا، محورًا اقتصاديًا ديناميكيًا مهمًا في الاقتصاد العالمي بفضل استراتيجياتها التنموية وتحولاتها الاقتصادية المستمرة. في هذا المبحث، نهدف إلى تقييم الأداء الاقتصادي لمنطقة الآسيان مع التركيز على العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية و كيفية تأثيرها على مكانة الدول الأعضاء في النظام العالمي الدولي حيث نقوم بتحليل مختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدول الآسيان، من خلال استعراض التركيبة السكانية و البنية التحتية لدول المنطقة وتأثيرها على التجارة البينية و وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم نتناول مؤشرات التنمية الاقتصادية بما فيها الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، مختلف مؤشرات التنمية البشرية، وغيرها من العوامل المؤثرة في الاقتصاد الإقليمي يختتم المبحث بمناقشة آفاق التنمية في منطقة الآسيان ودورها في الاقتصاد العالمي.

أولا: تحليل مؤشرات التركيبة السكانية والبنية التحتية في منطقة الأسيان:

تعتبر من المحددات الرئيسية التي تشكل ديناميكيات النمو في الإقليم أو المنطقة. فالبنية السكانية المتنوعة والتطورات في البنية التحتية تسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واحتياجات الدول.

1.تحليل الوزن الديمغرافي والتركيب السكاني لدوله المنطقة:

1.1. النمو السكاني:

الشكل (1.4) تطورتعداد السكاني لدول الأسيان ومعدل النمو

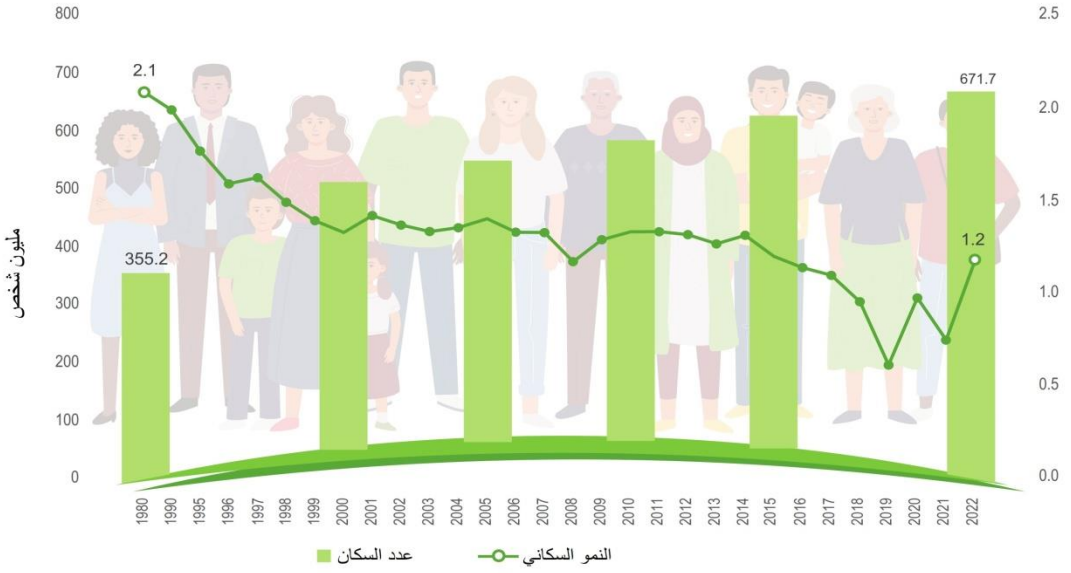

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن إجمالي عدد سكان الدول العشر الأعضاء في رابطة الآسيان (ASEAN Member States) شهد زيادة مطردة من 355.2 مليون نسمة في عام 1980 إلى 671.7 مليون نسمة وهذا ما جعل الاسيان ثالث أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم بعد الهند والصين على الرغم من هذا النمو السكاني الكبير، شهد معدل النمو السكاني تباطؤاً تدريجياً في العقود الأخيرة، حيث انخفض المعدل السنوي الوسطي للنمو من 1.3% في الفترة من 1999

إلى 2010 إلى 1.1% في الفترة من 2011 إلى 2022. يعكس هذا التباطؤ تغيرات ملحوظة في معدل النمو السكاني، الذي بلغ ذروته عند 2.1% في عام 1990، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي بسبب تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك سياسات تنظيم الأسرة. في السنوات الأخيرة، وخاصة بين 2018 و2021، وصل معدل النمو إلى حوالي 1%، مما يعكس استمرار هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن الزيادة الطفيفة في معدل النمو إلى 1.2% في عام 2022 قد تكون نتيجة لتغيرات مؤقتة في السياسات السكانية.

2.1. التركيبة السكانية لدول منطقة الأسيان:

الشكل (2.4) التركيبة السكانية لدول منطقة الأسيان

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل البياني اعلاه ان التغيرات في التركيبة السكانية لدول رابطة الآسيان بين عامي 2000 و2022، مقسمة إلى فئات عمرية مختلفة: (0-14)، (15-19)، (20-59)، (60-64)، و(65 فأكثر). وتظهر البيانات زيادة ملحوظة في نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر في معظم الدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال، شهدت سنغافورة وماليزيا ارتفاعًا في هذه النسبة من 6.1% و4.9% في عام 2000 إلى 15.1% و7.6% في عام 2022 على التوالي، مما يعكس تحسين الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع. بالمقابل، تراجعت نسبة السكان في الفئة العمرية (0-14) في العديد من الدول، مثل تايلاند وإندونيسيا، مما يشير إلى انخفاض معدلات الولادة بسبب التحولات الاجتماعية والثقافية.

كما نلاحظ ان الشباب يهيمنون على سكان الآسيان، حيث شكلوا 40.8% من إجمالي سكان المنطقة. في عام 2022، على الرغم من أن العدد المطلق لسكان الشباب استمر في الزيادة، فقد انخفضت نسبتهم من إجمالي السكان إلى 32.5%. في الوقت نفسه، خلال نفس الفترة، ارتفعت نسبة السكان في سن العمل الإنتاجية والسكان المسنين إلى 59.9% (من 53.9%) و7.5% (من 5.3%) على التوالي أما الفئة العمرية (20-59)، التي تمثل القوى العاملة الرئيسية، فقد ظلت مستقرة نسبياً في معظم الدول، وهي اهم شريحة في دعم النشاط الاقتصادي

من المحتمل أن تكون التغيرات في تركيبة السكان قد تأثرت بالانتقال الديموغرافي المستمر في دول رابطة الآسيان الذي تزامن مع التغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات ناتج عن التباين في مستويات التطور في دول رابطة الآسيان، لذا فإن مراحل انتقالهم الديموغرافي نجدها تختلف من دولة الى أخرى.

2.البنية التحتية والتكنولوجيا المعلومات

1.2. شبكة النقل والمواصلات

جدول (1.4) وضعية وسائل النقل والموصلات لدول الأسيان سنة 2022

	دار السلام	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ما نيمار	الفلبين	سنغافورة	تايلند	الفيتنام
شبكة الطرقات بالكيلومتر	3.714.0	63.432.4	564.010.0	58.255.0	256.493.6	138.272.4	33.018.3	3.520.0	702.210.2	594.898.0
شبكة سكة الحديدية بالكيلومتر	-	652.0	6.324.0	3.5	1799.4	6112.3	1480	-	4.977.0	3.143.0
عدد المطارات الدولية	1	3	34	4	6	3	8	2	7	9
عدد الموانئ	1	3	141	-	15	9	171	1	7	329

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان شبكة النقل والمواصلات لدول الآسيان لعام 2022 تظهر بوضوح الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة في مجالات النقل البري، الجوي والبحري، الأمر الذي يسهم في تعزيز الترابط الإقليمي بين الدول الأعضاء وخصوصًا بين الجزر التي تكون المنطقة في معظمها. تتقدم فيتنام الدول بعدد الموانئ، حيث تمتلك 329 ميناء، تليها الفلبين وسنغافورة بـ 171 و141 ميناء على التوالي، مع الإشارة إلى أن ميناء سنغافورة يعد واحدًا من أكبر موانئ العالم، بقدرته على استيعاب 33.7 مليون حاوية في السنة حسب احصائيات عام 2018، وإمكانية الوصول إلى 600 ميناء في 123 دولة. كذلك تحتوي منطقة الآسيان على شبكة طرقات تفوق 24 مليون كيلومتر، بالإضافة إلى شبكة سكك حديدية تصل إلى 231,592 كيلومتر، تتركز أكبر حصتها في الدول ذات المساحة الكبرى. أما النقل الجوي، فيتميز بوجود 77 مطار دولي، حيث تبرز إندونيسيا بامتلاكها 34 مطارًا دوليًا، تليها ماليزيا بتسعة مطارات دولية. إضافةً إلى ذلك تحتل الخطوط الجوية السنغافورية المرتبة الخامسة عالميًا بأكثر من 64 وجهة دولية. يُظهر هذا الجدول البُنية التحتية المتطورة للنقل في الآسيان وكيف تساهم هذه الشبكات المتكاملة في دعم التجارة الإقليمية والدولية، مما يعزز النمو الاقتصادي والاندماج الإقليمي في المنطقة.

2.2. التغطية بشبكة الهاتف النقال والإنترانت

جدول (2.4) وضعية وسائل الاتصال خلال سنة 2022

	دار السلام	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ماينمار	الفلبين	سنغافورة	تايلند	الفيتنام
نسبة شبكة الهاتف المحمول	132.70	129.50	126.10	60.80	139.60	137.70	154.80	155.60	186.20	141.20
نسبة تغطية شبكة الإنترانت	95.00	78.80	53;70	52.10	89.60	52.10	63.70	92.00	77.80	70.30

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

من خلال جدول وسائل الاتصال لدول الآسيان خلال العم 2022أدناه يكشف عن تفوق ملحوظ في تغطية الهاتف المحمول والإنترنت عن المعدلات العالمية والأوروبية، حيث تتجاوز نسبة تغطية الهاتف المحمول في معظم دول الآسيان المعدل العالمي المقدر بـ 106، وتفوق أيضاً معدل الاتحاد الأوروبي الذي يقدر بـ 132، باستثناء دول مثل لاو كمبوديا، وإندونيسيا. بالنسبة لتغطية الإنترنت، تتجاوز النسب في إندونيسيا، لاو، وميانمار الـ 50%، وتزيد عن 60% في الفلبين، بينما تتخطى الـ 70% في كمبوديا، تايلاند، وفيتنام، وتقارب 90% في ماليزيا، مع تجاوزها في سنغافورة. هذه الأرقام تعكس الارتباط الوثيق بين البنية التحتية المتقدمة في النقل والاتصالات والنمو التجاري البيني، خاصة في دول مثل سنغافورة، ماليزيا، فيتنام، وتايلاند، مما يؤكد النظريات الاقتصادية التي تنادي بأهمية تطوير البنى التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة الأمثل من الموارد والمزايا النسبية لكل دولة.

3. الطاقة:

1.3. النسبة المئوية للسكان المتصلين بشبكة الكهرباء:

الشكل (3.4) نسبة الوصول الى الطاقة الكهربائية في دول منطقة الأسيان

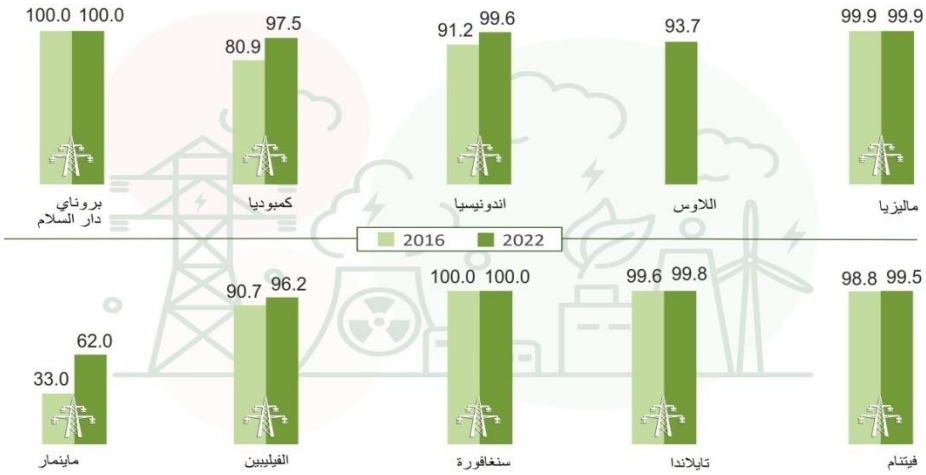

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

الشكل المُقدم اعلاه يكشف عن تحسينات ملحوظة في نسبة الوصول إلى الكهرباء بدول رابطة جنوب شرق آسيا خلال الفترة بين عامي 2016 و2022، حيث تُظهر البيانات تطورات هامة واستثمارات جوهرية في البنية التحتية للطاقة. لافتًا هو التحسن الكبير في ميانمار وكمبوديا، مع قفزة من 33.0% إلى 62.0% في ميانمار، ومن 80.9% إلى 97.5% في كمبوديا، مما يُعد دليلاً على تقدم البنية التحتية الكهربائية وتحسين توفير الخدمات الأساسية. بالمقابل، سنغافورة وبروناي ظلتا تحتفظان بنسبة وصول كاملة 100%، ما يعكس كفاءة عالية في إدارة موارد الطاقة. الدول مثل ماليزيا لاوس، تايلاند، وفيتنام أظهرت نسبًا متقاربة وعالية تقترب من الـ 100%، ما يشير إلى استقرار في توفير الكهرباء. على الرغم من التحسن الذي شهدته إندونيسيا من 91.2% إلى 99.6%، إلا أن التحديات لا تزال قائمة بسبب تنوعها الجغرافي الكبير وتوزيع السكان على جزر متعددة. هذه التحسينات تُعبر عن التزام الدول الأعضاء بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة حياة السكان، مما يُؤكد

على أهمية الاستمرار في الاستثمارات الطاقية وتطوير سياسات داعمة لضمان الوصول الشامل والمستدام للكهرباء لجميع سكان المنطقة.

2.3. نسبة استخدام السكان على الوقود النظيف

الشكل (4.4) نسبة استخدام السكان على الوقود النظيف في دول منطقة الأسيان

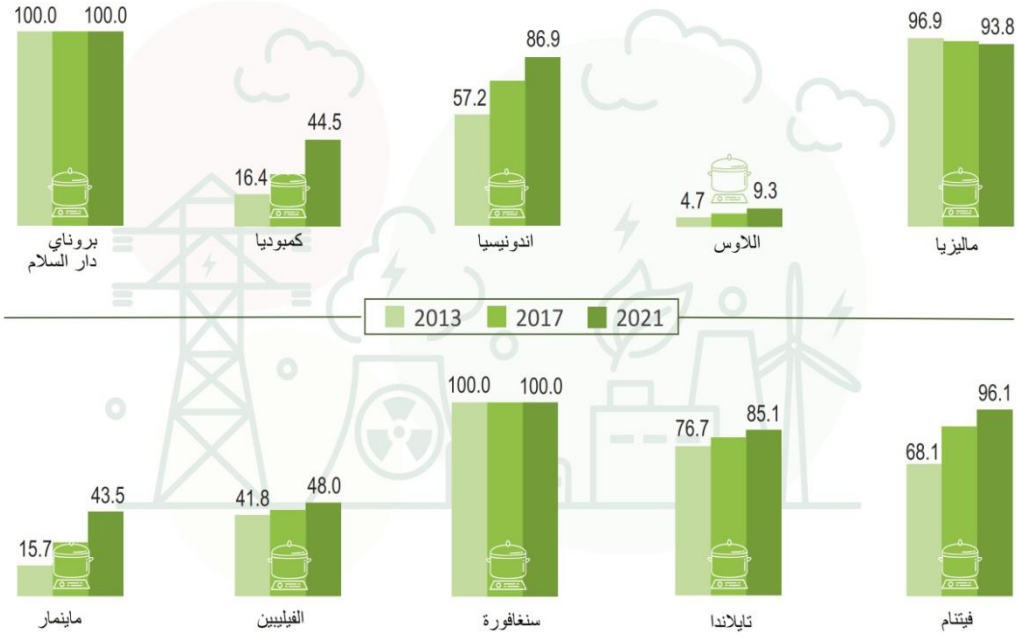

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

تظهر البيانات من الشكل أعلاه والمتعلقة بنسب استخدام السكان للوقود النظيف في دول رابطة جنوب شرق آسيا خلال الأعوام 2013، 2017، و2021 تقدمًا ملحوظًا في مجال تعزيز استخدام الطاقة المستدامة. خلال هذه الفترة استطاعت دول مثل بروني دار السلام وسنغافورة الحفاظ على نسبة وصول كاملة بنسبة 100%، مما يعكس كفاءة البنية التحتية وفعالية السياسات الطاقية. في المقابل، شهدت كمبوديا وميانمار تحسينات كبيرة في الوصول إلى الوقود النظيف، حيث ارتفعت نسب الاستخدام من 16.4% و15.7% في عام 2013 إلى 44.5% و43.5% في عام 2021 على التوالي، مما يدل على تطورات هامة في البنية التحتية للطاقة. بينما تواجه إندونيسيا وتايلاند تحديات لتحقيق نسب مماثلة للدول الأخرى، تشهد فيتنام نموًا مستمرًا وصولاً إلى نسبة 96.1% في عام 2021، مؤكدةً على الجهود المبذولة لدعم الطاقة النظيفة. هذه التحسينات تعكس الالتزام الجماعي لدول الآسيان بتعزيز استخدام الطاقة النظيفة كجزء من التزاماتها نحو التنمية اقتصادية وتحسين البيئة

3.3. الطاقة المتجددة:

الشكل (5.4) تطوراستخدام الطاقة المتجدد

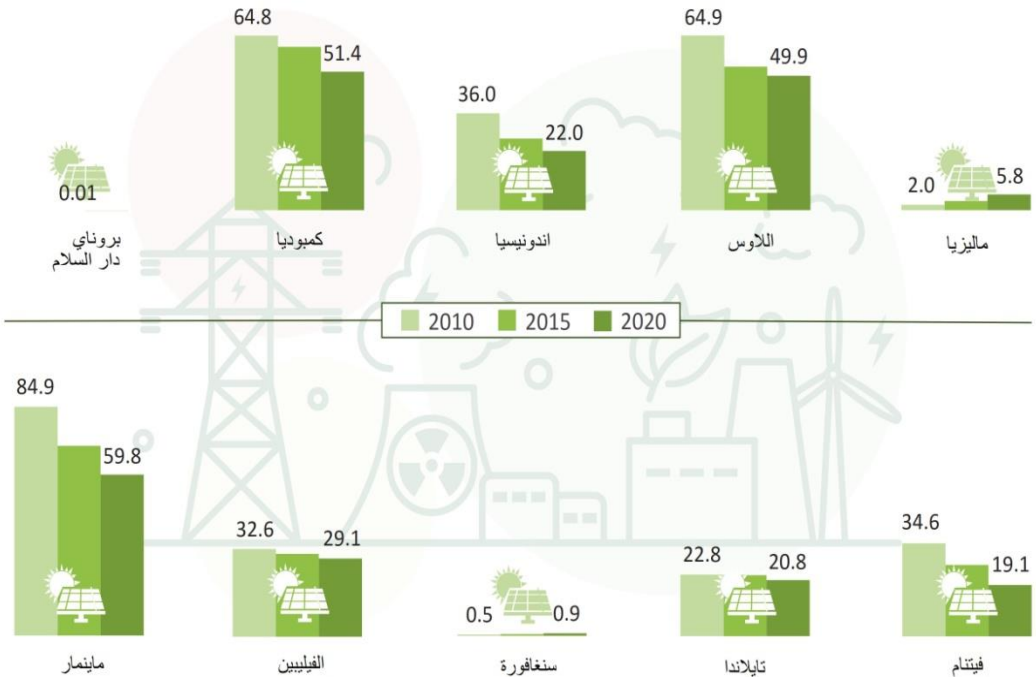

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل اعلاه اعتماد دول رابطة الآسيان على الطاقة المتجددة بين الأعوام 2010 و2020، ويعكس تفاوتًا ملحوظًا في استخدام هذه المصادر بين الدول. تُعد ميانمار وكمبوديا ولاوس من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة المتجددة، حيث سجلت ميانمار أعلى نسبة بلغت 84.9% في عام 2010، لكنها انخفضت إلى 59.8% في عام 2020، مما يشير إلى تحول تدريجي نحو مصادر طاقة أخرى. وبالمثل، شهدت كمبوديا انخفاضًا من 64.8% إلى 51.4% ولاوس من 64.9% إلى 49.9% خلال نفس الفترة. على النقيض، تُظهر ماليزيا وفيتنام نسبًا منخفضة نسبيًا، مع زيادة طفيفة في ماليزيا من 2.0% إلى 5.8%، بينما انخفضت في فيتنام من 34.6% إلى 19.1%. إندونيسيا والفلبين شهدتا أيضًا انخفاضًا في الاعتماد على الطاقة المتجددة، حيث انخفضت النسبة في إندونيسيا من 36.0% إلى 22.0% وفي الفلبين من 32.6% إلى 29.1%. أما سنغافورة، فقد حافظت على أدنى مستويات الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة لم تتجاوز 0.9%، مما يعكس اعتمادها الكبير على مصادر الطاقة التقليدية. هذه البيانات تشير إلى تفاوت في الالتزام بتحقيق أهداف الاستدامة البيئية بين دول الآسيان، حيث تظهر بعض الدول تقدمًا في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، بينما تعتمد أخرى بشكل أكبر على الوقود الأحفوري، مما يستدعي تعزيز السياسات الحكومية والاستثمارات في الطاقة النظيفة لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة.

4.مساحة الغابات ولأراضي صالحة لزراعة:

جدول (3.4) ونسبة مساحة الغابات ومساحة الأرض صالحة لزراعة لدول الأسيان لسنة 2022

	دار السلا	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ما ينمار	الفلبين	سنغافورة	تايلند	الفيتنام
نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية	72	48	50		-	42	23	22	32	42
الأرض صالحة لزراعة بالهكتار	527	17.652.0	187.751.9	23.080.0	32.855.0	65.270.0	29.817.1	71.6	51.312.0	33.131.0

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يعرض الجدول أعلاه مقارنة بين بيانات لعام 2022 لنسب مساحة الغابات إلى إجمالي مساحة الأراضي ومساحة الأرض الصالحة للزراعة في دول الآسيان، مُبرزًا التباين الكبير في التزام الدول بحماية الغابات واستغلال الموارد الزراعية. دول مثل دار السلام بنسبة 72% لمساحة الغابات تُعتبر نموذجًا للحفاظ على البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي، مما يسهم في تحقيق الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، دول ذات مساحات زراعية واسعة مثل إندونيسيا وميانمار، تحتاج إلى موازنة بين الأمن الغذائي والاستدامة البيئية لضمان استمرارية الموارد على المدى الطويل. كما تواجه دول مثل كمبوديا وتايلند، بنسب غابات تبلغ 48% و32% على التوالي، تحديات في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام بسبب مساحاتها الزراعية الكبيرة التي تصل إلى 17,652 و51,312 هكتار. الفلبين، بنسبة غابات 23% ومساحة زراعية تبلغ 29,817.1 هكتار، تُظهر الحاجة الملحة لتعزيز جهود الحفاظ على الغابات لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي. سنغافورة، مع أدنى نسبة غابات تبلغ 22% ومساحة زراعية صغيرة 71.6 هكتار، تواجه تحديات كبيرة نتيجة لمحدودية المساحة الجغرافية والتركيز العالي على التطور الحضري. هذه البيانات تُسلط الضوء على أهمية تطوير سياسات تراعي كلاً من الحفاظ على الغابات والتوسع الزراعي المستدام، مع تعزيز التعاون الإقليمي لتبادل الممارسات الجيدة في إدارة النظم الإيكولوجية والزراعة، وهو ما يُمكّن من تحقيق التوازن المطلوب في تحقيق امن غذائي وتحسين مستوي جودة الحياة في منطقة الآسيان.

ثانيا: تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان:

من خلال تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان يمكن فهم مدى تقدم التعاون بين دول المنظمة في تعزيز التجارة والاستثمار المشترك. إذ توفر هذه المؤشرات رؤى حول فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة ومدى تحقيق أهداف التكامل الإقليمي.

1. التجارة البينية السلعية في منطقة الآسيان:

1.1. حجم وقيمة الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري:

الشكل (6.4) حجم وقيمة الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري

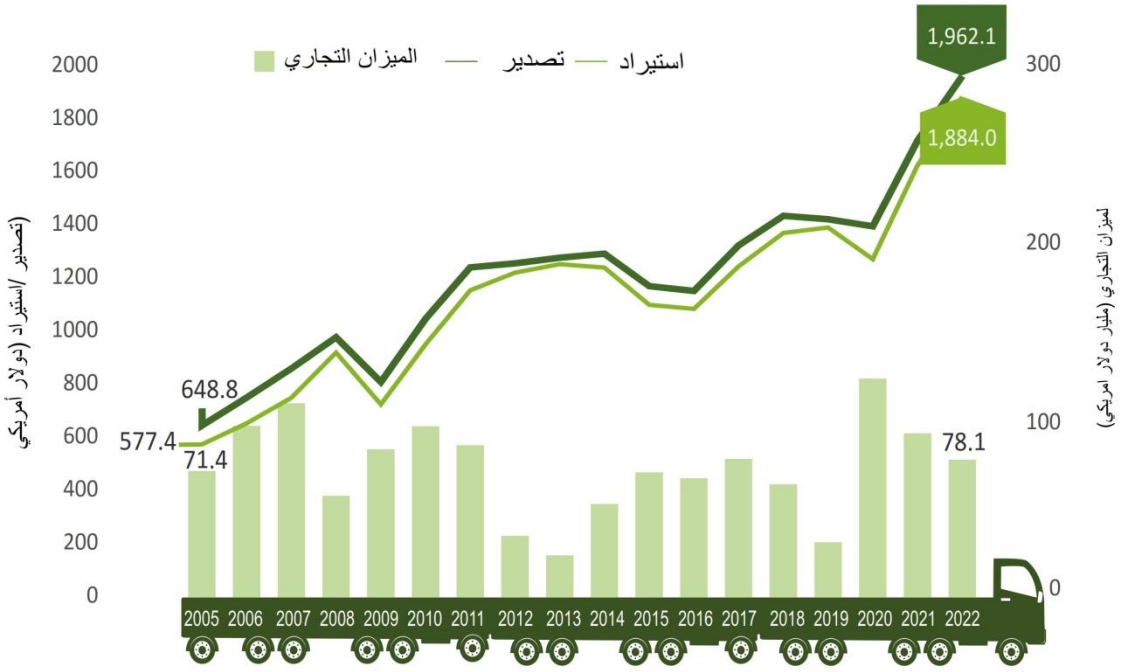

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل البياني أعلاه التغيرات في حجم وقيمة الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري لدول الآسيان من عام 2005 إلى عام 2022. حيث شهدت قيمة الصادرات والواردات ارتفاعاً مستمراً خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت الصادرات من 577.4 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 1962.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بينما زادت الواردات من 648.8 مليار دولار أمريكي إلى 1884.0 مليار دولار أمريكي. يعكس الميزان التجاري تبايناً ملحوظاً؛ حيث سجل فائضاً طفيفاً في السنوات الأولى ثم شهد تقلصاً قبل أن يعود للارتفاع إلى 78.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وتُظهر هذه الأرقام قدرة دول الآسيان على تعزيز صادراتها بمعدل يفوق الواردات، مما يدل على تحسن الأداء التجاري للمنطقة وزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية. في عام 2022، ارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة الدولية للسلع في الآسيان بنسبة 14.9% لتصل إلى 3,846 مليار دولار أمريكي، ما يعكس استمرار التعافي الثابت بعد انتعاش التجارة بنسبة 25.4% في عام 2021. ومع ذلك، لم تستعد نسبة التجارة الداخلية للآسيان مستوياتها السابقة للجائحة لعام 2019. ومنذ عام 2005، حافظت الآسيان على فائض في ميزان التجارة السلعية، بما في ذلك في عام 2022، رغم أن الفائض كان أقل مقارنة بعامي 2020 و2021. تعكس هذه النتائج الى الاستراتيجية المطبقة من طرف دول الأسيان لضمان توازن أكبر في التجارة الخارجية، برغم من التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة من سنة الى اخرى.

2.1. نسب دول الأسيان من تجارة السلع:

والشكل (7.4) نسب دول الأسيان من التجارة السلعية

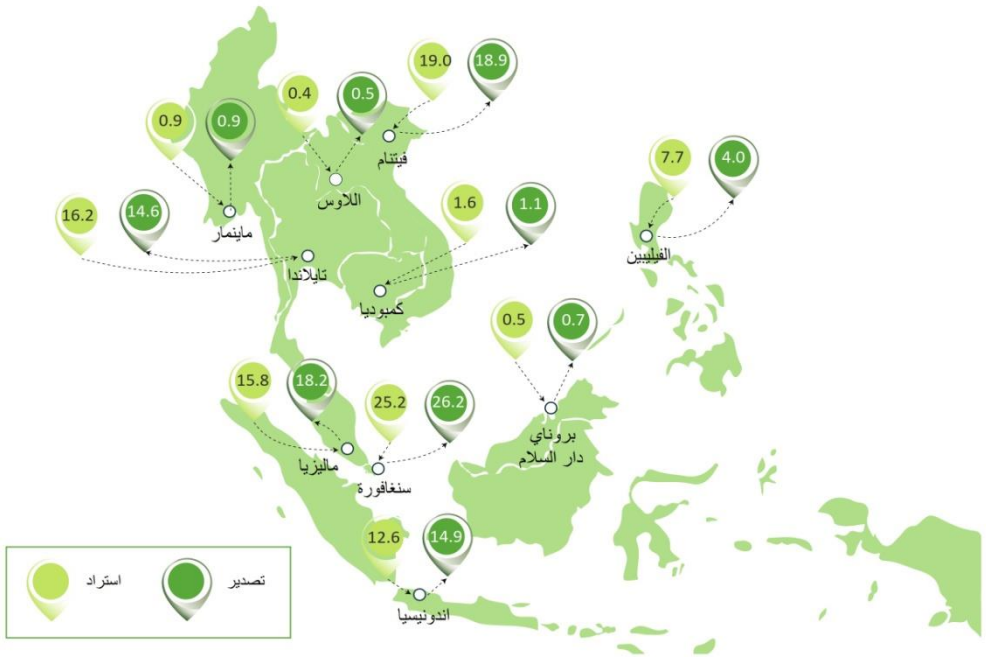

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

الشكل يمثل توزيع نسب التجارة الخارجية السلعية من حيث الاستيراد والتصدير بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)، ويكشف عن تفاوت واضح في الأنشطة التجارية بين هذه الدول. تتصدر سنغافورة قائمة الدول الأعضاء بنسبة تصدير تصل إلى 26.2% ونسبة استيراد تبلغ 25.2%، مما يعكس دورها المحوري كمركز تجاري إقليمي. تليها ماليزيا بنسبة تصدير تبلغ 18.2% واستيراد 15.8%، مما يشير إلى قوة صناعتها التصديرية. كما تسجل إندونيسيا نسبًا متقاربة بين التصدير والاستيراد (12.6% و14.9% على التوالي)، مما يدل على توازن اقتصادي نسبي بين الواردات والصادرات. من جهة أخرى، تُظهر فيتنام نسبة تصدير مرتفعة تبلغ 18.9% مقابل نسبة استيراد 19.0%، مما يعكس نشاطًا تجاريًا متزايدًا وقدرة إنتاجية متنامية. على النقيض، تعكس الأرقام في الفلبين اعتمادًا أكبر على الواردات، حيث تبلغ نسبة الاستيراد 7.7% مقارنة بنسبة تصدير 4.0%. أما بروناي دار السلام، فتسجل نسبًا منخفضة للغاية سواء في الاستيراد أو التصدير (0.7% لكل منهما)، مما يشير إلى دور محدود في التجارة الإقليمية. أخيرًا، تظهر ميانمار ولاوس وكمبوديا بنسب ضئيلة في التجارة الخارجية (مثل ميانمار بنسبة 0.9% لكل من التصدير والاستيراد)،

ومنه نستنتج ان واردات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) نمت بنسبة 15.8% في عام 2022، متجاوزة معدل نمو صادراتها التي زادت بنسبة 14.1% فقط. سجلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أعلى معدل نمو بنسبة 26.5%، تلتها إندونيسيا وماليزيا وميانمار بنسب 23.7%، 21.8%، و21.2% على التوالي. شهدت بقية الدول الأعضاء في الآسيان أيضًا نموًا في إجمالي التجارة، تتراوح نسبه بين 7.4% و19.6%. حافظت سنغافورة على دورها كأكبر مساهم في تجارة السلع لرابطة الآسيان في عام 2022 كما ساهمت الدول الخمس الكبرى التالية في المنطقة، وهي فيتنام وماليزيا وتايلاند

وإندونيسيا والفلبين، بنسبة مجتمعة تبلغ 71.0% من إجمالي تجارة الآسيان. أما النسبة المتبقية والبالغة 3.3%، فقد ساهمت بها كل من بروناي دار السلام وكمبوديا وميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مما يعكس اقتصادات أقل تطورًا تعتمد بشكل أكبر على التصدير لتعويض ضعف الاستيراد. تبرز هذه الأرقام التباين الواضح في الأنشطة التجارية بين دول الأسيان، حيث تُظهر بعض الدول قدرات تصديرية قوية تعزز من وضعها الاقتصادي، بينما تعتمد دول أخرى بشكل أكبر على الاستيراد لسد احتياجاتها، مما يؤثر على التوازن التجاري داخل المنطقة.

3.1. حجم الصادرات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين:

الشكل (8.4) حجم الصادرات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين

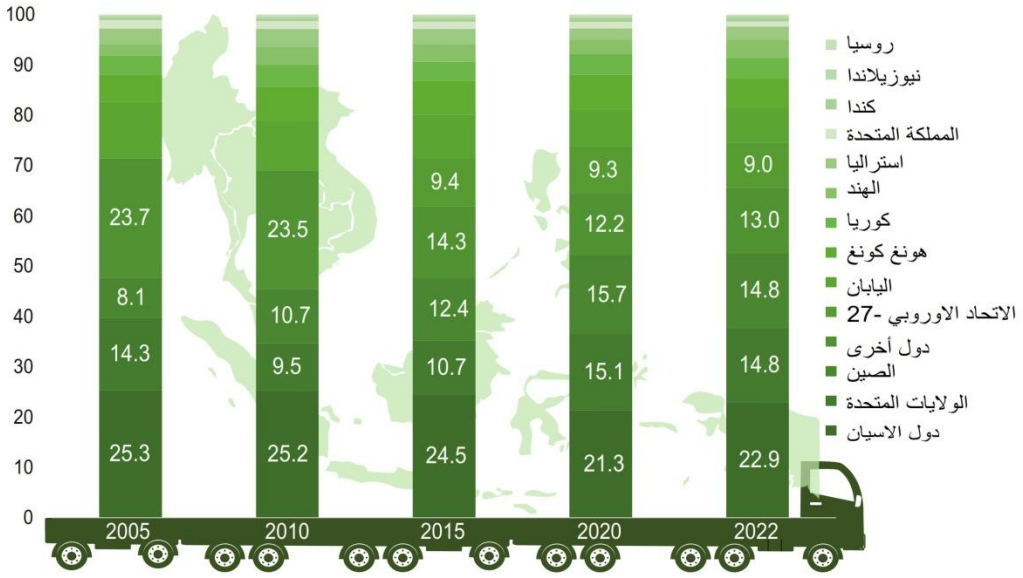

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يمثل الشكل البياني تطور حجم الصادرات السلعية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان) مع شركائها التجاريين الرئيسيين خلال الفترة من 2005 إلى 2022، ويبرز التحولات في أنماط التجارة الخارجية. يظهر من البيانات أن التجارة البينية داخل الأسيان (Intra ASEAN) حافظت على نسبة ثابتة وقوية من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت بين 23.5% و25.3%، مما يعكس التكامل الاقتصادي المتزايد بين دول الرابطة. من ناحية أخرى، شهدت الصين نموًا ملحوظًا في حصتها من الصادرات السلعية، حيث ارتفعت من 8.1% في عام 2005 إلى 21.3% في عام 2022، مما يؤكد دور الصين المتنامي كشريك تجاري رئيسي لدول الأسيان، بالمقابل، تراجعت حصة الولايات المتحدة بشكل ملحوظ من 14.3% في عام 2005 إلى 9.0% في عام 2022، مما يشير إلى تراجع تأثير الولايات المتحدة في التجارة الخارجية للمنطقة. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي(EU-27) ، فقد شهد استقرارًا نسبيًا في حصته من الصادرات، حيث تراوحت بين 11.6% و14.9%، مما يدل على استمرار العلاقات التجارية القوية بين الأسيان وأوروبا. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ زيادة طفيفة في حصة الهند وأستراليا، حيث بلغت 14.8% و13.0% على التوالي في عام 2022.

يعكس هذا التحليل توجه دول الأسيان نحو تعزيز علاقاتها التجارية مع الشركاء الآسيويين، خاصة الصين والهند، مع استمرار أهمية التجارة البينية داخل الرابطة نفسها. هذا التحول في الأنماط التجارية يعكس التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، ويعزز من مكانة الأسيان كلاعب رئيسي في التجارة العالمية.

4.1.. حجم الواردات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين:

الشكل (9.4) حجم الواردات السلعية في منطقة الأسيان مع شركائها التجاريين

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل البياني اعلاه تطور حجم الواردات السلعية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان) مع شركائها التجاريين الرئيسيين بين عامي 2005 و2022، تُظهر البيانات أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأهم لدول الأسيان حيث ارتفعت حصتها من 10.6% في عام 2005 إلى 22.9% في عام 2022، مما يعكس الاعتماد المتزايد على الصين كمصدر رئيسي للسلع. في المقابل، انخفضت حصة الولايات المتحدة من 14.0% في عام 2005 إلى 7.5% في عام 2022، مما يشير إلى تراجع نفوذها التجاري في المنطقة، من ناحية أخرى، حافظت التجارة البينية داخل الأسيان (Intra ASEAN) على نسبة مرتفعة من إجمالي الواردات، حيث تراوحت بين 24.5% و25.0% على مر السنوات، مما يدل على التكامل الاقتصادي المتزايد بين دول الرابطة. كما أن حصة الاتحاد الأوروبي (EU-27) شهدت استقرارًا نسبيًا بين 12.9% في عام 2010 و11.6% في عام 2022، في حين زادت حصة الهند وأستراليا بشكل ملحوظ، حيث بلغت 19.6% و6.9% على التوالي في عام 2022، مما يعكس توسع العلاقات التجارية مع هذه الدول

يشير هذا التحليل إلى تحول ملحوظ في الأنماط التجارية لدول الأسيان، مع تزايد الاعتماد على الشركاء التجاريين في آسيا، خاصة الصين والهند، مع استمرار التوازن في التجارة داخل الأسيان نفسها، مما يعزز من تكاملها الاقتصادي ويعيد تشكيل علاقاتها التجارية العالمية.

5.1. حجم التجارة الخدمية في منطقة الأسيان

. الشكل (10.4) حجم التجارة الخدمية في منطقة الأسيان

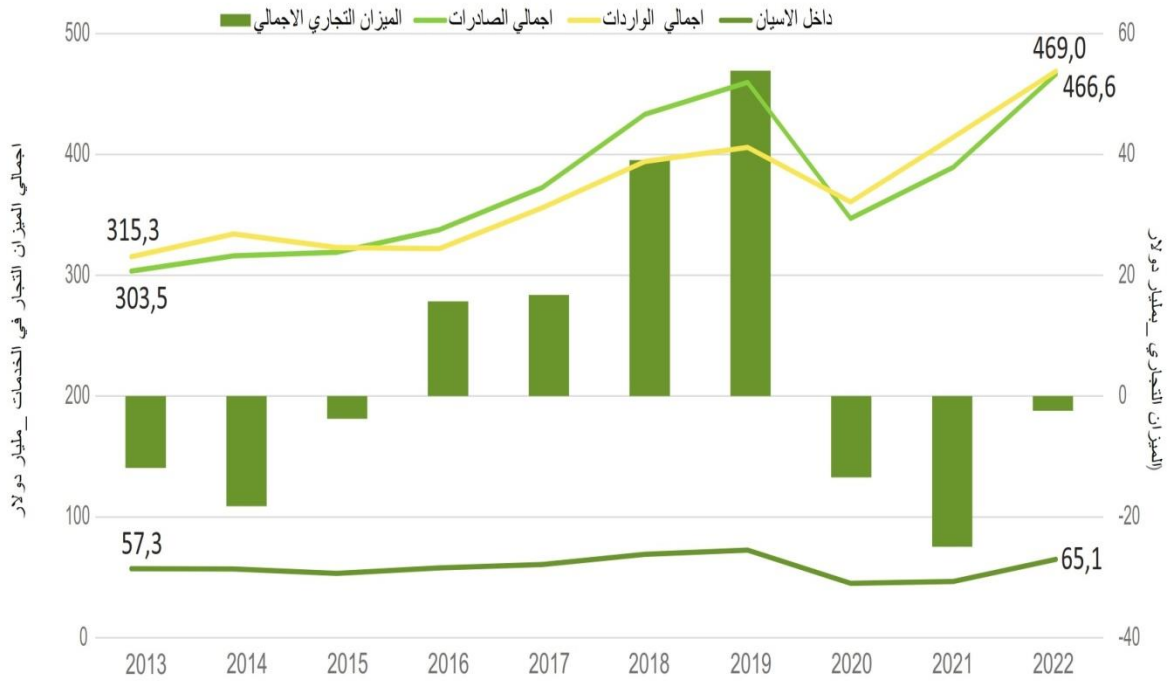

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل البياني اعلاه تطور حجم التجارة الخدمية في منطقة الأسيان من عام 2013 إلى عام 2022ويعكس التغيرات في كل من إجمالي الصادرات والواردات والتجارة البينية داخل الأسيان(Intra-ASEAN Trade) بالإضافة إلى رصيد التجارة الإجمالي. تُظهر البيانات أن إجمالي التجارة الخدمية في الأسيان شهد نموًا ملحوظًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت الصادرات من 303.5 مليار دولار في عام 2013 إلى 469.0 مليار دولار في عام 2022، في حين ارتفعت الواردات من 315.3 مليار دولار إلى 466.6 مليار دولار في نفس الفترة، على الرغم من هذا النمو، يلاحظ أن رصيد التجارة الخدمية ظل متقلبًا، حيث كان سالبًا في بعض السنوات، مثل عام 2013 (57.3 مليار دولار) وعام 2021 (26.1 مليار دولار)، مما يشير إلى أن الواردات تفوقت على الصادرات في تلك السنوات. ومع ذلك، في عام 2022، تحسن رصيد التجارة إلى 65.1 مليار دولار، مما يعكس عودة قوية للصادرات بعد التراجع الذي شهدته في عام 2020 بسبب الجائحة كوفيد.

كما تشير بيانات عام 2022 إلى أن حجم التجارة السلعية لدول الأسيان بلغ 3,846.1 مليار دولار، في حين بلغ حجم التجارة الخدمية 935.6 مليار دولار. هذه الأرقام توضح أن التجارة السلعية تشكل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في اقتصاد دول الأسيان، حيث تمثل حوالي 80.43% من إجمالي التجارة. بالرغم من أن التجارة الخدمية قد شهدت نموًا وبلغت نسبتها 19.57% من إجمالي التجارة، فإنها لا تزال أقل تأثيرًا مقارنةً بالتجارة السلعية. تعكس هذه الأرقام الهيمنة الواضحة للتجارة السلعية على الاقتصاد الإقليمي.

2. الاستثمارات الأجنبية في منطقة الآسيان:

1.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من داخل وخارج الأسيان:

الشكل (11.4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من داخل وخارج الأسيان

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يتضح من الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل وخارج الأسيان خلال الفترة من 2013 إلى 2022في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في تتطور ملحوظ في البداية، كانت الاستثمارات من داخل الأسيان تفوق تلك الواردة من خارج المنطقة، ولكن مع مرور الوقت، ازدادت التدفقات من خارج الأسيان بشكل كبير لتتجاوز التدفقات الداخلية في عدة سنوات. بعد الانخفاض الذي شهدته تدفقات عام 2020، شهدت انتعاشًا قويًا في عام 2021، مما أكد استمرار جاذبية الآسيان كوجهة استثمارية رئيسية. وفي عام 2022، بلغت التدفقات الإجمالية 225.8 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة قدرها 6.0% مقارنة بعام 2021، مما يعكس مرونة المنطقة في مواجهة التحديات الاقتصادية رغم التحديات الاقتصادية العالمية التي أثرت على هذه التدفقات. نلاحظ في عام 2016، أدت الأزمة المالية إلى انخفاض ملحوظ في التدفقات، وتكرر التراجع في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19.

فحين حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية داخل الأسيان على استقرار نسبي خلال العقد الماضي حتى في ظل جائحة كوفيد-19. وشهدت هذه التدفقات زيادات ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت بنسبة 11.6% في عام 2021 لتصل إلى 25.6 مليار دولار أمريكي، ثم زادت بنسبة 9.8% في عام 2022 لتصل إلى 28.1 مليار دولار. ومع ذلك، تراجعت حصة هذه التدفقات البينية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسيان من 19.1% في عام 2020 إلى 12.0% في عام 2021، قبل أن ترتفع قليلاً إلى 12.4% في عام 2022، مما يشير إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الخارجية مقارنة بتلك الداخلية.

2.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من قبل الدول الأسيان:

الشكل (12.4) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الأسيان ودول خارج الأسيان

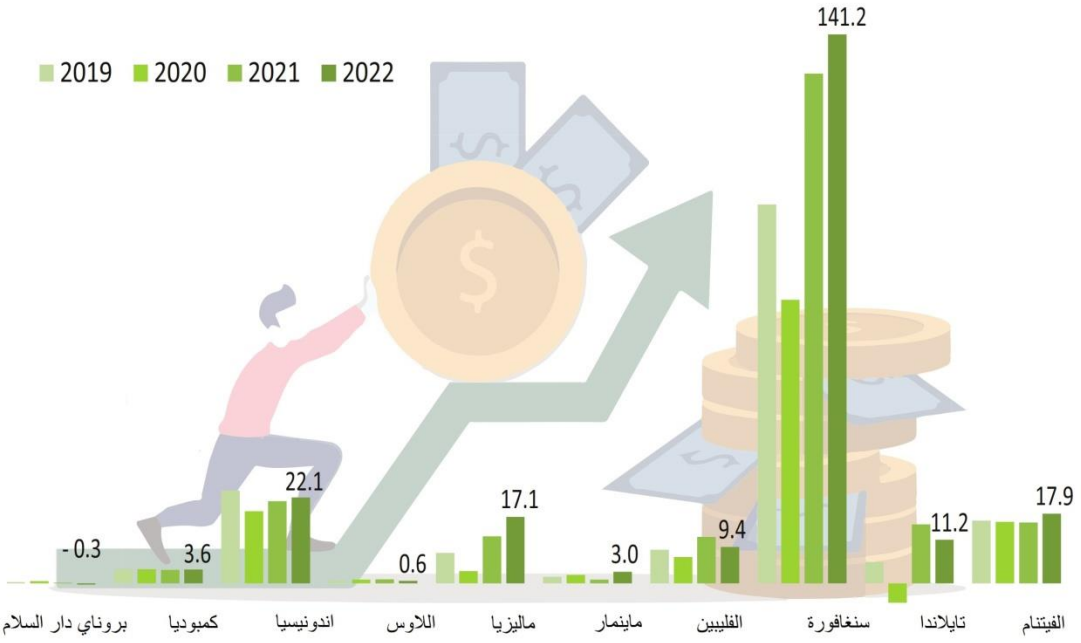

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل تفاوتًا كبيرًا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الواردة إلى دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) خلال السنوات 2019،2020، 2021، 2022. حيث تعد سنغافورة الوجهة الأكبر لهذه الاستثمارات، حيث استقطبت 141.2 مليار دولار في عام 2022، مما يؤكد مكانتها كمركز مالي واقتصادي رئيسي في المنطقة. تلتها إندونيسيا، التي شهدت نموًا ملحوظًا في الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى 22.1 مليار دولار في نفس العام مدفوعة بتحسينات في بيئة الأعمال والسياسات الاقتصادية الجاذبة. كما سجلت ماليزيا 17.1 مليار دولار، وفيتنام 17.9 مليار دولار، مما يعكس استقرارًا ونموًا في بيئات الاستثمار في هاتين الدولتين، في المقابل، شهدت تايلاند تدفقات استثمارية أقل نسبيًا بلغت 11.2 مليار دولار، في حين سجلت الفلبين 9.4 مليار دولار، وهو ما يشير إلى تحديات تواجهها هذه الدول في جذب استثمارات أجنبية مقارنة بجيرانها. من ناحية أخرى، استقبلت كمبوديا، لاوس، ميانمار، وبروناي تدفقات استثمارية أقل بكثير، حيث تراوحت بين 0.3 إلى 3.6 مليار دولار، مما يبرز الحاجة لتحسين بيئاتها الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. يعكس هذا التحليل الفروقات الكبيرة في قدرة الدول الأعضاء في الآسيان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع استحواذ سنغافورة على النصيب الأكبر وتفاوت الاستثمارات في بقية الدول وفقًا لعوامل مختلفة.

3.2. حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب النشاط الاقتصادي:

الشكل (13.4) حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب النشاط الاقتصادي

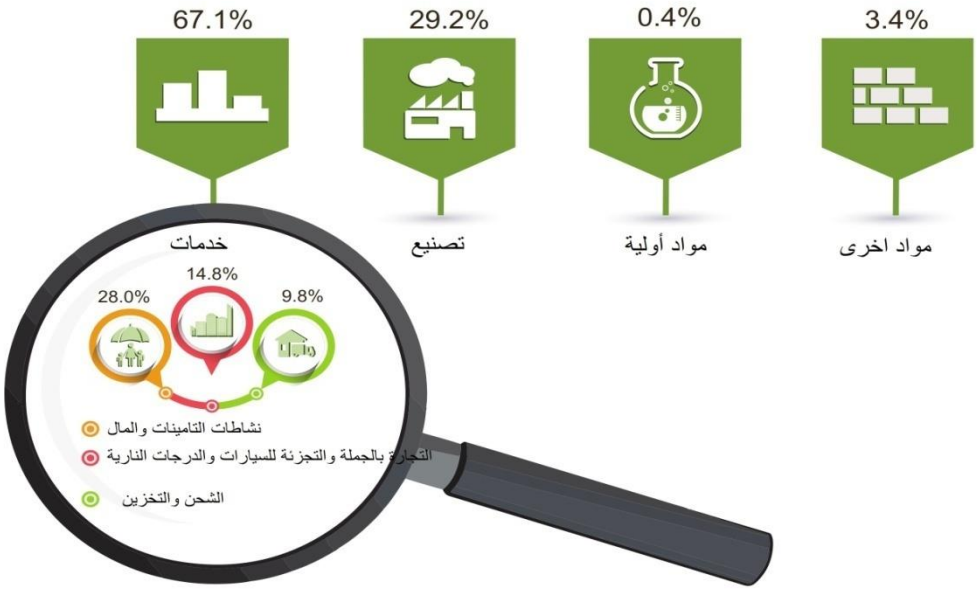

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يظهر الشكل اعلاه توزيع حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الواردة إلى دول الآسيان حسب النشاط الاقتصادي، حيث يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر من هذه التدفقات بنسبة 67.1%. يشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، أبرزها الأنشطة المالية والتأمينية بنسبة 28.0%، يليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 14.8%، وقطاع النقل والتخزين بنسبة 9.8%. من ناحية أخر يأتي قطاع التصنيع في المرتبة الثانية بنسبة 29.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على دوره الكبير في الاقتصاد الآسيان كقطاع حيوي ومتنامٍ. أما قطاع الأنشطة الزراعية والاستخراجية فيمثل نسبة ضئيلة جدًا من هذه التدفقات، حيث يسجل 0.4% فقط، مما يشير إلى تركيز أقل على هذا النوع من الاستثمارات وأخيرًا، يمثل باقي القطاعات نسبة 3.4%، مما يعكس استثمارات محدودة في الأنشطة الاقتصادية الأخرى خارج القطاعات الرئيسية.

هذا التحليل يبرز الهيمنة الواضحة لقطاع الخدمات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الآسيان ويعكس التوجه الاستراتيجي لهذه الدول نحو تعزيز الاقتصاد الخدمي، مع استمرار أهمية التصنيع كأهم قطاع للاقتصاد الإقليمي.

4.2. أهم خمسة مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الأسيان:

الشكل (14.4) أهم خمسة مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الأسيان

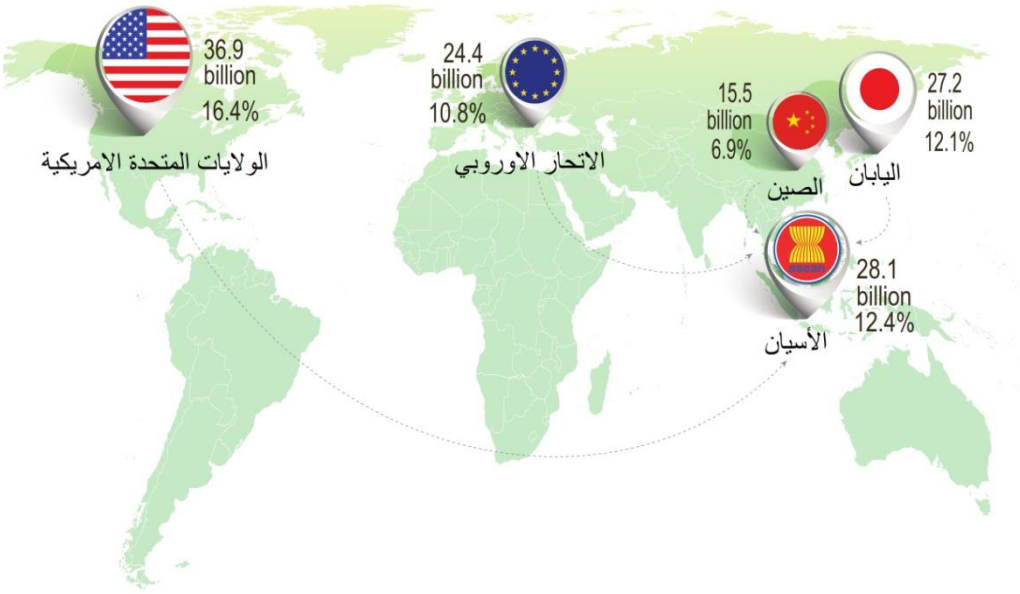

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث بلغت استثماراتها 36.9 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 16.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. تليها دول الآسيان نفسها باستثمارات بلغت 28.1 مليار دولار، تشكل 12.4% من الإجمالي، مما يعكس أهمية التعاون البيني داخل المنطقة. اليابان تحتل المرتبة الثالثة باستثمارات قيمتها 27.2 مليار دولار، تشكل 12.1% من إجمالي التدفقات، مما يعكس العلاقات الاقتصادية المتينة بين الآسيان واليابان. يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الرابعة باستثمارات تصل إلى 24.4 مليار دولار، ما يمثل 10.8% من الإجمالي، مما يدل على قوة الروابط الاقتصادية بين الآسيان والاتحاد الأوروبي. أخيرًا، تأتي الصين في المرتبة الخامسة باستثمارات قدرها 15.5 مليار دولار تمثل 6.9% من إجمالي التدفقات، يعكس هذا الترتيب التنوع والتوزيع الجغرافي الواسع لمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان، مما يعزز جاذبية المنطقة كوجهة استثمارية على الصعيد العالمي. ومن الجدير بالذكر أن النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات، والبالغة 31.4%، تأتي من دول آسيوية، مما يشير إلى توجه إقليمي قوي نحو تعزيز وجذب الاستثمارات داخل المنطقة.

ثالثا: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادي في منطقة الأسيان:

يعد تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في منطقة الآسيان من الأدوات الأساسية لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة ومدى تأثيرها على مسارات النمو في الدول الأعضاء. من خلال تحليل مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر البطالة، ومؤشر التنمية البشرية

1.الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل (15.4) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

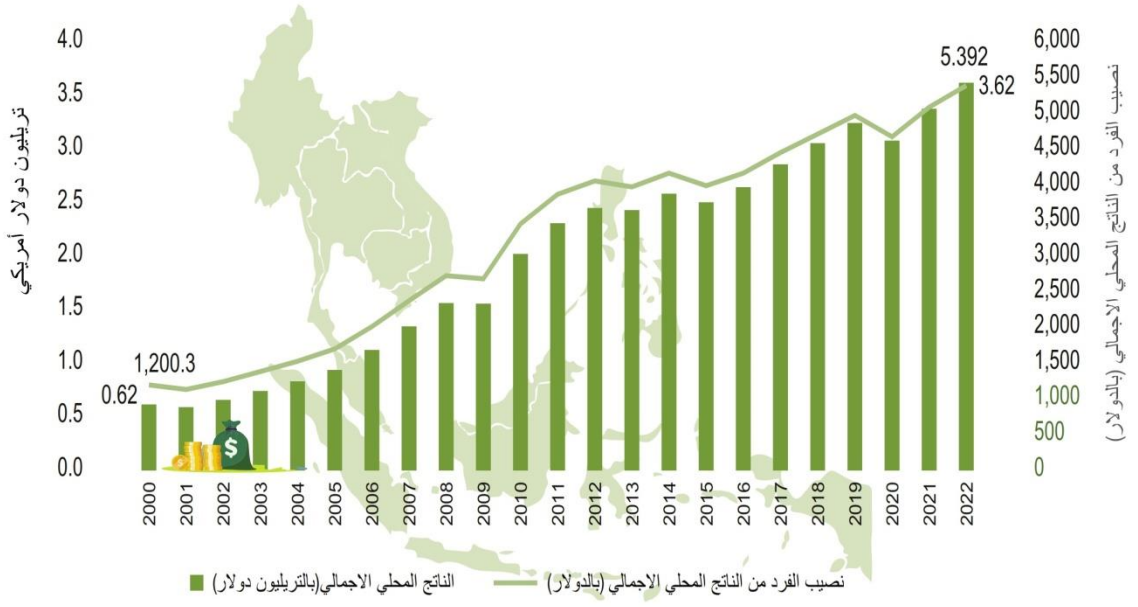

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل أدناه تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2022. يظهر من الرسم البياني أن الناتج المحلي الإجمالي للآسيان شهد نموًا ملحوظًا على مدار هذه الفترة، حيث ارتفع من 0.62 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 3.62 تريليون دولار في عام 2022. يعكس هذا النمو القوي التحسن المستمر في الأداء الاقتصادي للمنطقة، مدعومًا بالتوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات، إلى جانب ذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، حيث زاد من 1,200.3 دولار أمريكي في عام 2000 إلى 5,392 دولار أمريكي في عام 2022. هذا الارتفاع يشير إلى تحسن مستويات المعيشة وزيادة الدخل الفردي في دول الآسيان، مما يعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة على مدار العقدين الماضيين.

بشكل عام، يعكس الشكل التقدم الاقتصادي المستدام في دول الآسيان، حيث يظهر تزايد في حجم الاقتصاد الإقليمي وتحسن في مستويات رفاهية السكان، مما يعزز من مكانة الآسيان كقوة اقتصادية ناشئة على الساحة العالمية.

1.1. حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في آسيان إلى إجمالي منطقة آسيان:

الشكل (16.4) يوضح حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في آسيان إلى إجمالي آسيان

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل أعلاه حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ضمن إجمالي الناتج المحلي للآسيان بين عامي 2005 و2022، ويبرز التغيرات في مساهمات الدول الفردية في الاقتصاد الإقليمي. تظل إندونيسيا صاحبة الحصة الأكبر، حيث زادت من 30.3% في عام 2005 إلى 36.4% في عام 2022، مما يعكس نموها الاقتصادي الكبير. في المقابل، شهدت تايلاند انخفاضًا طفيفًا في حصتها من 20.1% إلى 15.3%، بينما حافظت ماليزيا وسنغافورة على استقرار نسبي في حصصهما. أما فيتنام والفلبين فقد شهدتا زيادات في حصصهما، حيث ارتفعت حصة فيتنام من 4.3% إلى 6.1%، مما يعكس توسعًا اقتصاديًا سريعًا. بالمقابل، لم تشهد الدول ذات الاقتصادات الأصغر مثل لاوس وكمبوديا وبروناي دار السلام تغييرات كبيرة في حصصها، مما يشير إلى ثبات نسبي في مساهماتها الاقتصادية. يعكس الشكل التحولات الاقتصادية داخل الآسيان على مدى العقدين الماضيين، مع نمو قوي في بعض الدول واستقرار أو تراجع طفيف في دول أخرى، مما يؤكد على أهمية التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق استقرار ونمو مستدام.

2.1. حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي:

الشكل (17.4) يوضح حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل أعلاه توزيع حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي في دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) خلال الفترة من 2015 إلى 2022، مسلطًا الضوء على الدور النسبي لكل من القطاع (الخدمات)، والقطاع الصناعي والقطاع الزراعة والموارد الطبيعية. يتبين من التحليل أن القطاع الخدماتي يحتل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبته بين 50.5% و52.3% خلال هذه الفترة، مما يعكس التحول المتزايد نحو اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الخدمات. هذا التحول يشير إلى تطور اقتصادي يعزز من أهمية الأنشطة الخدمية مثل التجارة، التعليم، والرعاية الصحية، كأعمدة رئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة. في المقابل، حافظ القطاع الصناعي على مساهمة ثابتة نسبيًا تراوحت بين 29.8% و30.5%، مما يدل على استمرارية دور الصناعة في دعم الاقتصاد الإقليمي، وخاصة في مجالات التصنيع والبنية التحتية. أما القطاع الأولي، الذي يشمل الزراعة والموارد الطبيعية، فقد سجل أقل حصة تراوحت بين 14.1% و16.4%، مشيرًا إلى استمرار أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصادات الريفية، رغم انخفاض مساهمته النسبية. يعكس هذا التوزيع توازنًا اقتصاديًا في دول الآسيان، حيث يجمع بين الاعتماد المتزايد على الخدمات ودور الصناعة المستمر، مع الحفاظ على دور الزراعة في إطار تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

3.1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب دول الأعضاء:

الشكل (18.4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب دول الأعضاء

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) في الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) خلال الأعوام 2005، 2010، 2015، و2022، مسلطًا الضوء على التباينات الكبيرة في مستويات المعيشة بين هذه الدول. تتصدر سنغافورة القائمة بنصيب فرد بلغ 82,793.6 دولار أمريكي في عام 2022، مما يؤكد قوتها الاقتصادية وتقدمها. تليها بروناي دار السلام بنصيب فرد بلغ 37,445.9 دولار أمريكي، مدعومة باقتصاد يعتمد على النفط والغاز. ماليزيا تأتي في المرتبة الثالثة بنصيب فرد يبلغ 12,448.0 دولار أمريكي، مما يعكس استقرارًا اقتصاديًا نسبيًا، في المقابل، تسجل دول مثل لاوس وكمبوديا وميانمار نصيبًا أقل بكثير، مما يشير إلى تحديات اقتصادية ومستويات معيشية منخفضة. على الرغم من التحسن الملحوظ في دول مثل إندونيسيا والفلبين وفيتنام، إلا أنها لا تزال بعيدة عن مستوى الرفاهية الذي تحققه سنغافورة وبروناي. يعكس الشكل الفروقات الهيكلية العميقة بين اقتصادات دول الآسيان وضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة لتحسين مستويات المعيشة في الدول ذات الأداء الاقتصادي الأقل.

4.1. مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لدول رابطة الأسيان

الشكل (19.4) مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لدول رابطة الأسيان

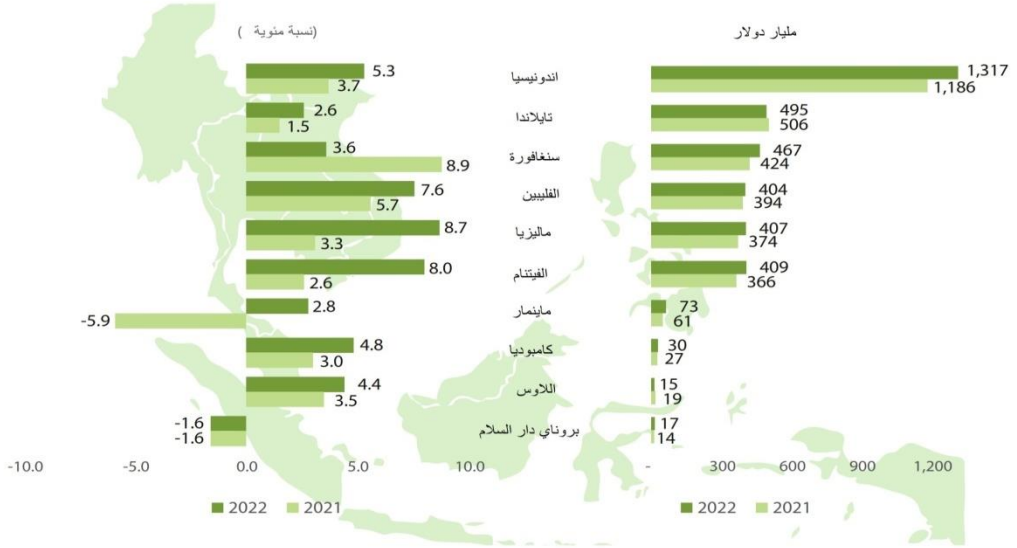

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل النمو الاقتصادي لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في عامي 2021 و2022. من خلال التحليل، نلاحظ أن إندونيسيا تتصدر المجموعة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 1.317 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، مع تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 5.3%. تأتي تايلاند في المرتبة الثانية بناتج محلي إجمالي قدره 495 مليار دولار أمريكي ومعدل نمو 2.6%. سنغافورة تحتل المركز الثالث بحجم ناتج محلي إجمالي بلغ 467 مليار دولار أمريكي، مع تحقيقها لأعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول المدرجة حيث سجلت 8.9% في عام 2022، من بين الدول الأخرى، الفلبين وماليزيا وفيتنام حققت أيضًا معدلات نمو مرتفعة حيث سجلت الفلبين 7.6% وماليزيا 8.7% وفيتنام 8.0%. هذا النمو القوي في هذه الدول يعكس ديناميكيات اقتصادية إيجابية وسياسات داعمة للنمو، على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، في المقابل، سجلت ميانمار تراجعًا ملحوظًا في النمو، حيث انكمش اقتصادها بنسبة -5.9% في عام 2022، مما يعكس تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تواجهها البلاد. دول أخرى مثل لاوس وبروناي دار السلام سجلت أيضًا معدلات نمو منخفضة أو سلبية، مع انكماش في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينتج عنه تباينًا كبيرًا في الأداء الاقتصادي بين دول الآسيان، حيث تمكنت بعض الدول من تحقيق نمو اقتصادي قوي وزيادة في حجم ناتجها المحلي الإجمالي، بينما تواجه دول أخرى تحديات أدت إلى تباطؤ أو انكماش اقتصادي. هذا التباين يشير إلى الاختلافات في الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة بين الدول الأعضاء، مما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات متباينة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

5.1. حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إجمالي الناتج المحلي حسب الدول الأعضاء:

الشكل (20.4) حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إجمالي الناتج المحلي حسب الدول الأعضاء

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل البياني حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي في دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، مما يكشف عن تنوع هياكل الاقتصاد بين الدول الأعضاء. يتضح أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول مثل سنغافورة، حيث يمثل 70.9%، والفلبين بنسبة 61.2%وتايلاند بنسبة 52.6%. هذا الاعتماد الكبير يعكس تقدم هذه الدول نحو اقتصادات تعتمد على التجارة، التمويل، والسياحة. في المقابل، يلاحظ أن القطاع الصناعة يحتل مكانة بارزة في دول مثل إندونيسيا وماليزيا، حيث يشكل 37.0% و30.1% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مما يشير إلى دور التصنيع ركيزة أساسية للاقتصاد في هذه الدول أما القطاع (الزراعة والموارد الطبيعية)، فهو ذو أهمية خاصة في دول مثل لاوس وكمبوديا، حيث يسهم بنسبة 41.8% و34.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مما يعكس الاعتماد على الأنشطة الزراعية والموارد الطبيعية في اقتصادات هذه الدول. يعكس هذا التباين في حصص القطاعات الاقتصادية تفاوت مراحل التنمية الاقتصادية وتنوع التوجهات الاستراتيجية بين دول الآسيان، مما يبرز التنوع الاقتصادي داخل الرابطة.

6.1. مقارنة الناتج المحلي الأسيان مقابل الاقتصادات العالمية الكبرى:

الشكل (21.4) مقارنة الناتج المحلي الأسيان مقابل الاقتصادات العالمية الكبرى

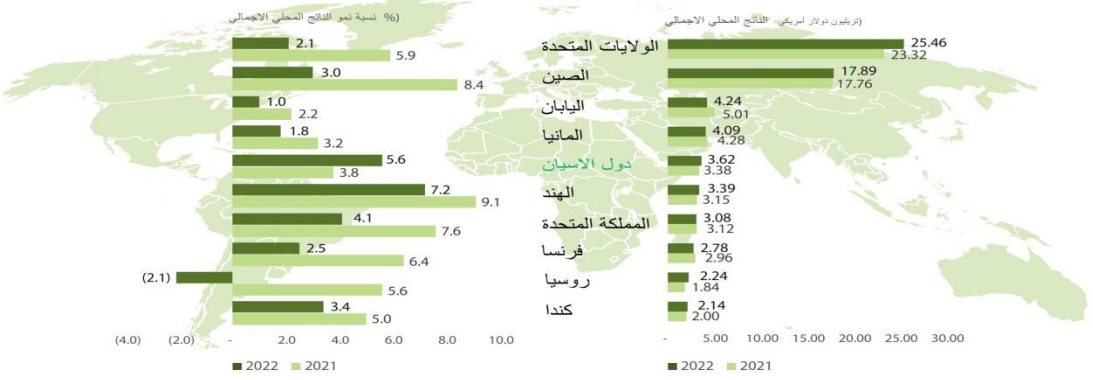

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل أعلاه مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وبين أكبر الاقتصادات العالمية في عامي 2021 و2022، مما يبرز موقع الآسيان في السياق العالمي. بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان 3.62 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بـ 3.38 تريليون دولار في عام 2021، محققة نموًا اقتصاديًا بنسبة 5.6%. رغم هذا النمو القوي، فإن الناتج المحلي الإجمالي للآسيان يظل متأخرًا مقارنة باقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة التي سجلت 25.46 تريليون دولار، والصين التي سجلت 17.89 تريليون دولار. ومع ذلك، فإن معدل النمو الاقتصادي للآسيان يفوق معظم الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة (2.1%)، الصين (3.0%)، واليابان (1.0%)، كما نجد الاقتصاد الهندي يحقق معدل نمو أعلى (7.2%)، مما يعكس ديناميكية اقتصادية متسارعة مشابهة لتلك في دول الآسيان. بينما اقتصادات مثل اليابان وألمانيا شهدت نموًا طفيفًا، بل وتراجعًا في حالة روسيا، مما يضع الآسيان في موقف تنافسي جيد نسبيًا على الصعيد العالمي.

نستنتج أن دول الآسيان، رغم أنها لا تزال متأخرة عن بعض من أكبر الاقتصادات من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تظهر قدرة ملحوظة على النمو الاقتصادي السريع. هذا التوسع المستمر يشير إلى أن الآسيان قد تعزز موقعها في الاقتصاد العالمي إذا استمرت في تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة، مما يعزز من تنافسيتها أمام الاقتصادات العالمية الكبرى.

2.البطالة والتوظيف في الأسيان:

1.2. معدل البطالة:

الشكل (22.4) معدل البطالة خلال سنوات 2013، 2017 و2022

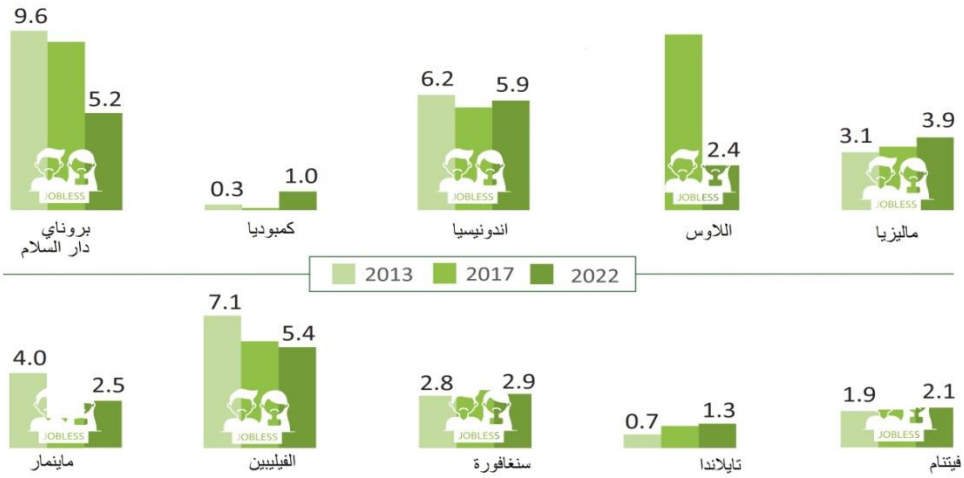

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يظهر لشكل البياني معدلات البطالة في دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) خلال الأعوام 2013، 2017، و2022، مما يتيح لنا فهم التغيرات في سوق العمل عبر هذه الفترة. بشكل عام، نلاحظ تباينًا في معدلات البطالة بين الدول، حيث شهدت بعض الدول تحسنًا ملحوظًا، بينما عانت أخرى من زيادات في معدلات البطالة.

في بروناي دار السلام، انخفضت معدلات البطالة من 9.6% في عام 2013 إلى 5.2% في عام 2022، مما يعكس تحسنًا كبيرًا في سوق العمل. في المقابل، شهدت الفلبين انخفاضًا في البطالة من 7.1% في عام 2013 إلى 5.4% في عام 2022، مما

يشير إلى استقرار نسبي في فرص العمل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الفلبين تسجل أحد أعلى معدلات البطالة في المنطقة، أما في إندونيسيا، فمعدل البطالة بقي مستقرًا نسبيًا عند حوالي 5.9% في عام 2022، مقارنة بـ 6.2% في عام 2013، مما يعكس صعوبة في تحسين فرص العمل على مدى العقد. من ناحية أخرى، شهدت لاوس انخفاضًا طفيفًا في معدلات البطالة من 2.4% في عام 2013 إلى 2.1% في عام 2022، مما يشير إلى استقرار نسبي، بالنسبة لتايلاند التي سجلت أدنى معدلات البطالة في المنطقة، فإن الأرقام ارتفعت قليلاً من 0.7% في عام 2013 إلى 1.3% في عام 2022مما يشير إلى زيادة طفيفة لكنها تبقى منخفضة مقارنة بباقي الدول. سنغافورة أظهرت استقرارًا في معدلات البطالة خلال الفترة.

2.2. حصص العمالة حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الأسيان:

الشكل (23.4) حصص العمالة حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الأسيان

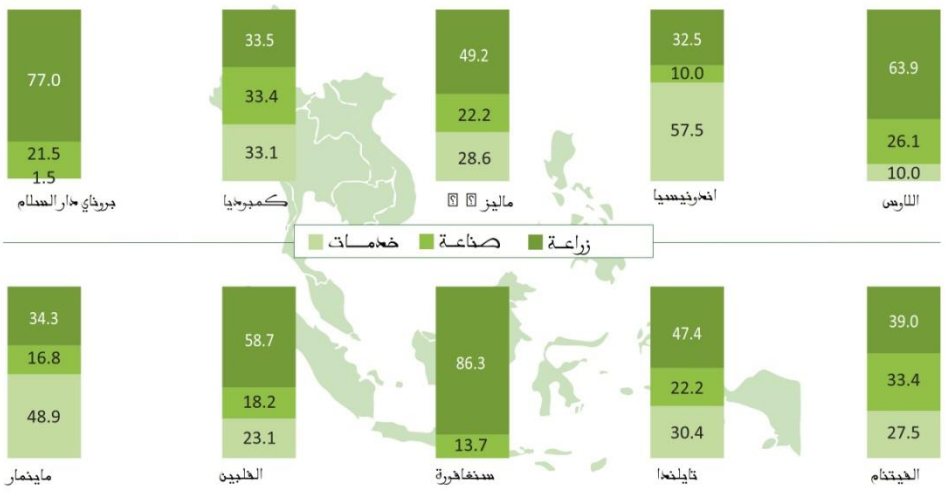

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، الصناعة، والخدمات) في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). يتجلى من التحليل أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين الدول في هيكل العمالة حيث يسيطر قطاع الخدمات على التوظيف في دول مثل بروناي دار السلام وسنغافورة، بنسبة 77% و86.3% على التوالي، مما يعكس تطورًا اقتصاديًا يعتمد بشكل كبير على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. في المقابل، تظل الزراعة القطاع الأساسي في دول مثل ميانمار (48.9%) ولاوس (63.9%)، مما يشير إلى الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية والزراعة كركيزة للاقتصاد المحلي. أما الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا، مثل ماليزيا وتايلاند، فتُظهر توازنًا نسبيًا بين القطاعات الثلاثة، مما يعكس تحولًا نحو الصناعة والخدمات مع الاحتفاظ بدور الزراعة. يبرز هذا التوزيع التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي بين دول الآسيان، حيث تعتمد الدول الأكثر تقدمًا على الخدمات والصناعة، بينما تظل الزراعة مهمة في الدول الأقل تقدمًا. هذه الديناميكيات الاقتصادية تعكس الفروق في السياسات الاقتصادية، التركيبة السكانية، والتوجهات التنموية بين دول المنطقة.

3.التنمية البشرية:

1.3. متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

الشكل (24.4) متوسط العمر بين الجنسين في منطقة الأسيان

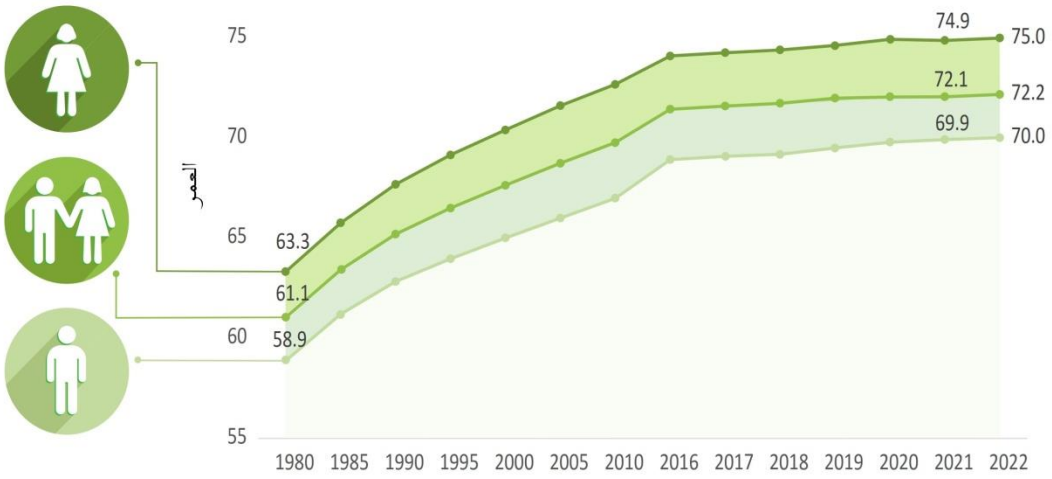

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات ASEANstats

يظهر الشكل أعلاه تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين الجنسين في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من عام 1980 إلى عام 2022. يُلاحظ من المنحنى أن متوسط العمر المتوقع قد شهد زيادة مطردة على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث ارتفع من حوالي 58.9 عامًا في عام 1980 إلى 72.2 عامًا في عام 2022. تتصدر النساء متوسط العمر المتوقع مقارنة بالرجال، حيث وصل متوسط العمر المتوقع للنساء إلى 74.9 عامًا، بينما بلغ 69.9 عامًا للرجال في عام 2022، مما يؤكد على الفجوة العمرية بين الجنسين لصالح النساء، عند مقارنة هذه البيانات مع المعدل العالمي، يُلاحظ أن متوسط العمر المتوقع في دول الآسيان قد اقترب بشكل كبير من المعدل العالمي، والذي كان حوالي 72.6 عامًا في عام 2021 حسب تقارير منظمة الصحة العالمية. ومع ذلك، فإن متوسط العمر المتوقع في دول الآسيان يظل أقل من بعض المناطق المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث يتجاوز 80 عامًا. من ناحية أخرى، يظهر أن دول الآسيان قد حققت تقدمًا ملحوظًا في تحسين الرعاية الصحية وظروف المعيشة، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في العمر المتوقع خلال العقود الماضية، ومنه نستنتج النجاح لدول الآسيان في تحسين صحة سكان المنطقة وزيادة متوسط العمر المتوقع، على الرغم من التفاوتات بين الجنسين وبين الدول المختلفة داخل المنطقة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسينات لمواكبة أو تجاوز المعدلات العالمية المتقدمة.

2.3. معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين:

الشكل (25.4) معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين

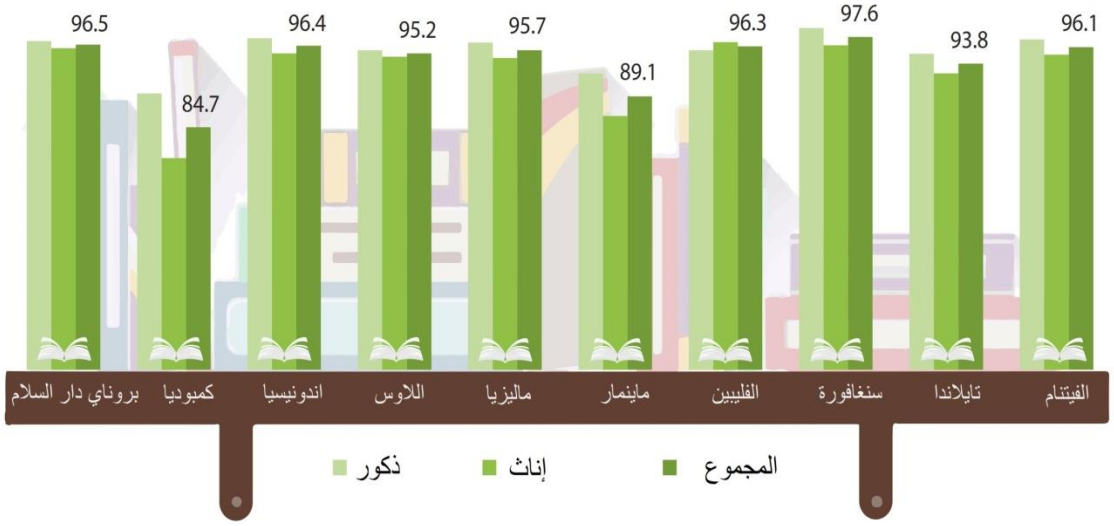

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

- **أحدث البيانات المتاحة لبروناي دارالسلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة هي لعام 2021، بينما البيانات لميانمار والفلبين هي لعام 2019، وتايلاند لعام 2018.**

- **تشير بيانات بروناي دارالسلام إلى معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق.**

يظهر الشكل ان معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) حيث يتضح أن معظم الدول تتمتع بمعدلات مرتفعة جدًا تتجاوز 95%، مما يعكس نجاح جهود تعزيز التعليم الأساسي في المنطقة. تحتل سنغافورة المرتبة الأولى بنسبة 97.6%، تليها بروناي دار السلام، ماليزيا، وفيتنام بنسبة قريبة جدًا من 96%، مما يشير إلى نجاح أنظمتها التعليمية في ضمان مهارات القراءة والكتابة للسكان. يلاحظ تقارب معدلات القراءة والكتابة بين الذكور والإناث في معظم الدول، مما يدل على وجود مساواة في الوصول إلى التعليم. ومع ذلك، تسجل كمبوديا أدنى معدل بنسبة 84.7%، مما يشير إلى تحديات في نظام التعليم، بينما تسجل ميانمار نسبة 89.1%، مما يعكس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على قطاع التعليم. ومنه نجاح معظم دول الآسيان في تحقيق مستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة، وهو مؤشر قوي على تقدم هذه الدول في مجال التعليم والتنمية البشرية. ومع ذلك، لا تزال هناك إشكالات يجب معالجتها في بعض الدول لضمان تعليم شامل وذي جودة للجميع:

3.3. الصحة: (الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة)

الشكل (26.4) الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

ملاحظة: أحدث البيانات المتاحة لبروناي دار السلام، ماليزيا، وميانمار هي لعام 2021ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي لعام 2018.

يظهر الشكل توزيع نسبة الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة في دول رابطة آسيان، وهو مؤشر حيوي لقياس فعالية نظام الرعاية الصحية في تلك الدول وقدرته على تقديم رعاية كافية أثناء الولادة. تشير البيانات إلى أن بروناي دار السلام وماليزيا وتايلاند تتصدر القائمة بنسبة 99.6%، مما يدل على قوة أنظمتها الصحية وقدرتها على توفير الرعاية اللازمة للأمهات والأطفال حديثي الولادة. تليها سنغافورة بنسبة 99.5% وكمبوديا بنسبة 98.7%، مما يعكس تحسينات ملحوظة في قطاع الرعاية الصحية. في إندونيسيا وفيتنام، بلغت نسبة الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة 95.8% و94.7% على التوالي، وهو ما يشير إلى مستوى جيد من الرعاية الصحية، وإن كان أقل مقارنة بالدول الرائدة. أما في ميانمار والفلبين، فتسجل النسب 85.3% و89.6% على التوالي، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز الدعم الصحي في هذه الدول لضمان ولادات آمنة. جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تُعد استثناءً في المنطقة، حيث بلغت نسبة الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة 64.4% فقط، مما يعكس تحديات كبيرة تواجه النظام الصحي في هذه الدولة في توفير رعاية الولادة الضرورية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر وفيات ومراضه الأمهات والرضع. تحقيق نسب أعلى في هذا المؤشر يتطلب تعزيز الاستثمار في قطاع الصحة وتدريب وتوظيف المزيد من المتخصصين الصحيين لضمان تقديم الرعاية اللازمة أثناء الولادة في جميع دول الآسيان.

4.3 مستوي الفقر

الشكل (27.4) مستوي الفقر

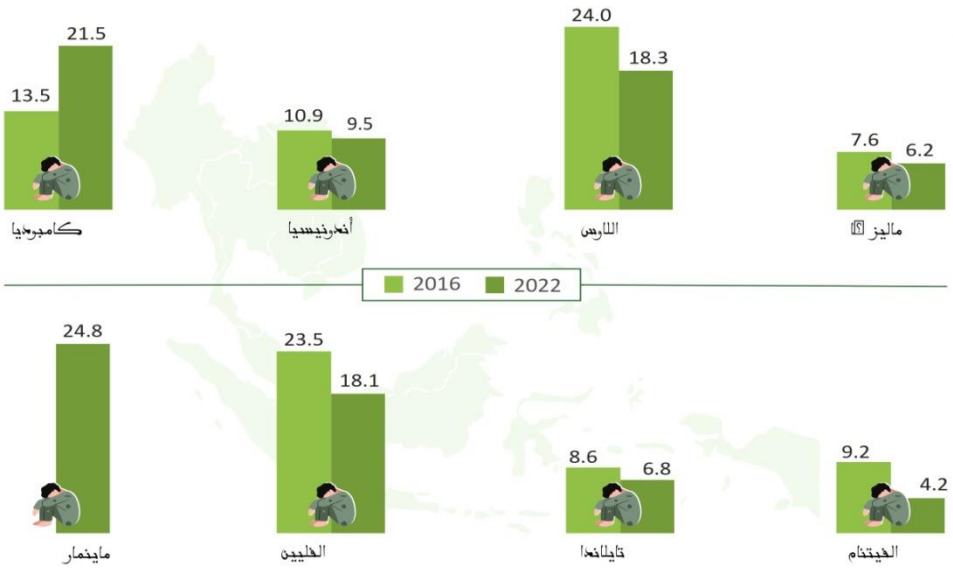

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يبين الشكل تباينًا في معدلات الفقر بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بين عامي 2016 و2022، مع تفاوت ملحوظ في التقدم المحرز في خفض هذه المعدلات. تشير البيانات إلى أن معظم الدول شهدت انخفاضًا في نسبة الفقر، مما يعكس جهودًا ناجحة في مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة. على سبيل المثال، حققت لاوس والفلبين تقدماً ملحوظاً في خفض معدلات الفقر، حيث انخفضت في لاوس من 24.0% في عام 2016 إلى 18.3% في عام 2022، وفي الفلبين من 23.5% إلى 18.1% خلال نفس الفترة. وبالمثل، سجلت فيتنام وإندونيسيا وتايلاند انخفاضًا في معدلات الفقر، مما يشير إلى تحسينات مستدامة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

على الجانب الآخر، يلاحظ أن كمبوديا شهدت زيادة في معدل الفقر من 13.5% في عام 2016 إلى 21.5% في عام 2021، مما يشير إلى تدهور الظروف الاقتصادية أو عدم فعالية السياسات الاجتماعية في تلك الفترة. أما ميانمار، فقد احتفظت بأعلى معدل فقر في المنطقة بنسبة 24.8% في عام 2017، وهو ما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5.3. عدم المساواة في توزيع دخل:

الشكل (28.4) عدم المساواة في توزيع دخل

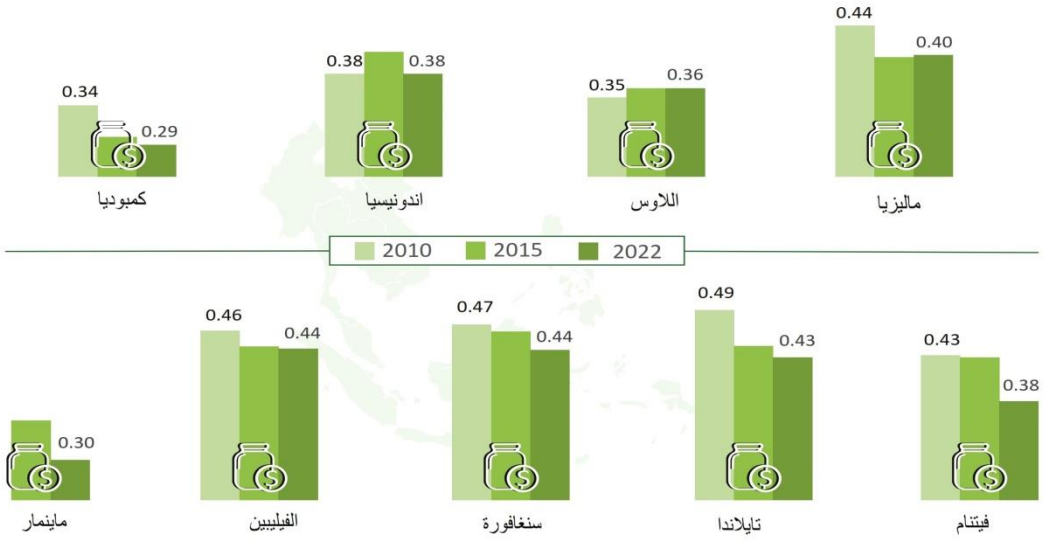

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

يوضح الشكل معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل في دول رابطة الآسيان على مدى السنوات من 2010 إلى 2022. يشير معامل جيني إلى درجة التفاوت في توزيع الدخل، حيث أن القيم الأقرب إلى الصفر تمثل مزيدًا من المساواة، في حين أن القيم الأقرب إلى الواحد تشير إلى ارتفاع عدم المساواة، أن غالبية دول الآسيان شهدت تحسنًا ملحوظًا في المساواة في الدخل خلال هذه الفترة. على سبيل المثال، نجحت تايلاند في خفض معامل جيني من 0.49 في عام 2010 إلى 0.43 في عام 2022، مما يشير إلى تحسن واضح في توزيع الدخل. كما شهدت فيتنام تقدمًا مماثلًا، حيث انخفض معامل جيني من 0.43 إلى 0.38 خلال نفس الفترة، مما يعكس جهودًا ناجحة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين السكان. كمبوديا أيضًا سجلت تحسنًا ملحوظًا بانخفاض معامل جيني من 0.34 في عام 2010 إلى 0.29 في عام 2022، على الجانب الآخر، تشير البيانات إلى أن ماليزيا وسنغافورة والفلبين لا تزال تواجه تحديات في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، على الرغم من الانخفاض الطفيف في معامل جيني في تلك الدول. الفلبين وسنغافورة سجلتا أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل بين الدول المدرجة، مما يشير إلى استمرار التفاوت الكبير بين الفئات الاقتصادية المختلفة.

2. معدل التضخم:

جدول (4.4) معدل التضخم لدول الأسيان خلال سنوات2012.2015.2018.2022

السنوات	دارالسلام	كمبوديا	إندونيسيا	ج. الاو	ماليزيا	ميانمار	الفلبين	سنغافورة	تايلند	فيتنام
2012	5.9-	2.9	4.3	4.3	1.7	2.8	3.2	4.6	3.1	9.1
2015	0.4-	1.3	6.4	1.3	2.1	10.8	1.4	0.5-	0.9-	0.6
2018	0.1	2.5	3.2	2.0	0.9	6.9	5.3	0.4	1.1	3.5
2022	1.7	2.9	1.6	3.8	2.5	6.2	3.9	2.3	1.2	1.8

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد قاعدة بيانات ASEANstats

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل معدل التضخم لدول الآسيان خلال السنوات 2012 و2015 و2018 و2022 تبايناً واضحاً في معدلات التضخم عبر الدول والفترات الزمنية المختلفة. على سبيل المثال، في عام 2012، سجلت فيتنام أعلى معدل تضخم بلغ 9.1%، بينما كانت ماليزيا عند أدنى معدل بـ 1.7%. في عام 2015، شهدت ميانمار ارتفاعًا ملحوظًا في التضخم بنسبة 10.8%، سنة 2015 مما قد يشير إلى اضطرابات اقتصادية أو سياسات مالية غير مستقرة، بينما سجلت ماليزيا انخفاضًا في التضخم إلى 2.1%. في عام 2018، نلاحظ تراجعًا عامًا في معدلات التضخم لمعظم الدول مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجلت إندونيسيا وكمبوديا معدلات تضخم بلغت 3.2% و2.5% على التوالي، مما يعكس تحسنًا في السياسات الاقتصادية. بحلول عام 2022، نجد أن معدل التضخم في فيتنام انخفض إلى 1.8%، بينما بقي مرتفع في ميانمار6.2%، مما يشير إلى استمرار التحديات الاقتصادية في ميانمار، في حين حافظت دول مثل ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام ودار السلام سنغافورة على معدلات تضخم منخفضة نسبيًا على التوالي. مقارنةً بالمعدل العالمي تعاني دول الآسيان من تقلبات أكثر حدة، خاصةً تأثير الازمات العالمية التي شهدت عام 2021، حيث نجد في ميانمار تضخماً مرتفعاً بشكل خاص. بالمقابل، حافظت دول مثل ماليزيا وإندونيسيا على معدلات تضخم معتدلة نسبياً وقريبة من المعدلات العالمية، مما يدل على مستوى أعلى من الاستقرار الاقتصادي وقدرة أفضل على التحكم في التأثيرات الناجمة عن الأحداث الاقتصادية العالمية.

رابعا: انعكاسات التركيبة السكانية والبنية التحتية على أداء اقتصاد الآسيان:

تشهد دول الآسيان تغيرات ديموغرافية متسارعة ونموًا كبيرًا في مشروعات البنية التحتية، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق ديناميكية اقتصاديًا في العالم. يمثل التنوع السكاني والنمو الديموغرافي المستدام فرصة لتعزيز الطلب المحلي وزيادة الإنتاجية، بينما تعمل البنية التحتية المتطورة على تحسين الاتصال الإقليمي وجذب الاستثمارات الأجنبية

1.مكانة الأسيان في الاقتصاد العالمي:

تحتل منطقة الآسيان مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي بفضل موقعها الاستراتيجي، حيث تساهم بشكل كبير في حركة التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية. بفضل قوتها الاقتصادية المتنامية والقدرة التنافسية المتزايدة، أصبحت الآسيان أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في آسيا وعلى مستوى العالم.

1.1.سابع أكبر اقتصاد في العالم:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة آسيان مجتمعة 3.63 تريليون دولار في عام 2022، مما صنفها على أنها سابع أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا، الهند والمملكة المتحدة[1]. كما حققت منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ناتجاً محلياً إجمالياً أعلى من الهند، على الرغم من أن عدد سكانها أقل. تعد منطقة آسيان واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 5.4% في الفترة من 2000 إلى 2019. إن النجاح الاقتصادي لمنطقة آسيان مدفوع بسوقها الاستهلاكية الكبيرة والمتنامية، والمستوى العالي من التكامل الإقليمي والاتصال واقتصادها الرقمي الديناميكي والمبتكر، وقطاع الطاقة المتجددة الواعد والمستدام، وقطاع الشركات الناشئة المزدهر والمرن.

2.1. ثالث أكبر كتلة تجارية في العالم:

بلغ إجمالي قيمة التجارة لمنطقة آسيان 2.8 تريليون دولار في عام 2019، مما جعلها ثالث أكبر كتلة تجارية في العالم، بعد الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. وقد تضاعفت التجارة في منطقة آسيان بما يقرب من أربعة أضعاف منذ عام 2000، مما يعكس انفتاحها وقدرتها التنافسية في السوق العالمية. والشركاء التجاريون الرئيسيون لمنطقة آسيان هم الصين والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والهند. وحققت منطقة الآسيان أيضًا فائضًا تجاريًا قدره 162 مليار دولار في عام 2019، مما يشير إلى أداء صادراتها القوي. تتنوع تجارة منطقة آسيان في مختلف القطاعات، مثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية والآلات والمعدات، والوقود المعدني، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية.

3.1. رابع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في العالم.

استقبلت منطقة آسيان 160 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، وهو ما يمثل 11.5% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وصنفتها في المرتبة الرابعة- أكبر وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأكثر من ثلاثة أمثالها منذ عام 2000، مما يعكس جاذبيتها وإمكاناتها بالنسبة للمستثمرين. والمصادر الرئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي في منطقة آسيان هي الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيان في قطاعات مثل التصنيع، والتمويل، وتجارة الجملة والتجزئة، والتعدين، والبناء.

2.مقارنة بين منطقة التجارة الحرة الأسيان والاتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة للتجارة الشمالية الأمريكية:

يتم فهم الفروق بين المناطق الثلاث من خلال تحليل النطاق الجغرافي، الهيكل التنظيمي، والأداء الاقتصادي لكل منطقة، مما يسمح بتسليط الضوء على الجوانب المميزة لكل اتفاقية وتأثيرها على التجارة الدولية، الاستثمار، والاقتصاد الإقليمي.

1.2. النطاق الجغرافي والاقتصادي لاتفاقيات التجارة الدولية:

يعكس التباين الكبير في تأثيرها وأهدافها. على سبيل المثال، اتفاقية التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا (AFTA) تشمل 10 دول بعدد سكان يقدر بـ650 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يصل إلى 3.63 تريليون دولار في 2022. من ناحية أخرى، الاتحاد الأوروبي يغطي 27 دولة مع 447 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي قيمته 18.4 تريليون دولار في 2020، فيما تغطي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ثلاث دول بـ493 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ 26.2 تريليون دولار في 2020. تبرز AFTA كأصغر الكتل الاقتصادية، بينما تتميز NAFTA بكونها الأكبر. يعتبر الاتحاد الأوروبي الأكثر تنوعًا ثقافيًا ولغويًا وسياسيًا، في حين تظهر NAFTA مزيدًا من التجانس.

2.2. من حيث الهيكل التنظيمي (AFTA)

تعتمد على نظام الرسوم الجمركية التفضيلية الفعّالة التي تخفض الرسوم الجمركية لأغلب المنتجات المتداولة بين الدول الأعضاء إلى نسب تتراوح بين 0 و5%. ومع ذلك، تفتقر AFTA لرسوم جمركية خارجية مشتركة أو عملة موحدة أو هيئة فوق وطنية لتطبيق قوانينها. بالمقابل، الاتحاد الأوروبي يتبع نموذج السوق الموحدة التي تدعم حرية الحركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، ولديه رسوم جمركية خارجية موحدة وعملة مشتركة هي اليورو، إلى

جانب وجود اللجنة الأوروبية كهيئة فوق وطنية لتنفيذ التشريعات. NAFTA تركز على إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، مع أحكام خاصة بالعمل والبيئة وتسوية النزاعات، لكنها أيضًا لا تمتلك عملة مشتركة أو هيئة فوق وطنية،

3.2. فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي:

زادت AFTA من التجارة داخل المنطقة من 82 مليار دولار في عام 1993 إلى 619 مليار دولار في عام 2019، مما يمثل 23٪ من إجمالي التجارة في المنطقة. جذبت AFTA أيضًا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 160 مليار دولار في عام 2019، مما يمثل 11.5٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. ساهمت AFTA في النمو الاقتصادي والتنافسية. زاد الاتحاد الأوروبي من التجارة داخل المنطقة من 1.7 تريليون دولار في عام 1993 إلى 4.5 تريليون دولار في عام 2019، مما يمثل 64٪ من إجمالي التجارة في المنطقة. جذب الاتحاد الأوروبي أيضًا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 305 مليار دولار في عام 2019، مما يمثل 22٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. ساهم الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي والتقارب واستقرار المنطقة. زاد NAFTA من التجارة داخل المنطقة من 289 مليار دولار في عام 1993 إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2019، مما يمثل 44٪ من إجمالي التجارة في المنطقة. جذب NAFTA أيضًا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 493 مليار دولار في عام 2019، مما يمثل 35.5٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. ساهم NAFTA في التنمية الاقتصادية diversification، والتعاون في المنطقة. كل الكتل الثلاث قد قامت بأداء جيد من حيث التجارة والاستثمار ولكن الاتحاد الأوروبي يمتلك أعلى حصة من التجارة داخل المنطقة، بينما NAFTA يمتلك أعلى حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

3.الفرص التنموية في منطقة الأسيان:

توفر منطقة الآسيان فرصًا استثمارية متنوعة للمستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في قطاعات السلع الاستهلاكية والخدمات والاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والشركات الناشئة. بعض العوامل التي تجعل منطقة الآسيان جذابة للاستثمار هي:

1.3. سوق استهلاكية كبيرة ومتنامية:

يبلغ عدد سكان منطقة آسيان حوالي 650 مليون نسمة، مع وجود طبقة متوسطة صاعدة وقوة شرائية متزايدة. ومن المتوقع أن تصبح المنطقة رابع أكبر سوق استهلاكي في العالم بحلول عام 2030[1]. وهذا يخلق طلبًا كبيرًا على المنتجات والخدمات عالية الجودة والمتنوعة، مثل الأطعمة والمشروبات والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والترفيه والتجارة الإلكترونية.

2.3. مستوى عالٍ من التكامل والاتصال الإقليميين:

أنشأت منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا العديد من الأطر والمبادرات لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين، مثل الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AEC)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، والخطة الرئيسية لاتصالية رابطة أمم جنوب شرق آسيا 2025. وتهدف هذه الجهود إلى إنشاء سوق واحدة وقاعدة إنتاجية واحدة، وتقليل الحواجز التجارية وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود، وتحسين البنية المادية والمؤسسية والنقل بين الأفراد. الروابط الناس. وهذا يعزز الكفاءة والقدرة التنافسية لسوق الآسيان ويخلق المزيد من الفرص للاستثمار والتجارة.

3.3. اقتصاد رقمي ديناميكي ومبتكر:

تتبنى منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) التحول الرقمي، مع انتشار سريع للإنترنت والهواتف المحمولة، ونظام بيئي حيوي للشركات الناشئة، وبيئة سياسات داعمة. تضم المنطقة مجموعة كبيرة من المستهلكين ورواد الأعمال الشباب والمهووسين بالتكنولوجيا، الذين يقودون نمو الاقتصاد الرقمي. وتتمتع المنطقة أيضًا بإمكانات قوية للاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، لتحسين الإنتاجية والجودة والابتكار. يوفر الاقتصاد الرقمي فرصًا استثمارية متنوعة في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، وتكنولوجيا التعليم، والتكنولوجيا الصحية، والتكنولوجيا الزراعية.

4.3. قطاع طاقة متجددة واعد ومستدام:

تشهد منطقة آسيان طلبًا مرتفعًا على الطاقة، فضلاً عن وفرة الموارد الطبيعية، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية. وحددت المنطقة هدفًا لزيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية إلى 23% بحلول عام 2025[2]. وتتمتع المنطقة أيضاً بإطار سياسي داعم، مثل خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتعاون في مجال الطاقة 2016-2025، والتي تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة، وإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، والاستدامة. يوفر قطاع الطاقة المتجددة فرصًا استثمارية متنوعة في مجالات مثل توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وتخزينها وكفاءتها.

5.3. قطاع شركات ناشئة مزدهر ومرن:

تتمتع منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) بقطاع شركات ناشئة نابض بالحياة، حيث يوجد أكثر من 10000 شركة ناشئة تعمل في مختلف الصناعات، مثل التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والخدمات اللوجستية، والصحة، التعليم[3]. تتمتع المنطقة أيضًا بنظام بيئي ملائم للشركات الناشئة، مع عدد متزايد من الحاضنات والمسرعات وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية والمستثمرين الملائكيين وبرامج الدعم الحكومية. تتمتع المنطقة أيضًا بإمكانية قوية لتوسيع نطاق شركاتها الناشئة، حيث توسعت معظمها إلى دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) الأخرى، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتبارات البحث عن السوق[3]. يوفر قطاع الشركات الناشئة فرصًا استثمارية متنوعة للمستثمرين الذين يبحثون عن حلول مبتكرة ومبتكرة، فضلاً عن العوائد المرتفعة.

6.3. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاقتصاد الرقمي:

تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لاعبًا مهمًا في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، وخاصة في قطاعي التصنيع والإلكترونيات. وبوسع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تزيد من قيمتها المضافة وقدرتها التنافسية في سلاسل القيمة العالمية من خلال رفع مستوى مهاراتها وتقنياتها وقدراتها على الإبداع، وتنويع منتجاتها وأسواقها، وتعزيز قدرتها على الصمود والاستدامة.

7.3. معالجة الفجوات والتحديات التنموية:

رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي منطقة متنوعة، ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، والرعاية الاجتماعية، والجودة البيئية. تواجه دول آسيان تحديات مختلفة مثل الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والأوبئة. ويمكن لدول الآسيان التغلب على هذه التحديات من خلال السعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية ورأس المال البشري، وتعزيز النمو الأخضر والاقتصاد الدائري، وتعزيز التضامن والتعاون الإقليميين.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكننا القول إن التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان تطورات مهمة عبر عدة مراحل، حيث انطلق بتأسيس اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1976 التي بدأت بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 10%. واستمرت الجهود، حيث تم في المرحلة الثانية (1992-2002) التحول إلى اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة بهدف خفض الرسوم الجمركية تدريجيًا إلى 0-5% بحلول 2010، مع تصنيف السلع إلى مجموعات وتحديد قواعد المنشأ بنسبة 40% على الأقل من مدخلات الآسيان. إلا أن المرحلة الثالثة (2003-2015) كانت الأكثر تأثيرًا، حيث توسع نطاق التكامل بإنشاء الاتحاد الجمركي، وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستثمار والتجارة الحرة عبر آليات مثل اتفاقية تجارة السلع (ATIGA) واتفاقية الاستثمار الشامل (ACIA). وبحلول نهاية المرحلة، كانت 99.65% من خطوط التعريفات الجمركية في دول مثل ماليزيا وسنغافورة خالية من الرسوم. كما حققت فيتنام وكمبوديا ولاوس تخفيضات وصلت إلى 0-5% في حوالي 98.86% من السلع، مما ساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التنافسية الإقليمية.

يشير تحليل مؤشرات التكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان إلى تطور ملحوظ في مجالات التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية. فقد شهدت التجارة البينية للسلع بين دول المنطقة نموًا كبيرًا بين 2005 و2022، مع تعزيز دور الصين كشريك تجاري رئيسي، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة. فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، استمرت التدفقات، مع زيادة الاستثمارات القادمة من خارج المنطقة، خاصة من الولايات المتحدة واليابان، مع تركيز على القطاع الخدمي. كما شهدت المنطقة نموًا اقتصاديًا بين 2000 و2022، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، مع تراجع دور الزراعة لصالح الصناعة والخدمات، في ظل استمرار التجارة السلعية في تمثيل أكثر من 80% من التجارة الخارجية.

كما يُلاحظ أن التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية قد لعبت دورًا محوريًا في دعم التكامل الاقتصادي داخل منطقة الآسيان، مما انعكس إيجابيًا على التنمية الاقتصادية. تشير البيانات إلى أن النمو الديموغرافي استمر بوتيرة منتظمة، حيث زاد عدد سكان دول الآسيان من 355.2 مليون نسمة في عام 1980 إلى 671.7 مليون نسمة في 2022 ليصبح سكان الآسيان أحد المحركات الهامة للنمو الاقتصادي. ومع انخفاض نسبة السكان في الفئة العمرية الشابة تُظهر الزيادة في نسبة الفئة العمرية العاملة (20-59 عامًا) مدى ملاءمة هذه التغيرات لاحتياجات اقتصاد الآسيان المتنامي.

كما أسهمت التحسينات في البنية التحتية، خاصةً في مجالات النقل، الطيران، والاتصالات، في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية داخل المنطقة وخارجها. على سبيل المثال، شهدت سنغافورة توسعاً كبيراً في شبكة النقل البحري فيما ازدادت نسبة تغطية شبكات الهاتف النقال والإنترنت في معظم دول الآسيان، مع تجاوز بعضها المعدلات العالمية مما يعكس تعزيز التبادل التجاري وخلق فرص جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الفصل الخامس

الدراسة القياسية

الفصل الخامس: الدراسة القياسية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل على دراسة قياسية لتأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية في منطقة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2013 إلى 2022. بناءً على التحليل النظرية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، وخاصة في منطقة الاسيان،

حيث يستند التحليل القياسي إلى مجموعة من المؤشرات التنمية الاقتصادية التي تمثل المتغيرات التابعة مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، التضخم، ومؤشر التنمية البشرية، في مقابل المتغيرات المستقلة التي تعكس مستوى التكامل الإقليمي كحجم التجارة البينية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. باستخدام أدوات إحصائية متقدمة ونماذج اقتصادية تحليلية، سيتم التحقق من طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات ومدى تأثير التكامل الإقليمي على التنمية في المنطقة.

ينقسم الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول تصميم الدراسة، حيث يتم تحديد المتغيرات واختيار الأدوات الإحصائية المناسبة لجمع وتحليل البيانات. بينما يركز المبحث الثاني على تقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج بشكل معمق، بهدف استنباط استنتاجات علمية حول تأثير التكامل الإقليمي على التنمية الاقتصادية في الآسيان.

المبحث الأول: تصميم الدراسة

في الجزء الأول من هذا المبحث، سنركز على تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سيتم الاعتماد عليها في بناء النماذج القياسية، وسنناقش كيفية جمع البيانات المتعلقة بها. أما في الجزء الثاني نحدد الأدوات المستخدمة والأساليب والتقنيات الإحصائية والقياسية التي ستستخدم في هذه الدراسة.

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

1.المتغيرات التابعة (مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية)

المتغيرات التابعة هي تلك التي يخضع لها الباحث للتجريب والدراسة، وتعتمد توقعات سلوكها على العوامل الأخرى (المتغيرات المستقلة) التي يتم قياسها. ومن ثم، يُتوقع تغير سلوك هذه المتغيرات نتيجة للتدخل التجريبي للعوامل الأخرى وهذا هو التأثير المفترض، حيث يتوقف التباين في المتغير التابع على التباين في المتغير المستقل.

في إطار دراستنا حول التنمية الاقتصادية، لاحظنا خلال الفصل الثالث وجود فجوة في الأدب التجريبي تتمثل في ندرة الدراسات التي تشمل مؤشرات واسعة النطاق تعبر عن التنمية الاقتصادية. ومن أجل سد هذه الفجوة، اخترنا في دراستنا أربعة مؤشرات بديلة تغطي معظم المجالات المستهدفة من التنمية الاقتصادية، وتتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي، ومؤشر الدخل ومؤشر البطالة ومؤشر التضخم ومؤشر التنمية البشرية.

1.1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP):[1]

هو مقياس اقتصادي يُستخدم لتقدير القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تُنتجها دولة خلال فترة زمنية محددة، ويُعد مؤشرًا رئيسيًا لحجم اقتصاد الدولة وصحته. يُحسب الناتج المحلي الإجمالي بانتظام، سواء على أساس ربع سنوي أو سنوي، ويُعتبر مؤشرًا متأخرًا لأنه يُقاس بعد انتهاء الفترة المعنية. يُظهر النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي توسع الاقتصاد، بينما يُشير الانخفاض إلى انكماشه. يُعتبر الركود الاقتصادي قائمًا عندما يُسجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا لفترتين متتاليتين ثم تطوير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الحديث بواسطة الاقتصادي سيمون كوزنتس في عام 1934، ويُعتبر اليوم أداة أساسية لقياس الأداء الاقتصادي. يشمل الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة الاقتصادية داخل حدود الدولة، سواء كانت هيئات محلية أو أجنبية، باستثناء الأنشطة الاقتصادية هيئات المحلية في الخارج.

يتألف الناتج المحلي الإجمالي من أربع مكونات رئيسية:[2]

- الاستهلاك: يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والحكومات، ويُعد العنصر الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار: يُمثل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات والأفراد في الأصول الإنتاجية.
- الإنفاق الحكومي: يُشير إلى الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات العامة.
- صافي الصادرات (Nx): يُحسب بطرح الواردات من الصادرات، ويُظهر مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد.

[1]-حربي محمد موسى عريقات (2006) الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى جامعة الاسراء الأردن دار وائل للنشر ص 60

[2]-هوشيار معروف (2005) تحليل الاقتصاد الكلي دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ص 81

هناك ثلاث طرق متكافئة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي طريقة الإنفاق، وطريقة الإنتاج وطريقة الدخل وجميعها تؤدي إلى نفس النتيجة النهائية. يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية وللمقارنة بين الدول.

لتحديد ما إذا كانت التغيرات في الأسعار ناتجة عن التضخم أو التغيرات الحقيقية في الإنتاج، يُستخدم مفهومان:

- ✓ -الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: يُحسب بأسعار السوق الحالية دون تعديل للتضخم.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يُعدل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للتضخم ليُظهر التغيرات الحقيقية في الإنتاج. يُعطى بالعلاقة:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي= الناتج المحلي الإجمالي الاسمي/ معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقارنات السنوية، بينما يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمقارنات الربع سنوية.

أخيرًا، يُعبر الناتج المحلي الإجمالي الوطني عن القيمة الاقتصادية الكلية للدولة، بينما يُعبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط مستوى المعيشة. يُحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. يُظهر الناتج المحلي الإجمالي الوطني المرتفع قوة اقتصاد الدولة، ولكن قد لا يعكس بالضرورة مستوى المعيشة الفردي إذا كان عدد السكان كبيرًا. على سبيل المثال، قد يكون لدولة مثل الهند ناتج محلي إجمالي مرتفع ولكن نصيب الفرد منخفض، بينما قد يكون لدولة مثل لوكسمبورغ ناتج محلي إجمالي أقل ولكن نصيب الفرد مرتفع، مما يُظهر مستوى معيشة أعلى توجد عدة مؤشرات لها علاقة مباشرة مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أهمها:

1.1.1. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per Capita)[1]

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per Capita) هو مقياس يستخدم لتقييم مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد داخل بلد معين. يُحسب هذا المؤشر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدولة على عدد السكان. يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كإجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، وعادةً ما تكون سنة.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد مؤشراً رئيسياً لتحليل توزيع الثروة ومستوى المعيشة، حيث يعكس مقدار الدخل المتاح لكل فرد إذا كان التوزيع بين السكان متساويًا. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن هذا المؤشر لا يعكس التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع وقد لا يعكس بدقة الفروقات في تكاليف المعيشة بين الدول المختلفة.

[1]-نزار سعد الدين العبسي، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2001

2.1.1. القيمة المضافة الإجمالية (Gross Value Added - GVA)

القيمة المضافة الإجمالية (Gross Value Added - GVA) هي مقياس اقتصادي يُستخدم لتحديد القيمة الاقتصادية التي تُضيفها القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى الناتج المحلي الإجمالي. يتم حساب القيمة المضافة عبر خصم تكلفة السلع والخدمات الوسيطة (المدخلات) المستخدمة في عملية الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

تعتبر GVA أداة مهمة لتحليل أداء القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات. فمثلاً، إذا كان قطاع الصناعة يساهم بقيمة مضافة قدرها 100 مليون دولار، فإن ذلك يشير إلى القيمة التي أضافها هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد أخذ تكلفة المدخلات بعين الاعتبار. بالتالي، توفر GVA نظرة معمقة حول كيفية مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الوطني.

3.1.1. الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income - GNI)[1]

الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income - GNI) هو مقياس يستخدم لتحديد إجمالي الدخل الذي يتلقاه سكان دولة معينة، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالإضافة إلى صافي الدخل الذي يحصل عليه المواطنون من الخارج. يتضمن هذا الدخل التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى أي دخل آخر يأتي من الاستثمارات الأجنبية.

يعتبر GNI أداة هامة لتقييم الرفاهية الاقتصادية للشعوب، حيث يعكس الدخل الإجمالي الذي يتلقاه المواطنون بما في ذلك الأموال التي يحصلون عليها من مصادر خارجية. يوفر هذا المؤشر نظرة أوسع عن مستوى الدخل الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وحده، ويعكس تأثير العوامل الدولية على الاقتصاد الوطني.

2.1. معدل البطالة:[2] UR

يعتبر معدل البطالة مؤشرًا اقتصاديًا جوهريًا يقيس نسبة الأفراد في القوى العاملة الذين يسعون بنشاط للحصول على عمل ولكنهم غير قادرين على العثور عليه. ويتم حساب معدل البطالة عن طريق قسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي عدد الأفراد في القوى العاملة، ثم ضرب الناتج في 100.

يشكل معدل البطالة أداة مهمة لتقييم الحالة العامة للاقتصاد. فعلى سبيل المثال، قد يُشير ارتفاع معدل البطالة إلى وجود مشكلات اقتصادية عميقة مثل الركود الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم معدل البطالة المرتفع في تفاقم المشكلات الاجتماعية مثل الفقر، والجريمة، والاضطرابات الاجتماعية. يستخدم صناع السياسات هذا المعدل لقياس فعالية البرامج الحكومية واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. كذلك، تعتمد الشركات على معدل البطالة لاتخاذ قرارات استراتيجية بشأن التوظيف والاستثمار.[3]

---

[1]-العربية (2017) ماذا يعني الدخل القومي الإجمالي/https://www.alarabiya.net/aswaq

[2]-ب. برينية وا. سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان 1989 ص 311

[3]-هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي 2001ص 145

الهدف الرئيسي لأي حكومة أو مجتمع هو تحقيق التوظيف الكامل، أي ضمان أن كل فرد يرغب في العمل يمكنه العثور على وظيفة. ومع ذلك، هناك دائمًا مستوى معين من البطالة يُعتبر طبيعيًا بسبب عوامل مثل البطالة الاحتكاكية التي تشير إلى الفترة الزمنية التي يحتاجها الأفراد للانتقال بين الوظائف، والبطالة الهيكلية، التي تنشأ نتيجة عدم التوافق بين مهارات العمال المتاحة واحتياجات سوق العمل.

يمكن تصنيف معدل البطالة حسب فئات ديموغرافية متعددة مثل العمر، والجنس، والعرق، والانتماء العرقي. هذا التصنيف يمكن أن يساهم في تحديد المجموعات التي تكون عرضة بشكل خاص للبطالة. رغم أهميته، لا يُعتبر معدل البطالة مقياسًا مثاليًا لصحة سوق العمل، إذ لا يأخذ في الحسبان الأفراد الذين يعانون من البطالة الجزئية أو أولئك الذين توقفوا عن البحث عن عمل.

يتفاوت معدل البطالة بشكل كبير بين الدول وحتى بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. وفي الختام، يُعد معدل البطالة مؤشرًا اقتصاديًا حيويًا يمكن استخدامه لتقييم حالة سوق العمل وتحديد المجالات التي قد تتطلب تدخل السياسات الاقتصادية لتحسينها.

3.1. مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) (IR):[1]

يُعتبر مؤشر أسعار المستهلك (IR) مقياسًا إحصائيًا يتتبع متوسط التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون في المناطق الحضرية مقابل سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعكس إجمالي إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة يستخدم هذا المؤشر بشكل واسع لقياس التضخم والانكماش الاقتصادي.

يتم حساب مؤشر أسعار المستهلك من قبل مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS) باستخدام سلة تمثيلية من السلع والخدمات، والتي يتم تحديثها بشكل دوري لتعكس التغيرات في عادات الإنفاق الاستهلاكي. تُجمع أسعار السلع والخدمات شهريًا من عينة من مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمية، ثم تُعدل الأسعار للتغيرات في الجودة أو الميزات.

يُستخدم مؤشر أسعار المستهلك في مجموعة متنوعة من الأغراض، منها:[2]

- تعديل الأجور والرواتب: تتضمن العديد من العقود أحكامًا لتسويات تكلفة المعيشة (COLAs) التي تعتمد على مؤشر أسعار المستهلك. هذا يساعد على ضمان مواكبة أجور العمال للتضخم.
- -تحديد المزايا الحكومية: يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لضبط المزايا الحكومية، مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي، لتعكس التغيرات في تكلفة المعيشة
- مراقبة الاتجاهات الاقتصادية: يُراقب مؤشر أسعار المستهلك عن كثب من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات كمؤشر على الصحة الاقتصادية العامة.

رغم ذلك، فإن مؤشر أسعار المستهلك ليس مقياسًا مثاليًا للتضخم. يشير بعض المنتقدين إلى أنه قد لا يعكس بدقة عادات الإنفاق لدى جميع المستهلكين، وأنه قد يقلل من تقدير المعدل الحقيقي للتضخم. ومع ذلك، يبقى مؤشر أسعار المستهلكين المقياس الأكثر استخدامًا للتضخم، ويُعتبر مؤشرًا موثوقًا لاتجاهات الأسعار الإجمالية.

[1]-بلعزوز بن علي 2017 محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ط3، ص 148

[2]-الدباغ أسامة بشير 2007 البطالة والتضخم، الاهلية للنشر والتوزيع ط1 الأردن، ص.294

4.1. مؤشر التنمية البشرية (HDI):[1]

هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقاسة لكل من الابعاد الرئيسية الثلاثة حياة طويلة و صحية ومعرفة ومستوى معيشي لائق حيث يتم تقيم البعد الصحي من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة ويقاس البعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة لدي البالغين الذين تبلغ أعمارهم 25عاما فأكثر وسنوات الدراسة المتوقعة عند الأطفال في سن الدخول المدرسة ويقاس مستوى المعيشة بالدخل القومي الإجمالي للفرد يستخدم دليل التنمية البشرية لوغاريتم الدخل ليعكس تناقص أهمية مع زيادة الدخل القومي الإجمالي يتم تجميع الدرجات الخاصة بمؤشرات ابعاد التنمية البشرية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام الوسط الهندسي

أن مؤشر التنمية البشرية، الذي طوره الاقتصادي Mahbub Ul Haq بالتعاون مع Amartya Sen، يُعد أداة لقياس التقدم الذي يُركز على الأفراد وقدراتهم بدلاً من النمو الاقتصادي فقط. يُستخدم هذا المؤشر لتقييم السياسات الحكومية ويُثير تساؤلات حول كيفية تحقيق نتائج مختلفة في التنمية البشرية بين بلدين لهما نفس مستوى الدخل القومي الإجمالي للفرد. يقاس مؤشر التنمية البشرية بلوغاريتم الدخل ليعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي ثم يتم تجميع الدرجات الخاصة بمؤشرات ابعاد التنمية البشرية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام الوسط الهندسي ممثلة في

في عام 1990، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير للتنمية البشرية، مقدمًا مفهومًا جديدًا للرفاهية يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. هذا المفهوم يركز على ثلاثة محاور رئيسية: البشر، الفرص، والاختيارات[2].

- البشر: التنمية البشرية تغير النظرة التقليدية التي تعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر كافٍ لرفاهية المجتمع. بدلاً من ذلك، تُعطي الأولوية لتحسين حياة الأفراد، معتبرة الدخل وسيلة لتحقيق التنمية وليس غاية في حد ذاته.
- الفرص: تُعزز التنمية البشرية الحرية للأفراد ليعيشوا حياة يقدرونها، مما يعني تطوير قدراتهم ومنحهم الفرصة لاستخدامها. على سبيل المثال، التعليم يُمكن أن يُطور مهارات الفتاة، ولكن دون فرص عمل مناسبة، لن تتمكن من استغلال هذه المهارات بشكل كامل.
- الاختيار: التنمية البشرية تُعطي أهمية كبرى للخيارات الشخصية. الحرية في اتخاذ القرارات تُعتبر جوهرية حيث أن الاختيار الشخصي للصيام يختلف جذريًا عن الجوع القسري بسبب الفقر.

1.4.1. العمر المتوقع عند الولادة:

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة هو مقياس إحصائي يستخدم لتمثيل متوسط عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها المولود الجديد في مجتمع معين، بشرط أن تظل معدلات الوفاة الحالية ثابتة طوال حياة المولود. هذا المؤشر يعكس مستوى الصحة العامة والتقدم الطبي في المجتمع، ويُعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية يقدم العمر المتوقع عادة كمؤشر إجمالي أو يُعرض بشكل منفصل للذكور والإناث، نظراً للفروقات التي قد توجد في معدلات الوفاة بين الجنسين والخطوات الأساسية لحساب العمر المتوقع تشمل:

[1]-الدعمة إبراهيم مراد 2009 التنمية البشرية الإنسانية (بين النظرية والواقع) دار مناهج النشر والتوزيع، عمان

[2]-عبد الحميد رشوان حسين 2009 التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ص125

- جمع البيانات: تجميع بيانات الوفاة الخاصة بكل فئة عمرية في المجتمع المحدد.
- -بناء جدول الحياة: استخدام بيانات معدلات الوفاة لبناء جدول حياة يتضمن احتمالات الوفاة والبقاء على قيد الحياة عند كل عمر.
- حساب مجموع السنوات المتوقعة: يتم جمع العدد المتوقع من السنوات التي سيعيشها المولود في كل عمر.
- تحديد العمر المتوقع: يتم حساب العمر المتوقع عند الولادة من خلال جمع هذه السنوات المتوقعة وقسمتها على عدد المواليد.

2.4.1. معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين:[1]

معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين هو النسبة المئوية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق والذين يمكنهم قراءة وكتابة جمل بسيطة في حياتهم اليومية. يُعتبر هذا المعدل أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس مستوى التعليم والتنمية البشرية في المجتمع ولخطوات الأساسية لحساب المعدل تشمل:

- جمع البيانات: جمع بيانات من تعداد السكان أو مسوح ميدانية حول عدد الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 سنة فما فوق، مع تحديد من يمكنهم القراءة والكتابة.
- تحديد عدد البالغين القادرين على القراءة والكتابة: تحديد عدد الأفراد في هذه الفئة العمرية الذين يمكنهم قراءة وكتابة جمل بسيطة
- حساب المعدل: قسم عدد الأفراد القادرين على القراءة والكتابة على إجمالي عدد البالغين (15 سنة فما فوق) وضرب النتيجة في 100 للحصول على النسبة المئوية

3.4.1. مؤشر الولادات التي يشرف عليها موظفو الصحة المؤهلون:

مؤشر الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المؤهلون والمهرة هو النسبة المئوية للولادات التي يتم فيها تقديم الرعاية من قبل موظفي صحة مؤهلين ومدربين، مثل الأطباء والممرضات والقابلات المدربين، خلال عملية الولادة. هذا المؤشر يعكس مستوى الرعاية الصحية المتاحة للأمهات عند الولادة، وهو جزء مهم من مراقبة صحة الأمهات والمواليد والخطوات الأساسية لحساب المؤشر تشمل:

- جمع البيانات: يتم جمع بيانات حول عدد الولادات في المجتمع، وتحديد عدد تلك الولادات التي تمت تحت إشراف موظفي صحة مهرة.
- تحديد عدد الولادات التي يحضرها موظفو الصحة المهرة: يتم تحديد عدد الولادات التي تمت بمساعدة موظفي صحة مؤهلين، مثل الأطباء أو القابلات المدربين.
- حساب المؤشر: يتم حساب النسبة من خلال قسمة عدد الولادات التي تمت تحت إشراف موظفي صحة مهرة على إجمالي عدد الولادات، ثم ضرب النتيجة في 100 للحصول على النسبة المئوية

[1]-عبد الحميد رشوان حسين 2009 التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا مرجع سابق ص 129

4.4.1. مؤشر مستوى الفقر[1]:

مؤشر مستوى الفقر هو مقياس يستخدم لتقدير نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتأمين احتياجات الحياة الأساسية مثل الغذاء، والملبس، والمأوى. هذا المؤشر يعكس مدى انتشار الفقر في مجتمع معين، ويساعد على فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد والخطوات الأساسية لحساب المؤشر تشمل:

- **تحديد خط الفقر:** يُعرّف خط الفقر عادةً بناءً على دخل معين أو مستوى إنفاق محدد يمثل الحد الأدنى اللازم لتغطية الاحتياجات الأساسية.
- **جمع البيانات:** يتم جمع بيانات عن دخل الأسر أو الأفراد ومستوى إنفاقهم من خلال المسوحات الميدانية أو الإحصاءات الحكومية.
- **تحديد عدد الفقراء:** يتم حساب عدد الأشخاص الذين يقع دخلهم أو إنفاقهم تحت خط الفقر.
- **حساب المؤشر:** يُحسب مؤشر مستوى الفقر بقسمة عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر على إجمالي عدد السكان، ثم ضرب النتيجة في 100 للحصول على النسبة المئوية.

5.4.1. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) هو أداة تستخدم لتقييم مستوى الفقر من خلال قياس أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل. يهدف MPI إلى تقديم تقييم شامل لظروف الفقر من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية. تُحسب هذه المؤشرات عبر الخطوات التالية:

- تحديد الأبعاد والمؤشرات: يتضمن MPI عادةً عدة أبعاد مثل التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة. يتم اختيار مؤشرات محددة ضمن كل بُعد لقياس الظروف المعيشية بشكل شامل. على سبيل المثال، قد تشمل الأبعاد:

✓ التعليم: نسبة الأطفال في سن المدرسة الذين لا يلتحقون بالمدرسة أو نسبة البالغين الذين لم يتلقوا التعليم الأساسي.

✓ الصحة: وجود الأمراض المزمنة أو عدم توفر الرعاية الصحية الأساسية.

✓ مستوى المعيشة: نوعية المساكن، مصادر الطاقة، والوصول إلى المرافق الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء.

- جمع البيانات: يتم جمع البيانات المتعلقة بكل من هذه المؤشرات من خلال الاستطلاعات أو الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.
- تقييم الفقر: تُستخدم البيانات لتحديد ما إذا كان الأفراد يعانون من فقر متعدد الأبعاد بناءً على المؤشرات المحددة. يتم تحديد العتبات لكل مؤشر لتحديد ما إذا كان الشخص يفتقر إلى عنصر محدد من العناصر الأساسية للحياة.

[1]-الدباغ أسامة بشير 2007 البطالة والتضخم، مرجع سابق، ص.195

- حساب مؤشر الفقر: يُحسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بناءً على عدد الأبعاد التي يعاني منها الفرد ومدى شدة هذه الأبعاد. يتم استخدام معادلة تُدمج الأبعاد المختلفة لتوفير قيمة شاملة تعكس مستوى الفقر:

$$MPI=H\times A$$

حيث:

-**(H): هو** معدل الفقر، ويُقاس بنسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

-**(A): هو** شدة الفقر، ويُقاس بمعدل الأبعاد التي يعاني منها الأفراد الذين يعيشون في فقر.

- **مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل:**

مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، والمعروف غالبًا بمؤشر جيني(Gini Index) ، هو مقياس إحصائي يستخدم لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. يتراوح هذا المؤشر من 0 إلى 1، حيث يمثل الصفر المساواة الكاملة (أي أن الجميع يحصلون على نفس الدخل)، في حين يمثل الرقم 1 التفاوت الكامل (أي أن شخصًا واحدًا يحصل على كل الدخل بينما لا يحصل الآخرون على شيء). يمكن أيضًا تمثيل المؤشر بنسبة مئوية، مما يعني أن مؤشر جيني البالغ 0.4 على سبيل المثال، يمكن تمثيله كـ 40.% يتم حساب مؤشر جيني، الذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل باستخدام عدة طرق، وأشهرها هو منحنى لورنز (Lorenz Curve). تتضمن الخطوات الأساسية لحساب المؤشر ما يلي[1]

- ترتيب السكان حسب الدخل: يُبدأ بترتيب الأفراد أو الأسر في المجتمع تصاعديًا استنادًا إلى مستويات دخلهم.
- بناء منحنى لورنز: يُرسم منحنى لورنز، الذي يعكس النسبة التراكمية للسكان (على المحور الأفقي) مقابل النسبة التراكمية للدخل (على المحور العمودي).
- حساب مساحة منحنى لورنز: يُحسب الفرق بين مساحة منحنى لورنز وخط المساواة المثالية، الذي يمثل التوزيع المتساوي للدخل بين جميع الأفراد.
- حساب مؤشر جيني: يُحسب مؤشر جيني باستخدام المعادلة التالية، التي تستند إلى المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة المثالية:

مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل: $A+B/A$

حيث:

- **(A)** هي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة المثالية.
- **(B)** هي المساحة تحت منحنى لورنز.

[1]-على أبو الفتاح أبو شرارة الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات مرجع سابق ص 126

2.المتغيرات الرئيسية:

هي تلك المتغيرات التي تكون تحت سيطرت الباحث (عكس المتغيرات التابعة) ويعتمدها للتنبؤ بسلوك المتغيرات التابعة يتم اختيار هذه المتغيرات وقياسها وتجريبها من قبل الباحثين الذين يهدفون الى معرفة العلاقة بينها وبين المتغيرات التابعة ويتوقع انها سيكون لها بعض التأثير في (او العلاقة مع) المتغيرات التابعة

في درستنا نقصد بالمتغيرات المستقلة الرئيسية تلك المؤشرات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي والتي نسعى للتعرف على مدي تأثيرها في متغيرنا التابع التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه المؤشرات في حجم التجارة البينية: قياس حجم السلع والخدمات المتبادلة بين دول المنطقة (مجموع الصادرات والواردات بين دول المتكاملة إقليميا) . الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI): قياس حجم الاستثمارات بين دول المنطقة المتكاملة إقليميا وقد تم اعتماد هذه المؤشرات لعدة اعتبارات:

- عند استنباط تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مفهومي التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتجلى التركيز على العلاقة المتبادلة بين هذين العنصرين ودورهما في تعزيز التكامل الاقتصادي. فالتجارة البينية، باعتبارها التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة معينة، تسهم في تقوية الروابط الاقتصادية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، مما يزيد من حجم التبادل التجاري داخل المنطقة، ويؤدي إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد وزيادة تنوع السلع والخدمات المتاحة، مما يعزز النمو الاقتصادي الإقليمي. من ناحية أخرى، تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا التكامل عبر تدفق رؤوس الأموال من خارج الحدود الوطنية للاستثمار في مشاريع إنتاجية وصناعية داخل المنطقة، مما يعزز التطور التكنولوجي، وينقل المعرفة ويحسن البنية التحتية الاقتصادية. إن زيادة هذه الاستثمارات بين الدول الأعضاء تعكس مدى قوة التكامل الاقتصادي وتسهم في توطيد الروابط الاقتصادية بينها.
- هي الأكثر تمثيلا لتدابير التكامل الاقتصادي الإقليمي وابسطها فمؤشرات السياسات الاقتصادية المتناسقة والبنية التحتية المشتركة والتكامل النقدي والمالي ومدى التعاون في الأبحاث والتطوير تكنولوجي بين الدول وغيرها من المؤشرات التي اعتمدتها بعض الدارسات قد لا تعكس حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتأثيرها على التنمية الاقتصادية غير مباشر ولأنها تعبر عن مراحل متقدمة من التكامل ونحن بصدد دراسة المرحلة الأولى من التكامل وهي منطقة التجارة الحرة
- هذه المؤشرات قابلة للقياس وتميز ويمكن تتبعها على مدى الزمن، مما يسهل تحليل التغيرات والاتجاهات في التكامل الاقتصادي بين الدول. البيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمارات متاحة ومنظمة بشكل جيد في معظم الدول، مما يجعلها مؤشرات عملية وموثوقة.

1.2. مؤشر التجارة السلعية البينية (TITG - Total Intra-Trade Goods):[1]

يعد مؤشر التجارة السلعية البينية أداة تحليلية تُستخدم لتقدير مستوى اندماج دولة ما في الأنشطة التجارية مع دول أخرى داخل إطار منطقة جغرافية معينة، مثل الاتحاد الأوروبي أو رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). ويقيس هذا المؤشر نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدولة، مما يعكس مدى اعتمادها على التبادل التجاري مع شركائها الإقليميين. يتم احتساب هذا المؤشر بناءً على بيانات الصادرات والواردات بين الدول المعنية، حيث

[1]-على أبو الفتاح أبو شرارة الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ط3 دار المسيرة عمان 2007 الأردن ص 120

تُقسم قيمة التجارة البينية على إجمالي الصادرات والواردات لتلك الدول. يُعبر عن هذه العلاقة بالنسبة المئوية وفقًا للمعادلة التالية:

مؤشر التجارة البينية= (إجمالي التجارة البينية\ إجمالي التجارة الخارجية) *100

حيث:

إجمالي التجارة البينية = الصادرات البينية + الواردات البينية

كما يعد مؤشر التجارة البينية مؤشراً اقتصادياً هاماً وضروري لمتابعة وتقييم مسار التكامل الاقتصادي بين الدول للأسباب التالية.[1]

- يعكس مدى تكامل الاقتصادات المعنية وقوة الروابط التجارية فيما بينها: من خلال هذا المؤشر يمكن تحديد مدى اعتماد الدول على بعضها البعض في المجال التجاري، مما يعكس قوة الترابط الاقتصادي بينها.
- يساعد في تحديد مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري المحتملة بين الدول: من خلال تحليل هذا المؤشر يمكن التعرف على الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول المختلفة.
- يبرز الفرص المتاحة لتعزيز التبادل التجاري البيني وزيادة حصة الدول في الأسواق المشتركة: يساعد المؤشر في تحديد المجالات التي يمكن فيها زيادة حصة الدول من التجارة البينية، مما يعزز من تنافسيتها في الأسواق الإقليمية.
- يساعد صناع السياسات في رسم استراتيجيات وسياسات تجارية تعزز من التكامل الاقتصادي الإقليمي: يوفر المؤشر معلومات قيمة لصناع القرار حول فعالية السياسات الحالية وأين يمكن تحسينها لتعزيز التكامل الاقتصادي.
- يقيس مدى نجاح الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء: يساعد المؤشر في تقييم مدى فعالية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحقيق أهدافها المتعلقة بزيادة التجارة البينية.

إشارة إلى ما سوف نتناوله في دراستنا التجريبية للتكامل الاقتصادي في منطقة الآسيان، ونظراً لأهمية مؤشر التجارة السلعية البينية في فهم الروابط الاقتصادية بين دول الرابطة، نجد أنه من المهم توضيح الأسباب الأكاديمية التي دفعتنا لاعتماد هذا المؤشر بدلاً من مؤشر التجارة الخدمية البينية في دراسة التكامل الاقتصادي.

الأولوية الاقتصادية للسلع في منطقة الآسيان

- كما هو معروف، التجارة في السلع تُعد المحرك الرئيسي للاقتصاد في منطقة الآسيان. تشير البيانات الحديثة إلى أن التجارة السلعية البينية تمثل حصة كبيرة من التجارة الإجمالية بين دول الآسيان مقارنة بتجارة الخدمات. وفقًا لتقرير منظمة الآسيان لعام 2022، بلغت التجارة السلعية البينية 642.5 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 24.6% من إجمالي التجارة الخارجية للآسيان، مما يعكس الدور المحوري للسلع في تعزيز التكامل الاقتصادي.

[1]-محمد سيد عابد التجارة الدولية 2001 مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الإسكندرية مصر ،ص 174

- في المقابل التجارة الخدمية تمثل نسبة أقل بكثير، حيث بلغت في عام 2021 حوالي 150 مليار دولار أمريكي (4.9% من إجمالي التجارة الإقليمية)، مما يعني أن تأثير التجارة في الخدمات أقل بوضوح من التجارة في السلع، وبالتالي فإن مؤشر التجارة السلعية البينية يعكس بشكل أفضل حجم وأهمية التجارة البينية في منطقة الآسيان.

ملاءمة البيانات وموثوقية القياس

- التوافر والموثوقية العالية للبيانات: توفر التجارة السلعية البينية بيانات أكثر دقة وشمولية مقارنة بالتجارة الخدمية. فالتجارة في السلع قابلة للقياس المباشر باستخدام الإحصاءات الجمركية المتوفرة من خلال المنظمات الإقليمية والدولية
- تعقيد قياس التجارة الخدمية: بالمقارنة، يعد قياس التجارة الخدمية أكثر تعقيدًا نظرًا لتنوع الفئات والمجالات التي تشملها، مثل الخدمات المالية، الاستشارات، التعليم، والسياحة. وعليه، فإن تتبع البيانات المتعلقة بهذه الخدمات يكون صعبًا ويتطلب تصنيفًا خاصًا يصعب الحصول عليه من مصادر موحدة.

التوجهات المستقبلية للتجارة في الآسيان

- تشير الدراسات إلى أن التجارة في السلع من المتوقع أن تظل المحور الرئيسي في التجارة الإقليمية في منطقة الآسيان خلال العقد المقبل. ففي تقرير البنك الآسيوي للتنمية (ADB) لعام 2023، أشار إلى أن التجارة في السلع ستواصل النمو بشكل أسرع من التجارة في الخدمات، مما يعزز الأهمية المستقبلية مؤشر التجارة السلعية البينية في تقييم التكامل الاقتصادي

2.2. مؤشر الاستثمار المباشر الأجنبي البيني:FDI[1]

يعد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر البيني مقياساً يستخدم لتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتم تبادلها بين دول محددة داخل منطقة جغرافية معينة، مثل الدول الأعضاء في اتحاد اقتصادي أو منطقة تجارة حرة. يعكس هذا المؤشر مدى تفاعل الدول في استثمار رأس المال في بعضها البعض، ويعتبر مؤشراً على تكامل أسواقها المالية والاقتصادية يتم حساب مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر البيني باستخدام البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المعنية. يُحسب المؤشر كالتالي:[2]

مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر البيني = إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني /إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1]-السامرائي دريد محمود 2006 الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ط1 مركز الدارسات الوحدة العربية بيروت، ص 129

2-السامرائي دريد محمود مرجع سابق

حيث:

- ✓ **إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني**: هو مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق بين الدول المعنية.
- ✓ **إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**: هو مجموع جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى الدول المعنية من جميع أنحاء العالم.

وتلخص أهمية قياس مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في نقاط التالية [1]

- تقييم التكامل الاقتصادي يعكس المؤشر مدى تكامل الأسواق المالية والاقتصادية بين الدول. مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر البيني تشير إلى تعاون اقتصادي قوي وثقة متبادلة بين الدول.
- تحديد فرص الاستثمار: يساعد المؤشر في تحديد القطاعات والمجالات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، مما يتيح للحكومات والشركات تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة.
- قياس فعالية السياسات الاقتصادية: يوفر المؤشر معلومات هامة لصناع القرار حول فعالية السياسات الاقتصادية والتجارية التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات المتبادلة. يمكن استخدام البيانات لتعديل السياسات بما يعزز الاستثمارات البينية.
- تحليل المخاطر: يساعد المؤشر في فهم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، مثل المخاطر السياسية والاقتصادية. يمكن استخدام المعلومات لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.

ثانيا: مجتمع الدراسة والإطار الزمني

1.مجتمع الدراسة

يتشكل مجتمع الدراسة من **عشر (10)** دول تمثل دول الواقعة جغرافيا جنوب شرق اسيا المعروفة باسم آسيان (ASEAN)، هذه الدول هي:

إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا

الانه تم اختيار هذه العينة لعدة اعتبارات مبررة علميا وأكاديميا في نقاط التالية:

- **أهمية منطقة الآسيان في الاقتصاد العالمي:**

تعتبر دول الآسيان واحدة من أسرع المناطق نموًا اقتصاديًا في العالم، حيث تلعب دورًا مركزيًا في التجارة والاستثمار العالميين. فهم تأثير التكامل الاقتصادي في هذه المنطقة يوفر رؤى قيمة حول كيفية تأثير العولمة والتكامل الإقليمي على النمو الاقتصادي، مما يجعل الدراسة ذات أهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والعملي.

1- اكرم عبد الحميد 2002 التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي مكتبة مديوني ، القاهرة، ص 69

- **تمثيل عينة متنوعة ومتجانسة:**

تضم دول الآسيان مجموعة متنوعة من الاقتصادات، تتراوح بين الدول ذات الدخل المرتفع مثل سنغافورة وماليزيا، والدول النامية مثل لاوس وكمبوديا. هذه التنوعات تسمح بدراسة تأثيرات التكامل الاقتصادي في سياقات اقتصادية متعددة، مع الحفاظ على تجانس جغرافي وتاريخي معين، مما يساهم في تعميم النتائج على نطاق أوسع من الاقتصادات النامية.

2.الإطار الزمني المناسب للدراسة (2013-2022):

يغطي الإطار الزمني من 2013 إلى 2022 فترة شهدت تطورات كبيرة في التكامل الاقتصادي داخل دول الآسيان، بما في ذلك تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة وزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي. دراسة هذه الفترة الزمنية الطويلة تتيح تقييم التأثيرات طويلة الأمد للتكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في المنطقة.

- **إمكانية تحليل العلاقات السببية باستخدام بيانات البانل:**

يسمح منهج بيانات البانل بتحليل العلاقات السببية بين التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل دقيق من خلال الدمج بين البيانات المقطعية والزمنية. دول الآسيان توفر بيئة مثالية لمثل هذا التحليل نظرًا لتوفر بيانات متكاملة ومستدامة عبر الزمن، مما يمكن الباحث من فحص الفرضيات السببية بدقة عالية.

- **الاستفادة من تجربة الآسيان كنموذج للاقتصادات النامية وبالأخص القارة الإفريقية:**

تجربة التكامل الاقتصادي في دول الآسيان تقدم نموذجًا يمكن أن يكون مفيدًا للدول النامية، وخاصة في القارة الإفريقية. تحليل نجاحات وتحديات دول الآسيان يوفر دروسًا قيمة حول كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر سياسات تكامل فعالة، مما يجعل الدراسة ذات فائدة كبيرة للدول التي تسعى لمحاكاة هذا النموذج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **إ سهام الدراسة في تطوير النظريات الاقتصادية وتوجيه السياسات:**

من خلال تحليل حالة الآسيان، تساهم الدراسة في تطوير النظريات المتعلقة بالتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية. كما تقدم نتائج يمكن أن تفيد صناع القرار في دول الآسيان وغيرها من الدول حول كيفية تحسين سياسات التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يضيف قيمة نظرية وعملية كبيرة للبحث الأكاديمي.

ثالثا: طريقة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في جمع بيانتها المتعلقة بمتغيرات الدراسة القياسية والتحليلية وللنماذج الأربعة وعلى قواعد البيانات التالية

1. **قاعدة بيانات على مستوي الامانة العامة لمنطقة الاسيان قسم إحصاءات**

هو أحد الأقسام التابعة لإدارة المجتمع الاقتصادي للآسيان، ويقوم بتقديم الخدمات الإحصائية لأمانة الآسيان، وأجهزة الآسيان المختلفة، وجميع الدول الموجد تحت لواء الآسيان. يتوجه ASEANstats بأهداف وغايات ميثاق

الآسيان ورؤية مجتمع الآسيان في تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون الإحصائي. نأخذ في الاعتبار متطلبات المعلومات للسياسات والبرامج الإقليمية، وكذلك الأولويات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية للآسيان لتطوير الإحصاءات عند تطوير وتجميع المؤشرات والبيانات لأغراض الآسيان. نعتمد على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة ونلتزم بشكل خاص بالقيم الأساسية للخدمة العامة، والتركيز على المستخدم، والنزاهة، والتميز، والاحترافية، والاستقلالية في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات الإحصائية كما يلتزم ASEANstats بتلبية احتياجات المعلومات الإحصائية للشعوب والمؤسسات والأعمال والمجتمعات المدنية في الآسيان والمجتمع الدولي. بهدف إلى أن يصبح مصدراً موثوقاً للإحصاءات ذات الصلة والقابلة للمقارنة والتي تصدر في الوقت المناسب، مما يسهم في بناء المعرفة داخل مجتمع الآسيان القوي والواثق والمحترم. بالتعاون مع الأنظمة الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الآسيان وأيضا إلى المساعدة في بناء وتعزيز استخدام المعرفة حول مجتمع الآسيان - بشعوبه ومؤسساته واقتصاداته ومجتمعاته وثقافاته. وهي متاحة على رابط التالي: https://www.aseanstats.org

2. **قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي**

تُعد قاعدة البيانات التابعة للبنك الدولي مصدرًا مجانيًا ومفتوحًا للبيانات المتعلقة بالتنمية في مختلف دول العالم. يمكنك تصفح البيانات حسب الدولة أو المؤشر، وتحليلها بشكل مرئي، وتنزيلها لاستخدامها في الأبحاث واتخاذ القرارات. يُعد استخدام هذه البيانات أداة قوية للمختصين في مجال التنمية وصناعة السياسات وهي متاحة على الرابط التالي:https://data.albankaldawli.org

3. **قاعدة بيانات قاعدة البيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإحصائية التابع للأمم المتحدة:**

تقوم بتجمع ونشر المعلومات الإحصائية العالمية حول مواضيع متنوعة، بما في ذلك الإحصاءات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية. وتغطي المجالات مثل الطاقة والصناعة والسياحة والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية وغيرها كما تطور هذا القسم لأنشطة الإحصائية، مما يضمن التوافق والجودة عبر أنظمة الإحصاءات الوطنية للدول وتوجه أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة العمل العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 من خلال مراقبة التقدم في كل هدف تنموي مع ذكر أهدافه المرتبطة. يقدم تقريرها السنوي رؤى حول التحديات التي تواجهها العالم في تحقيق تلك الأهداف كما تعزز شعبة الإحصاءات التعاون بين المجتمعات الإحصائية وعلم البيانات والمجتمعات الجغرافية والسياسية. وتنظم الأحداث مثل المؤتمر الدولي حول البيانات الضخمة وعلم البيانات للإحصاءات الرسمية الذي يتناول قضايا عالمية حيوية، بما في ذلك التغير المناخي والأزمات الصحية والنهوض الاقتصادي https://unstats.un.org/UNSDWebsite

رابعا: الأدوات الإحصائية:

كما أشرنا في المقدمة فان الدراسة تهدف الى التعرف على مدى إثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية لهذا الغرض استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل (Panel data) الذي يرتكز على عدد من الاختبارات الإحصائية

1. تعريف منهج بيانات البانل (Panel data): [1]

منهج بيانات البانل هو نوع من البيانات الإحصائية التي تجمع بين البيانات المقطعية والبيانات الزمنية، مما يسمح بتتبع مجموعة معينة من الأفراد أو الكيانات (مثل الأفراد، الشركات، أو الدول) عبر فترات زمنية متعددة. يتميز هذا المنهج بقدرته على دمج التحليل الزمني مع التحليل المقطعي، مما يتيح مراقبة التغيرات على مر الزمن مع مراعاة الفروقات الفردية بين الوحدات المختلفة، ويعتبر أداة قوية في التحليل الإحصائي والاقتصادي، نظرًا لإمكانية تقييم التأثيرات الثابتة والمتغيرة عبر الزمن. يمكن تصنيف بيانات البانل إلى نوعين رئيسيين بناءً على هيكلية البيانات وتوافرها: النوع الأول هو "بيانات بانل متوازنة"، حيث تتوفر بيانات كل وحدة (كيان أو فرد) بشكل كامل عبر جميع الفترات الزمنية، مما يسهل التحليل ويزيد من دقته. أما النوع الثاني فهو "بيانات بانل غير متوازنة"، حيث قد تكون هناك فترات زمنية تفتقد لبيانات بعض الوحدات، ويتطلب هذا النوع من البيانات استخدام تقنيات تحليلية متقدمة للتعامل مع البيانات المفقودة، ولكنه لا يزال يوفر قيمة تحليلية كبيرة.

2. خصائص التي يتميز منهج بيانات البانل [2]

- تحليل الديناميكيات الزمنية: يسمح هذا المنهج بدراسة التغيرات عبر الزمن، مما يوفر فهمًا أعمق لكيفية تطور المتغيرات والعلاقات بينها على مر الفترات الزمنية.
- التحكم في الفروقات الفردية: يمكن لمنهج بيانات البانل التحكم في الاختلافات الثابتة بين الوحدات المختلفة (مثل الشركات أو الأفراد)، مما يزيد من دقة وصحة التقديرات الإحصائية.
- تحليل السببية: يتيح المنهج إمكانية تحليل العلاقات السببية بشكل أكثر فعالية من خلال تتبع المتغيرات عبر الزمن، مما يساعد في تمييز العلاقة بين السبب والنتيجة.
- زيادة حجم العينة الفعلي: يجمع المنهج بين البيانات المقطعية والزمنية، مما يزيد من حجم العينة الفعلي ويعزز قوة التحليل الإحصائي، دون الحاجة لجمع بيانات إضافية بشكل مستمر.
- مراقبة التأثيرات المتغيرة والثابتة: يمكن لمنهج بيانات البانل التفريق بين التأثيرات التي تتغير عبر الزمن وتلك التي تبقى ثابتة، مما يساعد على تقديم تقديرات وتحليلات أكثر دقة وعمقًا.

---

[1]-**Hsiao, C. (2019).** *Analysis of Panel Data* (4th ed.). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009057745

[2]-**Bell, A., Fairbrother, M., & Jones, K. (2019).** *Fixed and Random Effects Models: Making an Informed Choice. Quality & Quantity*, 53, 1051–1074.

المبحث الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج ومناقشتها

سيتم تقديم أربعة نماذج تقديرية لاستكشاف تأثير مؤشرات التكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية. تستند هذه النماذج إلى بيانات مقطعية لتحليل العلاقة بين المتغيرات التفسيرية، مثل حجم التجارة البينية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبين المتغيرات التابعة للتنمية الاقتصادية. سيتم تحليل هذه النماذج بشكل شامل، بدءاً من تقديرها باستخدام برامج إحصائية متخصصة، وصولاً إلى تحليل النتائج ومناقشتها لتحديد النموذج الأكثر قدرة على تفسير التغيرات ودعم الفرضيات المقدمة.

أولا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الناتج المحلي الإجمالي:

1.نموذج المواصفات (Model Spécification):

بناءً على الدراسات السابقة والمراجع النظرية، تم تحديد المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) في دول منطقة الدراسة. لتقيم العلاقة مع التكامل الاقتصادي الإقليمي ممثلا في حجم التجارة السلعية الخارجية البينية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل، تم ادراج معادلة لتحليل هذا العلاقة باعتماد البيانات المقطعية (Data Panel) وكانت على الشكل التالي:

المعادلة البيانات المقطعية (The économétrie Model of Data Panel):

$$\mathbf{GDP_t = cons + TITG + FDI_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}}$$

حيث أن:

$\mathbf{GDP_t}$: يُمثل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية _t_

$\mathbf{TITG_t}$: يمثل حجم التجارة السلعية الخارجية بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\mathbf{FDI_t}$: يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\boldsymbol{\delta_t}$: تمثل الآثار غير المرصودة التي تظل ثابتة مع مرور الزمن لكل وحدة دراسية

$\boldsymbol{\eta_i}$: يمثل الاتجاه الحتمي المشترك بين الوحدات _i_

ε_{it} : اضطراب عشوائي مفترض طبيعيًا وموزعًا بشكل متماثل. $\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$;$(\varepsilon_{it}) = 0$

2. تقدير النموذج وفق لمعطيات البانل

تم تقدير ثلاثة نماذج للبيانات المقطعية الثابتة، وتشمل هذه النماذج: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Mean Effect, PME)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model, FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model, REM). لإجراء التقديرات، استُخدم برنامج STATA الإصدار 15. النتائج المحصلة من هذه التقديرات

مُدرجة في الجدول الاتي، والذي يعرض مقارنة تفصيلية بين النماذج الثلاثة بناءً على المعايير الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية المدروسة

الجدول رقم (1.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	نموذج التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
TITG	0.1967**	0.5836***	0.5807***
FDI	67.73***	-7.6935**	-5.9422*
Constant	74200.72***	144927.6***	141632.5**
$R^2(squared)$	0.6132	0.4737	0.4721
F (statistic)	84.81	44.10	-
Prob-F	0.0000	0.0000	-
Number of obs	110	110	110

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 1

*حيث ن:** معنوي عند 10%, ** معنوي عند5%,*** معنوي عند 1%

تحليل الاحصائي معاملات المتغيرات المستقلة أظهر دلالة إحصائية في معظم الحالات. كما بيّنت نتائج اختبار الـ F-statالواردة في الجدول، أن النموذج التجميعي يُعتبر مقبولاً إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر معامل الارتباط R^2 قيماً مرتفعة في النماذج المقدرة، مما يُشير إلى أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية قوية، حيث يُفسر أكثر من 61.32% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج التجميعي. هذه النتائج تدعم كفاءة النموذج في تحليل الأثر والعلاقات ضمن البيانات المدروسة.

3. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

1.3. اختبار parm:

سيتم استخدام اختبار F المقيد للمقارنة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، وقد تم توضيح النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (2.5): اختبار Parm

F. stata	P-value
4.11	0.0234

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 2

من خلال تحليل النتائج المقدمة في الجدول المذكور أعلاه، تُظهر دلالة اختبار F. stata حيث سجلت قيمة دلالة أقل من 0.05. يمكن استنتاج أن النموذج ذو التأثيرات الثابتة يُظهر أداءً أفضل مقارنةً بالنموذج التجميعي من حيث الدقة الإحصائية والملاءمة للبيانات المتاحة.

2.3. اختبار (Breuch and Pagan-LM) :

يستخدم هذا الاختبار لتقييم ومفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي. وفقاً لهذا الاختبار، إذا كان نموذج الأثر العشوائي أكثر ملاءمة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0. بينما إذا تبين أن النموذج التجميعي هو الأنسب فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1.

جدول رقم (3.5) اختبار (Breuch and Pagan-LM)

Breuch and Pagan-LM	P-value
231.07	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 3

تُظهر نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM قيمة بلغت 231.07 مع احتمالية (p-value) تساوي 0.0000، مما يدل على دعم قوي لقبول الفرضية الصفرية H_0 هذا يعني أن النموذج العشوائي يعد أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي وفقًا للبيانات المحللة.

3.3. اختبار Hausman:

اختبار Hausman تعتبر أداة جيدة في التمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بعد إجراء اختبار F المقيد، يُستخدم اختبار Hausman لتقييم ما إذا كانت الفروق في التقديرات بين النموذجين ناتجة عن التحيز الذي يمكن أن ينشأ من اختيار نموذج غير مناسب للبيانات. النتائج المتعلقة بهذا التحليل يتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (4.5): اختبار Hausman

Hausman	P-value
2.73	0.02551

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 4

من خلال تحليل نتائج الجدول المذكور أعلاه، يُلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار (Hausman) بلغت 2.73بينما قُدرت القيمة الاحتمالية (p-value) بـ 0.2551، وهي أكبر من 0.05. وعليه، نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، مما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية يتفوق على نموذج التأثيرات الثابتة. تفيد نتائج تحليل اختبارات المفاضلة في التوصل إلى أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية بين النماذج المقارن بينهما الثلاثة.

4.الاختبارات التشخيصية لنموذج:

الاختبارات التشخيصية للنموذج تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تضمن الصلاحية الإحصائية لاستخدام النموذج في عمليات التنبؤ وتحليل الفرضيات ضمن الدراسة. هذه الفرضيات تشمل بشكل أساسي اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات، ثبات التباين، والارتباط الذاتي للأخطاء. لذا، تم تطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات لتقييم مدى ملاءمته ودقته. فيما يلي، نقدم نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

1.4. اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات:Multicollinearity

جدول رقم (5.5): اختبار Multicollinearity

Variable	Vif	1/vif
fdi	1.42	0.704971
titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 5

تُظهر نتائج اختبار معامل (VIF) لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج أن القيم لا تتجاوز 5، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات في النموذج المحلل. هذا الأمر يدل على سلامة النموذج من حيث الاستقلالية بين المتغيرات، وبالتالي يعزز من صحة النتائج المستخلصة منه.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي:autocorrelation

اختبار Wooldridge يعد من الاختبارات الحديثة والمتقدمة لتحديد وجود الارتباط الذاتي في نماذج البيانات البانل الساكنة. يتميز هذا الاختبار بقدرته على توفير نتائج دقيقة وموثوقة للتحقق من وجود ارتباطات ذاتية بين الأخطاء المتسلسلة ضمن النموذج. والتي سوف تُعرض في الجدول التالي

جدول رقم (6.5): اختبار wooldridge

Wooldridge	P-value
73.648	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 6

نتائج اختبار **wooldridge** تُظهر أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.0000، والتي هي أقل من الحد القياسي 0.05. هذا يدل على أن النتائج المُحصلة ذات دلالة إحصائية، مما يستدعي رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود ارتباط ذاتي خاص بالأخطاء المتبقية في نموذج الدراسة. بالتالي، يُؤكد هذا على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المرتبطة ببواقي النموذج.

3.4. اختبار ثبات التباين:heteroskedisticity

اختبار ثبات التباين، أو ما يُعرف (Heteroskedasticity)، يتم تقييمه باستخدام اختبار Breusch-Pagan Cook-Weinberg في سياق نموذج البانل الثابت. هذا الاختبار يهدف إلى تحديد ما إذا كان التباين في الأخطاء موحدًا عبر ملاحظات النموذج أم لا. تُظهر النتائج المُستخلصة من هذا الاختبار والمُعروضة في الجدول التالي الحالة الإحصائية لثبات التباين في النموذج المُستخدم.

جدول رقم (7.5): اختبار heteroscedisticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	P-value
66.29	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم7

استنادًا إلى البيانات المعروضة في الجدول المذكور أعلاه، يشير اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg إلى قيمة تبلغ 66.29، بينما بلغت الدلالة الإحصائية 0.0000، وهي أقل من القيمة الحرجة المحددة عند 0.05. هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يدل على أن بقايا النموذج تفتقر إلى ثبات التجانس في التباين لأمر الذي يعكس وجود مشكلة في عدم ثبات التجانس.

بناءً على هذا التحليل، يظهر أن النموذج البانل ديتا يعاني من مشكلتين رئيسيتين: الاولي: الارتباط الذاتي للبواقي والثانية: عدم ثبات التجانس في التباين او التعدد الخطي. بعد تقييم النماذج المختلفة من خلال اختبارات المفاضلة تبين أن النموذج العشوائي يعد الأكثر ملاءمة. وعليه، سيتم تطبيق نموذج عشوائي مصحح باستخدام نهج Panel Cluster لتحسين النتائج النهائية.

5.تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

تقدير النموذج التجميعي المصحح، أو ما يُعرف بـ "Cluster-Adjusted Model"، يعتمد على تطبيق تقنيات الإحصاء للتعامل مع تجمع البيانات أو التبعية بين الملاحظات ضمن مجموعات معينة. هذا النموذج يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة بخصوص العلاقات بين المتغيرات عند وجود تكتلات طبيعية في البيانات، مثل البيانات المستخلصة من عدة فصول دراسية، مدن، أو مؤسسات. النموذج يعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات وبالتالي يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة.

الجدول رقم (8.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

المتغيرات المفسرة	النموذج الملائم نموذج التجميعي المصحح Cluster
TITG	0.5807***
FDI	-5.9433
Constant	141632.5**
$R^2(squared)$	0.4721
F (statistic)	-
Prob-F	-
Number of obs	110

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 8

*حيث ان** معنوي عند 10%, ** معنوي عند 5 %، *** معنوي عند 1 %

يتضح من تحليل النتائج المعروضة أعلاه أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث أن معامل التحديد المُسجل يبلغ 0.4721. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة المُدرجة ضمن النموذج تفسر حوالي 47.21% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما النسبة المتبقية من التغير، فهي تُعزى إلى عوامل أخرى لم تُدرج ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج

في التحليل الذي أُجري على تأثيرات وأهمية المتغيرات المستقلة في النموذج، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- **بالنسبة للمتغير TITG:** يظهر هذا المتغير علاقة إيجابية مع المتغير التابع، الناتج المحلي الإجمالي (GDP). معامل الدلالة الإحصائية لهذا المتغير هو 0.000، وهو يقل بشكل كبير عن الحد القياسي 0.05، مما يشير إلى أهمية

إحصائية مقبولة. تفسيرياً، هذا يعني أن زيادة وحدة واحدة في TITG تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 58.07%. هذه النتيجة تعكس الأهمية الكبيرة لهذا المتغير كمؤشر إيجابي وفعال لتحفيز النمو الاقتصادي.

- **بالنسبة متغير FDI:** يعكس هذا المتغير علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP). الدلالة الإحصائية لهذا المتغير هي 0.401، وهي تعد أكبر من القيمة القياسية 0.10، مما يدل على أن الدلالة الإحصائية لهذا المتغير غير مقبولة ولا توفر أساساً قوياً لاعتبارها مؤثرة بشكل معتبر إحصائياً. في الممارسة، هذا يعني أن زيادة وحدة واحدة في FDI يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 594.33، ولكن هذا التأثير لا يُعتبر موثوقاً بسبب ضعف الدلالة الإحصائية.

بالتالي، من النتائج يمكن الاستنتاج بأن متغير TITG يعتبر محركاً قوياً للنمو الاقتصادي فيما يعتبر تأثير متغير FDI، وفقًا للبيانات المحللة، غير ذي صلة بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي ضمن السياق الحالي للدراسة، كما يوضح ذلك الشكل التالي:

الشكل (29.4) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (GDP t)

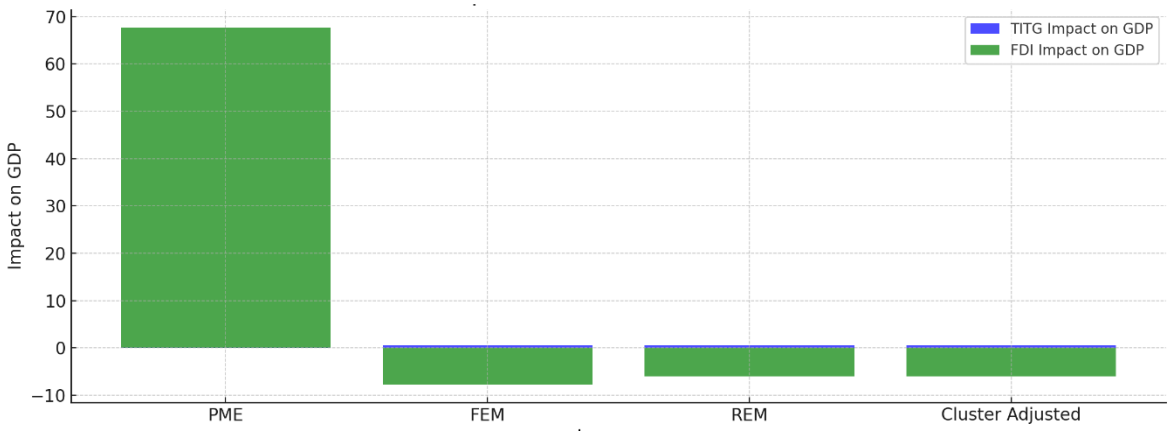

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

ثانيا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية البشرية:

1.نموذج المواصفات (Model Specification):

استنادًا إلى المراجعة للدراسات السابقة والأطروحات النظرية ذات الصلة، تم تحديد المتغيرات التفسيرية التي تُعتقد أن لها إثر على مؤشر التنمية البشرية (المتغير التابع)، مع التركيز بشكل خاص على التكامل الاقتصادي الإقليمي ممثلا في حجم التجارة السلعية الخارجية البينية وتدفقات لاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول المنطقة المدروسة لفحص هذه العلاقة بدقة، تم تطوير معادلة تحليلية تستخدم بيانات مقطعية (Data Panel). الصيغة المُعتمدة لهذه المعادلة جاءت كالتالي:

$$\mathbf{HDI_t = cons + TITG + FDI_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}}$$

حيث أن:

$\mathbf{HDI_t}$: يمثل مؤشر التنمية البشرية في الفترة الزمنية _t_

$\mathbf{TITG_t}$: يمثل حجم التجارة السلعية الخارجية بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\mathbf{FDI_t}$: يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\boldsymbol{\delta_t}$: تمثل الآثار غير المرصودة التي تظل ثابتة مع مرور الزمن لكل وحدة دراسية

$\boldsymbol{\eta_i}$: يمثل الاتجاه الحتمي المشترك بين الوحدات _i_

ε_{it} : اضطراب عشوائي مفترض طبيعيًا وموزعًا بشكل متماثل. $(\varepsilon_{it}) = 0 ;\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$

2.تقدير النموذج وفق لمعطيات البانل:

تم تقدير ثلاثة نماذج للبيانات المقطعية الثابتة، وتشمل هذه النماذج: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Mean Effect, PME)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model, FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model, REM). لإجراء التقديرات، استُخدم برنامج STATA الإصدار 15. النتائج المحصلة من هذه التقديرات مُدرجة في الجدول الملحق، والذي يعرض مقارنة تفصيلية بين النماذج الثلاثة بناءً على المعايير الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية المدروسة.

الجدول رقم (9.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	نموذج التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
TITG	3.47 e-07***	8.89 e-08***	1.01 e-07***
FDI	-6.57 e-06*	5.34 e-07	4.62 e-07
Constant	0.6411***	0.6921***	0.6875***
$R^2(squared)$	0.4531	0.4189	0.4222
F (statistic)	40.60	5.12	-
Prob-F	0.0000	0.0078	-
Number of obs	101	101	101

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 9

*حيث ان** معنوي عند 10%, ** معنوي عند 5 %، *** معنوي عند 1 %

تحليل الاحصائي معاملات المتغيرات المستقلة أظهر دلالة إحصائية في معظم الحالات. كما بيّنت نتائج اختبار الـF-stat الواردة في الجدول، أن النموذج التجميعي يُعتبر مقبولاً إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر معامل الارتباط R^2 قيماً مرتفعة في النماذج المقدرة، مما يُشير إلى أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية قوية، حيث يُفسر أكثر من 45.31% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج التجميعي. هذه النتائج تدعم كفاءة النموذج في تحليل الأثر والعلاقات ضمن البيانات المدروسة.

3. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

1.3. اختبار parm :

سيتم استخدام اختبار F المقيد للمقارنة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، وقد تم توضيح النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (10.5): اختبار Parm

F. stata	p-value
58.31	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 10

من خلال تحليل النتائج المقدمة في الجدول المذكور أعلاه، تُظهر دلالة اختبار F. stata حيث سجلت قيمة دلالة أقل من 0.05. يمكن استنتاج أن النموذج ذو التأثيرات الثابتة يُظهر أداءً أفضل مقارنةً بالنموذج التجميعي من حيث الدقة الإحصائية والملاءمة للبيانات المتاحة.

2.3. اختبار (Breuch and Pagan-LM) :

يستخدم هذا الاختبار لتقييم ومفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي. وفقاً لهذا الاختبار، إذا كان نموذج الأثر العشوائي أكثر ملاءمة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0. بينما إذا تبين أن النموذج التجميعي هو الأنسب فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1.

جدول رقم (11.5): اختبار (Breuch and Pagan-LM)

Breuch and Pagan-LM	p-value
451.35	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 11

تُظهر نتائج اختبار Breuch and Pagan-LM قيمة بلغت 451.35 مع احتمالية (p-value) تساوي 0.0000، مما يدل على دعم قوي لقبول الفرضية الصفرية H_0 هذا يعني أن النموذج العشوائي يعد أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي وفقًا للبيانات المحللة.

3.3. اختبار Hausman:

اختبار Hausman يعتبر اداة حاسمة في التمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بعد إجراء اختبار F المقيد، يُستخدم اختبار Hausman لتقييم ما إذا كانت الفروق في التقديرات بين النموذجين ناتجة عن التحيز الذي يمكن أن ينشأ من اختيار نموذج غير مناسب للبيانات. النتائج المتعلقة بهذا التحليل يتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (12.5): اختبار Hausman

Hausman	p-value
4.50	0.1054

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 12

من خلال تحليل نتائج الجدول المذكور أعلاه، يُلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار (Hausman) بلغت 4.50بينما قُدرت القيمة الاحتمالية (p-value) بـ 0.1054، وهي أكبر من 0.05. وعليه، نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة مما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية يتفوق على نموذج التأثيرات الثابتة. تفيد نتائج تحليل اختبارات المفاضلة في التوصل إلى أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية بين النماذج المقارن بينهما الثلاثة.

4.الاختبارات التشخيصية لنموذج:

الاختبارات التشخيصية للنموذج تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تضمن الصلاحية الإحصائية لاستخدام النموذج في عمليات التنبؤ وتحليل الفرضيات ضمن الدراسة. هذه الفرضيات تشمل بشكل أساسي اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات، ثبات التباين، والارتباط الذاتي للأخطاء. لذا، تم تطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات لتقييم مدى ملاءمته ودقته. فيما يلي، نقدم نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

1.3. اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات:Multicollinearity

جدول رقم (13.5): اختبار Multicollinearity

variable	vif	1/vif
fdi	1.37	0.732120
titg	1.37	0.732120
Mean VIF	1.37	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 13

تُظهر نتائج اختبار معامل (VIF) لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج أن القيم لا تتجاوز 5، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات في النموذج المحلل. هذا الأمر يدل على سلامة النموذج من حيث الاستقلالية بين المتغيرات، وبالتالي يعزز من صحة النتائج المستخلصة منه.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي:autocorrelation

اختبار Wooldridge يعد من الاختبارات الحديثة والمتقدمة لتحديد وجود الارتباط الذاتي في نماذج البيانات البانل الساكنة. يتميز هذا الاختبار بقدرته على توفير نتائج دقيقة وموثوقة للتحقق من وجود ارتباطات ذاتية بين الأخطاء المتسلسلة ضمن النموذج. والتي سوف تُعرض في الجدول التالي

جدول رقم (14.5): اختبار wooldridge

Wooldridge	p-value
96.966	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 14

نتائج اختبار **wooldridge** تُظهر أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.0000، والتي هي أقل من الحد القياسي 0.05. هذا يدل على أن النتائج المُحصلة ذات دلالة إحصائية، مما يستدعي رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود ارتباط ذاتي خاص بالأخطاء المتبقية في نموذج الدراسة. بالتالي، يُؤكد هذا على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المرتبطة ببواقي النموذج.

3.4. اختبار ثبات التباين:heteroskedisticity

اختبار ثبات التباين، أو ما يُعرف (Heteroskedasticity)، يتم تقييمه باستخدام اختبار Breusch-Pagan Cook-Weisberg في سياق نموذج البانل الثابت. هذا الاختبار يهدف إلى تحديد ما إذا كان التباين في الأخطاء موحدًا عبر ملاحظات النموذج أم لا. تُظهر النتائج المُستخلصة من هذا الاختبار والمُعروضة في الجدول التالي الحالة الإحصائية لثبات التباين في النموذج المُستخدم.

جدول رقم (15.5): اختبار heteroscedisticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	p-value
13.95	0.0002

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 15

استنادًا إلى البيانات المعروضة في الجدول المذكور أعلاه، يشير اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg إلى قيمة تبلغ 13.95، بينما بلغت الدلالة الإحصائية 0.0002، وهي أقل من القيمة الحرجة المحددة عند 0.05. هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، مما يدل على أن بقايا النموذج تفتقر إلى ثبات التجانس في التباين، الأمر الذي يعكس وجود مشكلة في عدم ثبات التجانس.

بناءً على هذا التحليل، يظهر أن النموذج البانل ديتا يعاني من مشكلتين رئيسيتين: الاولي: الارتباط الذاتي للبواقي والثانية: عدم ثبات التجانس في التباين او التعدد الخطي. بعد تقييم النماذج المختلفة من خلال اختبارات المفاضلة تبين أن النموذج العشوائي يعد الأكثر ملاءمة. وعليه، سيتم تطبيق نموذج عشوائي مصحح باستخدام نهج Panel Cluster لتحسين النتائج النهائية.

5. تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster:

تقدير النموذج التجميعي المصحح، أو ما يُعرف بـ "Cluster-Adjusted Model"، يعتمد على تطبيق تقنيات الإحصاء للتعامل مع تجمع البيانات أو التبعية بين الملاحظات ضمن مجموعات معينة. هذا النموذج يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة بخصوص العلاقات بين المتغيرات عند وجود تكتلات طبيعية في البيانات، مثل البيانات المستخلصة من عدة فصول دراسية، مدن، أو مؤسسات. النموذج يعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات، وبالتالي يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة.

الجدول رقم (16.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

النموذج الملائم	
نموذج التجميعي المصحح Cluster	المتغيرات المفسرة
e-07*** 1.01	TITG
4.63 e-07	FDI
0.6875***	Constant
0.4222	$R^2(squared)$
-	F (statistic)
-	Prob-F
101	Number of obs

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 16

*حيث ان** معنوي عند 10%, ** معنوي عند 5 %، *** معنوي عند 1 %

تُظهر النتائج المستخلصة أعلاه أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، إذ أن معامل التحديد الذي بلغ 0.4222 يشير إلى أن المتغيرات المفسرة تعزى إلى تفسير ما يقارب 42.22% من التباين في المتغير التابع. أما النسبة المتبقية من التباين فتُعزى إلى عوامل أخرى لم تُدرج ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج.

فيما يتعلق بتحليل تأثير ودلالة المتغيرات المستقلة:

- **بالنسبة المتغير TITG** يُظهر علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.000)، وهو أقل من 0.05، مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في هذا المتغير تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع HDI بمقدار 1.01 e-05%.
- **بالنسبة للمتغير FDI**، فهو يُظهر علاقة إيجابية غير دالة إحصائيًا عند مستوى (0.749)، وهو أكبر من 0.10، حيث أن زيادة وحدة واحدة في FDI تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع HDI بمقدار 4.63 e-05%.

كما يتضح من الشكل التالي

الشكل (30.4) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (HDI t)

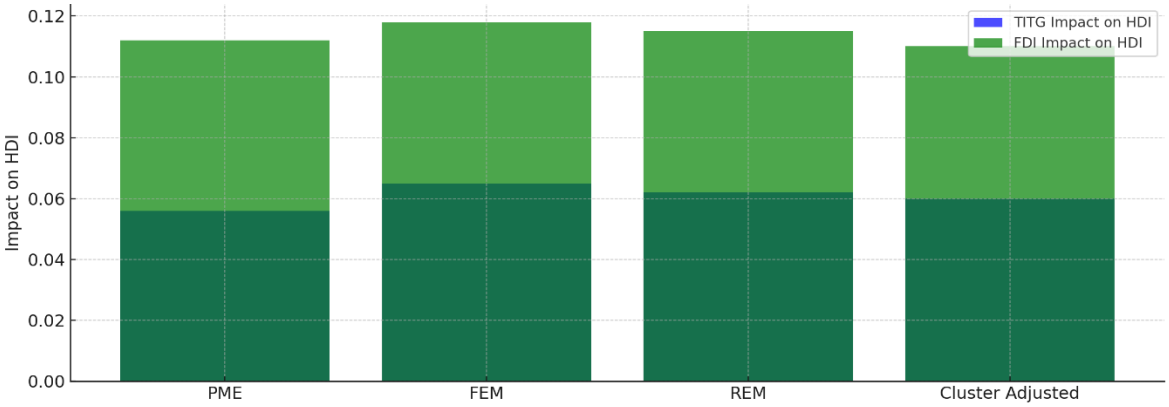

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

ثالثا: أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على معدل البطالة:

1.نموذج المواصفات (Model Specification):

بناء على الدراسات السابقة وما جاء في الجانب النظري قمنا بتحديد متغيرات التفسيرية التي تؤثر في معدل البطالة (المتغير التابع) في حجم التجارة الخارجية السلعية البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول منطقة الدراسة كمؤشر لتكامل الاقتصادي الإقليمي، لتقيم هذه العلاقة تم ادراج معادلة لتحليل هذه بالاعتماد على البيانات المقطعية (Data Panel) وكانت على الشكل التالي:

المعادلة البيانات المقطعية (The econometricModel of Data Panel):

$$\mathbf{UR_t = cons + TITG + FDI_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}}$$

حيث أن:

$\mathbf{UR_t}$: يمثل معدل البطالة في الفترة الزمنية t:

$\mathbf{TITG_t}$: يمثل حجم التجارة السلعية الخارجية بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\mathbf{FDI_t}$: يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بين دول المنطقة في الزمن _t_

$\boldsymbol{\delta_t}$: تمثل الآثار غير المرصودة التي تظل ثابتة مع مرور الزمن لكل وحدة دراسية

$\boldsymbol{\eta_i}$: يمثل الاتجاه الحتمي المشترك بين الوحدات _i_

ε_{it} : اضطراب عشوائي مفترض طبيعيًا وموزعًا بشكل متماثل. $\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$;$(\varepsilon_{it}) = 0$

2.تقدير النموذج وفق لمعطيات البانل:

تم تقدير ثلاثة نماذج للبيانات المقطعية الثابتة، وتشمل هذه النماذج: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Mean Effect, PME)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model, FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model, REM). لإجراء التقديرات، استُخدم برنامج STATA الإصدار 15. النتائج المحصلة من هذه التقديرات مُدرجة في الجدول الاتي، والذي يعرض مقارنة تفصيلية بين النماذج الثلاثة بناءً على المعايير الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية المدروسة

الجدول رقم (17.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	نموذج التجميعي (PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
TITG	-3.76 e-06***	-3.48 e-07	-5.00 e-07
FDI	0.0001**	0.00007*	0.00007*
Constant	4.05***	2.4068***	3.4449***
$R^2(squared)$	0.1149	0.0278	0.0481
F (statistic)	6.94	1.40	-
Prob-F	0.015	0.2514	-
Number of orbs	110	110	110

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 17

*حيث ن** معنوي عند 10%, ** معنوي عند5%,*** معنوي عند 1%

تحليل الاحصـائي معاملات المتغيرات المستقلة أظهرت دلالة إحصائية في مجملها. كما بيّنت نتائج اختبار F. stat الإحصائي المُدرج في الجدول أن النموذج التجميعي المُقدر مقبول إحصائيًا عند مستوى دلالة 5%. ومع ذلك، يُلاحظ أن معامل الارتباط R^2الذي يُظهر نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، قد سجل قيماً تُشير إلى قدرة تفسيرية ضعيفة لا تتجاوز 4.81% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج التجميعي.

3. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

1.3. اختبارparm :

سيتم استخدام اختبار F المقيد للمقارنة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، وقد تم توضيح النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (18.5): اختبارParm

F. stata	p-value
165.06	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 18

من خلال تحليل النتائج المقدمة في الجدول المذكور أعلاه، تُظهر دلالة اختبار F. stataالإحصائي حيث سجلت قيمة دلالة أقل من 0.05. يمكن استنتاج أن النموذج ذو التأثيرات الثابتة يُظهر أداءً أفضل مقارنةً بالنموذج التجميعي من حيث الدقة الإحصائية والملاءمة للبيانات المتاحة.

2.3. اختبار (Breuch and Pagan-LM):

يستخدم هذا الاختبار لتقييم ومفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي. وفقاً لهذا الاختبار، إذا كان نموذج الأثر العشوائي أكثر ملاءمة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0. بينما إذا تبين أن النموذج التجميعي هو الأنسب فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1.

جدول رقم (19.5): اختبار (Breuch and Pagan-LM)

Breuch and Pagan-LM	p-value
473.54	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 19

تشير القيمة المحصلة لاختبار Breuch and Pagan-LM، التي بلغت 473.54، مع قيمة احتمالية (p-value) تساوي 0.0000، إلى قبول الفرضية الصفرية H_0هذه النتائج تدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية يُعد أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي وفقًا للبيانات المحللة.

3.3. اختبار Hausman:

اختبار Hausmanتعتبر أداة جيدة في التمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بعد إجراء اختبار Fالمقيد، يُستخدم اختبار Hausman لتقييم ما إذا كانت الفروق في التقديرات بين النموذجين ناتجة عن التحيز الذي يمكن أن ينشأ من اختيار نموذج غير مناسب للبيانات. النتائج المتعلقة بهذا التحليل يتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (20.5): اختبار Hausman

Hausman	p-value
0.68	0.7119

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 20

من خلال تحليل نتائج الجدول المذكور أعلاه، يُلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار Hausman بلغت 0.68 والقيمة الاحتمالية (p-value) قُدرت بـ 0.7119، وهي أكبر من 0.05. هذه النتائج تعني أن الفرضية الصفرية يتم قبولها مما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية يتفوق على نموذج التأثيرات الثابتة من حيث الملاءمة الإحصائية للبيانات المتاحة بناء على تحليل اختبارات المفاضلة بين النماذج، يتوصل إلى أن النموذج الأكثر ملاءمة للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية بين النماذج الثلاثة المقارن بها

4.الاختبارات التشخيصية لنموذج:

الاختبارات التشخيصية للنموذج تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تضمن الصلاحية الإحصائية لاستخدام النموذج في عمليات التنبؤ وتحليل الفرضيات ضمن الدراسة. هذه الفرضيات تشمل بشكل أساسي اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات، ثبات التباين، والارتباط الذاتي للأخطاء. لذا، تم تطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات لتقييم مدى ملاءمته ودقته. فيما يلي، نقدم نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

1.4. اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات:Multicollinearity

جدول رقم (21.5): اختبار Multicollinearity

variable	vif	1/vif
fdi	1.42	0.704971
titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 21

تُظهر نتائج اختبار معامل (VIF) لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج أن القيم لا تتجاوز 5، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات في النموذج المحلل. هذا الأمر يدل على سلامة النموذج من حيث الاستقلالية بين المتغيرات، وبالتالي يعزز من صحة النتائج المستخلصة منه.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي:autocorrelation

اختبار Wooldridge يعد من الاختبارات الحديثة والمتقدمة لتحديد وجود الارتباط الذاتي في نماذج البيانات البانل الساكنة. يتميز هذا الاختبار بقدرته على توفير نتائج دقيقة وموثوقة للتحقق من وجود ارتباطات ذاتية بين الأخطاء المتسلسلة ضمن النموذج. والتي سوف تُعرض في الجدول التالي

جدول رقم (22.5): اختبار wooldridge

Wooldridge	p-value
20.952	0.0013

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 22

نتائج اختبار Wooldridge تُظهر أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.0013، وهي أقل من الحد القياسي 0.05. هذا يدل على أن النتائج المُحصلة ذات دلالة إحصائية، مما يستدعي رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود ارتباط ذاتي خاص بالأخطاء المتبقية في نموذج الدراسة. بالتالي، يُؤكد هذا على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المرتبطة ببواقي النموذج.

3.4. اختبار ثبات التباين:heteroskedisticity

اختبار ثبات التباين، أو ما يُعرف (Heteroskedasticity)، يتم تقييمه باستخدام اختبار Breusch-Pagan Cook-Weisberg في سياق نموذج البانل الثابت. هذا الاختبار يهدف إلى تحديد ما إذا كان التباين في الأخطاء موحدًا عبر

ملاحظات النموذج أم لا. تُظهر النتائج المُستخلصة من هذا الاختبار والمُعروضة في الجدول التالي الحالة الإحصائية لثبات التباين في النموذج المُستخدم.

جدول رقم (23.5): اختبارheteroscedisticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	p-value
9.49	0.0021

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 23

نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg، التي أظهرت قيمة 9.49 وقيمة دلالة إحصائية تُقدر بـ 0.0021 والتي تكون أقل من القيمة الحرجة 0.05، تُشير إلى رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة هذا يعني أن البواقي في النموذج لا تتمتع بثبات التجانس في التباين، مما يشير إلى وجود مشكلة في عدم ثبات التجانس.
استنادًا إلى هذه النتائج، يمكن القول إن نموذج البيانات اللوحية يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التجانس في التباين، مما يؤثر على استقرار وصحة النموذج. وبناءً على نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج، يُظهر النموذج العشوائي تفوقًا على النماذج الأخرى.

للتعامل مع هذه المشاكل، يُقترح تطبيق نموذج عشوائي مصحح باستخدام نهج Panel Cluster. هذا النموذج يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة بخصوص العلاقات بين المتغيرات عند وجود تكتلات طبيعية في البيانات، مثل البيانات المستخلصة من عدة فصول دراسية، مدن، أو مؤسسات. النموذج يعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات، وبالتالي يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة.

5. تقدير النموذج التجميعي المصححCluster

تقدير النموذج التجميعي المصحح، أو ما يُعرف بـ "Cluster-Adjusted Model"، يعتمد على تطبيق تقنيات الإحصاء للتعامل مع تجمع البيانات أو التبعية بين الملاحظات ضمن مجموعات معينة. هذا النموذج يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة بخصوص العلاقات بين المتغيرات عند وجود تكتلات طبيعية في البيانات، مثل البيانات المستخلصة من عدة فصول دراسية، مدن، أو مؤسسات. النموذج يعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات، وبالتالي يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة.

الجدول رقم (24.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

النموذج الملائم	
نموذج التجميعي المصحح Cluster	المتغيرات المفسرة
-5.00 e-07	TITG
0.00007**	FDI
3.4449***	Constant
0.0481	$R^2(squared)$
-	F (statistic)
-	Prob-F
110	Number of obs

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 24

حيث ان * معنوي عند 10%, ** معنوي عند5%,*** معنوي عند 1%

يظهر من خلال تحليل النتائج المقدمة أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية محدودة، حيث أن معامل التحديد R^2 يبلغ 0.0481. هذا يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر فقط 4.81% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. النسبة المتبقية من التغير، والتي تمثل 95.19%، تُعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

تحليل تأثير ومعنوية معالم المتغيرات المستقلة يوضح الفروق في العلاقات والأهمية الإحصائية لكل من متغيري TITG وFDI على المتغير التابع UR كما يلي:

- متغير TITG (حجم التجارة السلعية البينية):

✓ العلاقة: سلبية، مما يعني أن زيادة TITG بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في المتغير التابع UR بمقدار 0.00005% (e-05% 5).

✓ المعنوية: غير مقبولة إحصائياً حيث أن القيمة الاحتمالية هي 0.621، وهي أكبر بكثير من العتبة الإحصائية العامة (0.05). هذا يعني أن العلاقة بين TITG وUR قد لا تكون ذات أهمية إحصائية في النموذج الحالي، وقد تكون النتائج المتعلقة بهذا المتغير غير موثوقة أو غير قابلة للتعميم.

- 2. متغير FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر):

✓ العلاقة: إيجابية، إذ يُشير النموذج إلى أن زيادة FDI بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كبيرة في المتغير التابع UR بمقدار 594.33%.

✓ المعنوية: مقبولة عند قيمة احتمالية 0.036، وهي أقل من عتبة الـ 0.10. هذا يدل على أن العلاقة بين FDI وUR معنوية إحصائيًا على مستوى الثقة 90%. النتائج تظهر تأثيرًا كبيرًا ومعنويًا لـ FDI على UR، مما يدعم فرضية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي وقوي على المتغير التابع.

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن تأثير FDI على UR يعتبر مهمًا وذا دلالة إحصائية في هذا النموذج، بينما تأثير TITG قد يحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل، أو قد يكون من الضروري إعادة النظر في كيفية دمجه في النموذج أو في تحديد المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تؤثر بشكل كبير على UR ، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل (31.4) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (UR t)

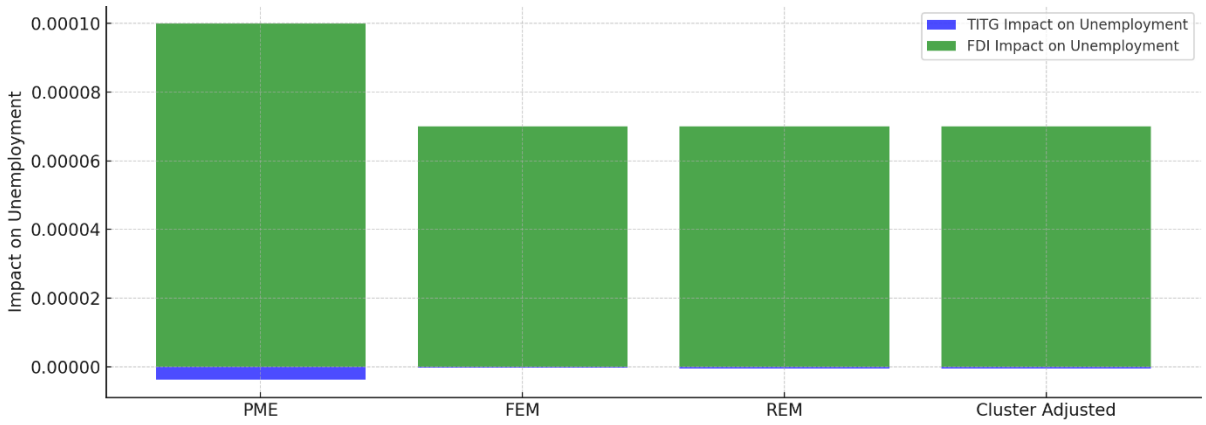

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

رابعا: أثر التكامل الاقتصادي على معدل التضخم

1.نموذج المواصفات (Model Spécification)

بناء على الدراسات السابقة وما جاء في الجانب النظري قمنا بتحديد متغيرات التفسيرية التي تؤثر في معدل التضخم على أساس متوسط الفترة (المتغير التابع) في حجم التجارة الخارجية البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول منطقة الدراسة كمؤشر لتكامل الاقتصادي الإقليمي، وللإجابة عن هذه العلاقة تم ادراج معادلة لتحليل هذا العلاقة باعتماد البيانات المقطعية (Data Panel) والتي كانت على الشكل التالي:

المعادلة البيانات المقطعية (The econometric Model of Data Panel):

$$\mathbf{IR_t = cons + TITG + FDI_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}}$$

حيث أن:

$\mathbf{IR_t}$: يمثل معدل التضخم في الفترة الزمنية t

$\mathbf{TITG_t}$: يمثل حجم التجارة السلعية الخارجية بين دول المنطقة في الزمن _t

$\mathbf{FDI_t}$: يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بين دول المنطقة في الزمن _t

$\boldsymbol{\delta_t}$: تمثل الآثار غير المرصودة التي تظل ثابتة مع مرور الزمن لكل وحدة دراسية

η_i : يمثل الاتجاه الحتمي المشترك بين الوحدات _i_

ε_{it} : اضطراب عشوائي مفترض طبيعيًا وموزعًا بشكل متماثل. $(\varepsilon_{it}) = 0 ; \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \succ 0$

2. تقدير النموذج وفق لمعطيات البانل

تم تقدير نماذج البيانات بانل الثابتة باستخدام ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار التجميعي (PME) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج STATA 15.

الجدول رقم (25.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)

نماذج التقدير			
نموذج التأثيرات العشوائية (REM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التجميعي (PME)	
-3.18 e-06	1.47 e-06	-4.16 e-06***	TITG
0.0003	0.0003	0.0003**	FDI
3.3576***	2.0724	3.7291***	Constant
0.0107	0.0213	0.0791	R^2(squared)
-	1.07	4.59	F (statistic)
-	0.3480	0.0122	Prob-F
110	110	110	Number of obs

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 25

*حيث ان** معنوي عند 10%, ** معنوي عند5%,*** معنوي عند 1%

في البحث الذي تم تقديمه، لم تُظهر معاملات المتغيرات المستقلة دلالة إحصائية في معظم الحالات. بالإضافة إلى ذلك تشير نتائج اختبار F-statالواردة في الجدول إلى أن النموذج التجميعي المُقدر لا يعتبر مقبولًا إحصائيًا عند مستوى دلالة 5%. يُلاحظ أيضًا أن معامل الارتباط R^2قد أظهر قيمًا منخفضة في النماذج المُقدرة، مما يعني أن النموذج

يمتلك قدرة تفسيرية ضعيفة، حيث لا تتجاوز 7% في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج التجميعي.

3. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

1.3. اختبار parm:

سيتم استخدام اختبار F المقيد لإجراء مقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وقد تم توضيح النتائج في الجدول التالي

جدول رقم (26.5): اختبار Parm

F. stata	P-value
19.61	0.0001

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 26

من خلال تحليل النتائج المقدمة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيم الدلالة الإحصائية لاختبار F المقيد تقل عن 0.05، مما يدل على معنوية إحصائية. استنادًا إلى هذه النتيجة فأن نموذج التأثيرات الثابتة يوفر أداءً أفضل مقارنةً بالنموذج التجميعي.

2.3. اختبار (Breuch and Pagan-LM):

يستخدم هذا الاختبار لتقييم ومفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي. وفقاً لهذا الاختبار، إذا كان نموذج الأثر العشوائي أكثر ملاءمة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0. بينما إذا تبين أن النموذج التجميعي هو الأنسب فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1

جدول رقم (27.5): اختبار (Breuch and Pagan-LM)

Breuch and Pagan-LM	P-value
19.92	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 27

تشير القيمة التي بلغتها Breuch and Pagan-LM إلى 19.92 مع قيمة احتمالية (p-value) تساوي 0.0000، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية H_0 هذا يعني أن النموذج العشوائي يُعد أفضل من النموذج التجميعي وفقًا للبيانات المحللة.

3.3. اختبار Hausman:

اختبار Hausmanيعتبر اداة حاسمة في التمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بعد إجراء اختبار Fالمقيد، يُستخدم اختبار Hausman لتقييم ما إذا كانت الفروق في التقديرات بين النموذجين ناتجة

عن التحيـز الـذي يمكـن أن ينشأ من اختيار نموذج غير مناسب للبيانات. النتائج المتعـلقة بهذا التحلـيل يتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (28.5): اختبار Hausman

Hausman	P-value
1.59	0.4509

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 28

من خلال تحليل النتائج المقدمة في الجدول، نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار Hausman بلغت 1.59، بينما قُدرت القيمة الاحتمالية (p-value) بـ 0.4509، وهي أكبر من 0.05. وفقًا لهذه النتائج، نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، مما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية يتفوق على نموذج التأثيرات الثابتة من حيث الملاءمة الإحصائية للبيانات المتاحة.

بناءً على تحليل اختبارات المفاضلة بين النماذج، نتوصل إلى أن النموذج الأكثر ملاءمة للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية بين النماذج الثلاثة المُقارن بها.

4.الاختبارات التشخيصية لنموذج:

الاختبارات الشخصية للنموذج تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تضمن الصلاحية الإحصائية لاستخدام النموذج في عمليات التنبؤ وتحليل الفرضيات ضمن الدراسة. هذه الفرضيات تشمل بشكل أساسي اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات، ثبات التباين، والارتباط الذاتي للأخطاء. لذا، تم تطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات لتقييم مدى ملاءمته ودقته. فيما يلي، نقدم نتائج هذه الاختبارات:

1.4. اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات:Multicollinearity

جدول رقم (29.5): اختبار Multicollinearity

variable	vif	1/vif
fdi	1.42	0.704971
Titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 29

تُظهر نتائج اختبار معامل (VIF) لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج أن القيم لا تتجاوز 5، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات في النموذج المحلل. هذا الأمر يدل على سلامة النموذج من حيث الاستقلالية بين المتغيرات، وبالتالي يعزز من صحة النتائج المستخلصة منه.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي:autocorrelation

اختبار Wooldridge يعد من الاختبارات الحديثة والمتقدمة لتحديد وجود الارتباط الذاتي في نماذج البيانات البانل الساكنة. يتميز هذا الاختبار بقدرته على توفير نتائج دقيقة وموثوقة للتحقق من وجود ارتباطات ذاتية بين الأخطاء المتسلسلة ضمن النموذج. والتي سوف تُعرض في الجدول التالي

جدول رقم (30.5): اختبار wooldridge

Woodbridge	P-value
7.811	0.0209

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15 المرفقة في الملحق رقم 30

نتائج اختبار Wooldridge تُظهر أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.0209، وهي أقل من الحد القياسي 0.05. هذا يدل على أن النتائج المُحصلة ذات دلالة إحصائية، مما يستدعي رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود ارتباط ذاتي خاص بالأخطاء المتبقية في نموذج الدراسة. بالتالي، يُؤكد هذا على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المرتبطة ببواقي النموذج.

3.4. اختبار ثبات التباين:heteroskedisticity

اختبار ثبات التباين، أو ما يُعرف (Heteroskedasticity)، يتم تقييمه باستخدام اختبار Breusch-Pagan Cook-Weisberg في سياق نموذج البانل الثابت. هذا الاختبار يهدف إلى تحديد ما إذا كان التباين في الأخطاء موحدًا عبر ملاحظات النموذج أم لا. تُظهر النتائج المُستخلصة من هذا الاختبار والمُعروضة في الجدول التالي الحالة الإحصائية لثبات التباين في النموذج المُستخدم.

جدول رقم (31.5): اختبار heteroscedisticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	P-value
11.79	0.0006

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 31

نتائج اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg التي تظهر قيمة 11.79 وقيمة دلالة إحصائية تُقدر بـ 0.0006، والتي هي أقل من القيمة الحرجة المحددة عند 0.05، تدل على رفض الفرضية الصفرية. هذا يعني أن البواقي في النموذج لا تتميز بثبات تجانس التباين، مما يشير إلى مشكلة في عدم ثبات التجانس.

بالإضافة إلى ذلك، تشير هذه النتائج إلى أن نموذج البيانات البانل يعاني من مشكلات الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات تجانس التباين، وهذا قد يؤثر على النتائج النهائية للنموذج من حيث الدقة والموثوقية. وبناءً على نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج، يتبين أن النموذج العشوائي يُعتبر الأنسب للتعامل مع البيانات المتاحة.

من هنا، يُقترح تطبيق نموذج عشوائي مصحح باعتماد نهج Panel Cluster لتحسين النتائج النهائية. هذا النموذج سيعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات، مما يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة ويحسن من صحة ودقة التنبؤات وتحليلات الفرضيات.

5.تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

تقدير النموذج التجميعي المصحح، أو ما يُعرف بـ "Cluster-Adjusted Model"، يعتمد على تطبيق تقنيات الإحصاء للتعامل مع تجمع البيانات أو التبعية بين الملاحظات ضمن مجموعات معينة. هذا النموذج يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة بخصوص العلاقات بين المتغيرات عند وجود تكتلات طبيعية في البيانات، مثل البيانات المستخلصة من عدة فصول دراسية، مدن، أو مؤسسات. النموذج يعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمقدرات لتعكس التجمع الداخلي للبيانات، وبالتالي يقدم تقديرات أكثر موثوقية للتأثيرات المحتملة.

الجدول رقم (32.5): نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح Cluster

المتغيرات المفسرة	النموذج الملائم نموذج التجميعي المصحح Cluster
IED	-3.18 e-06
BC	0.0003 ***
Constant	3.3576***
R^2 (squared)	0.0717
F (statistic)	-
Prob-F	-
Number of obs	110

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15، المرفقة في الملحق رقم 32

حيث ان معنوي عند 1%*** معنوي عند ,5% ** معنوي عند, 10%*

يبدو أن هناك سوء فهم في تفسير معامل التحديد R^2الذي بلغ 0.0717. على الرغم من أن هذه القيمة تعكس نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، إلا أن نسبة 7.17% تعتبر منخفضة وليست "جيدة " بالمعايير الأكاديمية لمعظم الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

في الواقع، هذه النسبة تشير إلى أن المتغيرات المفسرة تفسر فقط نسبة صغيرة من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع، وأن الغالبية العظمى من التباين لا يزال غير مفسر بسبب عدم تضمين عوامل أخرى قد تكون ذات صلة بالنموذج. هذا يدل على أنه من المهم إعادة النظر في النموذج لتحديد ما إذا كان يمكن إضافة متغيرات أخرى لتحسين قدرته التفسيرية أو ربما استخدام نهج مختلف لتحليل البيانات.

تحليل الآثار والمعنوية الإحصائية لمتغيرات مستقلة في نموذجك يشير إلى النتائج التالية:

- **متغير TITG (حجم التجارة السلعية البينية):**

✓ العلاقة بين TITG والمتغير التابع IR هي علاقة سلبية، مما يعني أن زيادة في TITG بوحدة واحدة تؤدي إلى نقصان في IR بمقدار \(-3.18 \times 10^{-4} \) أو -0.0318%.

✓ القيمة الاحتمالية لهذا المتغير هي 0.128، وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. هذا يشير إلى أن العلاقة بين TITG وIR ليست معنوية إحصائيًا عند مستوى الثقة التقليدي (95%)، مما يعني أن هذه النتيجة قد لا تكون موثوقة لتعميمها على مجتمع أوسع.

- **متغير FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر):**

✓ هناك علاقة إيجابية بين FDI والمتغير التابع IR، بمعنى أن زيادة FDI بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في IR بمقدار 0.03%.

✓ القيمة الاحتمالية لهذا المتغير هي 0.000، وهي أقل من القيمة الحرجة 0.05. هذا يدل على أن العلاقة بين FDI وIR معنوية إحصائيًا عند مستوى الثقة القياسي، مما يعزز من الثقة في صحة هذه النتيجة ويشير إلى أن FDI يمكن أن يكون له تأثير إيجابي ملحوظ على IR.

من هذه النتائج، يمكن استنتاج أن التأثير الإيجابي لـ FDI على IR مؤكد ومعنوي، بينما التأثير السلبي لـ TITG على IR لا يعتبر معنويًا وقد يتطلب مزيدًا من البحث أو إعادة النظر في المتغيرات المستخدمة أو النموذج نفسه لتحديد عوامل أخرى قد تؤثر على هذه العلاقة.

الشكل (32.4) تأثير (TITG t) و (FDI t) على (IR t)

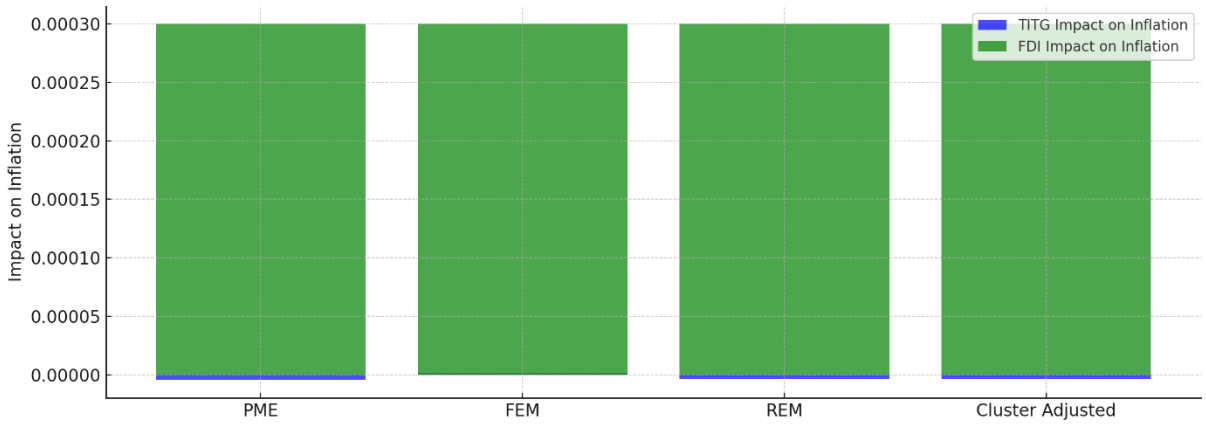

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

خامسا: تحليل النتائج ومناقشتها مع نتائج الدارسات السابقة:

1. تحليل وتفسير النتائج وفقًا لفرضيات الدراسة التجريبية

1.1. الفرضية الثالثة :أثر التجارة السلعية البينية (TITG) على الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، والتضخم

1.1.1. أثر التجارة السلعية البينية على الناتج المحلي الإجمالي:(GDP)

- تم تحليل تأثير **حجم التجارة السلعية البينية (TITG)** على **الناتج المحلي الإجمالي** في دول الأسيان عبر النماذج القياسية المختلفة. وقد أظهرت النتائج أن **TITG**له تأثير **إيجابي** على الناتج المحلي الإجمالي في جميع النماذج المستخدمة.
- في **النموذج التجميعي(PME)** ، كان التأثير الإيجابي ضعيفًا نسبيًا (0.1967)، مما يعني أن التجارة بين دول الأسيان تؤثر بشكل إيجابي، ولكن التأثير يظل معتدلًا في هذا النموذج.
- في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)** ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، كان التأثير أكبر وأوضح (0.5836 و0.5807 على التوالي)، مما يعكس أن زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة الأسيان تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.
- في **النموذج المصحح Cluster** ، بقي التأثير مشابهًا لما هو في **FEM**وREM، مما يؤكد الثبات في التأثير الإيجابي للتجارة على النمو الاقتصادي في المنطقة.

2.1.1.أثر التجارة السلعية البينية على معدل البطالة:

- تشير النتائج إلى أن **حجم التجارة السلعية البينية (TITG)** له تأثير **سلبي** على **معدل البطالة** في جميع النماذج، مما يعني أن زيادة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة الأسيان تساهم في تقليل البطالة.
- في **النموذج التجميعي(PME)** ، يظهر التأثير السلبي بشكل طفيف، بينما في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، يصبح التأثير أكثر وضوحًا (3.48e-07-و -5.00e-07 على التوالي)
- **النموذج المصحح Cluster** يعكس نفس التأثير السلبي، مما يشير إلى أن التكامل الاقتصادي من خلال التجارة البينية يسهم في تقليل البطالة بين دول الأسيان.

3.1.1. أثر التجارة السلعية البينية على معدل التضخم:

- أظهرت النتائج تباينًا في التأثير على **معدل التضخم** بين النماذج. ففي **النموذج التجميعي(PME)** كان التأثير **سلبيًا** على التضخم(4.16e-06-) ، مما يشير إلى أن التجارة السلعية البينية قد تساهم في تقليل التضخم.

- ومع ذلك، في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)** ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، كانت التأثيرات إما **إيجابية** أو **قريبة من الصفر**.
- **النموذج المصحح Cluster** أظهر أيضًا تأثيرًا ضعيفًا على التضخم، مما يشير إلى أن تأثير التجارة على التضخم قد يكون غير ثابت في بعض الحالات

2.1. الفرضية الرابعة :أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، والتضخم

1.2.1. أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي:(GDP)

- في **النموذج التجميعي(PME)** ، أظهر **FDI**تأثيرًا **إيجابيًا كبيرًا** على **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)** (67.73)، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز النمو الاقتصادي في دول الأسيان.

في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)** ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، كان التأثير **سلبيًا**

(-7.6935 و -5.9422 على التوالي)، مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية قد لا تؤدي إلى زيادة فورية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول.

- **النموذج المصحح Cluster** أظهر تأثيرًا سلبيًا مشابهًا (-5.9433)، مما يوضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تواجه تحديات في بعض الدول التي قد تحد من تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

2.2.1.أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على معدل البطالة:

- تظهر النتائج أن **FDI**يسهم في **خفض معدل البطالة** بشكل ضعيف ولكن إيجابي في جميع النماذج.على الرغم من أن التأثير إيجابي جدًا، إلا أن حجمه ضئيل في جميع النماذج، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق فرص عمل جديدة ولكن بقدرة محدودة.

3.2.1.أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على معدل التضخم:

- التأثير على **معدل التضخم** يظهر أنه **ضعيف** أو **ثابت** في جميع النماذج. هذا يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية قد لا تساهم بشكل كبير في استقرار التضخم في دول الأسيان، ولا تظهر التأثيرات نتائج واضحة في تحسين الاستقرار الاقتصادي.

3.1. الفرضية الخامسة :أثر التجارة السلعية البينية (TITG) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على مؤشر التنمية البشرية(HDI)

1.3.1. أثر التجارة السلعية البينية (TITG) على مؤشر التنمية البشرية:(HDI)

- أظهرت النتائج أن **TITG**له تأثير **إيجابي** على **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** في جميع النماذج.

- في **النموذج التجميعي(PME)** ، كان التأثير إيجابيًا معتدلًا (0.056)، بينما في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، كان التأثير أقوى (0.065 و0.062 على التوالي).
- **النموذج المصحح Cluster** أظهر أيضًا تأثيرًا إيجابيًا (0.060)، مما يشير إلى أن التجارة السلعية البينية تساهم في تحسين مؤشر التنمية البشرية من خلال زيادة فرص التعليم والرعاية الصحية وتحقيق التنمية المستدامة

2.3.1. أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على مؤشر التنمية البشرية:(HDI)

- **FDI**يظهر تأثيرًا **إيجابيًا** على **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** في جميع النماذج.
- في **النموذج التجميعي(PME)** ، كان التأثير قويًا (0.112)، بينما في **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)** ونموذج **التأثيرات العشوائية(REM)** ، كان التأثير أقوى (0.118 و0.115 على التوالي).
- **النموذج المصحح Cluster** أظهر تأثيرًا إيجابيًا مشابهًا (0.110)، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور كبير في تحسين التنمية البشرية في دول الأسيان.

الاستنتاجات:

- **التجارة السلعية البينية (TITG)** تلعب دورًا مهمًا في **تحفيز النمو الاقتصادي** (GDP)وخفض **معدل البطالة**، كما أنها تساهم في **تحسين مؤشر التنمية البشرية(HDI)** ، إلا أن تأثيرها على **معدل التضخم** ليس ثابتًا في جميع النماذج.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)** تظهر نتائج متباينة، حيث تساهم في **تحفيز النمو الاقتصادي** ولكن بتأثيرات **أقل وضوحًا** على **البطالة والتضخم** .كما أن تأثير **FDI**على **مؤشر التنمية البشرية** يظهر قويًا في جميع النماذج.
- **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** يستفيد بشكل كبير من التكامل الاقتصادي الإقليمي سواء عبر **التجارة السلعية البينية** أو **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**.

2.مناقشة النتائج مع الدارسات السابقة:

1.2. مناقشة النتائج مع الدارسات التي تتناول تأثير مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه

استنادًا إلى نتائج الدراسة حول مراحل التكامل واليات تنفيذه، يتبين أن هذه المسيرة شهدت تطورًا تدريجيًا عبر ثلاث مراحل رئيسية، بدءًا من اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1976 وصولاً إلى المرحلة الثالثة (2003-2015) التي كانت الأكثر تأثيرًا من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي وإلغاء الرسوم الجمركية على 99.65% من خطوط التعريفات. يُمكن مناقشة هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي أشارت إلى أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز التنمية في المناطق المختلفة، كما هو مبين في دراسة عريبي وبلبخاري (2021) التي أكدت على دور التكامل الاقتصادي للآسيان في تعزيز البنية التحتية

وتوسيع نطاق الاستثمارات الأجنبية، ودراسة لموشي ونايلي (2021) التي أشارت إلى أن خفض الرسوم الجمركية أسهم في زيادة التجارة البينية في الآسيان. وبالتالي، تُظهر الدراسة الحالية تحقيق الآسيان لإنجازات ملموسة عبر مراحل التكامل، مما يدعم نتائج الأدبيات التي ترى في التكامل التدريجي وتطوير البنية التحتية ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وجذب الاستثمارات، وهي نتائج تضاف لتوصيات الأدبيات التي تدعو للتدرج وإعطاء الوقت اللازم لتخطي كل مرحلة إلى جانب ما سبق، أظهرت دراسة بوقاعة زينب (2017) حول التكامل في المغرب العربي أن تنفيذ الاتفاقيات التكاملية يواجه تحديات عديدة بسبب العوامل السياسية والاجتماعية، وأكدت الدراسة على ضرورة الإرادة السياسية وتفعيل الاتفاقيات لتحقيق التكامل الفعلي. يمكن ملاحظة توافق هذا الاستنتاج مع حالة الآسيان، التي تمكنت من التغلب على عقبات مماثلة من خلال خطوات ثابتة ومتدرجة في تنفيذ آليات التكامل، مما دعم التجارة البينية والاستثمارات كما وضحته نتائج الدراسة الحديثة كذلك، أوضحت دراسة جون ميغل (2017) أن التكامل الإقليمي يتطلب سياسات اقتصادية موحدة لزيادة الرفاهية الاقتصادية، وهو ما يتماشى مع المرحلة الثالثة من تكامل الآسيان التي شهدت تأسيس الاتحاد الجمركي، مما عزز من تنافسية المنطقة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وأكدت دراسة جمال الدين العاقر (2017) على أن التكامل الاقتصادي الأفريقي يسهم في النمو الاقتصادي ويقلص الفجوات الاقتصادية بين الدول، مما يعكس أوجه التشابه مع تجربة الآسيان في تحسين التجارة البينية وجذب الاستثمارات أما دراسة عقبة عبد الاوي (2015) فتطرقت إلى تأثير الإقليمية الجديدة على الاقتصاد الوطني، مبينةً أن التحرير التجاري قد يؤدي إلى منافسة غير متوازنة تؤثر على المؤسسات المحلية. على العكس من ذلك، يظهر نجاح الآسيان في التخفيف من هذه التحديات من خلال آليات تكاملية تدريجية ساعدت في خلق بيئة تنافسية متوازنة ومشجعة للاستثمار. وفيما يخص دراسة إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر (2015)، التي أكدت أن التكامل الاقتصادي يبقى غير مؤثر ما لم يتم تفعيله بآليات وخطط فعّالة، يتوافق هذا الاستنتاج مع تجربة الآسيان حيث ساعد الالتزام بتطوير سياسات وآليات واضحة في تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل، مما انعكس في تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير وزيادة التدفقات التجارية والاستثمارية.

2.2. مناقشة نتائج مع الدارسات التي تتناول تأثير التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية

أظهرت دراسة يانغ ليو وجينغ نينغ تشينج (2019) أن تطوير البنية التحتية للنقل يعزز بشكل كبير من حجم التجارة ويساهم في تكامل اقتصادي أعمق داخل الآسيان، حيث يتوافق هذا مع التحسينات الملاحظة في البنية التحتية للآسيان، مثل توسع شبكات النقل البحري في سنغافورة وتغطية شبكات الهاتف والإنترنت في معظم الدول. يضيف هذا الاستنتاج أهمية للاستثمار في البنية التحتية كعامل أساسي لزيادة التدفقات التجارية وتسهيل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وبالمثل، تشير دراسة م. كاواي وكانداناكنوي (2015) إلى أن وجود بنية تحتية متقدمة يعزز من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تدعمه البيانات الحالية التي تشير إلى أن التحسينات في البنية التحتية ساعدت على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في الدول ذات الفئة العمرية العاملة المتزايدة والتي تعتبر ملائمة لاحتياجات الاقتصاد المتنامي في المنطقة. أما دراسة ديفيد وخوسية (2018) فقد أشارت إلى أن الاحتكاكات التجارية تتأثر بعوامل مثل التركيبة السكانية، حيث يساعد التنوع السكاني في تقليل الحواجز التجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية حول تأثير النمو الديموغرافي المستمر في الآسيان والذي ساهم في خلق سوق إقليمية واسعة ساعدت على جذب الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري. أخيرًا، تدعم نتائج دراسة سحر العميدي وأ. مجيدي (2020) أن التبعية المكانية تعزز من الأداء الاقتصادي للدول المجاورة، ما يعكس دور الروابط المكانية والاقتصادية التي توفرها البنية التحتية في تحقيق نمو إقليمي شامل. تشير هذه الفكرة إلى أن تعزيز التكامل الإقليمي داخل الآسيان قد

ساهم في خلق بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة، مما يعكس أهمية التحسين المستمر للبنية التحتية ودعم التعاون بين الدول لتحقيق منافع اقتصادية مشتركة.

3.2. مناقشة نتائج الدراسة التجريبية مع الدارسات السابقة

1.3.2. تأثير التجارة البينية على التنمية الاقتصادي

تشير نتائج الدراسة التجريبية إلى تأثير إيجابي وقوي للتجارة البينية (TITG) على الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان، حيث يتوافق ذلك مع دراسات عديدة حول تأثير التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي. دراسة صباح وداد وشليحي إيمان (2021) ركزت على دور التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وأشارت إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعزز من زيادة حجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي دراسة إدوارد وآخرون (2016) التي تطرقت إلى تأثير التكامل الاقتصادي العميق في جنوب وشرق إفريقيا، أبرزت كذلك أن إزالة الحواجز التجارية يزيد من الرفاهية ويقلل من الفقر، مما يدل على أن فتح الأسواق المحلية للتجارة الإقليمية يعد ركيزة أساسية لدفع النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي للسكان في الدول النامية هذه النتائج تنسجم مع نتائج دراسة جان بابتسيست (2011) التي وجدت أن نافتا ساهمت في تعزيز التجارة والاستثمار في المكسيك، مع تحسن في الأداء الاقتصادي بشكل عام

وبالتالي، يتبين أن التجارة البينية تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الأداء الاقتصادي، سواء في الاتحاد الأوروبي، منطقة الآسيان، أو مناطق أخرى، مما يوضح أن تعزيز التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون استراتيجية فعالة لدعم النمو المحلي وتعزيز التنافسية الدولية.

2.3.2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

توصلت الدراسة التجريبية إلى علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتناقض مع العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي كعامل دافع للنمو دراسة جاجيك وسيرجي (2018) تطرقت إلى تأثير التكامل الاقتصادي في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي في الاتحاد الأورو آسيوي، مشيرةً إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تطوير سلاسل القيمة العالمية، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي دراسة حركاتي فاتح (2021) على وجه الخصوص ركزت على دور التكامل الإقليمي الآسيان في جذب الشركات متعددة الجنسيات وإزالة الحواجز الجمركية، مشيرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عند إدارتها بشكل مناسب، يمكن أن تكون دافعًا قويًا لتحسين الإنتاجية المحلية وتعزيز التنافسية.

أما دراسة نارتروبد سابساد، وآخرون (2018) فقد تناولت حالة تايلاند وأشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، لكن دون تحقيق الأثر المرجو على المدى الطويل مثلما لوحظ في دول أخرى من الآسيان، مما يبين أن فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد بشكل كبير على السياق الاقتصادي لكل دولة والبيئة الاستثمارية المتاحة. وبناءً على ذلك، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون دافعًا للتنمية الاقتصادية، لكن نجاحه يعتمد على سياسات تكاملية تدعم بيئة الاستثمار المحلي، وهو ما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات تهدف إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبية

3.3.2. تأثير التكامل الاقتصادي على البطالة والتضخم

أشارت الدراسة التجريبية إلى أن التجارة البينية تسهم في خفض معدلات البطالة، بينما كان لـFDI تأثير محدود على التوظيف، وهذا يتسق مع دراسة بلامر وآخرون (2014) التي أوضحت أن تحرير التجارة ضمن الآسيان أدى إلى مكاسب في التوظيف، رغم أن التأثيرات توزعت بشكل متفاوت بين القطاعات من جانب آخر، أوضحت دراسة أروبشيك كوالسكا وميرزوف (2017) أن التكامل الاقتصادي له تأثيرات مختلفة على التضخم، حيث أظهر التكامل تأثيرات تضخمية في بعض الحالات، مما يؤكد نتائج الدراسة التجريبية التي أشارت إلى أن FDI يرتبط بزيادة التضخم، في حين لم يكن لتأثير التجارة البينية على التضخم دلالة إحصائية

وتشير كل الدراسات إلى أن التأثيرات الاقتصادية للتكامل على معدلات البطالة والتضخم تعتمد على الظروف الاقتصادية لكل دولة وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يجعل من الضروري تطوير سياسات اقتصادية متوازنة تعزز فوائد التكامل وتقلل من تأثيراته السلبية المحتملة.

4.3.2. دور التكامل الاقتصادي في تعزيز التنمية البشرية

فيما يخص التنمية البشرية، تشير نتائج الدراسة التجريبية إلى أن التجارة البينية تؤثر بشكل إيجابي على مؤشرات التنمية البشرية، في حين لم يُظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية. دراسة نجلاء هزلة (2021) حول الاتحاد الأوروبي تدعم هذه النتائج، إذ تشير إلى أن التكامل الاقتصادي يساعد في تحسين التنمية البشرية من خلال زيادة التبادل التجاري ونمو رأس المال الثابت، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تفاوتات في التنمية البشرية بين الدول الأعضاء. من جهة أخرى، دراسة هايوين تشو (2017) التي تناولت التكامل الاقتصادي بين الهند والصين، وجدت أن التكامل ساهم في تحسين سوق العمل وزيادة التنافسية، رغم تباين تأثيره على العمالة بسبب اختلاف القدرات المحلية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية

كما أظهرت دراسة سين يونغ بارك وراشيل كلافيريا (2018) أهمية التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية الاجتماعية وتقليل الفجوات في الدخل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، مما يدعم النظرية القائلة بأن التجارة البينية يمكن أن تؤدي إلى تحسينات في مستويات المعيشة والتعليم والصحة، وهي أساسيات مؤشر التنمية البشرية

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم تحليل تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية في دول الآسيان باستخدام عدة نماذج إحصائية قائمة على البيانات المقطعية للفترة 2013-2022، حيث استُكشفت العلاقة بين التجارة البينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة، وبين الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التنمية البشرية، والتضخم كمتغيرات تابعة. أظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي الإقليمي كان له تأثير إيجابي وملحوظ على النمو الاقتصادي، حيث ارتبطت زيادة التجارة البينية بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وخفض معدلات البطالة، في حين أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي واستقرار التضخم، مع بعض التحديات المتعلقة بتأثيرها على البطالة والتنمية البشرية. وأشارت الاختبارات التشخيصية إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة للتعامل مع البيانات المتاحة، مما عزز دقة التقديرات. يُظهر التكامل الاقتصادي الإقليمي دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي، حيث يساعد تعزيز التجارة البينية على الاستفادة من المزايا التنافسية بين الدول الأعضاء، مثل المواد الخام أو التكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع الأسواق. كما أن لهذا التكامل تأثيرًا إيجابيًا على سوق العمل، حيث يُسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة من خلال زيادة الطلب على العمالة في القطاعات المستفيدة من التجارة. في المقابل، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا في تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاجية، ولكن تأثيرها كان محدودًا أحيانًا نتيجة لتركيز الاستثمارات في قطاعات غير إنتاجية أو نتيجة لخروج رؤوس الأموال. وعلى صعيد التنمية البشرية، أظهرت التجارة البينية أثرًا إيجابيًا على تحسين مستويات التعليم والصحة والمعيشة. أما فيما يتعلق بالتضخم، فقد كان تأثير التجارة البينية ضعيفًا وغير ذي دلالة إحصائية، مما يُشير إلى الحاجة لمزيد من الأبحاث حول كيفية تحسين تأثير التجارة على استقرار الأسعار. رغم الإيجابيات، تشير النتائج إلى بعض التحديات، مثل الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لضمان أن الاستثمارات الأجنبية تُسهم في خلق فرص عمل وتحسين جودة الحياة، وليس فقط في زيادة الإنتاجية.

خاتمة

الخاتمة:

جاءت هذه الاطروحة بمساهمة مهمة في دراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية حيث قامت بدراسة تحليلية وتجريبية على عينة متكونة من عشر دول تشكل منطقة التجارة الحرة الأسيان وهي بروناي كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام. وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013-2022 اعتمدت الأطروحة على المنهج التاريخي في المبحث الأول من الفصل الرابع لعرض مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الآسيان، في حين تم استخدام المنهج التحليلي في المبحث الثاني لتقييم واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة. أما الفصل الخامس فقد اتبع المنهج التجريبي مستخدمًا مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن التكامل الاقتصادي الإقليمي، مثل حجم التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية بين دول الآسيان، بالإضافة إلى مؤشرات تعبر عن التنمية الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، مستوى التضخم، ومؤشر التنمية البشرية.

تُعد هذه الأطروحة إضافة إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية فمن الناحية المفاهيمية، اعتبرت ان التكامل الاقتصادي الإقليمي هو التعاون بين الدول أو الأقاليم ضمن منطقة جغرافية معينة بهدف تعزيز التبادل التجاري، إزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستفادة المتبادلة. هذا التكامل يعمل على تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال توسيع الأسواق وتدفق رؤوس الأموال والسلع بحرية أكبر، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية الدول المشاركة، على الجانب الآخر التنمية الاقتصادية تُركز على تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية داخل المجتمع من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز البنية التحتية وتحسين التعليم، وتعزيز الصناعات المحلية. من هذا المنطلق، يرتبط التكامل الاقتصادي الإقليمي بالتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول، مما يُسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة، وتحسين المهارات البشرية، وزيادة الاستثمارات. إن إزالة العوائق الاقتصادية والحدودية يُحفز على تدفق التكنولوجيا والمعرفة مما يعزز التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي. بذلك، حيث يوفر بيئة مواتية للنمو الاقتصادي من خلال التعاون والاستفادة المتبادلة بين الدول.

أما من الناحية التحليلية، فقد قدمت الأطروحة مقاربة منهجية جديدة عبر المنهج التاريخي في سرد مراحل واليات التي شهدتها عملية التكامل في منطقة الأسيان ومنهج تحليلي وصفي في تأثير التركيبة السكانية والبنية التحتية على مؤشرات التكامل والتنمية مما يُعد إسهامًا جديدًا في الأدبيات المتاحة في هذا المجال. وفي الجانب التجريبي، تتمثل مساهمة الأطروحة في النظرة الشمولية التي قدمتها حول اختيار المتغيرات الاقتصادية بعناية وقياس تأثيرها على التنمية.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها

أولا: النتائج

1.على مستوي التأصيل المفهومي لتكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية الاقتصادية

- التكامل الاقتصادي الإقليمي يمثل طورًا متقدمًا من العلاقات الاقتصادية الدولية يهدف إلى رفع مكانة الدول ضمن النظام الاقتصادي العالمي. هذه العملية تسمح للدول بتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وتعزيز الاستثمار المشترك، مما يعود بالنفع على اقتصاداتها من خلال زيادة فرص العمل وتحسين الخدمات والبنية التحتية.

- التكامل يفتح الباب أمام أسواق جديدة، مما يعزز الاستثمارات الداخلية والخارجية. هذا الوسع يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق كفاءات تشغيلية أعلى. كما أنه يساهم في استقرار الإقليم من خلال تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، مما يجعل الاقتصادات أكثر قدرة على مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي لا يأخذ شكلاً واحدًا بل يظهر بأنماط متنوعة تتراوح بين الأشكال التقليدية، التي تركز على تعميق العلاقات الاقتصادية المباشرة مثل التحرير التجاري، والأنماط الحديثة التي تشمل أشكالًا جديدة من التعاون مثل الإقليمية المفتوحة. هذا التنوع يسمح بتكييف التكامل ليتناسب مع الاحتياجات الخاصة والظروف الفريدة لكل منطقة، مما يعزز فعاليته ويسهل تطبيقه بشكل أكثر نجاحًا.
- النتائج تشير إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعمل كمحفز لتعزيز التنافسية الاقتصادية للدول الأعضاء يتم ذلك من خلال تسهيل وصول الشركات إلى أسواق جديدة وأكبر، وتخفيض التكاليف التجارية عبر الحدود هذه العمليات تمكّن الشركات من تحقيق اقتصاديات الحجم والاستفادة من مزايا الإنتاج الأكثر كفاءة، مما يحسن من قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.
- التكامل يسهم في الاستقرار الاقتصادي الإقليمي بطرق عدة، بما في ذلك تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز الأمان الاقتصادي. تعاون الدول في إطار التكامل الاقتصادي يمكن أن يقود إلى سياسات موحدة تساعد على استقرار الأسواق، ويقلل من تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية بفضل التنسيق الأفضل بين السياسات الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي يفتح الباب أمام تحسين الابتكار وتسهيل نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء. يعزز ذلك من القدرة التنافسية للدول ويحفز النمو الاقتصادي. التعاون في مجالات البحث والتطوير يمكن أن يؤدي إلى ابتكارات مشتركة تستفيد من الخبرات المتنوعة والموارد المشتركة، مما يعود بالفائدة على المنطقة ككل.

2.على مستوي تحليل العلاقة النظرية بين التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية

- نظريات التجارة الخارجية مثل نظرية "هكشر-أوهلين" ونظرية "لندر" تشير إلى أن التكامل الاقتصادي يسهم في تخصيص الموارد بكفاءة أكبر بين الدول المشاركة. يؤدي هذا التخصيص الفعّال إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. على سبيل المثال، تستفيد الدول من تصدير السلع التي تستخدم فيها عوامل إنتاج وفيرة وتستورد السلع التي تتطلب عوامل إنتاج نادرة. هذا يعزز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الكفاءة وتوسيع الأسواق.
- نظرية التوطين والجغرافيا الاقتصادية تشير إلى أن الموقع الجغرافي يلعب دورًا كبيرًا في تحديد الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها بين الدول. في سياق التكامل الاقتصادي، يؤدي تحسين البنية التحتية وتخفيف حواجز النقل إلى تعزيز التجارة وزيادة النمو الاقتصادي في المناطق المتكاملة. هذا التوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية يسهم في تحسين كفاءة التوزيع وتقليل التكاليف، مما يعزز التنمية الاقتصادية.
- نظريات النمو الاقتصادي الداخلي تشير إلى أهمية المعرفة والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز هذه العمليات من خلال تسهيل انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين الدول الأعضاء. هذا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي يمكنها الاستفادة من تقنيات أكثر تقدماً لتحقيق قفزات نوعية في النمو الاقتصادي.

- نظرية أقطاب النمو تشير إلى أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تفاوت إقليمي بين الدول. المناطق التي تتمتع بصناعات قوية ومزدهرة تصبح مراكز جذب للنشاط الاقتصادي، مما يعزز النمو الاقتصادي فيها. في المقابل، قد تتراجع المناطق التي لا تتمتع بنفس القدرات الاقتصادية. هذا التفاوت يبرز أهمية السياسات التي تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر توازنًا للعوائد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.
- تؤكد النظرية المؤسسية على أهمية وجود مؤسسات اقتصادية قوية وفعالة لدعم عمليات التكامل الإقليمي. المؤسسات الاقتصادية تساعد في وضع وتنفيذ سياسات تضمن توزيعاً عادلاً للفوائد الاقتصادية من التكامل، كما أنها تلعب دورًا حاسمًا في تقليل الفساد وزيادة الشفافية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولًا واستدامة.
- كما يتضح إلى أن التكامل الإقليمي غالبًا ما يحفز الدول الأعضاء على إجراء إصلاحات هيكلية في اقتصاداتها هذه الإصلاحات تشمل تحرير الأسواق، تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية. الإصلاحات الهيكلية المدعومة بالتكامل الإقليمي تسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات، مما ينعكس إيجابيًا على التنمية الاقتصادية الشاملة.

3.على مستوي الاختبار التجريبي للعلاقة بين التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية

- أظهرت النتائج أن زيادة حجم التجارة البينية بين دول الآسيان له تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي. النماذج التقديرية أظهرت أن زيادة وحدة واحدة في حجم التجارة البينية ترتبط بزيادة تصل إلى ستون في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد دور التكامل الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.
- رغم أن التجارة البينية أظهرت تأثيرًا إيجابيًا على مؤشر التنمية البشرية، إلا أن هذا التأثير كان محدودًا نسبيًا. النتائج تشير إلى أن حجم التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون لهما تأثير كبير على تحسين مستويات المعيشة والتعليم والصحة، مما يستدعي النظر في سياسات تكميلية لتعظيم فوائد التكامل الاقتصادي على التنمية البشرية.
- أظهرت النماذج التقديرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على معدلات البطالة، لكن هذا التأثير كان ضعيفًا نسبيًا. بعض النتائج أشارت إلى أن الاستثمارات الأجنبية قد لا تساهم بشكل مباشر في تقليل البطالة، وقد تكون مرتبطة بتحديات في سوق العمل المحلي.
- أظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي قد يساهم في خفض معدلات التضخم من خلال زيادة التجارة البينية، لكن التأثير كان محدودًا وغير موثوق به إحصائيًا. في المقابل، الاستثمار الأجنبي المباشر أظهر تأثيرًا إيجابيًا على التضخم، مما يشير إلى أن تدفقات الاستثمار قد تزيد من الضغوط التضخمية في المنطقة.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى حول تأثير مراحل التكامل الاقتصادي وآليات تنفيذه على التنمية الاقتصادية

- تبرز الفرضية التي تستكشف كيف أن المراحل التاريخية لتطور هذا التكامل قد ساهمت بشكل مباشر في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي لدولها الأعضاء. من خلال آليات مثل والتي تشمل الإطار الخاص بخدمات الآسيان (AFAS)، اتفاقية تجارة السلع لرابطة الآسيان (ATIGA)، واتفاقية الاستثمار الشاملة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ACIA) حيث نجد أن هذه الآليات ساهمت في تسهيل التبادلات التجارية البينية وتنسيق السياسات

الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الصادرات والواردات وتحسين البنية التحتية والكفاءة الإنتاجية. هذا التعاون والتكامل المتزايد أثر إيجابًا على النمو الاقتصادي بتوفير أسواق أوسع وخلق فرص عمل، مما عزز من مستويات المعيشة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة

الفرضية الثانية حول تأثير التغيرات في التركيبة السكانية والبنية التحتية:

- ارتفاع نسبة السكان القادرين على العمل ساهمت في توفير قوى عاملة ضرورية لتلبية المتطلبات الاقتصادية المتزايدة، مما أدى إلى تعزيز الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت البنية التحتية تحسينات مهمة، خاصة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة، مما عزز التجارة البينية بتسهيل حركة البضائع والخدمات والأموال بين الدول الأعضاء. لذا، فإن النمو الديموغرافي المستدام مقترنًا بتطور البنية التحتية يلعب دورًا محوريًا في تحقيق فعالية اقتصادية أعلى من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية وتحسين الفعالية في استغلال الموارد

الفرضية الثالثة حول تأثير التجارة السلعية البينية:

- أظهرت النتائج أن حجم التجارة السلعية البينية (TITG) له تأثير إيجابي قوي على الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الآسيان. حيث يشير معامل التأثير (0.5807) إلى أن زيادة وحدة واحدة في حجم التجارة السلعية البينية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 58.07%. هذه النتيجة تدعم فرضية أن التجارة البينية تسهم بشكل مباشر وفعّال في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.
- أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين حجم التجارة السلعية البينية ومعدل البطالة، حيث يؤدي زيادة التجارة البينية إلى خفض معدل البطالة. ومع ذلك، يُلاحظ أن التأثير على البطالة كان محدودًا وغير حاسم في بعض النماذج، مما يشير إلى ضرورة مزيد من التحليل لأخذ عوامل أخرى مؤثرة بعين الاعتبار.
- النتائج أشارت إلى وجود تأثير سلبي للتجارة السلعية البينية على معدل التضخم، حيث أن زيادة التجارة البينية تسهم في خفض معدلات التضخم. ومع ذلك، لم تكن هذه العلاقة قوية أو ذات دلالة إحصائية قوية في جميع النماذج، مما يستدعي مزيدًا من البحث لتحديد الظروف التي يمكن أن تؤثر فيها التجارة البينية على الاستقرار السعري في المنطقة.

الفرضية الرابعة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر:

- النتائج أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الآسيان. وفقًا للنماذج التقديرية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في زيادة النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يلاحظ أن تأثير FDI كان أقل وضوحًا في بعض النماذج مما يشير إلى أن الاستفادة من FDI قد تعتمد على عوامل إضافية مثل نوعية الاستثمارات والسياسات الاقتصادية المحفزة.
- فيما يتعلق بالبطالة، أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خفض معدل البطالة في دول الآسيان. FDI يسهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع صناعية وخدمية جديدة، مما ينعكس إيجابًا على معدلات التوظيف. ومع ذلك، كان التأثير في بعض النماذج محدودًا، مما يشير إلى أن التأثير على البطالة قد يختلف حسب القطاع الذي يتم فيه الاستثمار وحجم الاستثمارات.
- النتائج تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير محتمل على استقرار معدل التضخم، ولكن هذا التأثير كان متفاوتًا وغير حاسم في بعض النماذج. في بعض الحالات، قد يؤدي تدفق FDI إلى زيادة الطلب الكلي، مما

يرفع الضغط التضخمي، بينما في حالات أخرى، يمكن أن يسهم FDI في زيادة القدرة الإنتاجية للبلاد، مما يساعد على استقرار الأسعار.

الفرضية الخامسة حول التكامل الاقتصادي والتنمية البشرية:

- أظهرت النتائج أن حجم التجارة البينية في دول منطقة التجارة الحرة الآسيان له تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية، ولكن هذا التأثير كان محدودًا. بزيادة حجم التجارة البينية، يمكن أن تتحسن بعض جوانب التنمية البشرية مثل مستويات التعليم والصحة والدخل. ومع ذلك، أظهرت النماذج أن هذه الزيادة في مؤشر التنمية البشرية قد تكون طفيفة، مما يشير إلى أن فوائد التجارة البينية على التنمية البشرية قد تكون غير متساوية وتتطلب سياسات تكميلية لتعظيم هذا التأثير.
- النتائج تشير أيضًا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التجارة الحرة للآسيان لها تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية. الاستثمارات الأجنبية قد تسهم في تحسين البنية التحتية، زيادة فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، مما ينعكس إيجابًا على التنمية البشرية. ومع ذلك، كان التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على التنمية البشرية أقل وضوحًا في بعض النماذج، مما يعني أن الاستفادة من FDI في تحسين التنمية البشرية قد تعتمد على جودة ونوعية هذه الاستثمارات، وكذلك على توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل عادل بين السكان.

ثالثا: التوصيات:

1. علي مستوي التأصيل المفهومي:

- لتحقيق الاستفادة القصوى من التكامل الاقتصادي الإقليمي، يُوصى بأن تتبنى الدول النامية استراتيجيات فعّالة تشمل تحسين التنافسية الإقليمية عبر توفير فرص لتحقيق الاقتصاديات الحجمية وخفض تكاليف الإنتاج. كما يجب تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية وتبني تقنيات جديدة لرفع الكفاءة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على هذه الدول تطوير برامج لتحسين القدرات المحلية والإقليمية ودعم التعاون في مجالات الابتكار وتطوير التكنولوجيا، وتوسيع الوصول إلى التعليم والتدريب لرفع مستوى مهارات القوى العاملة. تطبيق هذه الاستراتيجيات سيسمح للدول النامية بتعزيز استقلاليتها الاقتصادية وحمايتها من التقلبات العالمية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.
- لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي مع الحد من آثاره السلبية، يُوصى بتبني مجموعة من الإجراءات والآليات الفعالة التي تشمل تطوير سياسات اقتصادية مرنة تتكيف مع التغيرات السريعة في السوق، وتنفيذ برامج حماية اجتماعية واقتصادية للفئات المتأثرة بالتكامل، وتطبيق تدابير مكافحة الإغراق لحماية الصناعات المحلية. كما يُنصح بتعزيز الاستثمارات في المناطق الأقل تطورًا لضمان تنمية متوازنة، وتقديم برامج للتدريب وإعادة تأهيل العمالة، بالإضافة إلى إنشاء آليات فعالة لحل النزاعات وتنفيذ نظام للمراقبة والتقييم المستمر. هذه الإجراءات ستعزز من قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من فوائد التكامل مع تقليل الآثار السلبية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة في المنطقة.

2. على مستوي التحليل النظري

- إن تحقيق التوازن بين تعزيز التجارة الحرة وحماية الصناعات المحلية يعد ضرورة استراتيجية ضمن جهود التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة. إذ أن التجارة الحرة تسهم بشكل كبير في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع الأسواق، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فمن المهم أيضًا حماية الصناعات المحلية، خصوصًا في المراحل الأولى من التطوير أو تلك التي قد تتأثر سلبًا بالمنافسة الأجنبية لتحقيق هذا التوازن، يجب

على الحكومات تنفيذ سياسات مؤقتة تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة، مثل فرض رسوم جمركية انتقائية أو تقديم دعم مالي وتقني لهذه الصناعات. كما ينبغي أن تكون هذه السياسات مصحوبة بخطط طويلة الأجل تهدف إلى تحديث الصناعات المحلية، وتعزيز قدرتها على المنافسة العالمية من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات اللازمة لضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

- يعد تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية وتبادل التكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما في ضوء نظرية "لندر" التي تؤكد على أهمية التشابه في الدخل والتفضيلات بين الدول لتعزيز التجارة البينية. وبالاعتماد على هذا الإطار النظري، فإن التعاون الإقليمي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تمكين الدول النامية من تسريع وتيرة نموها الاقتصادي وتقليص الفجوات الاقتصادية مع الدول المتقدمة داخل التكتل الإقليمي. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تبادل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين القدرات الإنتاجية، وتعزيز الابتكار في الأنظمة الصناعية والتجارية. هذا التعاون يسهم بشكل مباشر في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة على المستوى الإقليمي، بما يتماشى مع الأهداف المشتركة للتكامل الاقتصادي.

3. على مستوي الدراسة التحليلية

- العمل على تطوير اليات التكامل الاقتصادي واستدامته حيث ينبغي لدول الآسيان الاستمرار في تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال دعم الاتفاقيات التجارية ومبادرات التعاون التي تعزز التبادل التجاري والاستثمار بين الدول الأعضاء. كما يوصى بتطوير استراتيجيات واضحة لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة، بما يعكس التزامًا مشتركًا بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لجميع الأعضاء.
- الاستثمار في التركيبة السكانية لتعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية بالنظر إلى التغيرات الديموغرافية ونسبة الشباب العالية، توصي الدراسة بضرورة استغلال هذا العامل من خلال تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لجذب استثمارات أجنبية تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي متزايد مما يدعم استقرار المنطقة الاقتصادي ويزيد من قدرتها التنافسية.
- زيادة التركيز على تطوير البنية التحتية لتحسين الربط الإقليمي لتسهيل الربط الفعّال بين دول الآسيان يوصى بزيادة الاستثمار في مشاريع النقل والاتصالات، مما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية. كما يجب توسيع البنية التحتية الاجتماعية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، بهدف تحسين التنمية البشرية وخلق بيئة مستدامة تدعم تحقيق التكامل الإقليمي.

1. على مستوي الدراسة القياسية

- توصي الدراسة بضرورة تعزيز حجم التجارة السلعية البينية بين دول منطقة التجارة الحرة الآسيان، نظراً لما أظهرته النتائج من تأثير إيجابي قوي لهذه التجارة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 58.07%. كما تسهم هذه التجارة في خفض معدلات البطالة وتحقيق استقرار في معدلات التضخم، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من البحث لفهم الظروف التي تعزز هذا الاستقرار السعري، كما يوصي بتطوير السياسات التي تسهل وتعزز تدفق التجارة البينية في المنطقة، كوسيلة فعالة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.
- توصي الدراسة بتشجيع وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى دول الآسيان، نظراً لتأثيره الإيجابي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة. ومع ذلك، يُنصح بأن يتم التركيز على نوعية الاستثمارات والسياسات الاقتصادية المحفزة لضمان تحقيق الفوائد

الاقتصادية المرجوة. كما ينبغي وضع استراتيجيات لضمان أن هذه الاستثمارات تسهم أيضًا في استقرار معدل التضخم، من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية وتجنب الضغط التضخمي. هذه التوصيات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في دول الآسيان.

- توصي الدراسة بضرورة تعزيز حجم التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التجارة الحرة للآسيان، نظرًا لتأثيرها الإيجابي على تحسين مؤشر التنمية البشرية. ومع ذلك، نظراً لأن التأثير كان محدودًا في بعض الجوانب، يُوصى بتنفيذ سياسات تكميلية تهدف إلى تعظيم الفوائد المحتملة لهذه التدفقات الاقتصادية. هذه السياسات ينبغي أن تركز على تحسين جودة ونوعية الاستثمارات والتجارة، وضمان توزيع الفوائد بشكل عادل بين السكان لتعزيز مستويات التعليم والصحة والدخل بشكل مستدام وشامل.

رابعا: آفاق الدراسة المستقبلية:

انطلاقًا من النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة، وفي ضوء ما أفرزته من إشكالات فرعية وزوايا بحثية لم تُعالج بعمق، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية التي من شأنها أن تُثري النقاش العلمي حول موضوع التكامل الاقتصادي والتنمية، من أبرزها:

- **دراسة دور التكامل الرقمي في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:**

في ظل التحوّل العالمي نحو الرقمنة، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين تطور البنية التحتية الرقمية والتكامل الاقتصادي، خاصة على مستوى التبادل الإلكتروني للسلع والخدمات، وتسهيل الاستثمار عبر المنصات الرقمية المشتركة.

- **تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستقرار السياسي داخل التكتلات النامية:**

يُعد الاستقرار السياسي شرطًا ونتيجة في آنٍ واحد لنجاح التكامل. ويمكن مستقبلاً استكشاف كيف ينعكس التنسيق الاقتصادي على تعزيز الثقة المتبادلة وتخفيف حدة الأزمات السياسية بين الدول الأعضاء.

- **دمج البعد البيئي في تقييم أثر التكامل على التنمية المستدامة:**

بالنظر إلى تصاعد الاهتمام بالقضايا البيئية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، فإن دراسة كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يراعي المعايير البيئية يُعد من المواضيع المستجدة التي تستحق المعالجة ضمن منظور التنمية المستدامة.

إجراء دراسات مقارنة بين تجارب التكتلات الاقتصادية في دول الجنوب:

يمكن مستقبلاً إجراء مقارنة بين الآسيان وتجارب أخرى كالاتحاد الإفريقي أو الميركوسور، لاستخلاص العوامل المشتركة والخاصة التي تُحدد فعالية التكامل في السياقات غير الغربية.

- **دراسة أثر التكامل الاقتصادي على العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل داخل التكتل:**

رغم تركيز معظم الدراسات، بما فيها هذه الأطروحة، على النمو والتنمية العامة، إلا أن توزيع ثمار التكامل يظل مسألة حيوية. لذا، يُستحسن مستقبلاً تحليل مدى تأثير التكامل على تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول والفئات داخل التكتل الواحد

قائمة المراجع

قائـمة الـمراجـع

أولا: المــراجع بالــغة الــعربــية

- **الكتــب**

1. نزيه عبد المقصود مبروك، (2006)، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى،
2. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، دون سنة، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية،
3. لمياء محمد عبد السلام، (2017) التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة،
4. محسن الندوي (2011) تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى،
5. عمر مصطفى محمد، (2014) التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،
6. أسامة المجذوب، (2001) العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،
7. عبد المطلب عبد الحميد (2003) السوق العربية المشتركة الو اقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر
8. أحمد يوسف، محمد زبارة, 1985، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،
9. بلا بلاسا،1964 نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراويز، دار النهضة العربية، ط 1،
10. محمد عبد الله شاهين محمد. 2016 أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،
11. سعيد النجار1990، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الو اقع العربي، ضمن كتاب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،
12. سامي عفيفي حاتم2004، اقتصاديات البنوك والنقود، ط 2 دار النسر الذهبي، القاهرة،
13. محمد أحمد السريتي،2009، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،
14. عبد الحكيم الرفاعي،1975سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة،
15. حسين عمر،1998 التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، الطبعة 1، دار الفكر العربي، القاهرة،
16. حربي محمد موسى عريقات (2006) الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى جامعة الاسراء الأردن دار و ائل للنشر
17. هوشيار معروف (2005) تحليل الاقتصاد الكلي دار صفاء للنشر والتوزيع عمان
18. نزار سعد الدين العبسي، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2001
19. العربية (2017) ماذا يعني الدخل القومي الإجمالي/https://www.alarabiya.net/aswaq
20. ب. برينيةوا. سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان 1989
21. هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي 2001
22. بلعزوز بن علي 2017 محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجز ائرية ط3،
23. لدباغ أسامة بشير2007 البطالة والتضخم، الاهلية للنشر والتوزيع ط1 الأردن، ص.294
24. الدعمة إبراهيم مراد 2009 التنمية البشرية الإنسانية (بين النظرية والو اقع) دار مناهج النشر والتوزيع، عمان

25. عبد الحميد رشوان حسين 2009 التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية
26. على أبو الفتاح أبو شرارة الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ط3 دار المسيرة عمان 2007 الأردن
27. -محمد سيد عابد التجارة الدولية 2001 مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الإسكندرية مصر
28. السامر ائي دريد محمود 2006 الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ط1 مركز الدارسات الوحدة العربية بيروت
29. أكرم عبد الحميد 2002 التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي مكتبة مديوني، القاهرة
30. احسين عبد المطلب الاسرج، الاتحاد الجمركي العربي و اثاره على الاقتصاديات العربية ،2010، ص10
31. عبد المنعم عفر، 1999أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 143.
32. محمد لبيب شقير، 1989، التكامل النقدي العربي، ندوة متطلبات التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص 39
33. محمد لبيب شقير،1986 الوحدة الاقتصادية العربية (تجاربها وتوقعاتها)، طبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
34. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجز ائر،
35. محمد محمود الإمام أوت 1990، التكامل الاقتصادي العربي بين العقدين، المستقبل العربي، العدد 8.
36. ماير1964، التنمية الاقتصادية -الجزء الأول -ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان،
37. محمد نبيل 2000 جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية،
38. ميشيل توأدور2006، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية،
39. هوشيار معروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفا، للنشر، ط1
40. نعمة الله نجيب إبراهيم،2000 أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،
41. مالكولمجيلز، دو ايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس1995، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض.
42. توفيق عباس عبد عون المسعودي، 2016 دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية). مجلة العلوم
43. دومينيك سلفادور،1985 . الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي، دار ماكجوهيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 46
44. سامي عفيفي،1991، حاتم التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج 1، الدار اللبنانية المصرية،
45. أحمد يوسف ومصطفى يوسف، التكتلات الاقتصادية الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018،
46. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، مرجع سابق، ص 364.
47. محمد عبد العزيز، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002،
48. عمرو محيا الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1972
49. محمد محروس1992، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 47.
50. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الدولية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005،

المقـالات، الملتقيـات، التقاريـر

51. عبد الناصر جندلي،2015 التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03،
52. سيد البواب، التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 1983،
53. حمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الو اقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، جامعة محمد بوضياف مسيلة على الموقع الالكتروني:
54. عبد اللطيف بوروبي،2001 العلاقات الاوروبية المغاربية بعد عام: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428 أكتوبر 2014،

55. سليمان المنذري،1998 الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات،
56. محمد المكليف، 26-27نوفمبر2012, العلاقات التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، الملتقي الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات جامعة الوادي الجزائر، ص3-4
57. شليحي الطاهر، مختاري مصطفي، 2018 تقيم لتجارب التكامل الاقتصادي في افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة لمسيلة، الجزائر، المجلد03العدد06،
58. مجلة المنار لإسلامي، العدد 5، الطبعة 1988،
59. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021،
60. جمال الدين العاقر شمام عبد الوهاب، دور التكامل في تحقيق التنمية، مجلة العلوم الإنسانية عدد 41 سنة 2014
61. هدي عبد الحميد على اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية المجلد 19 العدد 02 سنة 2018
62. سناء الحيدري ولبنى العزاوي دور أقطاب النمو التقنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا)،
63. هدى عبد الحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، المجلد 19، العدد 2018،
64. تقرير الأمم المتحدة، الدورة السادسة والعشرون المجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 21-24 فيفري، 2011،
65. عبد القادر خليل، وحبيبة، عامر، دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة، المحلة الجزائرية للاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، 2014،
66. مذكرة من أمانة الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمالي، مرجع سابق،
67. منظمة العمل الدولية التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية 2016،
68. عربي ايمان وبلبخاري سامي (2021)، التكتلات الاقتصادية كمدخل للتواجد في سلاسل القيمة العالمية دراسة تحليلية لدول رابطة الأسيان، مجلة الدارسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02،
69. حركاتي فاتح، (2020) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق اسيا الأسيان، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، العدد 01
70. صباح وداد وشليحي ايمان، (2021)، المنهج الحديث في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2018)، مجلة دارسات اقتصادية العدد 03
71. عقبة عبد الاوي، (2015)، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدارسات الاقتصادية والمالية العدد 02
72. إبراهيم سالم ياسمينة وياحي هاجر، (2015)، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين امال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي العدد 01،

- **المـذكرات والاطـروحات الأكـاديــمية**

73. محمد عباس محرزي،2004/2005، نحو تنسيق ضربي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر
74. آسيا الوافي، 2007 التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة الحاج الخضر، باتنة، -
75. بوقاعة زينب أطروحة دكتورة 2019 بعنوان معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد جامعة سطيف
76. عبد الوهاب الرميدى، 2001 واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،

77. بالفاطمي عباس،2004 التكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الو اقع والتحديات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،
78. طرفاى عتيقة،1996 التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجز ائر،
79. فارس رشيد2008 البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد
80. زروني مصطفى،2000 النمو الاقتصادي واستر اتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجز ائر،
81. مصطفى بن ساحة2011 إثر الصادرات غير النقطية على النمو الاقتصادي في الجز ائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتورة،
82. عقبة عبد اللاوي2009 الإقليمية الجديدة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجيستر مرجع سابق، جامعة ورقلة
83. كبداني سيد أحمد،2013- أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجز ائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية:
84. عبد الله موساوي، 2002، مكانة التجارة الخارجية في استر اتيجية التنمية عرض حالة الجز ائر خلال الفترة: 1989- 1999، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجز ائر،
85. نجلاء هزلة (2021) تحليل أثر الاثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تجارب تكاملية للفترة 1980-2019م) اطروحة دكتورة، جامعة حمة لخضر الوادي
86. جمال الدين العاقر، (2017)، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الافريقية، اطروحة دكتورة جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-
87. بوقاعة زينب، (2017)، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الو اقع العالمي الجديد، اطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس سطيف

ثانيا: المراجــع بالغــة الأجــنبيــة

- **BOOKS**

88. Amina Lahrech-Révil, 2002 Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découvertes, collection Repères, Paris, p 54.
89. Lomonosov, Modem Theories of Integration: French SchoolPracticalTheories of EuropeanIntegration, No 14 (2019). p26, (On Line: 08-03-2020), http://www.historystudies.msu.ru/ojs2/index.php/ISIS/article/view/256/595
90. Baldwin, R. E., & Venables, A. J. (1995). Regional Economic Integration*. In G. Grossman & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 3, pp. 1597-1644). Elsevier.
91. Hoekman, B., & Kostecki, M. M. (2009). The Political Economy of the World Trading System: The WTO and BeyondOxford University Press.
92. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). Economic Development. Pearson Education.
93. M. MoierR.E.Baldwin,oKONOOMIIPolitycznegPwn Wazawa1969, p112.
94. Stiglitz, J. E. (2000). Economics of the Public Sector. W.W. Norton & Company.
95. Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton University Press.
96. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Business.

97. Collier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford University Press.
98. Dasgupta, P. (2001). Human Well-Being and the Natural Environment. Oxford University Press
99. Stiglitz, J. E., & Rosengard, J. K. (2015). Economics of the Public Sector (4th Edition). W.W. Norton & Company
100. Todaro, Smith, Economicdevelopment (11th ed.), Boston: Addison Wesley, 2010, pp14-25.
101. Commission on Growth and Development (Spence Commission). The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. (2008).
102. Solow. R. (1957). Technical change and the aggregateproductionfunction. Review of Economics and Statistics, Vol.39 (3), pp.312-320.
103. Spence, M. The Next Convergence: The Future of Economic Growth in a Multispeed World. (2011).
104. Lim, C. (2008). SoutheastAsia: The Long Road Ahead, 3rd Ed. Singapore: World Scientific
105. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Pearson Addison-Wesley .
106. Lipsey, R. G., & Lancaster, K. (1956). The General Theory of Second Best. The Review of Economic Studies, 24(1), 11-32 .

107. Baldwin, R., &Wyplosz, C. (2019). The Economics of European Integration. McGraw-Hill Education .
108. Baldwin, R. E. (2017). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Harvard University Press
109. Simonetta and Peter, Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward In Regionalization, Growth and Economic Integration, 2007, p4.
110. Bela Balassa, Economicdevelopment and integration, Centro De EstudiosMonetario Latino americanos, Mexico, 1965, p 25.
111. Don P. Clark and Denise L. Stanley, Determinants of intra-industrytradebetweendeveloping countries and the United States, Journal of EconomicDevelopment, V24, N2, Chung-Ang University, Republic of Korea, December 1999, http://www.jed.or.kr/full-text/24-2/clark.PDF
112. Linder, S. B, Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S, Wionczek, New York: Praeger, 1966, P39.
113. Pearson, Scott R, and William D. Ingram, Economics of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in
114. Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement, P 10.
115. Bowles, P. (1997). ASEAN, AFTA and the 'New Regionalism'. Pacific Affairs, 70(2), 219-233.
116. Drysdale, P., &Garnaut, R. (1993). The Pacific: An application of a general theory of economic integration. In Pacific Dynamism and the International Economic System (pp. 183-224). Routledge.
117. Severino, R. C. (2007). Southeast Asia in Search of an ASEAN Community: Insights from the Former ASEAN Secretary-General. ISEAS-Yusof Ishak Institute
118. Acharya, A. (2014). Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order Routledge.
119. Yoshimatsu, H. (2006). The Political Economy of Regionalism in East Asia: Integrative Explanation for Dynamics and Challenges. Springer

120. Mahbubani, K. (2018). The ASEAN Miracle: A Catalyst for Peace. National University of Singapore Press.
121. Jones, L., & Smith, M. (2007). Making Process, Not Progress: ASEAN and the Evolving East Asian Regional Order*. International Security, 32(1), 148-184.
122. Pangestu, M. (2001). ASEAN Economic Integration: Looking Beyond AFTA. In S. Yusuf, M. Anjum, & K. Nabli (Eds.), Globalization and East Asia: Opportunities and Challenges (pp. 257-287). Oxford University Press.
123. Haggard, S. (2018). Developing Nations and the Politics of Global Integration Brookings Institution Press.
124. Kimura, F., & Ando, M. (2005). Two-dimensional fragmentation in East Asia: Conceptual framework and empirics International Review of Economics & Finance, 14(3), 317-348.
125. Pangestu, M. (2001). ASEAN Economic Integration: Looking Beyond AFTA. In S. Yusuf, M. Anjum, & K. Nabli (Eds.), Globalization and East Asia: Opportunities and Challenges (pp. 257-287). Oxford University Press.
126. *Hsiao, C. (2019).* Analysis of Panel Data *(4th ed.). Cambridge University Press.* https://doi.org/10.1017/9781009057745

- **Articles and seminar. Electronic documents**

127. Tahar Haroun, (1998) les Opportunités d'intégration économique au Maghreb, approche théorique et perspectives concrètes, thèse de doctorat en, science économique, , P 46
128. Tahar Haroun, OP CIT, P48.
129. Charles-Philippe David et Afef Benessaieh, 1997La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ,revue Etudes internationales, vol 28, n°2, p 227.
130. http://revues.univ-ouagla.dz/index.php/acceill/revue-calliers-de-politique-et-droit/198-dafatir-droit-et-politique/numero-15-2016-dafatir/3155-2016-09-21-10-28-27
131. Jamee, Palestinian European trade relations: Partnership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repac Archive, 2016, P4 Sur le site: mpra.ub.univmuenchen.de/74537/
132. Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A generalsurvey, The Economic Journal, Vol 70, No 279, Royal Economic Society London, Sep 1960, p.508, 509, (On Line: 27/03/2019)، http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_survey.pdf
133. Rosseaux, Paul, 1957. Review of the theory of customs unions, by J. E. Mcade.
134. Economica 24 (93): p75. (On Line: 29/03/2020), http://www.development.wne.uw.cdu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_1957.pdf
135. C. Fred Bergsten1997, Global Economy, Working Paper, The World Economy،، vol 20, n5, PP 545-565.
136. Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD2010, Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine،، p06, (On Line: 30/03/2020)، http://www.ctsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf
137. Lawrence, Robert Z, Preferential trading arrangements: The traditional and the new RegionalPartners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hockman, Center for Economic

Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for EconomicStudies (ECES),1997, p19

138. Andrea BonillaBolaños, A stepfurther in the theory of regionalintegration: A look at the Unasur'sintegrationstrategy, Halshs- 01315692,2016, p5,6, (On Line: 04-03-2020) ، https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01315692/document
139. Venables, A. J. (2003). Winners and Losers from Regional Integration Agreements. The Economic Journal, 113(490), 747-761.
140. Hosli, M. O. (2013). The European Union and the United Nations: Inter-organizational Relations at the Regional and Global Levels. Springer.
141. Baldwin, R. E., & Venables, A. J. (1995). Regional Economic Integration*. In G. Grossman & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 3). Elsevier.
142. Kimura, F., & Ando, M. (2005). Two-dimensional Fragmentation in East Asia: Conceptual Framework and Empirics. International Review of Economics & Finance, 14(3), 317-348.
143. Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development. Journal of Economic Growth, 9(2), 131-165.
144. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty. Penguin Press.
145. Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis: AggregationBias or FixedCosts? LIS Working Paper Series, No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016, (On Line: 09-03-2020)، http://EconPapers.repec.org/RePEc:lis:liswps:658
146. Juan Carlos Halack, the productqualityispresented by Linder'stheory, National Bureau of EconomicResearch, NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006, (On Line: 10-03-2020), http://www.nber.org/papers/w12712.pdf
147. Miren Lafourcade and Jacques-François Thisse, New EconomicGeography: The Role of Transport Cost, A Handbook of Transport Economic, edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011, P7. (On Line: 09/05/2020), https://www.elgaronline.com/view/9781847202031.00010.xml
148. Liliana Scutaru, Economicdevelopment versus sustainabledevelopment, Ecoforum,"Stefan cel Mare" University of Suceava, Romania, Volume 2, Issue 1(2), 2013, p 36.
149. Pearce, D. W., & Turner, R. K., Economics of naturalresources and the environment, New York: HarvesterWheatsheaf, 1990, p24, (On Line: 19/02/2019), https://books.google.dz/books?id=ex8vaG6m4RMC&pg=PA3&hl-ar&source=gbs_toc_r&cad-4#v=onepage&q&f=false
150. Dirk Ehnts et Hans-Michael Trautwein, From New Trade Theory to New Economicgeography: A SpaceOdyssey, Economia, 2015, PP35-66, (On Line: 11/06/2020), http://oeconomia.revues.org/1616
151. green economy of Kyrgyzstan, The concept and essence of the green economy, 2017, (On Line: 22/12/2019)، http://greeneconomy.kg/theory/ponyatie-i-sushhnost-zelenoy-ekonomiki/
152. The green economy: trade and sustainabledevelopment implication,(Electronicresource). https://unctad.org/system/files/official-document/ditcted20102_en.pdf

153. Panagariya, A. (2000). Preferential Trade Liberalization: The Traditional Theory and New Developments. Journal of Economic Literature, 38(2), 287-331
154. Baldwin, R. E. (1993). A Domino Theory of Regionalism. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 4465
155. Krauss, M. B. (1972). Recent Developments in Customs Union Theory: An Interpretive Survey. Journal of Economic Literature, 10(2), 413-436.
156. Krugman, P. (1991). Increasing Returns and Economic Geography. Journal of Political Economy, 99(3), 483-499.
157. Zuev Vladimir, The European Union: A supranational mechanism - the main instrument of European integration?, Scientific article, Modern Europe Journal, 2011, p100.
158. Martin Ruhs,Carlos Vargas-Silva, The Labour Market Effects of Immigration, THE MIGRATIONOBSERVATORY, 2020,p 3, (On Line: (16/05/2022)،https://migrationobservatory-ox-acuk. translate. goog/resources/briefings/the-labour-market-effects-of-immigration/? _x_tr_sl-cn&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto-sc
159. Ushkalova, The Economic Implications of RegionalIntegration: Myths and Reality Bulletin of the Institute of Economics of the RussianAcademy of Sciences, N4, 2017, pp123-124, (On Line: 27/12/2020), ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i- realnost. pdfhttps://cyberleninka.ru/article/n/ekonomicheskie-effekty-regionalnoy-integratsii-mify-i-
160. Makower and Morton, 1953،A contribution towards a theory of customs union, The Economic Journal 63 (249), p35
161. Bhagwati, Jagdish, Review of an essay on trade and transformation, by S. B. Linder, The Journal of Political Economy, V70, N5, Chicago 1962, p517, (On Line: 30/12/2020), http://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/258712
162. STAFFAN BURENSTAM LINDER, An essay on trade and transformation, Almqvist&Wiksells, SWEDEN, 1961, P: 100, (On Line: 30/12/2020), https://ex.hhs.se/dissertations/221624-FULLTEXT01.pdf
163. Ushkalova, building a model of integration in the post-Soviet space, taking into account global experience, scientific article, Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy, No.2, 2016, pp 188-190, (On02/01/2021),
164. Line: https://cyberleninka.ru/article/n/postroenic-modeli-integratsii-na-postsovetskom-prostranstve-s-uchetom-mirovogo-opyta/pdf
165. Elkan, Peter, Measuring the impact of economic integration among developing countries, Journal of Common Market Studies 14 (1), 1975, p 59.
166. Abdel Jaber, T, A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries, Journal of Common Market Studies, JCMS، Vol 9, N 3, 1971, pp. 256-257
167. Cooper and Massel, Toward a General Theory of Customs Unions for Developing Countries, Journal of Political Economy, The University of Chicago, Vol 73, No 5 Oct 1965, p 456.
168. Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, P 143, (On Line: 02/01/2021)، https://mpra.ub.unimuenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf
169. Balassa and Stoutjesdijk, Economic Integration among Developing Countries, World Bank Reprint Series: Number Thirty, Reprinted from the Journal of Common Market Studies.September 1975, p 53.
170. Lamouchi Zahia and NayliElham, (2021) Asean's Economic Integration And ItsRole In Developing Trade And Investment Flows In The Region،Algerian Economy

Review،Volume 15, Number 1, Pages 816-832 https://www.asjp.cerist .dz/en/article/160113

171. D. Anggraini, W. Riyanto, M. S. W. SuliswantoAnalysis of Economic Growth in ASEAN 2020) Vol. (2020) Vol. 18, No. 01, pp. 80-90،DOI :10.22219/JEP.V18I1.12708
172. Sahar AmidiORCID Icon &Ali FaghehMajidi،ORCID Icon ،Geographic proximity, trade and economicgrowth : à spatial econometricsapproach (2020) Pages 49-63, Published online : 21 Jan 2020 ،DOI :10.22219/JEP.V18I1.12708
173. Yang Liu and Jing Ning Cheng, The Trade Impact of Transport Infrastructure in the ASEAN Free Trade Area, The First International Symposium on Economic Development and Management Innovation (EDMI 2019) published by Atlantis Press as part of the Advances in Economics, Business and Management Research series available via its DOI: [10.2991/edmi-19.2019.52](https://www.atlantis-press.com/proceedings/edmi-19/125914967
174. Alexey B. Kireyev, Mr. Boaz Nandua, Ms. Lauren Ocampos, Mr. Babacar Sarr, Mr. Ramzi El Amin, Mr. Alain J. Auclair, Mr. Yoffie Kaye, and Mr. Jean-François Dauphin, Economic Integration in the Maghreb: An Unexploited Source of Growth (2019), published in IMF Review, https://doi.org/10.5089/9781484389843.087
175. NartrudeeSapsaad, P. Pastpipatkul, S. Sriboonchitt, The Impact of Foreign Direct Investment on the Host Country Economy: A Case Study of ASEAN and Thailand, (2018) In the book: Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics 840-852 pp DOI:10.1007/978-3-030-04200-4_60
176. David Comerford, José V Rodríguez Mora the gains from (2019) economic integration Economic Policy, Volume 34, Issue 98, Pages 201–266, https://doi.org/10.1093/epolic/eiz004
177. Gagik Sergey, (2018) The interrelationship between economic integration and foreign direct investment Current provisions of the socio-economic situation in the Republic of Armenia https//arar.sci.am/délibéra /publication 280966/édition /257980/content
178. Zhou, Haiwen (2017) Unemployment and Economic Integration for Developing Countries ،Frontiers of Economics in China, Vol. 10, No. 4 (2015) : pp. 664-690. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83313/
179. oan Miguel Tejedor (2017) Theories and Methods of Regional integration and Free Trade Agreements
180. Revista de EconomíaMundial n 47 : pp 223-242 https://www.researchgate.net/publication/322446534
181. O. Pshyk-Kovalska, D. Mirzoieva (2017) COMPARATIVE ANALYSIS OF STATIC AND DYNAMIC EFFECTS OF ECONOMIC INTEGRATION IN THE CASE OF THE EU AND NAFTA Published Economics https://www.semanticscholar.org/paper/COMPARATIVE-ANALYSIS-OF-STATIC-AND-DYNAMIC-EFFECTS-Pshyk-Kovalska-Mirzoieva/ba8b79b48a758c73d6a70f4483b7d9148e0baf80
182. Kiki Verico (2017) Key Drivers of Economic Integration in Southeast Asia: The Case of Indonesia, Malaysia and Thailand, Journal of ASEAN Studies Vol. 04 No. 02 https://doi.org/10.21512/jas.v4i2.887
183. Kiki Verico (2015) Open-ended impact of afta on fdi inflows: Evidence from macro-level data of indonesia, malaysia, thailand and firm-level data of indonesia Journal of Economic Cooperation and Development 36(2) pp 91-124
184. Masahiro Kawai،Kanda Nankai (13 Oct 2015) ASEAN Economic Integration through Trade and Foreign Direct Investment: Long-Term Challenges ADBI Working Paper 545 https://doi.org/10.1142/S0217590818400040

185. Michael G. Plummer, Peter A. Petri and Fan Zhai (2014) Assessing the impact of ASEAN economic integration on labour markets L O A s i a - P a c i f i c W o r k i n g P a p e r S e r i e s, C:/Users/win/Downloads/Documents/wcms_309610.pdf
186. Jean-Baptiste Velut (2011) NAFTA'sDevelopmental Impact on Mexico : Assessment and prospects Université de la Sorbonne Nouvelle Paris 3 DOI :10.4000/ideas.71
187. E. M. Ekanayake, Amit Mukherjee and Bala Veeramacheneni (2010)
188. Trade Blocks and the Gravity Model: A Study of Economic Integration among Asian Developing Countries, Journal of Economic Integration, Vol. 25, No. 4 (December 2010), pp. 627-643 (17 pages), https://www.jstor.org/stable/23000952
189. Soesastro, H. (2003). ASEAN Economic Cooperation and Challenges. Journal of Asian Economics, 13(1),
190. Baldwin, R. E. (2006). Multilateralising regionalism: Spaghetti bowls as building blocs on the path to global free trade*. The World Economy, 29(11), 1451-1518.
191. Dent, C. M. (2008). East Asian Regionalism: ASEAN Plus Three and Beyond. Routledge.
192. Armstrong, S. (2013). ASEAN, Regionalism, and the Global Economy. Pacific Economic Review, 18(1), 1-23.
193. Capannelli, G. (2014). ASEAN Centrality and the ASEAN-US Economic Relationship. Journal of Southeast Asian Economies, 31(3), 421-435.
194. Chong, A., & Pomfret, R. (2011). Trade Facilitation and Regional Integration in ASEAN. Asian Economic Journal, 25(2), 129-147
195. Menon, J. (2007). Building Blocks or Stumbling Blocks? Regional Cooperation Arrangements in Southeast Asia. Asian Economic Journal, 21(4), 429-443.
196. Ravenhill, J. (2009). East Asian Regionalism: Much Ado About Nothing? Review of International Studies, 35(S1), 215-235.
197. Plummer, M. G., & Chia, S. Y. (2009). Realizing the ASEAN Economic Community: A Comprehensive Assessment. ISEAS-Yusof Ishak Institute.
198. Murray, P. (2010). Regionalism and Multilateralism: ASEAN in the Global Governance of Trade Pacific Review, 23(3), 287-310.
199. Enloe, C. H. (2016). The Asia-Pacific region: Multiculturalism and Language Diversity. Journal of Asian Studies, 75(4), 781-798.
200. Bell, A., Fairbrother, M., & Jones, K. (2019). *Fixed and Random Effects Models: Making an Informed Choice*. *Quality & Quantity*, 53, 1051–1074.

- **Reports**

201. USHKALOVA, 2015 TO THE QUESTION OF THE EVOLUTION OF INTEGRATION PROCESSES IN THE MODERN WORLD, Bulletin of the Institute of Economics of the RussianAcademy of Sciences,، P 129.
202. Goldstein Andrea, The new regionalism in Sub-SaharanAfrica: More thanmeets the eye? OECD Development Center policy Brief2002, Organization for EconomicCo-operation and Development, no 20, France, p11, (On Line: 01/04/2020), http://dx.doi.org/10.1787/744208327104
203. World Bank. (1993). The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. Oxford University Press.
204. European Commission. (2017). Cohesion Policy and the Economic Performance of European Regions.

205. Paul Krugman, THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED, Association of mericanGeographers, 16 April 2010, (On Line: 03/06/2019), https://www.princeton.edu/~pkrugman/aag.pdf
206. World Bank, Sustainabledevelopment in a dynamic world-Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford UniversityPress. 2003.p1, (On Line: 21/12/2019), https://bit.ly/3mVsQlt
207. UNCTAD, The role of international trade in the post-2015 development agenda, Note by the UNCTAD secretariat, Trade and DevelopmentBoard Trade and Development Commission, Sixth session Geneva, 5-9 May 2014, Item 4 of the provisionalagenda. p5, (On Line: 23/02/2019), https://unctad.org/system/files/official-document/cid33_en.pdf.
208. World Trade Organization (WTO). (2011). World Trade Report 2011: The WTO and Preferential Trade Agreements: From Co-Existence to Coherence .
209. Glenn, Thoma and David, Rules of thumb for evaluating preferential trading arrangements: evidence from computable general equilibrium assessments, No 3149, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, 2003, p5, (On Line: 17/02/2021)، https://documents1.worldbank.org/curated/en/482631468779354365/pdf/wps3149.pdf
210. World Bank. (2017). Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times
211. World Health Organization (WHO). (2017). Global Health Observatory Data Repository
212. Asian Development Bank (ADB). (2017). ASEAN Economic Integration and Its Impact on Health Outcomes .
213. Isabella Massa, UNU-MERIT, Technological change in developing countries: Tradeoffsbetweeneconomic, social, and environmentalsustainability, WORKING PAPER, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna, 2015, pp 39-41.
214. De Mello, Panagari and Dani Rodrik, The New Regionalism: A Country Perspective. Chapter VI in New Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press, Policy Research Working Paper Series from The World Bank, No 1094,1993, p171
215. Ushkalova, The Economic Implications of Regional Integration: Myths and Reality Bulletin of the Institute of Economics of the Russian Academy of Sciences, Op. Cit, p 125.
216. Greenway, David, and Chris Milner, South-South trade: Theory, evidence, and policy, The World Bank Research Observer 5 (1), 1990, p59, (On Line: 02/01/2021)، documents.worldbank.org/curated/end/.../pdf/multi-page.pdf
217. Inotai, A, Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper, no. 643. Washington, D.C: World Bank 1991, (On Line: 02/01/2021), documents.worldbank.org/curated/pt/.../pdf/multipage.pdf
218. Junquera-Rueda, The European Model of Integration: Lessons for the Central American Common Market, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, sponsored by the EU Commission, Vol 5 No 18, 2005, p 4.
219. Shin Young Park, Rachel A. Claveria (2018) Does regional integration matter for inclusive growth? Evidence from the Multidimensional Regional Integration Index, Asian Development Bank Economics Working Paper Series http://dx.doi.org/10.22617/WPS189608-2

220. Alisa DiCaprio, Amelia U. Santos-Paulino and Maria V. Sokolova (2017) UNCTADVisit website https://unctad.org/publication/regional-trade-agreements-integration-and-development-unctad-research-paper-no-1
221. Edward J. Balistreri،MarylaMaliszewska, Israel Osorio-Rodarte, David G. Tarr (17 May 2016) Poverty and SharedProsperity Implications of Deep Integration in Eastern and SouthernAfricaWorld Bank Policy ResearchWorking Paper No. 7660 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2781017
222. ASEAN. (2015). ASEAN Economic Community Blueprint 2025. ASEAN Secretariat.
223. Chia, S. Y. (2013). The ASEAN Economic Community: Progress, Challenges, and Prospects. ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 123.
224. ASEAN. (2009). ASEAN Comprehensive Investment Agreement (ACIA). ASEAN Secretariat
225. Severino, R. C. (2009). ASEAN Beyond 40: Towards Political and Economic Integration. Asian Development Bank
226. Park, I. (2013). ASEAN Free Trade Area (AFTA) and the Rising Importance of FTAs in Asia, ASEAN Economic Bulletin, 24(2), 194-205
227. Fukunaga, Y. (2011). ASEAN's Institutional Framework for Economic Integration Asian Development Bank Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 80
228. ASEAN Secretariat. (2016). ASEAN Economic Community Chartbook 2016. ASEAN Secretariat.
229. ASEAN Secretariat. (2015). ASEAN Economic Community Blueprint 2025.
230. ASEAN Secretariat. (2020). Overview of the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) Agreement.
231. ASEAN Secretariat. (2008). The ASEAN Charter. ASEAN Secretariat.
232. ASEAN Parliamentarians for Human Rights (APHR). (2021). *ASEAN's Response to the Myanmar Crisis: Challenges and Opportunities*
233. ASEAN Secretariat. (2015). ASEAN Investment Report 2010-2015: Sustaining FDI Flows. ASEAN Secretariat.
234. United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). (2020). Asia-Pacific Disaster Report 2020. UNDRR.

الملاحق

الملاحق الخاصة بنموذج الأول

الملحق 1

Pooled OLS Model

```
. regress gdp titg fdi
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	110
				F(2, 107)	=	84.81
Model	5.9244e+12	2	2.9622e+12	Prob > F	=	0.0000
Residual	3.7374e+12	107	3.4929e+10	R-squared	=	0.6132
				Adj R-squared	=	0.6059
Total	9.6618e+12	109	8.8640e+10	Root MSE	=	1.9e+05

gdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	.1967423	.081794	2.41	0.018	.0345953	.3588894
fdi	67.73796	7.17539	9.44	0.000	53.51358	81.96233
_cons	74200.72	26307.54	2.82	0.006	22049.09	126352.3

Fixed Effects Model

```
. xtreg gdp titg fdi   , fe
```

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       110
Group variable: code                            Number of groups   =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4737                                         min =        11
     between = 0.1989                                         avg =      11.0
     overall = 0.2090                                         max =        11

                                                F(2,98)            =     44.10
corr(u_i, Xb)  = -0.0188                        Prob > F           =    0.0000
```

gdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	.583666	.062169	9.39	0.000	.4602937	.7070383
fdi	-7.69354	3.278334	-2.35	0.021	-14.19929	-1.187794
_cons	144927.6	17145.16	8.45	0.000	110903.5	178951.6
sigma_u	274474.64					
sigma_e	43648.779					
rho	.97533431	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(9, 98) = 207.07                     Prob > F = 0.0000
```

Random Effects Model

```
. xtreg gdp titg fdi    , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       110
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4721                                         min =        11
     between = 0.2187                                         avg =      11.0
     overall = 0.2280                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =     83.09
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

gdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
titg	.5807347	.0640299	9.07	0.000	.4552384	.7062311
fdi	-5.943395	3.464576	-1.72	0.086	-12.73384	.8470484
_cons	141632.5	59296.77	2.39	0.017	25412.97	257852
sigma_u	167936.49					
sigma_e	43648.779					
rho	.93672036	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 2

Parm Test

```
. testparm i.time

 ( 1)  2013.time = 0
 ( 2)  2014.time = 0
 ( 3)  2015.time = 0
 ( 4)  2016.time = 0
 ( 5)  2017.time = 0
 ( 6)  2018.time = 0
 ( 7)  2019.time = 0
 ( 8)  2020.time = 0
 ( 9)  2021.time = 0
 (10)  2022.time = 0
       Constraint 9 dropped

           F(  9,     9) =    4.11
                Prob > F =    0.0234
```

الملحق رقم 3

Breush-Pagan Test

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        gdp[code,t] = Xb + u[code] + e[code,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     gdp |    8.86e+10        297724.9
                       e |    1.91e+09        43648.78
                       u |    2.82e+10        167936.5

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   231.07
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 4

Hausman test

```
. hausman rendom fixed
```

	Coefficients (b) rendom	(B) fixed	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
titg	.5807347	.583666	-.0029312	.0153248
fdi	-5.943395	-7.69354	1.750145	1.120631

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

```
    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        2.73
                Prob>chi2 =      0.2551
```

الملحق رقم 5

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
fdi	1.42	0.704971
titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

الملحق رقم 6

Wooldridge test for autocorrelation

```
. xtserial gdp titg fdi

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,        9) =     73.648
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 7

Breush-Pagan/cook-Weisberg test for heteroskedasticity

```
. hettest

 Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of gdp

         chi2(1)      =    66.29
         Prob > chi2  =   0.0000
```

الملحق رقم 8

النموذج التصحيحي

```
. xtreg gdp titg fdi, re vce(cluster code)

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       110
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4721                                         min =        11
     between = 0.2187                                         avg =      11.0
     overall = 0.2280                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =     34.41
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000

                                  (Std. Err. adjusted for 10 clusters in code)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
         gdp |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        titg |   .5807347   .1365056     4.25   0.000     .3131886    .8482809
         fdi |  -5.943395   7.069366    -0.84   0.401     -19.7991    7.912308
       _cons |   141632.5   66052.61     2.14   0.032     12171.76    271093.2
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  167936.49
     sigma_e |  43648.779
         rho |  .93672036   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملاحق الخاصة بنموذج الثاني

الملحق 9

Pooled OLS Model

```
. regress hdi titg fdi
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	101
				F(2, 98)	=	40.60
Model	.606833465	2	.303416732	Prob > F	=	0.0000
Residual	.732373585	98	.0074732	R-squared	=	0.4531
				Adj R-squared	=	0.4420
Total	1.33920705	100	.01339207	Root MSE	=	.08645

hdi	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	3.47e-07	4.06e-08	8.54	0.000	2.66e-07	4.28e-07
fdi	-6.57e-06	3.36e-06	-1.95	0.054	-.0000132	1.05e-07
_cons	.6411177	.0126702	50.60	0.000	.615974	.6662614

Fixed Effects Model

```
. xtreg hdi titg fdi   , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       101
Group variable: code                            Number of groups   =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1033                                         min =        10
     between = 0.4619                                         avg =      10.1
     overall = 0.4189                                         max =        11

                                                F(2,89)            =      5.13
corr(u_i, Xb)  = 0.5127                         Prob > F           =    0.0078
```

hdi	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	8.89e-08	3.00e-08	2.96	0.004	2.93e-08	1.49e-07
fdi	5.34e-07	1.21e-06	0.44	0.661	-1.88e-06	2.95e-06
_cons	.692116	.0077608	89.18	0.000	.6766954	.7075366
sigma_u	.10550912					
sigma_e	.01565013					
rho	.97847198	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(9, 89) = 322.35                     Prob > F = 0.0000
```

Random Effects Model

```
. xtreg hdi titg fdi    , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       101
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1032                                         min =        10
     between = 0.4653                                         avg =      10.1
     overall = 0.4222                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =     13.42
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0012
```

hdi	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
titg	1.01e-07	2.95e-08	3.43	0.001	4.33e-08	1.59e-07
fdi	4.63e-07	1.22e-06	0.38	0.705	-1.93e-06	2.85e-06
_cons	.6875084	.0314907	21.83	0.000	.6257878	.7492289
sigma_u	.09571343					
sigma_e	.01565013					
rho	.97396057	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 10

Parm Test

```
. testparm i.time

 ( 1)  2013.time = 0
 ( 2)  2014.time = 0
 ( 3)  2015.time = 0
 ( 4)  2016.time = 0
 ( 5)  2017.time = 0
 ( 6)  2018.time = 0
 ( 7)  2019.time = 0
 ( 8)  2020.time = 0
 ( 9)  2021.time = 0
 (10)  2022.time = 0
       Constraint 10 dropped

       F(  9,     9) =   58.31
            Prob > F =    0.0000
```

الملحق رقم 11

Breush-Pagan Test

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        hdi[code,t] = Xb + u[code] + e[code,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     hdi |   .0133921       .1157241
                       e |   .0002449       .0156501
                       u |   .0091611       .0957134

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   451.35
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 12

Hausman test

```
. hausman fixed rendom
```

	——— Coefficients ———			
	(b) fixed	(B) rendom	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
titg	8.89e-08	1.01e-07	-1.23e-08	5.31e-09
fdi	5.34e-07	4.63e-07	7.10e-08	.

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

          chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                  =        4.50
        Prob>chi2 =      0.1054
        (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 13

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
fdi	1.37	0.732120
titg	1.37	0.732120
Mean VIF	1.37	

الملحق رقم 14

Wooldridge test for autocorrelation

```
. xtserial hdi titg fdi

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       9) =     96.966
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 15

Breush-Pagan/cook-Weisberg test for heteroskedasticity

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of hdi

         chi2(1)      =    13.95
         Prob > chi2  =   0.0002
```

الملحق رقم 16

النموذج التصحيحي

```
. xtreg hdi titg fdi, re vce(cluster code)

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       101
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1032                                         min =        10
     between = 0.4653                                         avg =      10.1
     overall = 0.4222                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =     29.44
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000

                                  (Std. Err. adjusted for 10 clusters in code)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
         hdi |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        titg |   1.01e-07   1.92e-08     5.28   0.000     6.37e-08    1.39e-07
         fdi |   4.63e-07   1.45e-06     0.32   0.749    -2.38e-06    3.30e-06
       _cons |   .6875084   .0369843    18.59   0.000     .6150205    .7599962
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .09571343
     sigma_e |  .01565013
         rho |  .97396057   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملاحق الخاصة بنموذج الثالث

الملحق 17

Pooled OLS Model

```
. regress ur titg fdi
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 110
				F(2, 107)	= 6.94
Model	73.9302749	2	36.9651374	Prob > F	= 0.0015
Residual	569.618184	107	5.32353443	R-squared	= 0.1149
				Adj R-squared	= 0.0983
Total	643.548459	109	5.9041143	Root MSE	= 2.3073

ur	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	-3.76e-06	1.01e-06	-3.72	0.000	-5.76e-06	-1.76e-06
fdi	.0001922	.0000886	2.17	0.032	.0000166	.0003678
_cons	4.054229	.3247797	12.48	0.000	3.410391	4.698067

Fixed Effects Model

```
. xtreg ur titg fdi   , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       110
Group variable: code                            Number of groups   =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0278                                         min =        11
     between = 0.0285                                         avg =      11.0
     overall = 0.0258                                         max =        11

                                                F(2,98)            =      1.40
corr(u_i, Xb)  = 0.0910                         Prob > F           =    0.2514
```

ur	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	-3.48e-07	7.96e-07	-0.44	0.663	-1.93e-06	1.23e-06
fdi	.0000702	.000042	1.67	0.097	-.0000131	.0001535
_cons	3.406838	.2194588	15.52	0.000	2.97133	3.842347
sigma_u	2.4645574					
sigma_e	.5587063					
rho	.95112071	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(9, 98) = 191.87                     Prob > F = 0.0000
```

Random Effects Model

```
. xtreg ur titg fdi    , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       110
Group variable: code                            Number of groups   =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0274                                         min =        11
     between = 0.0573                                         avg =      11.0
     overall = 0.0481                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)       =      3.01
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.2218
```

ur	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
titg	-5.00e-07	7.73e-07	-0.65	0.518	-2.02e-06	1.02e-06
fdi	.0000717	.0000415	1.73	0.084	-9.65e-06	.000153
_cons	3.444952	.8514184	4.05	0.000	1.776203	5.113701
sigma_u	2.6203474					
sigma_e	.5587063					
rho	.95651484	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 18

Parm Test

```
. testparm i.time

 ( 1)  2013.time = 0
 ( 2)  2014.time = 0
 ( 3)  2015.time = 0
 ( 4)  2016.time = 0
 ( 5)  2017.time = 0
 ( 6)  2018.time = 0
 ( 7)  2019.time = 0
 ( 8)  2020.time = 0
 ( 9)  2021.time = 0
 (10)  2022.time = 0
       Constraint 7 dropped

       F(  9,     9) =  165.06
            Prob > F =    0.0000
```

الملحق رقم 19

Breush-Pagan Test

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ur[code,t] = Xb + u[code] + e[code,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                      ur |    5.904114        2.429838
                       e |    .3121527        .5587063
                       u |    6.866221        2.620347

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =    473.54
                               Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق رقم 20

Hausman test

```
. hausman fixed rendom
```

	Coefficients (b) fixed	(B) rendom	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
titg	-3.48e-07	-5.00e-07	1.52e-07	1.88e-07
fdi	.0000702	.0000717	-1.47e-06	6.21e-06

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

```
    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        0.68
                Prob>chi2 =      0.7119
```

الملحق رقم21

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
fdi	1.42	0.704971
titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

الملحق رقم 22

Wooldridge test for autocorrelation

```
. xtserial ur titg fdi

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,        9) =     20.952
           Prob > F =      0.0013
```

الملحق رقم 23

Breush-Pagan/cook-Weisberg test for heteroskedasticity

```
. hettest

 Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of ur

         chi2(1)      =     9.49
         Prob > chi2  =   0.0021
```

الملحق رقم 24

النموذج التصحيحي

```
. xtreg ur titg fdi, re vce(cluster code)

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       110
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0274                                         min =        11
     between = 0.0573                                         avg =      11.0
     overall = 0.0481                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =      7.25
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0266

                                  (Std. Err. adjusted for 10 clusters in code)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
          ur |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        titg |  -5.00e-07   1.01e-06    -0.49   0.621    -2.48e-06    1.48e-06
         fdi |   .0000717   .0000343     2.09   0.036     4.51e-06    .0001389
       _cons |   3.444952   .9128741     3.77   0.000     1.655752    5.234152
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  2.6203474
     sigma_e |   .5587063
         rho |   .95651484   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملاحق الخاصة بنموذج الرابع

الملحق 25

Pooled OLS Model

```
. regress IR titg fdi
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 110
				F(2, 107)	= 4.59
Model	119.170509	2	59.5852545	Prob > F	= 0.0122
Residual	1387.95722	107	12.9715628	R-squared	= 0.0791
				Adj R-squared	= 0.0619
Total	1507.12773	109	13.8268599	Root MSE	= 3.6016

IR	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	-4.61e-06	1.58e-06	-2.93	0.004	-7.74e-06	-1.49e-06
fdi	.0003112	.0001383	2.25	0.026	.0000371	.0005853
_cons	3.729183	.5069731	7.36	0.000	2.724168	4.734198

Fixed Effects Model

```
. xtreg IR titg fdi   , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       110
Group variable: code                            Number of groups   =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0213                                         min =        11
     between = 0.0094                                         avg =      11.0
     overall = 0.0000                                         max =        11

                                                F(2,98)            =      1.07
corr(u_i, Xb)  = -0.4824                        Prob > F           =    0.3480
```

IR	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
titg	1.47e-06	4.55e-06	0.32	0.747	-7.57e-06	.0000105
fdi	.0003078	.0002402	1.28	0.203	-.0001688	.0007844
_cons	2.072461	1.256026	1.65	0.102	-.4200813	4.565003
sigma_u	2.5785297					
sigma_e	3.1976371					
rho	.39403427	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(9, 98) = 4.19                     Prob > F = 0.0001
```

Random Effects Model

```
. xtreg IR titg fdi    , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       110
Group variable: code                            Number of groups  =        10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0107                                         min =        11
     between = 0.2093                                         avg =      11.0
     overall = 0.0717                                         max =        11

                                                Wald chi2(2)      =      2.82
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.2437
```

IR	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
titg	-3.18e-06	2.59e-06	-1.23	0.220	-8.26e-06	1.90e-06
fdi	.0003022	.0001921	1.57	0.116	-.0000744	.0006788
_cons	3.357673	.946379	3.55	0.000	1.502804	5.212542
sigma_u	1.9512554					
sigma_e	3.1976371					
rho	.27133135	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 26

Parm Test

```
. testparm i.time

 ( 1)  2013.time = 0
 ( 2)  2014.time = 0
 ( 3)  2015.time = 0
 ( 4)  2016.time = 0
 ( 5)  2017.time = 0
 ( 6)  2018.time = 0
 ( 7)  2019.time = 0
 ( 8)  2020.time = 0
 ( 9)  2021.time = 0
 (10)  2022.time = 0
       Constraint 5 dropped

       F(  9,     9) =   19.61
            Prob > F =    0.0001
```

الملحق رقم 27

Breush-Pagan Test

```
. hausman fixed rendom
```

	Coefficients (b) fixed	(B) rendom	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
titg	1.47e-06	-3.18e-06	4.65e-06	3.74e-06
fdi	.0003078	.0003022	5.60e-06	.0001441

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.59
Prob>chi2 = 0.4509

الملحق رقم 28

Hausman test

```
. hausman fixed rendom
```

	Coefficients (b) fixed	(B) rendom	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
titg	1.47e-06	-3.18e-06	4.65e-06	3.74e-06
fdi	.0003078	.0003022	5.60e-06	.0001441

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.59
Prob>chi2 = 0.4509

الملحق رقم 29

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
fdi	1.42	0.704971
titg	1.42	0.704971
Mean VIF	1.42	

الملحق رقم 30

Wooldridge test for autocorrelation

```
. xtserial IR titg fdi

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       9) =      7.811
           Prob > F =      0.0209
```

الملحق رقم 31

Breush-Pagan/cook-Weisberg test for heteroskedasticity

```
. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of IR

         chi2(1)      =    11.79
         Prob > chi2  =   0.0006
```

الملحق رقم 32

النموذج التصحيحي

```
. xtreg IR titg fdi, re vce(cluster code)

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         110
Group variable: code                            Number of groups  =          10

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0107                                         min =          11
     between = 0.2093                                         avg =        11.0
     overall = 0.0717                                         max =          11

                                                Wald chi2(2)      =       22.25
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =      0.0000

                                  (Std. Err. adjusted for 10 clusters in code)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
          IR |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        titg |  -3.18e-06   2.09e-06    -1.52   0.128    -7.27e-06    9.10e-07
         fdi |   .0003022   .0000641     4.72   0.000     .0001766    .0004278
       _cons |   3.357673   1.149379     2.92   0.003     1.104931    5.610414
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  1.9512554
     sigma_e |  3.1976371
         rho |  .27133135   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق (33) بيانات الدراسة القياسية

Country	Time	Code	TITG	FDI	GDP	IR	HDI	UR
Brunei	2013	1	15057,4	-58	18100,5	0,4	0,863	6,77
Brunei	2014	1	14180,7	141,2	17102,6	-0,2	0,864	6,86
Brunei	2015	1	9592,2	86,7	12789,9	-0,4	0,865	7,69
Brunei	2016	1	8694,4	-64,7	11411,4	-0,7	0,852	8,43
Brunei	2017	1	8676,3	535,3	12136	-0,2	0,853	9,32
Brunei	2018	1	10728,8	82,8	13556	0,1	0,845	8,7
Brunei	2019	1	12141,8	-17,9	13511	-0,3	0,838	6,92
Brunei	2020	1	11950,9	4	12003,2	1,9	0,83	7,41
Brunei	2021	1	18686,1	43,8	13924,7	1,7	0,829	7,45
Brunei	2022	1	23340,4	82,6	16678,4	3,7	0,829	7,2
Cambo dia	2013	2	14877,5	289,8	15442,9	2,9	0,553	0,44
Cambo dia	2014	2	16408,1	372,5	16763,6	3,9	0,558	0,69
Cambo dia	2015	2	20355	425,4	18091,1	1,3	0,563	0,39
Cambo dia	2016	2	2243,9	625,7	19426,6	3	0,576	0,72
Cambo dia	2017	2	25562,7	603,5	22251,8	2,2	0,582	0,14
Cambo dia	2018	2	30190,3	788,7	24609,2	2,5	0,581	0,14
Cambo dia	2019	2	34580,2	707,5	27103,7	1,9	0,594	0,15
Cambo dia	2020	2	36380,1	640,3	25960,2	2,9	0,596	0,3
Cambo dia	2021	2	42440,2	630,2	27164,7	2,9	0,593	0,29
Cambo dia	2022	2	50748,2	489,8	29610,9	5,3		0,36
Indonesia	2013	3	369180,5	8721,1	904691,9	7	0,682	4,34
Indonesia	2014	3	354158,8	13083,7	889384,6	8,4	0,686	4,05
Indonesia	2015	3	292977,1	9228,6	854953,1	6,4	0,689	4,51
Indonesia	2016	3	280839	9907,5	930536,7	3,5	0,691	4,3
Indonesia	2017	3	325813,7	10189,7	1014090	3,6	0,694	3,78
Indonesia	2018	3	368724	11157	1040051	3,2	0,707	4,39
Indonesia	2019	3	338958,7	6880,5	1121139	3	0,718	3,59
Indonesia	2020	3	304760,6	7928	1059146	0,5	0,709	4,25
Indonesia	2021	3	427799,5	7057,9	1185777	1,6	0,705	3,83
Indonesia	2022	3	529351,4	7340,8	1317259	4,2		3,55
Lao PDR	2013	4	6540,1	104,6	11955,3	6,4	0,573	1,77
Lao PDR	2014	4	7024,6	137,9	13274,1	4,2	0,582	2,15
Lao PDR	2015	4	6763,5	221,8	14420,1	1,3	0,586	2,52
Lao PDR	2016	4	9015,3	196,6	15893,3	1,6	0,598	2,9
Lao PDR	2017	4	10069,4	171,2	16952,8	0,8	0,601	3,27
Lao PDR	2018	4	11248,4	147,2	18095,7	2	0,604	3,27
Lao PDR	2019	4	11606,8	72,4	18672,7	3,3	0,613	3,27

Lao PDR	2020	4	10100,5	79,9	19037,4	5,1	0,608	3,58
Lao PDR	2021	4	13584,8	223,7	19635	3,8	0,607	3,64
Lao PDR	2022	4	17179,8	161,2	15049,2	23		2,63
Malaysia	2013	5	434019,5	2150	322159,3	2,1	0,783	3,16
Malaysia	2014	5	442777,8	2284	337455,7	4,2	0,787	2,88
Malaysia	2015	5	375168,8	2931,4	298716	2,1	0,789	3,1
Malaysia	2016	5	358089,2	2098,7	298970,8	2,1	0,799	3,44
Malaysia	2017	5	412471,5	2219,2	321384,1	3,7	0,802	3,41
Malaysia	2018	5	466642,8	256,1	358356,4	0,9	0,804	3,3
Malaysia	2019	5	443013,8	1417,5	364515,2	0,7	0,81	3,26
Malaysia	2020	5	425340,7	2499,6	337619	-1,1	0,806	4,54
Malaysia	2021	5	537501,6	2155,8	372770,3	2,5	0,803	4,05
Malaysia	2022	5	654862,3	3202	407027,4	3,3		3,73
Myanmar	2013	6	23275,5	1186,8	61862,6	5,7	0,547	6,77
Myanmar	2014	6	27256,7	683,6	66331,1	5,5	0,552	6,86
Myanmar	2015	6	28275,9	2230,6	59795,3	10,8	0,556	7,69
Myanmar	2016	6	27542,4	1682,9	64632,3	7	0,574	8,43
Myanmar	2017	6	33131,4	2590,4	67268,3	4,5	0,578	9,32
Myanmar	2018	6	36058,7	910,8	79330,5	6,9	0,584	8,7
Myanmar	2019	6	36575	1171,3	66499,8	8,8	0,583	6,92
Myanmar	2020	6	34918,8	948,8	70174,1	3,9	0,6	7,41
Myanmar	2021	6	28463,9	527,6	72862,6	6,2	0,585	7,45
Myanmar	2022	6	34486,8	1495,1	60967,3	24,1		7,2
Philippines	2013	7	119108,9	-41,7	280771,9	2,9	0,676	3,5
Philippines	2014	7	130806,1	137,1	297831,8	4,2	0,679	3,6
Philippines	2015	7	128834,5	57,3	306465	1,4	0,682	3,07
Philippines	2016	7	142248	608,3	318643,5	1,8	0,696	2,7
Philippines	2017	7	170614,8	725,5	328831,2	3,2	0,699	2,55
Philippines	2018	7	188310,3	1070,2	344886,5	5,3	0,712	2,34
Philippines	2019	7	188301,3	662,2	376792,7	2,4	0,718	2,24
Philippines	2020	7	160375,8	295,7	361519,2	2,4	0,71	2,52
Philippines	2021	7	201936,8	2375	393612,2	3,9	0,699	2,63
Philippines	2022	7	224109,9	651,7	404284,2	5,8		2,24
Singapore	2013	8	807988,7	3495,7	307578	2,4	0,922	3,86
Singapore	2014	8	793292,7	4734,5	314849,5	1	0,924	3,74
Singapore	2015	8	666003,8	3050,4	309083,3	-0,5	0,925	3,79
Singapore	2016	8	629992,6	7080,1	319179	-0,5	0,93	4,08
Singapore	2017	8	700945,8	5482,8	343417,2	0,6	0,932	4,2
Singapore	2018	8	782656,9	3840,1	376663	0,4	0,935	3,64

Singapore	2019	8	749953	3189,3	376632,3	0,6	0,938	3,1
Singapore	2020	8	704420,8	2315,2	345220,9	-0,2	0,939	4,1
Singapore	2021	8	862846,2	3610	394578,6	2,3	0,939	3,54
Singapore	2022	8	990117,4	6171,3	466709,6	6,1		2,76
Thaïlande	2013	9	478247,4	528,2	420616,2	2,2	0,737	0,25
Thaïlande	2014	9	455525,9	-940,7	407303,5	1,9	0,738	0,58
Thaïlande	2015	9	417147,4	433,6	401269,4	-0,9	0,74	0,6
Thaïlande	2016	9	409994,2	2003,4	413324	0,2	0,748	0,69
Thaïlande	2017	9	459457,7	1814	456354,3	0,7	0,755	0,83
Thaïlande	2018	9	432977,9	1737,7	506614,4	1,1	0,765	0,77
Thaïlande	2019	9	483249,1	5210,6	544039	0,7	0,777	0,72
Thaïlande	2020	9	438852,6	1661,7	499581,2	-0,8	0,802	1,1
Thaïlande	2021	9	540318,2	1237,1	505890,1	1,2	0,8	0,99
Thaïlande	2022	9	592288,1	4009,3	495301,9	6,1		0,86
Vietnam	2013	10	264774	2078,6	171219,3	6,6	0,675	1,32
Vietnam	2014	10	293777,1	1547,1	186223,6	4,1	0,678	1,26
Vietnam	2015	10	327743,7	2153,5	193928,4	0,6	0,683	1,85
Vietnam	2016	10	351038,5	2306,6	205521,4	2,7	0,689	1,85
Vietnam	2017	10	424557	2531,2	224042,9	3,5	0,694	1,87
Vietnam	2018	10	480567,6	2851,3	241156,6	3,5	0,693	1,16
Vietnam	2019	10	518062,4	2441,3	261779,2	2,8	0,704	1,68
Vietnam	2020	10	542751	6278,2	271798,9	3,2	0,71	2,1
Vietnam	2021	10	666544,9	5672,4	361962,1	1,8	0,703	2,38
Vietnam	2022	10	729698	4477,5	408694,6	3,2		1,92